



عقار

تحفة الملوك شرح

لحسن عبد اللطيف الشيرازي

بإذن ملك

Suleymanî ... anesi

izmir

292

ابن ملك
قيمت

الذي انشأه

حسن

ماؤه فله
تقوى

علا ان استوسم صباغ بر ...
اجناب ...
والخلق والامر والليل والنهار ...
وما سكن فيها الله تعالى وحده لا ...
اجناب ...
وملة انبيا ابوا ...
الاهم اعمل اول هذه اليعقوب ...
واوسطه خلافا واخره ...
وارحمه الراحه ...

بر حديث ايجده راويله وايتا اليك
ديشني اغريشني الله واسويشني
اول شهاوت بر مغين اوستونه قويم
يري كرا بوايني اول نيتجونه اوقيم
هو الذي انشاء لكم السمع والابصار
والافئدة قليلا ما تشكرون
صاغ اليك خستونك اغريشني بريني
صيفي يدي كن اخلاصه امشهوره
اعوذ بعزتك الله وبقدرة من شتر تاجد

بالحمد ...
بالحمد ...
بالحمد ...
بالحمد ...
بالحمد ...
بالحمد ...
بالحمد ...
بالحمد ...
بالحمد ...
بالحمد ...

...
...
...
...
...

قال علي رضي الله عنه النور في الحياء ستة اشياء اولها لا يبيع ان يجامع ولا يحضر ولا يتفلسف
 فان فعل ذلك يكون ولده مجزوما او عذرا لله ورسوله والله لا يبيع في حال القيام وان
 وان فعل ذلك يكون ولده اخرسا والثاني لا يبيع ان ينظر في محال الدخول وان فعل ذلك يكون
 ولده والاربع لا يبيع بشهوة امرأة غيره وان فعل ذلك يكون ولده مختارا والخامس لا يبيع ان
 يجامع بشهوة اخرسا وان فعل ذلك يكون ولده ظالما والسادس لا يبيع ان يبيع بحرفة واحدة
 وان فعل ذلك يكون بينه وبين الله عداوة نقل من المصاييح قال الشيخ عليه الصلوة والسلام ستة
 اشياء في الناس حسن العلم والعدل والسخاوة والالتزام والتوبة والصبر والحياء العلم
 في العبد والعدل في السلطان والسخاوة في الاغنياء والتوبة في الشباب والصبر في الفقر والحياء في النساء
 في الفقير والحياء في النساء والعلم بلا عمل كيت بلا سفوف والسلطان بلا عدل كثير بلا
 بلا ما والفتن بلا سخاوة كسبي بلا مطر والاشياء بلا توبة كسبه بلا ثمر والفقر بلا
 صبر كقتيل بلا ضياء والنساء بلا حياء كطعام بلا مال قال الشيخ عليه الصلوة والسلام
 خير الطعام العيش وخير النساء

ومعنى خاتم الام انه قال طلبت اربعة اشياء
 وجدت في السبع طلبت رضا الله سبحانه وتعالى فوجدت
 في سخط نفسي وطلبت العلم ولكني فوجدت في قلة الاكل
 وطلبت الرزق الواسع فوجدت في صلوة الليل وطلبت
 خوف الله تعالى فوجدت في صلوة الفجر

باب اوغلاة صبر و عيش

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي خلق
 السموات والارض وجعل الظلمات والنور
 كفرو بربهم يعدلون لا اله الا الله محمد رسول الله
 الذي احب الله فخصي الامور ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

او كظلمات في بحر حيا يغيب موج من فوقه موج سبحان ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يدها

لم يدرك يد من البحر جعل الله نوراً في ١١ من نور
 يانه طهره في فاني اوده يافوقه كذا
 دونه كمن يورث كل صفة اية تقا

الشيخ
 في سنة ١١٠٠
 في سنة ١١٠٠
 في سنة ١١٠٠

عن الاحتياج اليها كذا نقل عن الشيخ الامام نجم الدين النقي
رحمة وعن ابي حنيفة هو معرفة النفس مالها وما عليها
اي ما ينتفع به النفس وما يتضرر به في الآخرة قال الله تعالى
لها ما كسبت وعليها ما كسبت جمعة اي هذا المختصر لبعض
اخواني في الدين هو اسم واقع على الايمان والاسلام والبشايخ
في الفقه الاكبر في لم بقدر متعلق بجمعة اي جمعة بقدر ما وسع
وقت اي وقت بعض اخواني لاخذ ما فيه من الاحكام والعملي بها
واختصر في في هذا المختصر على عشرة كتب في ايم كتب الفقه
اي بعض اخواني احتياجا لكثرة وقوعها فيما بينهم واحققها
بالقديم من بين سائر ما وذلك لان الغرض على كل مسلم
طلب علم ما يقع في حاله وهو المراد من قوله عليه السلام طلب العلم
فريضته على كل مسلم ومسلمة وفي كتاب الطهارة والصلوة والزكاة
والصوم والحج والجهاد والصيد مع الذبايح والكراهية والفرائض
والكسب مع الاداب نفعم الله تعالى هذا دعاء لهم بالمنفعة
به اي بهذا المختصر جعله سببا لترقية اي ترقى بعض اخواني يقال ترقى
فيه اذا ترقى درجة درجة الى اعلى مراتب سعادة الآخرة وهذا لان
العلم سبب للنجاة من العذاب الاليم اذا عمل به وللوصول الى الد
لج الدرجات الوعائية قال الله تعالى الذين اوتوا العلم درجات وذلك
في السيادة العليا والسعادة العظمى في العقبى كتاب الطهارة

اعلم

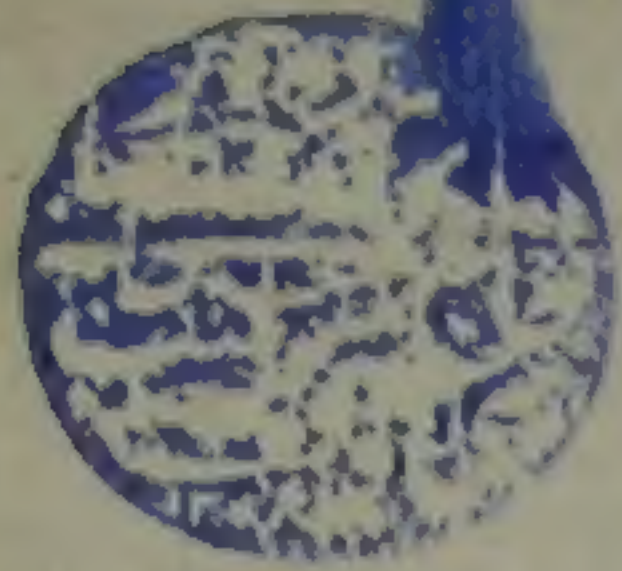
اعلم انه قدم الصلوة على غير ما في الكتب للذكورة في كونها
ثانية الايمان وثانية لقوله م اول ما وجب على العبد المحقق
الايمان ثم الصلوة وقدم الطهارة عليها لانها شرط الصلوة
والشرط مقدم على الشرط والتوفيق حكم على وجود الشرط وانما
اختصت بالبداية من بين سائر الشروط لكونها اهم لعدم
سقوطها بعذر من الاعذار بخلاف سائر الشروط من استيقان
القبلة وسر القربة وغيرهما ثم الطهارة لغة النظافة و
وشرعا غسل اعضاء مخصوصة بصفة مخصوصة وسبب
وجوبها الصلوة قال الله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا
وجوهكم الآية اي للصلوة وشرطها الحدث وما كانت طهارة
الاحداث عند وجود الماء بالماء لانه خلق طهورا ينظرون
والظهير موقوف على معرفة اقام قدم بيانها فقال الماء
ثلاثة اقسام طاهر وطهور وهو الباقي اي الذي ينبغي على
اوصاف خلقته لم يخالطه نجاسة ولم يغلب عليه شيء
كما السماء والارضية والحيوان والبحار قال الله تعالى
وانزلنا من السماء ماء طهورا وقال ثم الماء طهور
الاصل فيه ان التوضي بالماء المطلق جائز وما ينشئ مطلق
لا يجوز والماء المطلق هو العاري من الاضافة لان منه فلا يكون
بماء الوارد لعدم الانفكاك عنها وازداف ماء السماء للتعريف

لا التقييد ولا بماء الملح لانه غير ماء لا يجمده في حر الصيف لا
 في الشتاء ولا بالشيء بخلاف ما ذاب منه ومنه اي مما يكون طار
 هرا وطهورا ما يقطر من الكرم بنفسه كذا قيل لانه ماء خرج من غير
 علاج فاسيب ماء العين بخلاف ما اعتبر من شجر او ثمر لوجود العلاج
 وذكر صاحب المحيط لا يتوضأ بماء يسيل من الكرم لكمال الاحتياج
 وهكذا روي عن شمس الائمة للحلواني رح وكذا المتغير بظاهر من
 غير اجزاء الارض كمن عصفان واشنان وغيرهما بحيث لم يغلب
 بالاجزاء ولم يجد له اسم اخر فانه طاهر وطهور لا يجوز الوضوء عندنا
 لان الخلط القليل لا يعزبه لعدم امكان احتراز عنه كما في اجزاء
 الارض فاعتبرنا الغلبة خلافا للشافعي رح لوال اسم الماء المطلق
 عنه بالاضافة الى المخلوط بخلاف ما اذا غلب عليه اجزاء فخرجته
 عن طبعه واصل خلقته كالاشربة والمخلوط وماء الباقلاء للتغير
 بالطبع والمرف وماء الزنج فانه لا يجوز له لوال اسم الماء عن الغلبة
 بالاجزاء على قول الى يوفى وهو الصحيح لانه غلبة حقيقة وعلى قول محمد
 رح باللو لانه مشاهد اول وطاهر فقط هذا هو القسم الثاني منها
 وهو كل ماء ازيل به حدث او اقيمت به قرينة فاحد هذين الامرين
 شرطا على قول ابو سفيان رحمه لكون الماء مستعملا وعند محمد رحمه لا يكون
 الا باقامة القرينة فقط فيصور منها ثلاث صور اقامة القرينة فقط
 بان يتوضأ على الوضوء فيصير مستعملا بالاتفاق ورفع الحدث فقط

بان

بان اغتسل للجانب للبرح او لازالة الوساخ عن جسمه فعند
 ان يوفق رحمه يصير مستعملا لازالة النجاسة خلافا لمحمد رحمه لعدم
 اقامته القرينة والمركب فهما بان اغتسل بنية ان الة للحدث او لاجزاء
 فيصير مستعملا بالاتفاق عندنا يوفق بان الة النجاسة وعند محمد رحمه بنية
 القرينة وقوله طاهر فقط قول محمد في الماء المستعمل وهو رواية عن ابي حنيفة
 وهو الاصح وعليه الفتوى وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة انه نجاسة غليظة
 وفي رواية الى يوفق رحمه نجاسة خفيفة وانما يأخذ حكم الاستعمال اذا
 انفصل عن العضو والاستقرار في مكان ليس شرط عندنا وانما اذا
 نج بالنجس رحمه شرط وهو اختيار الطحاوي رحمه وبه كان يفتي ظاهر الدين
 المروسياني ونجس هذا هو القسم الثالث منها وهو ماء قليل راكد وقعت
 فيه نجاسة قليلة كانت النجاسة كثيرة وان لم يغيب الى لم يغيب
 تلك النجاسة وصف الماء فانه نجس لا يجوز الوضوء سواء كانت النجاسة
 مجتمعة او مائعة كما يقول والمظهر لان الماء يشيع فيه فلا ينصفك جزء منه
 عن جزء من الماء والنجاسة يدخل المايح في اجزاءها فينجس ثم يخرج
 فيشيع في الماء فانه نجس وصف الماء او طعمه او ريحه لوقوع النجاسة
 فيه لم ينج بالانتفاع به اصلا لكون النجس غائبا وفيما لم تغير الماء جازا
 انتفاع به في غير الشرب والتطهير مثل بل الطين وسقي الدواب وقال
 مالك رحمه لا ينجس ماء يتغير على اوصافه لقوله م الماء طهور لا ينجس شيئا
 الا ما غيب لونه او طعمه او ريحه وخلافا للشافعي رحمه اذا بلغ وتبين في

لواء



خمساً رطل لقوله م اذا بلغ الماء قلتين لا يحمل خبثاً ولنا قول
 م اذا استيقظ احدكم من منام فلا يغسل يده في الاثناء الحديث في
 عن الغسل يوم النجاسة مع انه محتاج اليه لانه ماء موري لا تطهر فيه فثبت
 ان النجاسة القليلة متنجسة الماء القليل والالم يكون لهذا الاحتياط حال
 النوم معنى ومارواه مالك رحمه وورد في بيوع بضاعة وكان ماؤ
 كثير ومارواه الشافعي رحمه ضيق ابو داود رضي الله عنه لو
 يكون معنى قوله م لا يحمل خبثاً اي يضعف عن تحمل الخبث و
 ويتنجس كما يقال ما بال فلان لا يحمل السرقه اي لقائه وكلاماء
 كثير وقعت فيه نجاسة وغيرت احداً وصافه من اللون والطعم
 والريح فانه ايضا نجس جارياً كان ذلك الماء او واقفاً لما روى عن
 قوله م الماء طهور لا يتنجس بشيء الحديث بخلاف ما اذا لم تغير لعدم
 اثر النجاسة في الجارية ولعموم البلوى في الواقع وعن هذا قالوا الوصب
 خالصة من المرفق الفرات واسفل منه متوضي جاز ان لم يشهدنا من
 من اثار النجاسة لانها لا تستقر في موضع بخلاف ما اذا وجد ذلك
 لانه دلالة اختلاط النجاسة بجميع اجزاءه يقيى ولو كانت النجاسة
 الواقعة في الجارية مريئة مثل الجيفة والعدرة ذكر في المحيط
 ان كان النهر كبيراً لا يتوضأ من اسفل الجانب الذي فيه الجيفة
 والعدرة ويتوضأ من جانب آخر وان كان صغيراً فان كان
 اكثر الماء يجري عليها فهو نجس وان كان اقله يجري عليها فهو طاهر

احتمال

اعتبار

صوب

اعتبار الغالب وان كان النصف يجري عليها جاز النوم
 في الحكم لوقوع الشك في النجاسة ولكن الاحوط ان لا يتوضأ به وكذا
 لك العدة اذا كانت على السطح عند الميزاب فان كانت
 على السطح في مواضع متفرقة لا يصيب الماء نجاسة بمنزلة الجاري
 وعند محمد رحمه في ماء للطرا اذا ضرب بالنجاسة او لا يجد ان النجاسة فيه
 منه واختلفوا في حد الكسبي في الواقع قال بعضهم اذا كان بحال لو
 اغتسل انسان في جانب لا يضرب الطرف الذي يقابله فهو كثير
 وعامة المشايخ رحم قالوا الكسبي عشرة في عشرة يعني يكون كل جانب من جانب
 من جوانب الخوض عشرة اذرع في عشرة بذراع الكرواسي وهو سبع
 قبضات ليس فوق كل قبضة اصبع قائم وقدره عامة المشايخ بذراع
 للمساحة لانه من المبروحان فيكون ذلك فيها يتق وهو سبع قبضات
 فوق كل قبضة اصبع قائم والاصح ان يعرف كل مكان وزمان ذراعهم
 كذا في المحيط ويكون في عمق لا يظهر الارض بالغرف اذا اغترف منه انسان
 رواه ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه اذا ظهر لينة ينقطع الماء بعضه عن
 بعض ويصير في مكانين وهو اختيار الهداوي رحمه والصحيح ان اذا
 اخذ الماء وجه الارض يكفي ولا تقديري في ظاهر الروايات كذا في التبيين
 للحقايق ثم يعرف بفتح العين مصدر وهو اخذ الماء باليد والمراد به على
 رواه عن ابي يوسف رحمه الغرف للاغتسل ان على ما روى عن محمد رحمه الغرف
 للتوضي وهو الاصح ولو وقعت فيه نجاسة مريئة كالعدرة ونحوها قيل

ينبغي ما حول النجاسة بمقدار حوض صغير وهو أربع أذرع في الأربع
 وفي غير المرتبة كالبلود ونحوه كذلك على قول مشايخ العراق وأما
 مشايخ بخارى وبلخ رحم جعلوا كالماء الجاري وتوسعون فيه لعموم
 البلود وهو الأصح وعلى هذا قالوا إذا غسل وجهه في الحوض الكبير
 وقع في موضع وقوع غسالة قبل التبرك يجوز خلافاً لابي يونس ما لم يتحرك
 الماء وكذلك إذا كان الرجال صفواً يتوضئون منه لأن النجاسة بما انحوت
 عن ذلك الموضع ولم يستقر فيه باضطراب الماء أو تحريك المستعملين فلا
 حكم بنجاسته بالشك وفي المحيط أن كان الماء له طول ليس له عرض
 كالماء الذي أكد في النهر الأصح أنه إن كان محال لو قسم طولاً إلى عرضين
 يصير عشرين في عشر يجوز التوضؤ منه ولا ينبغي في النجاسة فيه وأما
 العمق هل يعتبر مع الطول والعرض ذكر أبو سليمان الجوزجاني
 عن أصحابنا أنهم اعتبروا بالسطح دون العمق وفي النوادر الحوض
 إذا كان أعلاه عشرين في عشر واستقله أقل من ذلك وهو ممتلئ بجوز
 التوضؤ به وفي أماله قاضي خان رحمه لو كان الحوض مذوقاً اختلوا
 في مقدار أنه كم يكون حتى يكون كبيراً وأقصى ما قيل فيه أن يكون
 حوله ثمانية وأربعين ذراعاً ولو كان الماء في الحوض منبسطاً أو
 في موضع وقعت فيه النجاسة إن كان الماء متصلاً بالجهد ينبغي لا يمنع
 حركته الماء فلا يتلأث شيء النجاسة فصار بمنزلة القصعة وإن كان
 منفصلاً عن الجهد لا ينبغي لأن الماء يتحرك فينلأث شيء عيني النجاسة

فبعض ممن له الحوض لا ينبغي لأن الماء يتحرك فينلأث شيء للسقف كذا في
 المحيط ولو توضى من غدير على جميع وجه الماء جفراً يجرى إن كان
 يتحرك بتحرك الماء وكذلك التوضؤ في اجمة القصب إن كان يخلض بعض
 إلى بعض كذا روى عن الفقيه أبو جعفر والقليل ما دونه أي ما يكون
 دون عشرة أذرع في عشرة وذكر الامام قاضي خان رحمه الغدير إذا قل
 ماؤه فصار أربعاً أربع فوقع فيه نجاسة ثم دخل الماء إن صار الماء
 بالمديد عشرين في عشر قبل أن يصل إلى النجاسة كان طاهر وكذلك إذا انجس الحوض
 الصغير فدخل الماء من جانب وخرج من جانب آخر طاهر
 وبه أبو جعفر قال الفقيه أبو جعفر رحمه وقال أبو بكر بن سعيد لا يظهر
 حتى يخرج ثلاث مرات مثل ما كان في الحوض من الماء وبما تولى حوض
 الحمام إذا دخل الماء من الأنوب وخرج من جانب الآخر والحقي بعضهم
 بالماء الجاري للضرورة والجاري ما يذهب بنبه كذا روى عن أصحابنا
 رحمه وقيل ما يبعثه الناس جارياً هو الصحيح كذا في البدائع والواقف ما دونه
 أي ما دون ذلك فلو كان جريه ضعيفاً بحيث لو ألقى فيها نبهة لا
 لا يذهب من ساعته لا يجوز فيه التوضؤ إلا أن يملك بين كل غرتين
 مقدار ما يغلب على ظنه ذهاب ما وقع فيه من الماء المستعمل وقيل
 إن كان بحيث لو رفع الماء لغسل عضو ينقطع جريه ثم ينصل قبل
 أن يعود غسالة التي يجوز فيه التوضؤ ولا فلا إلا أن يملك بين كل
 غرتين مقدار ما قلنا أو يجعل وجهه إلى مورد الماء ويجعل النهر

صغير

بين قدميه ان كان صغيرا والجملة كل ما خرج من احد السبلين
 من الانسان كالبول والغائط واختلفوا في ان عين الريح الخارجة
 من الدبر نجسة ام طاهرة حتى لو خرجت لا الريح وسر ايل منبلة
 يتنجس عندها من يتنجس عندها ومن غير من الحيوانات كالارواح
 ولا خشاء لافرق في الارواح بين ما كوك اللحم وغيره فالحال غليظة
 عند الجفنة رحم وخفيفة عند ما فرق في رحم بينهما فيقال روث
 ما لا يؤكل غليظة كبوله وروث ما يؤكل خفيفة كبوله وفي المحيط
 والايضاح ان الارواح كلها طاهرة عند فركان له روايتين وعن محمد
 رحم ان الروث لا يمنع وان كان كثيرا فاحتمار جمع الى هذا القول
 حين قدم الرمي لدفع البلوى لما راعى بالوى من كثرة السوي في طرفهم
 الاخره للجمامة والعصفور فانه طاهر لاجمع المسلمين على اقتناء
 الجمادات في المساجد خصوصا في المسجد الحرام وكذلك العصفور
 حتى لو وقع خروءها في اداء الماء لم يفسد الماء خلافا للشافعي رحمه
 الامام ظهر الدين المرغيناني رحمه خروء الطلوس والدراج بمنزلة خروء الحمام
 والدم والقيح والصيد يذاسال الى محل الطاهرة الى محل يجيب تطهير
 في الجملة اي في الوضوء او الغسل فانه نجس لانه يلزم به انتفاض الطاهر
 هرج بخلاف ما اذا لم يسلم اليه فانه طاهر عند ابو يوفى رحمه هو الصحيح
 حتى لو اخذها بقطنية والفاها في البر لا يتنجس عند خلافا لمحمد رحمه
 وعن ابى بكر الصديق رحمه الدماء كلها نجسة مسفوحة او غير مسفوحة

خلافا

والماء اذا كان في الوضوء

خلافا لعبد الله القلاش في التي ليست بمسفوحة فعلى هذا الدم
 الباقي في العروق والحمام طاهر لانه ليس بمسفوح اليه اشارة في الاضاح
 وعن ابو يوفى رحمه انه نجس في الاكل دون الشرب وفي رواية للجامع لا
 الا مفرده قلب الشاة نجس قال الامام ابو يوفى رحمه وفي رواية للمحيط
 انه ليس بشيء وللخزفان نجاسة غليظة ثبت بدليل مقطوع به حتى
 لو وقع قطرة منه في الماء او على ثوب انما لا يتنجس الماء والثوب والقيء
 ملاء الفم فانه ايضا نجس لانه يلزم به الانتفاض قال علي بن ابي حمزة
 في القى والصحيح رواية الحسن عن ابي حمزة انه غفوا لم ينجس ان كان طوعا
 او ماء لا ميرة واليه اشارة محمد في الاصل فقال لو قاء في الصلوة اقل من
 ملاء فيه يمضي في صلوة فانه لو كان نجسا لمتنجس فاه فلا يمضي في صلوة
 وفي المحيط القى في ظاهر الثوب كالعذرة واختلفوا في جد ملاء الفم قيل هو
 ما يمنع من الكلام وقيل ما ينزى على نصف الفم والصحيح انه لا يمكن الا
 مساك الكهف ومشفة وخرء ما لا يؤكل لحمه من الطيور والبانى
 وغيرهما يتنجس الماء القليل لا مكان هو الا وانى عنه وبه اخذ الفقيه ابو
 بكر الامم رحمه وفي ظاهر الرواية عن ابى حنيفة والبول فانه لا يتنجس الماء
 لشدة الاحتراز عنه وبه اختيار الكرخي لا الشوب اي لا يتنجس الثوب على
 قولهما حتى ينجس خلافا لمحمد رحمه اذا اراد على قدم الدرهم بناء على انه غليظة
 عنده وخفيفة عندها والفا حتى عند ابى حنيفة رحمه ما يستفح منه الناظر
 وروى انه كره ان يحد ذلك خلا لانه يختلف باختلاف الطبايع وعن ابو

كالسفن

وعن ابونورج وهو شير في شير وفي رواية محمد بن علي بن ابي كوفه
مقدار الربع وخرق الفارة وبوله معفو عنه في الطعام والثوب دون
الماء لانه مستحيل الى نتي وفساد والاحتراز عنه ممكن في الماء دون
الطعام والثوب فصار معفو فيهما كذا ذكره صاحب المحيط وفي
الظاهر ايات يتبين منها ان مقتضى لو ان بركة من بركة الفارة لو وقعت
في حنطة قطعت قال محمد بن مقاتل لا يؤكل وقال ابو الخطاب
لا يحفظ فيه قول اصحابنا راجع وعند لا يفسد الا ان يكون كثيرا فا
فاحشا يفسد الطبع كذا ذكره الامام قاضي خان ودم البق جمع بقة
وفي العوضه كذا قال الجوهري في صحاحه والبر اعني السمك عفو
اما دم البق والبر اعني فلا لانه ليس بدم مسفوح في الاصل والنجس الدم
بالمسفوح واما دم السمك فعلى قول ابي حنيفة ومحمد لانه ليس بدم
حقيقه لان الدم اذا شمس اسود وهذا اذا شمس ابيض وفي رواية
المعالي عن ابونورج انه نجس نجاسة حقيقه لا يفسد الثوب ما لم
يفتح واما دم الحمله والوزغ فانه يفسد الثوب والماء كذا ذكره
الامام قاضي خان وشعر المسنة سوى الخنزير كالجوز منها لا ينجس
فيه كالضوف والعظم واليزن ونحو ذلك طاهر سواء كان من اكل
الحم او غير وجب قبل الموت او بعده لان ما لا تحل للحيوة لا يؤث
ر الموت فيه خلافا للشافعي فيما اذا لم يكن من ماء كوال لحم وجز
بعد موته وشعر الخنزير وسائر اجزائه نجس نجاسة عين حتى اذا

ولم يذ

اذ وقع في الماء يفسد خلافا لمحمد في شعر النحل الانتفاع به يدل على
طهارته واما رخص الخنزير بشعره للخنزيري للحاجة لان الخنزير لا ينال
اللبه فكان فيه ضرورة وعن ابونورج انه ينجس كذا ينال بغيره والاول
هو الظاهر لان الضرورة تنبئ لمحله فالشعر اولى وقيل ان كان كثيرا يفسد
الماء عند محمد راجع ايضا واما بيعه فيكون للحاجة اليه للبايع قال
قال الفقيه ابو التيث في شرايه ان كانت للضرورة وكذا ليس لهم ايضا
الاساكنة لا يجدونه الا بالشر او ينبغي ان يجوز لهم ذلك للضرورة
ولا بأس لهم ايضا ان يصلون مع شعره وان كانت اكثر من قدر
الدرهم قال صاحب الفقيه اختلاف في نجاسة الحلب والذي ماع
عندي من الروايات في النوادر الا على ان نجس العين عندها خلافا
لابي حنيفة راجع وفايدته تظهر في كلب وقع في بيتر وخرج حشيا
فاصاب ثوب انشأ يتنجس الماء والثوب عندها خلافا له بدليل
طاهر جلاء بالدباغ وكاله بالزكاة حتى لو صلى وفي مكة جرد كلب
جازت صلوة ذكره صاحب المحيط وعن ابو الفضل الكرماني راجع
حيوان البحر طاهر وان لم يؤكل وفي شرج الاقطع حتى خزي
البحر وعظم الفيل طاهر عند ابي حنيفة وابي يوسف حتى يباع عظمه
وبياح الانتفاع به فصار كالسباع وعند محمد بن علي العيني لانه
لا يقبل الزكاة كالحنزي والاصح ان عظمه طاهر لما روي انه
٢٤ اشترى لفاطمة سوارين من عاج وهو عظم الفيل كذا

في البسوط وكل اهاب دبع فقد طهر خلافا لما لاك في جلد الميتة
 لقوله ٤ لا تشتموا من الميتة باهاب وللشافعي رح في جلد الكلب
 لان تحت العين ولنا عموم قوله عم ايما اهاب دبع فقد طهر ^{الذي} ^{تحت}
 على ضربين حقيقة وفي ان يدبع بشيء طاهر كالعضص والقرظ
 وغيرهما فلو اصابها الماء فابدل لا يعود نجسا حكيمه وفي ان يجر
 عن حكم الفساد اما بالتبريد او بالشتم اي بالقائه في الربيع فلو اصابها
 بها الماء فعلى ارح رح واما ان الاجلد الخنزير والادعي فان
 جلد لا يطهر ان بالذباقة نجاسة الخنزير وكرامة الادمي
 وعن ابى ابي سفي في جلد الخنزير ان يطهر بالذباقة ايضا حتى لو صلى
 ومع جلد خنزير مذبوح جاز مع الاساءة خلافا لهما واما
 قدم الخنزير لكونه موضع الاهانة ففي ذلك تقديمه البق كما في
 قوله تعالى هل اذمت صوامع وبيع وصلوان ومساجد قدمت
 الصوامع لكونها البق بالهدم وسور الادمي على اي صفة كان طاهر
 طاهر لان الخلط فيه اللعاب وقد تولد لحم طاهر لان لحم طاهر
 واما لا يؤكل لكرامة الاجل شربه للخر فان سورة في تلك الحالة
 نجس لان اللحم يختلط بلعابه فلو ابتلع بزاقه مرارا طهر فم لان ان الله
 له النجاسة بالماء يعات جانبا في البدن وفي رواية عن ابي حنيفة وعلى
 هذا قالوا اذا اصاب بعض اعضاءه نجاسة فليمسها بلبس حتى ذهب
 ان طهر وكذا الكلي اذا استغسل فليمسها بلبس او مسح برقيقه وسو

لا تشتموا

وسور الفرس وما يؤكل لحمه طاهر اما سور الفرس ففي اظهر ان
 يبين عن الجرح وهو قوليها لانه ما كثر عندنا وكذا عنده في الصحيح
 واما سور ما يؤكل لحمه كالابل والبقر الغنم فالما روى انه عم ما
 قال ما يؤكل لحمه فلا بأس بسوره وسور الخنزير والكلب و
 والسباع البهايم كالاسد والفهد وغيرهما نجس ما الخنزير فلا
 نجس البقي لقوله تعالى او لحم خنزير فانه رجب وفيه خلاف مالك
 رح واما الكلب وسباع البهايم فاحديث ابن عمر رضي الله عنهما
 انه عم سئل عن الماء الذي يكون في الفلات يمر بها الكلاب و
 والسباع فقال عم اذا بلغ الماء قلتين لا يحمل خبثا اي
 لا يقبل نجاسة فيه اشارة الى ان اسرارها نجسة وسورة الهرة
 والدجاجة المحلاة والابل والبقر للجلالة وهي التي تتبع النجاسة
 والحية والعقرب والقار وسباع الطير كالصقور والباري والشار
 هي مكرهة لما الهرة ففيها خلاف الجرح كونها رح لان عم كان يصفي
 الاناء للهرة فتشرب منه ثم يتوضأ به ولها قوله عم الهرة سبع للراد
 بيان الحكم وهو نجاسة سورها كني بعللة الطوائف سقطت نجاسته
 في كراهته وما رواه محمود علي قبل التبريم قال الطحاوي رح كراهته
 لحمه والحم وقال الكرخي لتناول الخيف فالاول يشير الى التبريم والثاني
 يشير الى التنزيه وهذا قبل اكلها القارة فلو اكلتها فشربت على قوتها
 يتنجس اجماعا ما لو مكثت ساعة ثم شربت فلا يغسلها فها بلما

بها خلاصا لها وأما الدجاجة للحلالة فلأنها تنقش الاجناس في
 منقارها لا تخلو عن قدر ولكن لو وضاه جان اليقين بصلها
 منقارها والشئ في نجاستها وذلك لا يعارض اليقين وأثبتنا
 الكراهة للاحتمال بخلاف ما اذا كانت محبوسة وجسمها ان يجعلها
 في بيت ويعلق هناك لانها لا تنقش نجاسة نفسها عادة وقيل ان
 يجعل لها بيت ويكون راسها وعلفها وماؤها خارج البيت بحيث
 لا يصل منقارها الى تحت قدمها لانها ربما تنقش نجاستها وأما الابل
 والبقر للحلالة فلان لحمها يغيب باكلها للحيث والنجاسة في فمها
 نرى النبي عليه السلام عن اكل لحمها وشرب لبنها والسور يغيب
 بالمسور أما ما يخلط بينا ول للحيث والنجاسة وبيننا ول غيرهما على
 وجه لا يظهر ان ذلك في لحمه لا يابس كنه فلا يابس بسوء وأما الحية
 والعقرب والفان في القياس نجاسة سورها لانها تشرب بلسانها
 وهو رطب بلعابها ولعابها من لحمها وهو حرام كنه طاهر مكره للمتناه
 لضرورة الطواف اذ لا يمكن صون الاواني عنها وأما سباع الطير ف
 فالقياس في نجاسة سورها لخلط لحمها كسباع البهائم الا انه طاهر
 استحبنا لانها تشرب بمنقارها وهو عظم يخلط في سباع البهائم لانها تشرب
 بلسانها وهو رطب بلعابها المتولد من لحمها وانما يكره لان عادتها
 يتناول للحيث كالدجاجة وسور البغل والحمير فتشكوكة في ظهورها
 وهو الاصح وعليه الجمهور لان سورها طاهر ولهذا الوضوء راسه

سور

بسور الحمير ثم وجد الماء المطلق لا يجب غسل راسه ولو كان الشئ
 في طهارته لوجب احتياطا لو توجم النجاسة اذاد بالشئ هذا النوع
 تعارض الادلة في باحة لحمه وحرمة وأما البغل فمن نسل الحمير
 فكان بمنزلة كذا قالوا لكن فيه اشكال لاد على تقدير كونه اما اذا لا
 يكون من نسل الحمير وعلى تقدير كونه لم يكن يكون سوء ظهوره
 لان الولد يتبع لأمه الا ترى ان الذئب لو تروى على شاة فولدت ذئبا
 حل اكله ويجزى في الاضحية فلا يستقيم الحكم بان سور البغل مشكو
 ك مطلقا ومن المشايخ من قال سور الحمير الذكور نجس لانه
 يشتم بول الانثى فينجس فيه كذا في الفتاوى الصغرى فان لم يجد ماء وغيب
 يتوضاه ويستمر احتياطا ليرفع الحدث بيقين واما قدم جان خلافا
 لفرق في البداية باليتم لان سور طجوازه عدم ماء واجب الاستعمال
 ولنا ان للظهر احدهما فيفيد الجمع دون الترتيب لان الماء ان كان طهورا
 فاليتم لغو تقدم او تأخر والا فاليتم معتبر تقدم او تأخر والوق
 يعتبر بالسور لان كل واحد منهما متولد من اللحم فاخذ حكمه الامر
 لما رافاه طاهر عندنا في الروايات المشهورة حتى اذا اصاب الماء
 والثوب لا يفسد وان اصاب الثوب من السور المكروه لا يمنع وان
 فحش وكذا اذا اصاب من السور المشكوكة وعن ابو يوسف من اذ اذ
 فحش وان اصاب من السور النجس يمنع اذا اذ على قد الدرهم **فصل**
 في الوضوء والغسل الوضوء بالمضمضة وبالفتح ما يتوضاء به



ما خوله من الوضوء وهو التطايف وفي الشرع يراى به نظافة مخصوص
والغسل بالضم عبارة عن تمام غسل الجسد وبالفتح الاستالة
مع التقاط في الوضوء اربعة كما بينه الله تعالى في كتابه المجيد فقال
اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الايتى والفرج لغتة التقدير
والقطع وشرا عباة عن حكم مقدم لا يحتمل زيادة ولا نقصانا
ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه ويقال ما يقوت بلحوا بفتوة الاول
منها غسل الوجه وهو من منتهى الناصية الى اسفله فنه طول ولاى
من جهة الطول ومن شحمة الاذنين الى عرضها من جهة العرض و
ذلك لان الوجه اسم لما يواجم الناظر اليه والمواجهة بهذا تقع غير
ان داخل العينين مساقط للمرج ومن تكلف من الصحابة الى ادخاله
اليه كابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما فقد كف بصره واما لما في فيه فدخل
فيه وكذا ما يظهر من الشفة عند الانضمام فخلا في ما بينكم منها فانه
يتبع الفم هو الصحيح ويجب غسل الشعر الاسنان واليدين والاذن
انشار اليه محمد في الاصل وهو الاصح لانه قائم مقام البشرة فتقول
فرض البشرة اليه وذكر الحسن عن ابي جرح انه لا يجب غسله لانه لا يواجم
بكل حال فلم يتناول اسم الوجه كالنقاب وذكر في اختلاف فرقة
رج عن ابي جرح ويعقوب انه لا يجب غسل ثلثة اورد به وهذا في غير البشرة
سأل امانى للترسل فلا يجب غسله عندنا لان ما تحته ليس من الوجه
ولا يجب غسله ما يوازيه قايما مقامه واما مسح ففى رواية عن ابي جرح

١٢٩٥ هـ - ١٢٩٥ هـ

رج للزفر مسح ما يلاقى البشرة وهو الاصح وفي رواية الحسن
عنه رج مسح رقبته وعن ابو يونس رج مسح كله وعنه ايضا مسح
مسحجه وغسله ولا يجب غسل ما تحتها اي تحت ذلك الشعر وتحت
الشارب والحاجب ما نزل من اللحية بخلاف الشافعي رج لانه ضحها
اتصل بالوجه قلنا انه ليس من الوجه لاستنانه بالحائل فسقط
الفرج عنه وتحول الى الحائل كبشرة الرأس اما البياض الذي بين القرو
ولاذن فيجب غسله عند ابي جرح ومحمد رج لعدم استنانه بالشعر
خلافه لا ابو يونس رج لعدم المحاماة وهذا في الملبس وما في الاضط
والامر فغسله واجب بالاتفاق والثاني منها غسل اليدين مع
مع للمرفقين خلافا لفرقة في المرفق لانه ذكر في النص تحريف الغاية و
والغاية لا تدخل تحت الاغتيا في قوله تعالى اغسلوا الصيام الى الليل ولنا
ان الغاية هنا لاخراج ما رواه درن الاستعداد ولو لا تحديد لولا الحد
ولو لا التحديد لا تصل وجوب الغسل بالمكناب لان اليد اسم
الجملة فبقيت الغاية داخله بمطلق الاسم والغاية في الصوم اما
كان لمذلك فلم يدخل والثالث منها مسح ربع الرأس لما روى للغير
انه عليه السلام لما نوضا مسح على ناصية الكتاب بمجمل فالنحو بيان
وهو حجة على الشافعي رج في التقدير بثلثة شعرات وعلى مالك
في اشتراطه الاثني عشر وفي بعض الروايات قدره اصحابنا ثلثة
اصابع لان اليد المسح اصابع اليد وثلثة اشهرها عادية ولو مسح

ط

الفرج

باصبع واحدة بثلاث مياة في ثلثة مواضع جان وتمام واحد لا يجوز
خلافه في رجب لان الماء يصير مستعملا بالوضع اولا والمسح بالماء
للمستعمل لا يجوز الا انه سقط اعتباره في حق الاستيعاب ضرورة ان
من السنة وكذا في الغسل لا يصير مستعملا مادام على العضو للضرورة
لانه يحتاج الى اجراء الماء على كل جزء من العضو في ضرورة مستعملا
باول الملاقات حرج ولا كذلك في المسح لانه لا يحتاج الى اجراء الماء
فلا يؤدي الى الحرج فصارت مستعملا بالوضع ولو مسح ببطل كفه
يجوز وان استعمله في عضو آخر في الصحيح بخلاف ما لو مسح ببطل
رأسه او كفه اخذه من تحت وكذا لو مسح خفه ببطل مسح يده ولو
ادخل رجليه او خفه في الماء للمسح لا يجوز عند محمد ويصير الماء
مستعملا خلافا لابي يونس فيها وعند محمد رجب لو وضع ثلث اصابع
ولم يدها جاز ولو مسح باطراف اصابعه ان كان الماء متقاطعا
جاز والا فلا كذلك في المحيط وذكر ابو الليث في نوادره لو مسح بالا
بهم والسبابة ان كان مفتوحا جاز لان ما بينهما مقدار اصبع
فكان مسح بثلاث اصابع وعني اربع لو مسح باصبع واحدة بيطها
ويظهرها ونجا نبيها فجزية لان ظاهره وباطنه يقوم مقام اصبعين
وجانباه يقوم مقام اصبع فكان مسح بثلاث اصابع والواحد منها
غسل الرجلين مع الكعبين خلافا لفرج في الكعبين اذ كونا
والكعب العظيم الناق الذي ينتهي الى عظم الساق وهو الصحيح وما
روى

وما روى هشام عن محمد رجب اذ للفصل الذي في وسط القدم عند
متعد الشراك فهو من هشام لم يرد محمد تفسير الكعب بهذا في
في الطهارة وانما اراد في الحرم اذ لم يجد نعلين تقطع خفيه اسفل
من كعبيه كذا قاله الامام التقي رجب والدوا في شقوقهما اي شقوق
الرجلين يصح معه اي مع ذلك الدوا الوضوء ان كان يضرب اتصال
الماء والا فلا وعلى هذا لو عجمت للرجل وبقي في خلال اظفارها لم يجز
قد جف لا يجوز معه الوضوء لعدم الوصول بخلاف ما لو بقي بين استنائه
طعام لان ما بين الاسنان رطب والماء لطيف يتال يصل الى كل
موضع غالبا واما الذي في الاظفار قبل يجوز مطلقا وهو الصحيح
لتوكده من هناك وقيل يجوز للقروي لا للمدني لانه دون الشعم
وسنة اي سبني الوضوء من دون خلاف سنة ما فعله رسول الله عليه
السلام على سبيل الواظية من غير ترك ويوجب باتيانها ولام على ترك
كما كذا قاله الامام المعروف نحو ذارده رجب النية وهي ان ينوي ازالة
الحديث واقامة الصلوة وقال الشافعي رجب في فرض لانه عبادة فلا
يصح بدونها كالتيمم ولنا انه عليه السلام لم يعلم الاعراب الجاهل
النية حين علمه الوضوء لو كانت في ضالعه ولم يكن الماء خلق مطهر
كما قال الله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا لخلاف التيمم لان التيمم
ليس طهر بطبع بل هو ملوث بنفسه وانما جعل طهورا شرعا ضرورة اداء
الصلوة في شرط الارادة للصلوة لصيرورة مطهر والتسمية عند

ابتداء الوضوء لقوله عليه السلام من توضأ وذكر اسم الله تعالى
 كان طهورا لجميع بدنه ومن توضأ ولم يذكر اسم الله تعالى كان
 طهورا للأعضاء وضوءه وفي رواية لما أصاب الماء وما روى من قول
 عم لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى فهو على نفي الفضيلة لئلا
 يلزم الزيادة على النص بخبر الواحد والاصح انها مستحبة بعد
 اشهار المواظبة عليها من رسول الله عم ثم قيل الاستنجاء
 لازم من الوضوء وقيل بعد لان ذكر الله تعالى عند كشف العورة
 لا يكون تعظيما والصحيح انه يسامى فيهما احتياطا وختم
 واختلفا في لفظها قال الطحاوي يقول بسم الله العظيم والحمد
 لله على دين الاسلام وعن الوبري رحمه الله تعالى في الابتداء
 ويسمى للتبرك والافضل ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم
 وغسل اليدين الى الرسغين ثلثا للقيام من نومة لقوله عم
 اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يغمس يده في الاناء حتى يمسح
 يغسلها ثلثا فانه لا يدري اين ياست يد يهيم عم عن الفهم على
 وجه التاكيد يقتضي التبرع والاجتناب عن الحرم واجبة فيجب
 بالنظر الى اول الحديث وبالنظر الى آخره لا حيث انشأ الى نومه
 النجاسة فقلنا يفر بينهما وهو السنة ولا نهما الله التطهير فيبدأ
 بتطهيرهما وغسلهما الى الرسغين لكفاية وكيفية غسلهما
 يُنظر ان كان الاناء صغيرا فانه يرفع بشماله ويصب على كفه

اليمنى

اليمنى ويغسلها ثلثا ثم ياخذ بيمينه ويصب على اليسرى ويغسلها
 ثلثا وان كان الاناء كبيرا لا يمكن رفعه داخل اصابع يده اليسرى
 مضمومة في الاناء دون الكف فيرفع لئلا يذوق المني طعمه القبيح
 يحتمل ان يكون اتفاقا لان غسلهما او لانه مطلقا ويحتمل ان
 يكون شرط الاحتمال تنجس اليد اذ من عادتهم انهم كانوا ينامون
 بلا استنجاء حتى لو نام مستنجيا لاجابة الى غسلهما والترتيب لله
 للنصوص عليه وهو عند الشافعي رحمه الله لو بدأ بيمينه او بيمينه
 قبل وجهه جان عندنا خلافا لانه الفاء في قوله تعالى فغسلوا
 وجوهكم للموصل والتعقيب فيقتضي وصل غسل الوجه بالقيام الى
 الصلوة ويمنع تحلل عضو آخر بينهما ^{للا اتصال} فيثبت ايضا في ما
 ير الأعضاء لعدم القابل بالفصل ولنا ان المذكو فيها حرف الواو
 وهي مطلق الجمع بلا تعرض مقارنة وترتيب كما اذا قلت جاءني
 زيد وعمرو والجمع محرف الجمع بلفظه فيقتضي تعقيب الجملة كما
 قال فغسلوا هذه الأعضاء اذا لا يوجب الترتيب كذا هذا و
 وللوات وعمن لا يشتغل بين افعال الوضوء بعمل لمشي وعمن عند
 مالك رحمه الله في مواظبة عم عليها قلنا هي سنة اذ المأمور
 موب الوضوء بلا شرطها فالزيادة نسخ والسواك اي استعمالها
 له لان عم واطاع عليه والمواظبة مع الترتيب مرة تدل على السنة ثم
 السواك والسواك اسم للخشبة المتعينة للاستياك وفي المحيط

ينبغي ان يكون من اشجار مرة لانه يطيب نكهة الفم ويستند
 الاستنساخ ويقوى المعدة ويكون في غلظ الخنصر وطول الشبر
 ويستاك عن ضال الصلوة وعند فقد يعالج باصبع الحديث على
 رضى التشويص بالمسحاة والا بهام سواك وفي كفاية البيهقي
 انه يستاك قبل الوضوء وفي رواية الفقهاء انه سنة حالة لمضغمة
 تكبيل الانقاء والمضغمة بماء والاشفاق بمياه لانه مفعلة على
 اللواظبة مع تركه احيانا وقول الشافعي رجاخذ كفاه من الماء
 مضغى ببعضها ويستشق بالعض ثم يفعل تانيا وثالثا كذلك
 لئلا انهما عضوان منفردان فياخذ كل منهما ماء على حدة كساب
 الاعضاء وهكذا حتى وضو رسول الله موم وللماء لغة فيهما اللفظ
 لقوله موم بالغ في المضغمة والاشفاق لانه يكون صائما وهي في المضغمة
 بالفرغوة وفي الاستنساخ بالاستنساخ والبدائية بالميا من في غسل
 الاعضاء وهي في اكثر النسخ من التعميم لقوم م تيامنوا فان
 الله تعالى يحب التيامن في كل شيء وغسل اليدين والرجلين
 من رؤس الاصابع حتى لو بدأ من اللرفقي والكعبين يكون من القفا
 للسنة والتحليل للحية والاصابع اما تحليل الحية فلقوله عليه السلام
 نزل على جبرائيل يا موم ان اخلل حيتي اذا توضأت وفي المحيط
 تحليل الحية ادب وليس في نسخة الشافعي فخرج مسنون لانه
 عليه السلام كان اذا توضأ شبك اصابعه في حية كانها

اشنا

اشنا المخط لهما ان السنة لا كمال في محل الفرض وداخل
 الحية ليس محل الفرض فلا يكون محلا لاقامة السنة وفعل
 رسول الله عليه السلام وقع اتفاقا فادروى عنه الوضوء
 بدو التحليل فيكون ادبا واما التحليل الاصابع فلقوله
 عليه السلام خالوا اصابعكم قبل ان يتخللها نار جهنم واما
 لم يحمله الامر في هذا على الوجوب لانه لا مدخل له في الوضوء
 لكونه شرط للصلاة لئلا يلزم تساوى التبع الاصل قيل
 هذا اذا وصل الماء الى اشنايتها وان لم يصل بان كانت الا
 الاصابع منضمة فالتحليل واجب وتحريك الخاتم الضيق
 ليصل الماء اليه بيقين وان لم يحركه ولا حتى عن الريح والى
 سليمان وعن ابى يوسف ومحمد رجاخذ نجوز وقيل لا بد من
 التحريك بخلاف ما اذا كان الخاتم واسعا ومسح كالرأس
 مرة لانه كمال الفرض والبدائية فيمن مقدمه اى مقدم
 راسه وكيفية ذلك انه يبدأ بوضع اصابع يديه غير
 الابهام والسيابة على مقدم راسه وكيفية على قوذية فيمدها
 الحفاه وقال الشافعي السنة مسح ثلاثا بمياه وهو رواية
 عن ابي حنيفة اعتبار بالمغسول ولنا رواية الخنثيين انه عليه السلام
 توضأ ومسح برأسه مرة وما روى عنه من التثنية محمول
 على بدء بمقدمه ثم جواصابعه الى مؤخره ثم ردها الى مقدم

نه جرحا ثانيا تحقيقا للاستيعاب واحد وفي مشروع روى
 ذلك عن الحج ومسح الاذنين بماء الراس بان لا يضع الا بهما
 والسبابة عند مسح الراس ثم مسح ظاهر كل اذن بابها
 ومسح باطنه بمسحبه وعند الشافعي مسح بماء جدي لا نهما
 من الراس حتى لا يمتدحيهما وطيفة الراس ولنا قولهم لا
 فان من الراس اريد به بيان الحكم لا الخلق وفي تحفة الفقهاء
 ادخل الاصح المبلول في صمخ الاذن ادب ومسح الرقبة
 لانه مسح على رقبة وفي ظاهر الرواية انه ادب ومسح
 الخقوم مكروه وتليث كل غسل للمبالغة لانه عم واظب
 عليه وفي تبين الحقايق الاول قرض والثاني سنة والثالث
 اكمال السنة وقيل نقل وقيل سنة ايضا وعن ابى بكر الاشج
 رجه انه يقع في ضاكاله الكوع والسجود في وضو الغسل
 خسة للضمضة والالتفات وعند الشافعي رجه استثناء
 تلك الوضوء لقوله م عشرة من القطرة اي السنة وذكرها
 فيها من غير فصل ولنا قوله تعافا طهروا اي فاغسلوا
 ابدانكم واليدين يتناول الظاهر والباطن وقد امكن
 ابضال الماء اليهما بلا ضرورة ثم شرب الماء هل ينوب
 من باب المضمضة قالوا ان كان فقيها لا ينوب لان يمسح الماء
 مضافا ليصل الى كماله لم يخلو الجاهل فان شربه ينوب

منابها

منابها لانه يقب الماء عتبا فيصل الى كله وقيل مسير البدن
 لما يتباه وايضا الماء الى باطن السرة فذكره بعد دخول
 البدن لغاية الاحتياط لان الناس غافلون عن ابضال الماء
 اليه ويدخل اصبعه في سترته للمبالغة وان علم وصول
 الماء اليه من غير ادخال الاصبع اجزاء وكذا ابضال الماء الى الشا
 شراجل وان كان مضمورا كما في العلوي والترك وقيل احتياطا
 لا يجب ان كان مضمورا فعلا لم يمسح عنهم بخلاف ضغائر الرقبة
 وان لا يجب ابضال الماء الى اثناء صغيرتها اذا ابتل اصلها
 لقوله م لام سلمت رضى بكفيلك اذا بلغ الماء اصول الشعر
 وعن الحج رجه انها تبلى ذواتها ثم تسمع كل يد عضة لقوله م
 الاقلوا الشعر والصحيح هو الاول لان في نقصها وضغرها
 ثانيا حرجا حتى لو كانت منقوضة الضغى يغترض عليها
 ذلك عملا بشبهة كونها من بدنها نظرا الى اصولها وسنة اي
 سنة الغسل سنة ان يبدأ بالمغسل يغسل يديه كونهما
 الله الظاهر ويغسل فوجه انها مظنة النجاسة والادان
 له النجاسة من بدنه ان كانت فيه كي لا ينوب باصا به الماء ثم
 يتوضأ وضوء الصلوة هو الصحيح لانه م توضأ وضوء الصلوة
 وهذا احتراز عما روى الحسن عن الحج رجه انه يتوضأ ولا مسح
 اذا لا فائدة فيه لوجود اسالة الماء من بعد وذلك لعدم معنى

للمسح وقيل احتراز عن وضوء الطعام مثل غسل اليدين و
 والغلم الأرجلية استثناء متصل أي يغسل أعضاء الوضوء لا
 رجليه إن كان في جميع الغسالة لعدم إفادة غسلهما قبل
 إفاضته الماء على راسه بخلاف ما لو لم يكن فيه بان كان قائما على
 أو جرح فاده لا يوجب غسلهما ثم يغسل ويجوز ثلثا ثم يخرج
من جميع الغسالة فيفضل رجليه هكذا حكى ميمونة اغتسال
 رسول الله م وفي الإيضاح اد في ما يكفي من الماء في الغسل
 صاع وفي الوضوء مكد لان السنة في الغسالة من غير تقدير
 ولا اسراف وانها تنادي بهذا القدر فان زاد ونقص جان
 وذكر في مناسكه الحج روى عن النبي م قال ان الوضوء وزن
 وزنا فمن كان منه بتقدير يرفع ويختم ويوضع تحت العرش
 الى يوم القيمة وما كان من اسراف لا يرفع وروى عنه م
 ان شوارم التي الذين يرفون في الوضوء بالماء وغسل يوم
 للجمعة والعيدين وعرفة وعند الاحرام سنة لا غسالة
 م م حكم في هذه الاوقات ولا غيرها اوقات اجتناب وازدحام
 فيتيسر فيها الاغتسال كيلا يتأذى البعض براحة البعض
 خلافا لما لاك رج في الجمعة فعند واجب اراد بالواجب تأكيد
 السنة لا ما يعاقب تاركه لقوله م من اتى الجمعة فليغتسل
 ولنا قوله م من تضاء يوم الجمعة فيها ونهيت ومن اغتسل

فأغسل

فأغسل أفضل واشترى بقوله شرط السنة ان يصلي به الجمعة
 قبل ان يحدث لان فضيلة ذلك الغسل للصلوة وبه قال ابو
 رج وهو لا يصح وقال الحارث بن زياد اليوم حتى لو احدث بعد
 غلته ثم تضاء وصلى الجمعة لم ينل ذلك الفضل عند ابو
 رج خلافا للحن وممن اغتسل من جنابة اخراجه افضل للجمعة
 اذا نسي فان افاض الماء ثانيا بعد غلته للجنابة لا لجل الجمعة للجمعة
 فهو افضل وغسل من اسلم او افاق من جنونة او بلغ بالتق
 مستحب بعد الوجوب وان بلغ بالا نزال فواجب لوجوب
 للوجوب وغسل الجنابة والحيض لا يسقط بالا سلام في الاصح
 بل يجب عليه اذا اسلم جنبا وعليها اذا اسلمت جنبا او طهرت
 من حيضها ثم اسلمت لان بقاء صفة الجنابة والحيض بعد السلام
 كبقاء صفة الحدث في وجوب الوضوء وقيل لا يجب لانهم لا ينجس
 طيون بالشرايع وعن شمس م السرخسي رج يجب في الجناب
 دون الحيض لان الجنابة مما يستدام بخلاف انقطاع الحيض
فصل في نواقض الوضوء اريد بالنقض هنا اخراجه عما هو
 المطلوب منه وهو استحالة الصلوة كل ما خرج اي خرج
 ما خرج من السبيلين وهو ينظم الذكر والدبر والقبل وماء عائم
 يتناول المعتاد وغيره كدم الاستحاضة خلافا لما لاك رج في غير
 المعتاد والاصل فيه قوله تعالى او جاء احد منكم من الغائط

وهو للظن من الارض ولم يهل للمحدث مجازا فقد أمر بالتيمم
عند عدم الماء للجأء من الغايط فيكون ناقضا للوضوء ضرورة
ان التيمم لا يجب على التوضي وقال م: وضوءا لا من حدث فليل
وما لحدث فقال يخرج من السبيلين المراد بالخروج الظهور حتى
لا ينقض بنزول البول الى قصبة الذكر ولو خرج من قبل البول
او المرأة رجح منتهى روى الكوفي عن اصحابنا رجح انه لا ينقض
لعدم مجاورتها النجس الى ان يكون المراءة مفضاة وهي التي لا تحدد
ملكها فيستحبها الوضوء احتياطا لاحتمال خروجها من رجليها
كذا ذكر في المحيط ربح والدودة الخارجة من قبل المفظة بمنزلة
الرجح من قبلها ولو خرجت من الدبر ينقض وكذا من قبل المراءة
او من الذكر وكذلك الحصى كما قاله الامام قاضي خان ربح وفي البيهقي
للخشن المشكل اذا تيسر انه رجل او امرأة فالفرج الاخر منه بمنزلة
الفرجة فلا ينقض الخارج منه ما لم يسيل واكثرهم على الجواب الوضوء
وفي المحيط المجهول اذا ظهر البول منه من مخرج آخر كان يقدح
على امكانه متى شاء نقض ولا فلا ما لم يسيل والدم والقيح
والصديد السائل بغير عصاره محل الطهارة في الجملة حتى
لو نزل الدم من الراس الى قبضة لا نف انتقض اذا استنشق
في في الجنابة بخلاف البول اذا نزل الى قصبة الذكر وتقيت
تقطيع في العين وسيلان ما بينهما ان حكم التطهير لا يلحق

التبعية

هنا وقال الشافعي لا ينقض مطلقا وقال في نقض مطلقا
وتفسير السيلان على ما ذكره ابو يوفى انه لا ينقض عن راس الجرح
لانه ما لم ينحدر عنه لم ينقل من مكانه كذا في المحيط قيد بغير
عمر لانه لو عمرها فخرج بعصره لا ينقض لانه فخرج وليس خارج
ولو مسح الدم عن الراس الجرح بقطنه ثم خرج فصاح ثم وثق
لوقال الشافعي عليه ان كان بحال لو تركه يسيل نقض والا فلا
والقي ملاء الفم ولو مشى او طعام او ماء خلافا للشافعي فعده لا
ينقض مطلقا لما روى انه م قائم فلم يتوضأ ولنا قوله م من قائم
او رغب في صلوة فليصرف وليتوضأ وليس على صلوة ما لم يسلم
أمر بالوضوء والبناء وذلك لا يكون الا بعد الانتقاض وخلافا
للحنفي في الماء والطعام اذا لم يتغير وتوقاء دما نازلا من الراس
نقض مطلقا بجماع اصحابنا وكذا في الصاعد من الجوف في رواية
مدايح وفي رواية للحسن عنه يعتبر ملاء الفم وهو قول محمد
والاختار ان كان علقا يعتبر ملاء الفم وان كان ما يباع نقض
مطلقا وتوقاء بلغما نازلا من الراس لا ينقض مطلقا بجماع وكذا
الصاعد من الجوف عند الجرح ومحمد وعنه ابو يوفى يعتبر ملاء الفم
بناء على ان البلغم طاهر عند ما يخرج عنه والطحاوي ما لا يقول
حتى قال يكره ان ياخذ البلغم بطرفه ويصلي معه وهذا في البلغم
المرفقا في المحيط بالطعام ان كان من الغلبة للطعام ينقض

فليعد الوضوء والصلوة جميعا لو فيها اقوى بخلاف الضحك
 وهو ما يكون سهوا لنفسه فقط فاذ بطلت الصلوة لا الوضوء
 وبخلاف التيمم وهو ملا صوت له فانه لا يبطل كليهما اتفاقا
 المراد بالتمهية ما يكون من البالغ ليكون جنائيا منه فلا ينقض
 خارج الصلوة وهذا لان حالة الصلوة حالة المناجاة مع الرب تعالى
 وجل فيعظم الجنائيات بها بخلاف تمهية الصلوة لان قوله لا يوصف
 بالمجاناة وبخلاف تمهية النائم في الصحاح لانه لا يجز عليه ولو
 خرج من فيه دم ان غلب الريق لو نام ينقض لخروجه بقوة البراق
 وان غلب الدم الريق او متساويا ينقض اما في غلبة الدم فالحق
 بقوة نفسه واما في التساوي فالاحتياط لاحتمال انه سال بنفسه
 ويعتبر ذلك من حيث اللون فان كان احمر انتقض وان كان اصفر
 لا ينقض كذلك في البنية وذكر الامام علي الداعي ان من اكل خبزا
 او اى اى الدم فيه من اصول انسان ينبغي ان يضع اصبعه
 او اطرافه على ذلك للوضع فان وجد فيه ان الدم انتقض
 والا فلا ومتى ذكر لا ينقض سواه من بياض كفه او بظاهي
 خلافتا في اذ امر بياض كفه من غير حائل من نفس وغيره
 من الدميين لما روت بشرة بنت صفوان عنهم انه قال ان
 متى ذكر فليتوضأ ولنا زوى قيس بن طلق انه عم جاءه
 رجل كانه بدوى فقال يا رسول الله ما ترى في رجل من ذلك

في

في الصلوة قال هم هل هو الا مضغ منك او مضغ منك وما
 وما روي به بشرة فضعف او محمول على غسل اليدين عدم
 الاستجماء بالماء كمن عادتهم والمراعاة يعني لا ينقض المراعاة
 بشرة الرجل الاجنبى بشرة او بغيرها او غير الرجل بشرة للرجل
 الاجنبية الكبيرة على تقدير اضافة المصدر الى الفاعل او
 للنفول خلافا للشافعي في منى ان رحم محرمة وصغيرة عند قوله
 والخلاف في وضوء المسكن اذ وضوء المسكن لا ينقض اتفاقا
 قوله تعالى ولا تستم النسا فان قوله تعالى على قراءة معطوف على جاء
 فيكون حدثا قوله تعالى ولا تستم النساء الاية والآن متها
 بسبب خروج المذي فيدار الحكم عليه ولنا حديث عائشة رضي
 الله عنها قالت كنت اقام بين يدي رسول الله وجلالي في قبلي
 فاذا استجدت غمرني فقبضت رجلي واذا قام بسطتها واما
 الحديث الاية فكناية عن الجماع كما قال الله تعالى حكاية مريم
 ولم يمتشرب بل الحمل عليا ولى بيان ان التيمم رافع للمحدث
 الاصف والاكبر واقامة السبب مقام السبب انما يكون اذا كان
 غالبا الا في المباينة الفاحشة وهي ان يباشرها من غير ديني
 مع انتشار الالة وتما جيت فانها الوضوء لما نأخذ الجرح وال
 بوسن والقياس ان لا ينقض وهو قول محمد بن نعيم بعدم لزوم
 ولهما ان المباينة مع الانتشار سبب المذي غالبا فاقم مقامه

وهو

سواء الفرجين

احتياطاً وكذا للبشر فيهما بين الرئتين وبين الرجل والغلام المولود
وعند حافي رواية الأوبى وتوجب الغسل دقيق للنبي بشهوة عند
انفصاله على قول ابن حزم ومحمد وعند ظهري أيضاً على قول ابن يونس
نأياً كان أو يقظاً نأياً حتى لو احتلم فامسك قصبة ذكره حتى سكنت
شهوته ثم خرج للنبي بلا دقيق ويجب الغسل عندهما خلافاً
وعلى هذا لو جامع واغتسل قبل ان يبول ثم خرج ببقية للنبي
هو يقول ان الوجوب يتعلق بالانفصال والخروج وهما
يقولان بالنظر الى الاول يجب فيه وجوب احتياطاً
وكذا تنقية الخشفة عليهما وفي ما فوق الختان من ريس الذكر في أحد
السيطين من الانسان لقوله ثم اذا التفتي الختانان وتوالت الخشفة
وجب الغسل انزل اوله ينزل ولا نه سبب الانزال في مقامه
احتياطاً وكذا الايلاج في الذكر لوجود السببية فيه أيضاً على الكمال
ويجب على المفعول به وان لم يكن سبب الانزال مائة احتياطاً لان
الناس من صارت تلك الفعلة الشقاء طبعاً له وتجد بهالة
كالمرأة قيد بالامتنان الان الايلاج في البهيمة لا يوجب الغسل مالم
ينزل لقصان السببية وكذا الايلاج في الميتة والصغيرة التي لا يجامع
مع مثلها وذكر الاسبيجاء انه يجب في الصغيرة وفي المحيط عن محمد
مرافقه امرة بالغة وهي جامعها فاعلمها الغسل الاعلى لكن
يؤمر بالغسل احتياطاً وكذلك في اللهاقة وكذلك الحيض يعين عند

الشعائير

بحيث الغسل

انقطاع الحيض والنفاس للحديث السابق وهذا لان الانقطاع
طهارة فمن الحال ان توجب الطهارة الطهارة وانما يوجبها خروج
الدم للنبي كمن مالم يفد ذلك حالة المستمرار جعلنا الانقطاع نوطاً
لوجوب الاغتسال اما في الحيض فلقوله تعالى ولا تقربوهن حتى
يطهرن بالتشديد اي حتى يغسلن من الحيض اما في النفاس فالاجما
ولا يوجب الغسل خروج الدم بغير شهوة خلافاً لما في حتى لو
حمل حملاً ثقيلاً وسبقه مني يجب عند الاطلاق قوله ثم مالم من الماء
اي الغسل من النبي واجب ولنا ان الغسل واجب على الجنب بالنقص
وهو في اللغة من قام به جنابة وفي حالة تحضه عند خروج الدم من
وجه الشهوة وهو المراد بالحديث المذكور ولو احتلم ولم يره بلا
فلا غسل عليه لانه تفكر في النوم فهو كالتفكر في اللفظة بلا انزال ولو ان
بلا مذاباً ومثلاً لم يتذكر احتلاماً لزمه الغسل وفي الذي خلاف
لا يوجب لان خروجيه موجب للوضوء لا الغسل وقال لا يوجب بالمني
لكن من طبعه ان يرق باصابة الهواء والظاهرة من ريق قبل ان
يستيقظ وكذا ان يتذكر احتلاماً ويتيقن لما انه مني او مذي او شك
بخلطه او يتيقن انه وروي وذكر هشام في نوادر عن محمد فيما اذا راي
بلا ولم يتذكر الحلم ان كان ذكره قبل النوم منشفة غل عليه ولا فاعليه
الغسل قال شمس الأئمة الطواني هذه المسئلة يكثرون قوعها والناس
عنها غافلون فلا بد من حفظها وفي التبيين لو احتلمت المرأة ولم

ع

فلا جهل

ولم يخرج منها المني ان وجدت لغة الاتزال فعملها الضل لان ماها
تنزل من صدرها الى رجليها بخلاف الرجل حيث يشترط الظهور
الى ظاهر الفرج في حقه حقيقة **فصل** في المسح للخف المسح لغت
امن اليد على شيء وشرا عاصية اليد للبصلة العضو وثبوتها
بالسنة للشهيرة عن النبي عليه السلام قولا فاعلا والخف الذي يجوز
عليه المسح ما يكون صالحا لقطع للمسافر وللمشي المتتابع عادة و
يسر الكعبين وما تحتها كذا في الامالي القاضى حان مسح المقيم من
الحديث خاصة يوم ما وليد والمسافر ثلثة ايام ولياليها القوم
امسح للمقيم يوم ما وليد والمسافر ثلثة ايام ولياليها وقال
مالك لا يمسه المقيم اصلا لعدم الضرورة وكامدة للمسافر
بل يمسه كم شاء وقوله خاصة اشارة الى انه لا يجوز لمن وجب
عليه الغسل لعدم توافي المسح مع ذلك واجتداء المدة من وقت
الحديث بعد البس على قول عامة العلماء حتى لو توضأ المقيم عند طلوع
الفجر وبس عند طلوع الشمس واحداث بعد ما صلى الظهر يصلي
الظهر في الغد بالمسح لا العصر وقيل ابتداء من وقت البس وقيل
من وقت المسح بشرط لبسه على طهارة كاملة عند الحدث بشرط
ان يكون الحدث بعد البس طاريا على وضو تام وعند الشافعي يشترط
الكمال عند البس حتى لو غسل رجله او لآثم لبس خفيه ثم اتم وضوءه
ثم احداث جاز للمسح عندنا خلافا له قيد الطهارة بالكمال لعدم

جوز للمسح في الناقصة وفي ما اذا غسل رجله او لا وبخفيه ثم
احداث قبل الاكمال ويجوز للمسح على خف لبسه فوق خف قبل ان
يحدث اذا لم يمسه عليه بخلا ما اذا لبسه بعد الحدث وبعد المسح
عليه وكذا يجوز على جرم فوق خف وان لبسه قبل الحدث خلافا لنا
فعلى ان الجرم فوق بدل عن الخف والخف بدل عن الرجل فلهما جرم المسح
على الجرم فوق يكون للبس بدل كما وان لا يجوز ولنا انه مسموح على الجرم
ولانه بدل عن الرجل لا عن الخف وصار كخف ذي طافين ولو لبسه بعد
بعدهما حدث لا يجوز للمسح على الجرم فوق بالاجماع سواء لبسه قبل
المسح على الخف او بعده لان حكم الحدث استقر عليه وان لبسه من حكا
غير خف يجوز لانه في قطع للمسافة بمنزلة خف وذكر الامام قاضي خان لو
لبس الخفين وليس احد الجرم فوقين جاز له ان يمسه على الخف الذي لا جرم ^{فعله}
ولو لبسهما فوق الخفين ومسح عليهما ثم تيممهما فانه يعيد للمسح
على الخفين وان ترتع احداهما بمسح على الخف البادى وعلى الجرم فوق
الباقى في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي جرح انه يمسه على الخف البادى
لا غير وعن ابو يونس رواية ترتع للجرم فوق الباقي ويمسه على
الخفين وكذا يجوز على جورب تحيين بحيث لا يثنى ويفوق على الساق
من غير ربط ولو لم يكن يمسح وهو ما وضع للجلد على اهله واسفل
وهذا على قول ابى يوسف ومحمد لما روى انه مسموح على جورب يثنى و
ولانه يمكنه المشي فيه فاشبه الخف وقال ابو حنيفة لا يجوز للمسح عليه لان

مواظبة المشي فيه غير ممكن فصار كالرقيق ولما مر في قال لعقاده
 فعلت ما كنت امنع عنه فاستدلوا على رجوعه الى قولهما عليه
 الفتوى ونحوه على الجوارب اللبديّة وكذا على الخفاف المتخذة
 من اللبود الدركية في الصحاح ولو سافر في مقيم مدّة اى مدّة
 مسحه اثم ثلثا خلافا للشافعي لان المدّة انعدت وهو مقيم فلا
 يتحول ولنا ان للمسح جازله وهو مسافر فله ان يمسح كمال السنين
 لا طلاق للحديث ولو اقام مسافر في مدّة لم يزد على يوم وليلة
 من حين مسحه لان رخصة السفى تبقى بدون مسحه ظاهر الخفق
 مرة كذا قاله الامام السرخسي وقال مالك والشافعي يمسح اسفله
 ايضا بان يضع يمينه على ظاهره فيجهر الى الساق ويضع يساره
 على مؤخر اسفله فيجهر الى الاصابع لما روي انه عم مع اعلا الخفق
 واسفله ولنا حديث علي رضي الله عنه لو كان اليدين بالرائي
 لكان باطن الخفق اولى بالمسح من ظاهره ولكن راي رسول الله
 يمسح على ظاهره خفيه دون باطنهما وقال عطاء يمسح ثلثا كما
 نقل ولنا حديث مغيرة بن شعبه قال كان في انظر الى ان
 للمسح على حق ظهره رسول الله عم خطوطا بالاصابع وانما
 يبقى للخطوط اذ لم يمسح الا مرة واحدة واقله قدر ثلثها
 بع من اصابع اليد في الاصح لانها لا للمسح واكثرها يقوم مقام
 كلها حتى لو مسح باصبع واحدة من غير ان ياخذ ماء جديدا

لا يجوز ولو مسح به ثلث مرة واخذ بكل من ماء جاز لوجود
 للقصود وقال الكرخي يعتبر من اصابع الرجل كما في الخرق
 ولو اصاب موضع للمسح ماء او مطر قدر ثلث اصابع جاز خلافا
 للشافعي وكذا الومش في حثيث مبتل بالمطر لو كان مبتلا بالطين
 قيل يجوز لانه ماء وقيل لا يجوز لانه نفس اية من لك البخر
 به الهواء الى الارض والخرق الكبير في الخفق مانع عن جواز المسح
 عليه لعدم امكان مواظبة المشي معه لا الخرق اليسير خلافا لابي
 في والشافعي لانه لما وجب غسل البادي وجب غسل الباقي لامتناع
 عن الجمع بينهما ولنا ان الخفاف لا يخلو عن يسير الخرق عادة فاعتبا
 به يودي الى الخرج بخلاف الكبير وهو اى الخرق الكبير قدر ثلث
 اصابع من اصفر اصابع الرجل في الاصح لان الاصل في القدم والاصابع
 حتى تجب الدية يقطعها بلاكف والثلث اكثرها في مقام
 مقام الكل واعتبار الاصفر للاحتياط قال شمس الائمة للحلو في
 للغير الاكبر الاصابع ان كان للخرق عند كبيره وان كان عند الا
 مغرب غير اصفرها ويشترط ان يبدو وقد ثلثت اصابع يكما
 لها فلو بدت ثلثة انا مل من اصابع الرجل لا يمنع في الاصح وبه
 اختيار شمس الائمة للحلو في واختيار شمس الائمة السرخسي
 انه يمنع وفي منطوع الاصابع يعتبر الخرق باصابع غيره وقيل
 باصابع نفسه لو كانت قائمة وفي رواية الحسن عن ابي يعقوب

اصابع اليد اعتبارا بالسبح وفي الاما الى القاضي خان هذا اذا كان الخ
 في مقدم الخ في اعلى القدم او اسفله فاكان في موضع العقب
 لا يمنع ما لم يظهر اكثر العقب والخ في فوق الكعب لا يمنع لانه لا عبرة
 بلبسه وكذا ما تحت القدم ما لم يبلغ اكثر القدم اعتبارا بالاصابع
 وفي الكافي لما لم النفس انما يمنع الخ في الكبير اذا كان مسترجعا
 ما تحت فان لم يربا كان الخ صليبا لا يمنع ولو كائيد وحال المشي
 لا حال وضع القدم يمنع لان الخ لا ينعق وينقض السبح كل ما ينقض الوضوء
 لانه بدل عن الغسل فينقضه ناقض اصله كالتيهم وينقضه ايضا
 اي كفضه ناقض الوضوء من المدة لانه الاستتار في المدة بالنهي
 فاذا مضت نسوي للحدث الى القدمين فعليه غسلهما ^{ان}
 تخاف ذهاب رجله من البرد لو نزع خفيه فيجوز له السبح بعد ^{فيها}
 الى زوال خوفه للضرورة لكن يستوعبه به كالجيرة وكذا الفرج احده
 القدمين الى سباق الخ لان الساق ليست تحل للسبح فصار
 خروج القدم اليها كالخروج من الخ في حق الانتقاض ولو نزع
 بعضه روى عن ابي ان خرج اكثر عقبيه الى الساق انتقض ولا فلا
 وبه قال ابو يوسف وهو الاصح لان لاكثر حكم الكل وقال محمد
 ان بقي موضع السبح مقدار ثلث اصابع من اصابع الرجل لم ينقض
 وعليه اكثر المشايخ وفي المحيط ان كان صدر القدم في موضعه والعقب
 يخرج ويدخل لا ينقض ومتى بطل السبح بمضي المدة او بالتفريق كفي

غسل

غسل القدمين لسراية للحدث السابق اليهما وليس عليه إعادة
 بغية الوضوء خلا للشافعي في قول احمد تجزئ الانتقاض
 ويصح للجيرة وفي العود التي تجزئ بها العظم للكسوة وان
 شد ما حدثت لانه عليه السلام فعل ذلك وامر عليا رضي به ولان
 الخ في فوق الخ في تريح الخ فكان اولى بشرع للسبح هذا
 اذا كان يضر السبح على الجراحة وان كان يضر لا يجوز هكذا روي
 عن ابي الحسن بن الحسن النسي قال ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس
 غافلون عنه وانما يترط فيها الطهارة دفعا للخروج لانها تبطأ
 حال الضرورة ولا يتوقت للسبح على الجيرة لانه كالغسل ما تحتها
 فكذا هذا كان من بطل لزوال العذر وان كان ذلك في الصلوة
 استقبلها لانه قد روي الاصل قبل حصول المقصود بالبدل كالتيهم
 وجد الماء في خلال الصلوة وعصاية القصد ونحوها ان فزع حلقها
 معها مع فوجتها تبتلعوا وضع الجراحة فحسب لا يعصب ^{شتم}
 على وجه يتناق على موضع الجراحة فحسب ان لم يضر الجرح والسبح يحل
 ويغسل ما حولها ويصح عليها لا على العصاية وان فزع السبح ذو
 الحل يمسح على العصاية التي تحتها جراحة ويغسل الباقي وذكر
 الامام قاض خان ان لم يكن شدا بنفسه لو حلقها يجوز للسبح
 عليها وان لم يضر السبح على الجراحة وهل يستترط الاستيعاب
 في السبح عليها ذكر الشيخ الامام المعروف فخرجوا هو ذا انه

فان سقطت على غير ربة بقي السبح لقيام العذر به وان

لا يشترط ان مسح الاكثر جاز وفي النصف وما دونه لا ينعظم
 بشرطه وهو رواية الحسن عن ابي جعفر **فصل في قولهم**
 القصد في القصد الى الصعيد لازلة للحدث وثبوتها بالكتاب
 وهو قوله تعالى فلم يجدوا ماء فقيموا صعيدا طيبا والسنن
 وفي ما روى عنه م انه قال جعلت الى الارض مسجدا وهو
 ايها ادركتي الصلوة تيممت ولم يحك صليت ومن
 لم يجد الماء خارج للمريضة وبين المرميل وهو ثلث في سبع
 ثلثة الاق ذراع الى اربعة الاق فانه يتيهم خلافا في اذا كان
 يصل الى الماء قبل خروج الوقت والميل هو المختار في المقدار
 فقد روى عن محمد قدميلين وهو اختيار الفقيه ابو بكر محمد
 بن الفضل وعن الكوفي ان كان في موضع يسمع صوت اهل الماء
 فهو قريب والا فهو بعيد وبه اخذ اكثر المشايخ وعن الحسن
 اذا كان الماء امامه يعتبر ميلا وان كان يمنة او يسرة او
 خلفا فيميل واحد وعن ابو يوسف اذا كان بحيث لو ذهب اليه
 وتوضأ يذهب المتأفلة ويغيب عن بص فهو بعيد او وجه
 وهو والمحال انه يخاف العطش على نفسه او داره فانه يتيهم
 ايضا لانه مشغول بالحاجة فالمشغول بالحاجة كالمعدوم او
 كان مريضا يخاف شدة مرضه نحو كية كافي للبطون والحصنة
 او باستعماله كافي للجدري والشتك من العرق المدف فانه يتيهم

ايضا

ايضا التحق العجز فيها خلافا للشافعي فعند بعض خول الله
 الثلث وهو مردود لا إطلاق قوله تعالى وان كنتم مريضا او زيادة
 للمرض كخوف الهلاك في اباحة الصلوة قاعدا او موميا
 فكنا في حكم التيمم او كان جنبيا في المصرتخاف على نفسه شدة
 البرد ان اغتسل بالماء البارد يقتله البرد او مرضه فانه يتيهم
 ايضا عند ابي جعفر خلافا لهما لان تحقق هذه الحالة نادر فيه فلم
 يعتبر وله ان العجز ثابته حقيقة فلا بد من اعتباره ولو
 كان خارج للمصرتخوف لالتيمم اجماعا ولو كان محمدا في المص
 تخاف الهلاك من البرد لو توضأ فعلى ما ذكر في الاسرار انه
 على الخلاف المذكور في الجنب وعلى ما ذكر في قاضي خطن احد
 اختلفوا فيه على قولين والصحيح انه لا يباح له التيمم وعلى هذا
 قال مشايخنا في ديارنا لا يباح للمقيم ان يتيهم لانه في عرف ديارنا
 اجرة للمهام يعطى بعد الخروج فيمكنه ان يدخل الحمام ويتعبد
 بالعسرة بعد الخروج وعلى ما ذكر في المحيط لاختلاف الرواية
 فجوز شيخ الاسلام ولم يجوز الامام الحلواني او كان خا
 نفا على نفسه او ماله من عرو او سبع لا يقدر ان يصل الماء
 فانه يتيهم ايضا التحق العجز ويحقق به ما هو مثله كخوف الحية والنار
 لكن بعد زوال العذر يجب الاعادة بالوضوء فيما كان خائفا من
 عدو ما ان العذر جاز من قبل العباد وذلك لا يوثق في اسفل

فرض الوضوء كذا ذكر صاحب الهداية في التيميم وكذا المحجرون
 في التيميم والاسير وللقيد خلافا لابي يوسف في الاعادة بعد
 وفي منية للمصلي لو صلى بالايما في خوف عدو او سبع او مرض او طين
 لا يعيد بالاجماع وللقيد اذا صلى قاعدا يعيد عند الراجح ومحمد خلافا
 لابي حنيفة او وجد يباع بغبن فاحش او بشمن للنخل وهو لا يملكه
 فانه يشتم ايضا للعجز اذ تحمل الضرر غير واجب واختلوا في حد
 الفاحش وروى عن الراجح هو ملا يباع الابيضعوى القيمة وقيل هو
 ما لا يدخل تحت تقويم القوميين ويعتبر قيمة الماء في اقوالهم
 وضع من اللوح الذي يعرفه الماء كذا في الامالي لقاضي خان بخلاف ما اذا
 كان يباع بغبن يسير او بشمن للنخل وهو يملكه لان القدرة على بدل الماء
 كالقدرة على غنمه ويشتم مع وجود الماء لخوف فوت صلاة العيد
 اما ابتداء فبالانفاق لانها لا تعاد واما ابتداء بعد ما شتم غنمه
 ضا فمحمدا في ح خلافا لهما لان المبيع حشية القوات ^{فان} بالشرع
 وله ان الخوف باق لانه يوم اجتماع واذا دام فقل ما يطمئن
 رعارض يعرضه في الطريق فيفسد عليه صلوة وقيل هذا خلا
 عصر و زمان ففي زمان كانت الجبانة بعيدة من الماء بحيث
 نزول الشمس لو انصرف ليوضا فكان خوف الفوت قايما فافتي ^{التي} الفتاوى
 على قول زمانه وفي زمانها كانت قريبة بحيث لا ينزل الشمس
 لو انصرف فلم يكن خوف الفوت قايما فافتي على قول زمانها

نهما

نهكذا نقل عن السلف وكان شتم الايمان مخلوقا وشتم
 الائمة السرخس يقولان في ديار فالاجوز التيميم لصلوة العيد
 لا ابتداء ولا ابتداء لان الماء محيط بمحيط العيد فمكن التوضي والبناء
 من غير خوف الفوت حتى لو خيف الفوت تجوز له التيميم وخوف
 فوت صلاة الجنان والودي غيب لانها تفوت لا الى بدل لانها
 لا تنقضي فيتحقق العجز خلافا للشافعي ولو كان هو وليا لا يجوز له
 التيميم في رواية الحسن عن الراجح وهو الصحيح لانه لا يخاف الفوت
 وفي المحيط لا يجوز للسلطان ايضا لانه ينظر له وفي الكافي من
 صلى على جنان بالتيميم خوفا الفوت ثم حضر جنانه اخرى لا يصلي
 بذلك التيميم عند محمد خلافا لهما بخوف فوت الجمعة لانها تفوت
 الى بدل وهو الظهر ولا نحو وفوت الوقت لانه يفوت الى خلف
 وهو القضاء فان كان مع رفيقه ماء طلب قبل التيميم استجابا
 لعدم المنع غالبا فلا يتحقق عدم القدرة قبل الطلب فانه منعه
 منه يتيمم لتحقيق العجز ولو يتيمم قبل الطلب صلى جاز لا يلزمه
 الطلب من ملك الغير خلافا لابي حنيفة ومحمد لان الماء مبدول
 عادة ولو اعطاه بعد في اغنه من الصلوة اعاد بخلاف ما لو اعطاه
 بعد للمنع وعن نصر الصغار انما يجب الطلب في غير موضع عن الماء
 فيه وقيل ان غلب على طئه الاعطاء وجب الطلب والا فلا وذكر
 الامام قاضي خان لو كان مع رفيقه ماء فقال له انتظر حتى افرغ

من الصلوة ثم ادفعه اليك لزمه ان ينظروا ان خاف خروج
الوقت ولو يتيم ولم ينظروا يجوز ولا يجب طلب الماء على
المسافر الا ان قلبه على ظنه ان يقربه ماء فيطلب غلوة
وهو ثلثمائة ذراع الى اربع مائة لان غلبة الظن دليل يجب
المعمل كما في الحر في القبلة بخلاف ما اذا لم يغلب على ظنه ان
لان الغالب عدم الماء في الفلوات ولا دليل على الوجود وقال
الشافعي يجب طلبه مطلقا ليحقق شرط الجواز بيقين و
واليتيم ضربان لقوله لم يماريك من ضربان ضربة للوجوب
وضربة لليدين مع المرفقين وكيفية ان يضرب بيديه على الارض
ثم ينفثهما ما حي ينثرا في التراب في مسح بهما وجهه ثم يضرب
اخرى فينفثهما وي مسح باطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى
من راس الاصابع الى المرفق ثم مسح كف اليد اليسرى باطن راحة اليمنى
الى الرسغ ويمسح باطن لحيته اليسرى على ظاهر ارجل يده اليمنى ثم
يفعل بيده اليسرى كذلك كذا في زاد الفقهاء وقال بعض مشايخنا
مكتنا ينبغي ان يضع بطن كف اليسرى على ظهر كف اليمنى ويمسح بثلاث
اصابع اصفر ظاهر يده اليمنى الى المرفق ثم مسح باطنه بالابهام
وللمسح الى راس الاصابع ثم يفعل باليد اليسرى كذلك و
يستحب تسمية الله تعالى اوله كما في الوضوء وتخلل اصابعه
ويترفع خاتم الضيق لئيم المسح هذا اشارة الى ان الاستيعاب

شرا

شرا فيه لقيام مقام الوضوء وهو ظاهر الرواية عن اصحابنا
بنا حتى لو لم تخلل ولم يترفع لم تجز وكذا لو لم يمسح ما بين
الحاجبتين والعينيتين وفي رواية للحسن عن ابي حنيفة ليس بشرط
حتى لو مسح كل شيء الذرايع والكتف جاز والنتيجة في ايها التيم
فرض خلافه في اعتبارا بالوضوء ولنا ان التراب يكون
بذاته انما صار مطهرا اذا انوى قربة مخصوصة بخلاف الماء فان
خلق مطهرا فاذا استعمله في المحل طهر ولهذا لو يتيم كافرا
فاسلم لم يجز تيمم على قوله ارح ومحمد لعدم نية قربة لا تصح
بدون الطهارة ولو توضع كافر لم يرد به الاسلام فاسلم جاز
وضوءه خلافا للشافعي ويجوز التيمم بالصعيد الطاهر لقوله
تعا فتيهوا صعيدا طيبا وهو كل ما كان من جنس الارض
غير منقطع ولا متمد كالتراب والرمل والحصى والنورة والحل
والزيت والحصص والطير الارجر والاصفر والوراد استحب في
المسح خلافا لابن عباس في غير التراب والرمل وخلافا للشافعي في
التراب لا بما ينقطع كالنقدين وخوخها ولا بما يترمد لو احترق
كالخشب وخوخها ويجوز بالياقوت والفسيس والنج والمرجان و
والزمرد لانها اجمار مضيئة لا بالثاني مدقوقة اوله ولا بالاجر
في رواية لان بالطبخ تغير عن حاله وصان حاله لا يوجد مثله
في جنسه خلقه في الارض وفي ظاهر الرواية يجوز لانه طيب مسح

المعدن

فيكون كالحجر الاصل ولا بالخزف ان كان من طين مخلوط بالطين
من جنس الارض كالزجاج بخلاف ما اذا الخزف من طين خالص
ولا بالفضارة المطلية بالانك الا اذا كان عليه غبار واليتم
للمجنابة وللدن سواء وكذا للحيض والنفاس لما روي ان قوما
جاؤا الى رسول الله هم وقالوا انا قوم نسكن هذه الرمال
ولا نجد للماء شهرا او شهرا وثينا للجنب وللماء في والنفاس
فقال لهم عليكم بارضكم ثم بشرط نية التيمم للمجنابة او للحيض
او للوضوء حتى لو تيمم للجنب يريد به الوضوء اجزاء عن الجنابة
كذا روي عن محمد وهو الصحيح وعن ابي بكر الرازي انه يشترط
لان التيمم لهما بصفة واحدة فلا يميز الا بالنية وينقضة اي
التيمم ما ينقض الوضوء لانه خلوع عنه في اخذ حكمه وينقضه
رؤية الماء الكافي لطهره ايضا اذا قدر على استعماله لان القعدة
هي المراد بالوجود الذي هو غاية ظهورية التراب في قوله ثم
التراب ظهور المسلم ولو الى عشر حجج ما لم يجد للماء وانما قيد بال
بالقدرة اذ لا تكليف للعاجز كمن راه في بئر وليس معه الا الاستقاء
ولو راه في خلال الصلوة فسدت صلوة خلافا للشافعي ولو
راه في خلالها سوره المار او نبذ للتمر مضى على صلوة ثم تلو
توضئا وقضى وكذا المتوضي باحدهما يري الاخر ومن يري جوف الماء
اي وجدانه في اخر الوقت فالأفضل له تأخير الصلوة لاحتمال

انه يجد الماء فيوديهما باكمال الصهاريتي كطماح للجماحة و
وان لم يرج يتيمم في الوقت المستحب لانه لا فائدة لتأخير
وقال مالك يتيمم في وسط الوقت لانه خير الامور ويصل
يتيممهما شاء من الفرائض والنوافل وقال الشافعي يتيمم
لكل فرض لانه طهارة ضرورية كطهارة للمستحاضة والضوء
في الفرضين والافرض واحد ولا يتجدد ضرورة اخرى الا في
وقت اخره بخلاف النوافل فان الحاجة والضرورة اليها دايمة
ولنا انه طور حال عدم الماء فيعمل عمله ما بقي بشرطه وهو
عجرة عن استعمال الماء وفي القنية لو يتيمم لقراءة القرآن او
لدخول المسجد يجوز به اداء الفرائض خلافا للشافعي ولو
نسى للماء في رحله فتييمم وصلى ثم ذكر للماء لم يعد ها خلافا لابي
بويوسف لان القصير جاز من قبله حيث لم يغتسل فلا يعذر
ولهما انه لا تخليق بالقدرة بالنسي والقدرة بلا علم مع النسي
مع النسي والخلق فيما اذا وضعه بنفسه او وضعه غيره يان
ولو وضعه غيره وهو لا يعلم جاز التيمم التثاقا وقيل للخلاف
في الحال ولو كان للماء معك قاعا على الايكاف ينظر ان كان ركبوا للماء
مؤخر الرجل جاز وان كان الماء مقدم الرجل يجوز لانه في مراءى
عينه وان كان سابقا ان كان للماء مؤخر الرجل لا يجوز وان كان
مقدم الرجل جاز وان كان قايكا جاز كيف ما كان لانه لا يكون

معانيه فجاز نسيانه ولو نسي الثوب في رحله وصلّى من
 نا اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز بالاتفاق والاتصاف
 على الاختلاف ولو نسي المكفر الماء في ملكه وكفر بالصوم قبل مجز
 والاتصاف انه لا يجوز له ان يتمكن من الاعتصاف بدونه العلم بان يقول
 كل عبيد فهو حر عن كفار في كذا ذكره صاحب المحيط ان كان يقو
 ماء وهو لا يعلم به وليس بخضرة من يسأله عنه فتبهم وصلى اجزاء
 وان كان بخضرة من يسأله عنه فلم يسأله حتى يتبهم وصلى ثم اخبر
 قريب لم يجز صلوة بخلاف ما لو سأل فلم يجزه حتى يتبهم وصلى ثم اخبر
 وما عد في الطريق للشرب لا يمنع التيمم ولا يرفع لانه وضع للشرب دون
 غيره والمباح في نوع لا يجوز استعماله في نوع اخر الا ان يعلم بكثرة
 وضع للوضوء والشرب جميعا في يتوضأ ولا يتيمم لقدرته عليه
 وذكر القاضي حاكم الامام ابو علي النسفي عن شيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل ان الماء الموضوع للشرب يجوز منه التوضي والوضوء للوضوء
 لا يباح منه الشرب كذا في امالي قاضي خان رحمه الله **فصل** في ازالة النجاسة
 اعلم ان الجنين يطلق على الحقيقي والحدث على الحكمي والنجس عليهما ثم
 النجاسة للرؤية كالدم والروث تطهر بزوال عينها بكل ما يع طاهر
 من زيل كل لخل والورد والماء المستعمل وهذا عند الخج وابوكروم وقال
 محمد وزفر الشافعي لم يجز بغير الماء لانه يتنجس باقل اللاقات
 والنجس لا يفيد الطهارة لكن ترى هذا القيليس في الماء للضرورة ولهما

ان هذا طاهر عن بل عين النجاسة وانما هو جبان يفيد الطهارة كانه
 بدل اوله فان لخل قلع النجاسة من الماء ثم لا فرق بين الثوب والبدن
 وعن ابو يوسف انه لا يجوز في البدن بغير الماء قيد من زيل لانه لا يجوز ما يع
 غير من زيل كالدهن لما فيه من الدوخة لسومة فانه لا يخرج بنفسه
 فكيف يخرج غيره وكلا الدبس واللبس والعصير وعن ابو يوسف
 لو غسل الدم من الثوب بدهن او سمن او زيت حتى ذهب اثر
 جاز والاث الذي يشق ازالته عفو وان كان كثير المقلد عم اغسله
 ولا يترك بقاء اثره وما فيه من الخرج البتة فان من خشي الجنين
 نجاسة نجس لا يزوال لونه بالفضل وفي قطعها خرج ظاهر لا يعلق بهذا
 الشريعة ثم قيل في تفسير المشقة ما يحتاج في قلعه الى شيء اخر
 نحو الضايون والاشنان لان الآلة للعدا لقلع النجاسة الماء فاذا ازال
 اصبحت الى شيء اخر يشق ذلك على النفس فلا يكفى بالمعالجة به فان
 زال العين والاث بالفضل مرة واحدة ففيه اختلاف للشافعي وكان
 الفقيه ابو جعفر يقول يغسل بعد نزولها مرتين لان الرطوبة
 التي تشرب في الثوب لا تنزل مرة واحدة غالبا وقال بعضهم
 يطهر لانا يتقن بزوال النجس فيستحال بقاء النجاسة هذا اذا اصاب الماء
 او غسل في الماء الجاري فلو غسل في اجانة يطهر بالثلث او اعصر كل
 مرة وكذا لو غسل في ثلث اجانات استتمت القياس ان لا يطهر الثوب
 وهو قول زفر واحد الى الرازي عن ابو بكر بن محمد بن

ولو غسل العضو النجس في الاواني يطهر عندها وعند ابو يوسف
لا يطهر الا بلص الماء عليه كذا في المحيط وغيره في كذا في البول والماء
تطهر بالفضل الذي يغلب على الظن الزوال به لا يكره لك الفضل
لان ما يدرك بالحق يعتبر فيه غلبة الظن والمعتبر من الغاسل
الا ان يكون صغيرا او مجنونا فيعتبر من الاستعمال لانه هو المحتاج
اليه واغلبة الظن مقدرة بالفضل الثالث لانها تحصل عندها
لنائه في كل ما ينصرف يشتر في كل مرة ويبلغ في المرة الثالثة حتى
لو عصر بعده لا ينسل من الماء ويعتبر في كل شخص قوة وفي رواية
يكتف بالعصر مرة وهو ارفق من ان يوسد العصر بشرط وفيما
لا ينصرف كالخرف والاجر والمشب وهو خوضه بشرط تثليث الجفا
وتفريق التحفيف ان يغتسل حتى ينقطع التقاطر ولا يشترط ان يمس
وقال صاحب المحيط فيما لا يكره عصره ان لم يشرب فيه النجاسة
ويطهر بالفضل ثلثا من غير عصر وان شرب من الفحوى الى بوسه
انه ينقع في الماء ثلثا ويجفف في كل مرة فعلى هذا الخرف بالجدد
والاجر بالجدد اذا شرب فيه النجاسة والمخضبة اذا شرب فيها
والنجاسة والمجلد اذا دبح بالدهن النجس السكبي اذا هوّه بالماء
النجس في اللحم اذا طبخ بالماء النجس والمخضبة اذا طخت بالنهر فعند
ابو يوسف يغسل ثلثا وموه السكبي بالماء الطاهر ثلثا ويطبخ
اللحم والمخضبة بالماء الطاهر ثلثا ويجفف في كل مرة وقال لا يطهر

في كل ما ينصرف

ابدا وعن ابى كوكب في الخنطة اذا طخت في النهر لا يطهر ابدا الا
جعلها في خل فيطهر ولو كان الفضل نجسا فتطهره انصب فيه ماء
يقدره فيغلى حتى يعود الى مكانه وكذا في الدهن اذا انجس يصب عليه
الماء فيعلو الدهن الماء فيرفع بشيء هكذا يفعل ثلثا مرة و
وكل شيء مضيق كالمرات والسيف والسكين وخوها كالز
جاء يطهر بالمسح اذا انجس لان الصيقالة تمنع تداخل النجاسة اجزاء
بل يبقى على ظاهره وبالمسح لم يبق الا القليل وهو غير معتبر ولا
ولا فضل بين الرطب واليابس وبين ماله جرم وبين ماله
جرم له ثم قيل يطهر حنفية حتى لو قطع به البطيخ او اللحم لم ينجس
اكله وقيل يغسل النجاسة ولا يطهر كذا في البيهقي وكذا في الاصل انه لا
يطهر الا بالفضل قياسا على الثوب وهو قول زفر والشافعي قيد
بالصيقلة لانه لو كان خشينا او منقوشا لا يطهر بالمسح وللمن
في خلاف الشافعي فيجب عليه رطبا ويكفي في كذا يابس لقوله عم لما
يشبهه فان عليه ان كان رطبا وافى كيه ان كان يابسا ولا فرق
فيه بين الثوب والبدن في طاهر الرواية للبلوي وعن الجرح ان
البدن لا يطهر الا بالفضل لان حوائج البدن جازية ولو هبت
النجاسة عن الارض بالشمس جازت الصلوة على مكانها خلافا لفرق
والشافعي لانه لم يوجد الزيل ولنا قوله عم زكوة الارض يمسحها
والزكوة الطهارة ولان الارض تنشف والهواء يجذب فيقل

فيقول النجاسة فقليلها لا يمنع جواز الصلوة دون التيمم منى
 لا يجوز التيمم من ذلك المكان لان الطهورية زائدة على الطهارة
 وبالمدية ثبت طهارة الطهورية ولو اصابها الماء بعد يسرها
 وذهاب أثرها لا يعود نجاسة في رواية والاصح انه يعود واذا
 اصابته الخفق او النعل نجاسة لما جرم كالروت ونحوه فجمعت قد
 فدلك بالارض يطهر استحقاق القول به فان كان بهما اذى فلم يمسح
 فلم يمسحهما بالارض ^{فان الارض} طهورية مشروطة بالخفاف على قول الج
 وعن ابو يوسف انه لا يشترط بل يكفي زوال الرطوبة وعليه اكثر الناس
 وقال محمد وزفر لا يطهر الا بالغسل وهو القليل لان رطوبتها سائلة
 خل في الخفق والنعل بخلاف التي فانه ^{خص} بالنقص عن القليل بخلاف المائقة
 كالبول والخر فانها اذا اصابته لا يطهر الا بالغسل لان اجز النجاسة تنزل
 فيه ولا جازب تجذبها وعن ابو يوسف اذا امسى بالارض لم يبق فيه
 اثر النجاسة يطهر اعمو البلوى وعليه الفتوى فان لزوم تراب او مل
 وجف صار كالذي لم يجرم كذا روى عن الجواب واثبت في خلاف الثوب
 فانه ايضا لا يطهر الا بالغسل لان اجز او متخللة اى في خلاها فج
 فيتداخله كثير من اجز النجاسة وهو ليس بعقوف فيحتاج الى الماء للاستخراج
فصل في البيرة اعلم ان ما يلبس لا بارهنية على اتباع الابرار لان لا
 قية فيها متعارضة ففي قيل تجب ان لا يطهر ابداه وهو قول بشر
 لشي لان لا يمكن غسل تجاريتها وحيطاتها وفي قيل اخر يجب ان لا

ينجس

ينجس وهو ما روى عن محمد انه قال اتفقوا راي وراي الى كوف ان
 ماء البيرة في حكم الماء الجاري لانه ينبع من اسفلها ويؤخذ من اعلاها
 فلا ينجس بوقوع النجاسة فيها ثم النجاسة المائقة يستجهاى البيرة
 والرواد ماؤها اطلاق الاسم للحل على الحال والجماعة كالبحر والرو
 والنجاسة قليلة عفو استحقاقا لا كثيرا وروى الكثير ما يبعه النازل
 كثير الكاروى عن الجرح والاصح وقيل هو ما غطي ثلث وجه الماء و
 وقيل ربعه وهذا لان ابار الفلوات ليست لها رطوبة حاجزة وللوشى
 يتبع حوله او ينفذ الرشح فيها فجعل قليلها عفو الضرورة ولا فرق
 في الكثير والرطب واليابس والصحيح والمنكسر واثبت في
 الضرورة في الكل وهو الصحيح وقيل الرطب والمنكسر فرد في
 المحيط السرفين والروت قليله وكثيره رطبة ويا بسة مفد
 لانه بعد السقوط يتفتت فينتشر في الماء فتشابه قليله الكثير
 من البيرة وعن ابو يوسف قليل اليابس لا يفد للضرورة وهو الاو
 لان الضرورة والبلوى في المتننت اشدهم للمعتبر في اخشاء
 البيرة الضرورة ان كان في موضع يستحق فيها الضرورة يكون كالبحر
 وقيل ينجس وقيل ان كان صليما لم ينجس فهو بمنزلة البحر واختلف
 في ابار البيوت فمنهم من يفد لعدم الضرورة والاصح التسوية
 كذا قاله الامام الترمذى فان ماتت فيها فارة او عصفورة او نحوهما
 كالصعوة والسودانية وصام ابرص تطهر بترعة عشرين دلو

الى ثلثين يد لوها التي تنقي بها مني لانها ليس عليهم وعن ابي
 للمعتبر دلو يسعها صاع بعد اخراج الواقع لحديث انثى قال
 في الفارة ماتت في البئر فخرجت من مساعده ينزح عشرون
 دلو منها والعصفورة ونحوها يعادل الفارة في الجحشة فاخذ حكمها
 بخلاف ما لو نزح عشرون وهو فيها ولو لم ينزح الحيوان الواقع فيها
 حيا ان كان في البئر كالحنزير فينزح جميع الماء وان لم يصب فيه
 كما لو وقع فيها دم او بول ولو كان كلبا فعلى ما ذكر في النوادر يجب
 نزح جميع الماء كالحنزير وهكذا روى عن ابو يوسف وهذا قيل
 لو انتفض الكلب بعد خروجه من الماء فاصاب ثوبا انتفضت منه
 لان الماء اصابه جلده النجس لان جلده لا تخلو عن رطوبة متولدة
 من باطنه وعلى ما روى عن ابي حنيفة لا يجب النزح لان جلده يطهر بالدم
 باغ وكله بالزكوة وان كان الواقع طاهرا ولم يكن على بدنه او
 خرج به نجاسة كالادمي وحيوان يؤكل لحمه لم ينزح بشيء لانه طاهر
 لا في طاهر او ان كان على مخرج نجاسة ينزح كله لا خلاصا النجاسة
 بالماء وذكر القدر روى ان كان الادمي محدثا ينزح اربعون وان كان
 حيوانا لا يؤكل لحمه كسباع الوحش والطيور اختلفوا فيه
 والصحيح انه لا ينزح وكذلك البغل والخمار لا يصير الماء مشكوكا
 فيه وهذا كله اذا لم يصل الى الماء شيء من لعابه فان وصل يصير
 حكم الماء حكم لعابه ثم لو كانت الفارة الواقعة اكثر من واحدة

حيا ينزح كله وان كان م

روى عن ابي يوسف انه قال الى اربعة كفارة واحدة فاذا
 بلغت خمسين ينزح اربعون او خمسون الى تسع فاذا بلغت
 عشرين ينزح ماء البئر كله وعن محمد في الفار ثمانين ينزح عشرون
 وفي الثلث اربعون كالدجاجة وفي الحمامة والدجاجة والهرة
 ونحوها ينزح اربعون دلو ما روى عن ابي سعيد الخدري في
 الدجاجة ثمانون في البئر ينزح منها اربعون دلو والحمامة
 ونحوها تعاد لها فاخذت حكمها وفي النوادر هي اخذت
 فارة فوقعت في بئر فان اخرجتها الهرة ينزح ماء البئر كله
 وان لم تخرجها وماتت الفارة وخربت الهرة حيا ينزح عر
 عشرون دلو وان ماتت الهرة وخربت الفارة حية ينزح
 اربعون وان خرجت حية ينزح ثمانون وفي الادمي والنساء
 ونحوها كالجدي ينزح الكل اي كل ما نجا ان امكن لان ابي
 عيسى وابن زيبر رضي الله عنهما افتيا بنزح الماء كله حيا ما
 زجني في بئر زهرم فان انتفخ الواقع فيها او تنفس ينزح
 الكل مطلقا من الحيوان او كبره لان انتشار البالة في اجزاء الماء
 وتلك البالة نجسة وان لم يمكن نزح الكل لنسج الماء من اسفله
 حتى يغلبهم الماء كما روى عن ابي حنيفة ولم يقدر الغلبة بشيء كما
 هو دابة وقيل يؤخذ بقول رجلين لهما بصارة في امر الماء وهذا
 اشبه بالفقه وفيه وعنه انه ينزح ما نجا دلو الى ثمانمائة دلو وهو

قول محمد وعنه أبو يوسف وجهان أحدهما أن يغفر حفرة يدها
عميقا ودورها مثل موضع للماء منها ويخصص ويصب فيها
ما يخرج الحان له يمتلئ والثالث أن يرسل فيها قصبة ويجعل
مبلغ الماء علامة ثم يخرج منها عشرة دلاء ثم يعاير القصبة
فيظركم أنقص فيخرج لكل قدر منها عشرة دلاء ولا يجب نزع الطهارة
لما كان الخرج مسألة في الاستنجاء هو مسح موضع الخرج وغسله
وهو مستلواظية عليه السلام من البول والغائط وخرجها
ثم آله عيني مؤيد كالذرة وخرج لامن الرجم والنوم إذا استنجأ
فيهما بدعة وقال الشافعي الاستنجاء فرض لا يجوز الصلوة بعده
لأن الطهارة من الأجسام بالماء شرط جوازها إلا أنه اكتفى بغسل
الماء في موضع الاستنجاء للضرورة أو الإجماع فلا يجوز تركه
ولنا قوله عليه السلام من استنجى فليوتر من فعل هذا فقد حزن
ومن لا فلا يخرج بكل طاهر من زبل كالجر والكدن وما يقوم مقام
مهما يمسح الخرج حتى ينقى إذا المقصود التفتية فمسح على
محصل المقصود ولا يمسح فيه عدد وقال الشافعي لا بد من ثلاث
لقوله من استنجى بثلاثة أجماع ولنا ما روي في قولنا
من استنجى فليوتر والابتداء يحصل بالواحد وما رواه من ترك
مسحوك الظاهر فإنه لو استنجى بمجرى ثلثة أحرف وانقضى
بالإجماع لمحصل المقصود ولعل ذكر الثلثة في الحديث خرج من

العادة الغالب أو يحمل على الاستحب وكيفية أن يدبر
بالمجرى الأول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث في الصيف
ويقبل بالمجرى الأول ويدبر بالثاني والثالث في الشتاء
والمرادة تفعل في الأحوال كلها مثل ما يفعل الرجل
في الشتاء ما كيفية مسح الذكر فإنه يأخذ بشماله ويمسح على
للخارج وأجره ومدروان تغذر ذلك بمسح المجرى يمنة
ولا يمسحها ويمسح الذكر بشماله والماء أفضل إن أمكنه بلالة
كشف عورة لأنه يطلع النجاسة والمجرى ينحرفها فكان الأول
والأفضل أن يجمع بينهما وإن لم يمكن يترك حتى لا يصير فاسدا
وبعض مشايخنا قالوا هذا في الذنن الأول وأما في زماننا فهو
سنة وصفة أن يستنجى بيد اليسرى بعد ما انتهى عن كل الأثر
خاء إذا لم يكن صائما ويصعد أصبعه الوسطى على سائر الأصابع
قليلا في ابتداء الاستنجاء ويفعل موضعها ثم يصعد بخص
ويفعل موضعها ثم يصعد خض ثم سبابة فيفعل حتى يطمئ
قلبه أنه قد طهر ولا يقدر بالعدد لأن يكون هو سببا فقد
في حقه بالثلاث وقيل بالربع وقيل يقدر في الأحليل بالثلاث
وفي المقعد بالخمسة وقيل بالثبع وقيل بالعشر كما في النبي فإنه
جاء في الخارج للخرج تعين الماء لأن البدن حارة جارية اجزاء
النجاسة فلا ينزلها المسح والقيح في محل الاستنجاء كذلك الآلة

اكتفى فيه بالمسح ضرورة فلا يتعداه ويكفي بالعظم لانه زاد الجهر
 فلا يتوثن والروث لانه لم يفتأ وقال ٤م هذا رجس وللطه
 اذ في الاستنجاء به اضاعة واسراف وانه منهي عنه واليمين لو
 روي النهي عن الاستنجاء به ولو استنجى بهذه الاشياء لم يجز
 عندنا لان النهي ورد لمعنى في غيره فلا ينبغي مشروعه كما لو
 ضا بماء مقصوب او استنجى بحجر مقصوب **كتاب الصلوة**
 وفي الدعاء لغة قال الله تعالى وصل عليهم ان صلوته مسكت لهم
 اي ادع لهم وانما عدى بعلى باعتبار لفظ الصلوة وفي الشرع
 عبارة عن الافعال المعصودة والاركان المخصوصة وفيها زيادة
 مع بقاء معنى الغنى وفي الغاية الظاهر انها منقولة لوجودها
 بدونه في الآدمي ومن اسم او افاق او بلغ او طهرت في آخر الوقت
 وقد بقي من الوقت قدر تحريمة لانه اي تلك الصلوة على خلاف
 النافع في احد قوله بناء على ان الاعتبار في السببية آخر الوقت
 عندنا وعندنا قوله ولو ارتد او جنى او حافت حينئذ اي حين اذا
 بقي من الوقت قدر تحريمة لم تجب خلافا لانه اذا كان الباقي منه
 اقل من قدر ما يسع فيه اداء تلك الصلوة بناء على ان السببية في الوقت
 تنقل عندنا من جنى الى جنى حتى يضيق الوقت وعنده تستقل
 وتستقر على الجنى الذي تمكن فيه انقضاء الصلوة الى آخر الوقت
 اداء فلما يعبر عندنا حال المكلّف عند آخر الوقت يعبر حاله عند

ذلك الجزء لانه موقع توجه الخطاب بالاداء فاذا وجد ذلك
 الجزء وهو صالح لها وجبت في زمنه وبعد الوجوب لا يستقط
 باعتراض ما ينافيها واذا وجد ذلك الجزء وهو غير صالح لها
 لا يجب **فصل في الاذان** وهو لغة الاعلام قال الله تعالى واذ ان
 من الله ورسوله وشرفا عبارة عن الاعلام المخصوصة واهليتها
 تعتمد معرفة القبلة والعلم بمواقيت الصلوة الاذان سنة
 مؤكدة عند عامة المشايخ هو الصحيح عرف ذلك باسنه واجما
 ع الامامة وانه من شعثاء الاسلام حتى لو امتنع قوم عنه اجبرهم
 الا امام عليه فان لم يفعلوا قال لهم علي قول محمد حلا فالابو موسى
 وقيل انه واجب لانه عليه السلام امر به في قوله ٤م اذ حضرت الصلوة
 فليؤذن لكم احكم وسنية للصلوة اراد بها المكتوبة والجمعة
 فقط لانه ٤م متى الاذان فيها دون ما سواها بل لا ترجع
 هو ان يحضض بالشهادتين صوته ثم يرجع فيرفع بهما خلافا
 للشافعي في الترجيع لما روي انه عليه السلام امر ابا محمد وذوق
 بذلك ولنا ان لا كما بلا لا كان لا يرجع فيه وما رواه كان في
 حالة التعليم فانه ٤م كان من دأبه فيها يعلم اصحابه ويؤيد
 في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خيرة من النوم مرتين لما روي
 ان بلا لاجاء الى رسول الله عليه السلام فوجد نائما فقال الصلوة
 خيرة من النوم فقال عليه السلام ما احسن هذا اجعله في اذانك

ولما خشي الفجر لانه وقت نوم وغفلة فيختصر بزيادة الاعلام
 واستحسن المتأخرون التثويب في كل صلاة لظهور التواتر
 في الموزونية والاقامة مثله اي مثل الاذان في عدد الكلمات
 بزيادة قد قامت الصلاة مرتين بعد الفلاح وقال الشافعي
 الاقامت في ادى لما روى انه لم يقل الاقامت في ادى في ادى ولنا
 ان بلا الاكان يثنى الاقامة وهكذا فعل الملك النازل من السماء
 وما رواه محمود على الجمع بين كل كلمتين ويترسل الاذان اي ينفق
 فيه بين كل كلمتين ويجدر بالاقامة اي يسكن فيها لقوله لم يبال
 اذا انت فترسل واذا اقيمت فاحد الامر فيه للتدب ويتوق
 القبلة فيهما اي في الاذان والاقامة لان بلا الاكان يؤذن ويقيم
 مستقبله والملك النازل من السماء اذن وقام كذلك ولو ترك
 التوجه اليها جاز لحصول المقصود ويكن لمن الف السنة وبلغت
 يمينة ويسرة عند الصلوتين لانهما خطاب للقوم في واجههم
 بهما وكيفيته ان يلتفت بالصلوة يمينة وبالفلاح يسرة هي
 وقبل بالصلوة يمينة ويسرة وبالفلاح كذلك ولا يلتفت ورايه
 لما روى فيه من استنبار القبلة وعن شمس الائمة للحلوان انه
 لا يلتفت اذا كان وحده اذا لا حاجة اليه والصحيح انه يلتفت
 لانه صار سنة للاذان ويرفع صوته للمبالغة في الاعلام ويجعل
 اصبعيه في الاذنين لانه عليه السلام قال لبلال في اذنيك فاد

اجعل اصبعيك
 ارفع

في الصلاة

ارفع لصوتك ويستحب الوضوء فيها اي في الاذان والاقامة
 لانها ذكران معظمان فينبغي ان يكونا بوضوء ويكونان اي
 الاذان والاقامة للمجنب فيعاد الاذان خاصة لا الاقامة لو
 لو اذن جنب واقام وفي رواية يعاد ان استحبابا بالظلمة
 للجنابة والاول اشبه لان تكرار الاذان مشروع دون الاقامة
 ويكره اقامة المحدث لما فيه من الفصل بين الاقامة والتكبير وهذا
 غير مشروع وكذا اذانه في رواية لانه يدعو الناس الى التاهب
 للصلوة فاذا لم يتاهب لها يكون داعيا الى ما لا يجيب بنفسه
 فيدخل تحت قوله تعاننا مرونا التامرون بالبر وتتسرون
 انفسكم ولو صلى فامس يؤذن ويقيم لانه لم يرضى الفجر صلاة
 ليلة النحر ليس باذان واقامة وفوجعة على الشافعي في الكنفاء
 بالاقامة ولو صلى فوايت كثيرة يؤذن للفائسة الاول ويقيم
 وله الاكتفاء بالاقامة في البواقي لما روى انه لم يلقها عنه يوم
 للضد قارب صلوات فقضاها فاذا واقام الاولى واقتصر على
 الاقامة في البواقي فان اذن واقام لكل صلاة فحسب ليكون
 القضاء على سبيل الاداء قال الشيخ الامام بدر الدين الاكثفا
 بالاقامة فيما اذا قضاها في مجلس احدا ما اذا قضاها في مجلس
 كلاهما ويجوز اقامة غير المؤذن وقال الشافعي يكره لما روى انه
 م م بعث بلالا في حاجته وامر غيرة بالاذان فاذا فحضر بلال وارا

الناس

واراد ان يقيم فقال هم ان اخاك اذن وهو الذي يقيم ولنا ما
ماروي ان بن مكنوم رما يؤذن ويقيم بلال ورما يؤذن بلال
ويقيم هو ومارواه محمود على اذ الحقة الوحشة باقامة غيره
هكذا فيما اذا كان للمؤذن خاضا فرضى باقامة اما لو غاب فاقام
غيره لا يكره اجماعا ويكره للمؤذن اخذ الاجرة على الاذان لان القر
واقعة له فلا يجوز اخذ الاجرة على ذلك كما في الصوم والصلوة
وعهد عم عثمان ابن ابي العاص وان اخذت مؤذنا فلا تأخذ
على الاذان اجرا وبعض المتأخرين من اصحابنا قالوا لا بأس في زماننا
وعليه الفتوى ولا يؤذن للصلوة قبل الوقت ويعا في في الوقت
لو اذن قبله لان الاذان للاعلام بدخول الوقت فالاذان قبله
بجمل للاعلام وقال ابو يوسف والشافعي يجوز للجوز في النصف الا
خير من الليل لان بلالا كان يفعل ذلك ولنا قوله هم لبلال
لا يؤذن حتى يسبى لك الفجر هكذا ومد يدك عوضا وما فعل بلال
ليس ينقض النائم ويرجع القيام ويتسبح الصائم للاعلام بد
خول الوقت وتجوز على سماع الاذان والاقامة متابعة للمؤذن
لما روي هم قال اربع من الخفاء وذكر منها من سماع الاذان والاقامة
ولم يجب والاجابة ان يقول مثل ما قاله للمؤذن قال هم من قال مثل
ما يقول له المؤذن فله من الاجرة الا في الجملة الاولى فيقول فيها
لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم معناه لا حركة ولا حيلة ولا خلاص

عن

عن كروه ولا قوة على الطاعة الا بتوفيق الله وفي الجملة
الثانية ما مشا الله كان وما لم يشاء لم يكن وعند قوله الصلوة
خير من النوم صدقت وبالحق نطقنا لان اعان ذلك
يشبه المحاكاة والاستهزاء وفي الاقامة عند قوله قد قامت
الصلوة يقول اقامها الله وادامها لما روي انه م كان يقول
هكذا وعن ثمالة بن النخعي عن ابي جارية بالقدم لا الشا حتى
لواجاب بالاشا ولم يمشي الى المسجد لا يكون مجيبا ولو كان
في المسجد حين سماع الاذان ولم يجب بالاشا لا يكون انما
ولا يكلم سامعها اي سماع الاذان ولا اقامة ولا يقرا معا في من
ترك الاستماع لها ولا يسم ولا يرد السلام وكذا المؤذن ولو سئل
رجل عليه لا يردده وهل يلزمه الرد بعد الفجر روي عن ابي حنيفة
لا يلزمه ويردده في نفسه وعن محمد انه اذا كان حاضا وعن ابو يوسف
لا يلزمه ذلك مطلقا والصحيح ولا يستعمل بعمل غير الاجابة لما
روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها كانت تضع مفرقها حتى
سمعت الاذان وعن ابراهيم الصايغ انه كان يلقي المطرقة من وراءه
حين سماعه ويقطع القراءة لهما اي الاذان والاقامة ولو كان
قاريا لهما يفتونان والقراءة لا تنفوت ولا ينبغي للمؤذن ان
يسلم في اذانه وان اقامت لم يمشي لا يشبه بالصلوة فان تكلم بكلام
يسير لا يلزمه الاستقبال واذا انتهى الى قوله قد قامت الصلوة

رد

له الخيار ان شاء الله تعالى في مكان وان شاء مشى الى مكان الصلوة
 اماما كان المؤذن ولم يكن ولا يؤذن بالفارسية ولا بلن الاخر
 غير العربية فان علم الناس انه اذا قيل يجوز **فصل** في شروط
 الصلوة واركناها واجباتها مشروط الصلوة ستة الوقت للوقت
 تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اي صارت
 فرضا موقتا والطهارة بانواعها من الاحدث والنجاسة قال الله
 تعالى وثيابك فطهر واذا وجب التطهير في الثوب وجب في البدن
 والمكان اذ هي الزم للمصلي من الثوب اذ لا وجود للصلوة بدونهما
 بخلاف الثوب حتى قالوا الوصلى ونحت قدميه بخلاف الكس
 من قدر الدم لا يجوز صلوة ولو كان تحت احديهما قيل يجوز
 وقيل لا هو الاصح ولو كانت في موضع يسجد به فقط وموضع
 قدميه طاهر حازت صلوة في رواية عن ابي حمزة وفي رواية
 لا وهو قوليهما وهو الاصح ولو كانت في موضع يديه او كفيه
 بخبره خلافا لفرق الشافعي كذا في المحيط وستر العورة لقوله
 تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد اي ما يوارى عورتكم عند كل
 صلوة لان اخذ عيني الزينة لا يتصور فايد محتملها وهو الثوب
 ولا يجب اخذ الزينة لغير المسجد فدل انه للصلوة لكن كفي عن
 الصلوة بالمسجد فالاول اطلاق اسم الحال على الحال الثاني
 عكس والاستقبال القبلة لقوله تعالى فلو اوجوهكم بشرط

اي جهته والنية لقوله تعالى وما امرؤ الا يسجد لله مخلصين
 له الدين والاعلام انما يتحقق بالنية وتكبير الاحرام لقوله
 تعالى وربك فكبر جاء في التفسير ان اريد تكبير الافتتاح وخص
 بالاحرام لان الاشياء المباحة قبل الشروع تحرم بهاء وفي عند الشا
 ركني والفائدة تظهر في جواز بناء النفل على تحريمه الفرض فعندنا يجوز
 خلافا له واركناها ستة القيام لقوله تعالى قوموا لله قانتين اي
 مطيعين ولم يجب القيام في غير الصلوة فيجب فيها والقراءة لقوله
 تعالى اقرأوا ما يترجم القرآن فانه نزلت في الصلوة بدليل
 سباق الآية وسياقها ولا نهان بخبر غير ما فيجب فيها والركوع والسجود
 لقوله تعالى واركعوا والسجد والانتقال من ركن الى ركن في الصحيح
 من مذهبي الى حنيفة لانه وسيلة الى اداء الفرض فيكون في ضا والفتحة
 الاخيرة مقدان الشاهد لادعهم واضب عليها وقال ابن معود
 حين علم الشاهد اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلواتك
 على التمام بالفعل قاء او لم يقرأ قبل للفرض من التعدد ما
 يأت بالشهادتين والاصح انه قدر ما يكفى فيه من قراءة الشاهد
 الى قوله عبده ورسوله اذ الشاهد عند الاطلاق ينصرف اليه و
 واجباتها احدى عشر الفاتحة في الاولى والرسالة او قدرها اي قدر
 سورة خلافا للشافعي في الفاتحة فهي عند ركني لقوله عم لا صلوة الا
 بفاتحة الكتاب وخلاف مالك فيهما القول عم لا صلوة الا بفاتحة

الكتاب وسورة معها ولنا قولنا تعافوا واما يستمر من القرآن
والزيادة عليه فخير واحدا لا يجوز كمن يوجب العمل فقلنا بوجوبها
بوجوبها وماروى محمود على نفى الفضيلة والله الجهر بالقراءة
في الصلوة للهوتية لا امام به ورد السنة واما المنفرد فهو بالخيار
ان شاء جهر وان شاء خافت لما روى عن النبي انه قال كانت
قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل يرفع طوارا ويخفض
طورا والمخافة أي القراءة خفية في الصلوة مطلقا كما
كاو منفردا لا بد من ان يتحرك لنا وفي هذا اختلاف بين المتأخرين
خبرني ان القراءة بمجرد تحريك اللسان غير ان يكون مسوقا هل
يكون معتبرا ام لا حكى عن الشيخ ابى الحسن انها تعتبر في الفقيه ابى حنيفة
انه لم يعتبر وقيل ان اللهي والمخافة مما استأنى حتى لا يجزى السجود هو
بشكهما لانهما ليستا بمقصودين وانما المقصود القراءة فصل
كالقومة والطهانية في الركوع والسجود قال ابو يوسف والشافعي
فرض لقوله ثم من اخفا الصلوة ثم فصل فانك لم تصل ولنا ان
الله تعالى امر بالركوع وهو الانحناء والسجود وهو الانخفاض فما
فيعلق الركنية بالادنى منهما وتوجب افعالها المتكررة في كل ركعة
كالسجدة حتى لو ترك السجدة الثانية وقام الى الركعة الثانية
لا يفسد صلوة واما ترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود
ففرض حتى لو ركع قبل القيام او سجد قبل الركوع لا يجوز والقعدة

الاول على قول المتأخرين وعند الطحاوي والكرخي سنة و
والشاهد في القعدة بين في ظاهر الرواية نصي عليه في المحيط
والقياس وان يكن سنة في الاول وهو اختيار البعض لان القعدة
الاخيرة لما كانت فيضا كانت القراءة فيها واجبة والقعدة الاولى
لما كانت واجبة كانت القراءة فيها سنة والتسليم أي الخروج منها
بلفظ السلام والقنوت في الوقت وتكبيرت العبد لله لان النبي علم
واظن عليها من غير تركها مرة وهي امانة الوجوب حتى يجب سجد
تاليه هو بتركها والقيل ان لا يجب لانها من الاركان كالاعتود والثناء
ومبنى الصلوة على الافعال دون الاركان وجه الاستحسان ان هذه
الازكار تضاعف الى جميع الصلوة فصارت من خصايصها بخلاف غير
وستنهاى سنع الصلوة ما سوا ذلك المذكورات من الاركان
والواجبات من اقوالها كالثناء والتعود والتمية والثامنة
سرا وتكبير الركوع وتبجيح ثلثا وتكبير السجود وتبجيح ثلثا
والصلوة على النبي م والدعاء وافعالها المطلوبة أي التي يطلب
فعلها في الصلوة كرفع اليكف الميديين للتمية ونشر اصابعه
وضع يده اليمنى على اليسرى تحت سرية واخذ ركبتيه بيديه وتبجيح
اصابعه وجهه الامام للتكبير والجلوس بين السجدين ووضع
ركبتيه وافتراسه رجله اليسرى ونصب رجله اليمنى امامه وبها
فتنظر الى موضع سجوده وكفهم عند الشاوب واخراج

كفيه من كمية عند التكبير ورفع الحال ما استطاع والقيام
 حين قال حتى على الفلاح وشروع الامام منه قبل قد قامت
 الصلوة الشرط الاول من شروط للذكر للصلوة الوقت وقت
 الصبح اي الصلوة الصبح من طلوع الفجر الصادق وهو البياض للشمس
 المنتشر في الافق قيد بالصادق اذ لا عيبه بالكاذب وهو البياض
 الذي يبعد وطول ثم يعقبه الظلام لقوله عم لا يغزوكم الفجر للسطيل
 وقال الفجر هكذا ومد يد عرضا هكذا ومد يد طولا الى طلوع الشمس
 الشمس لقوله وقت الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس واقفا
 بداء ببيان وقت الصبح لانه اول صلوة في ضمت ولعدم احكام
 الاختلاف في اوله واخره بخلاف غير كذا قال شمس لا يمتد الخرس
 والظهر اي وقت من زوالها اي زوال الشمس حتى يصير ظل كل
 شيء مثليه على قوله اي سوى في الزوال وهو الفجر الذي يكون
 للاشياء وقت الزوال وذلك يختلف باختلاف الامكنة والاقا^ت
 وقد قيل لا بد ان يبقى لكل شيء في عند الزوال في كل موضع الا^يمكنه
 والمدنية في اطوال ايام السنة فلا يبقى بمكة ظل على الارض وبا^ر
 لمدنية ياخذ الشمس للحيطان الاربعة وذلك الفجر الاصل غير معتبر
 في التقدير بالظل واصح ما قيل في معرفته ان ينصب عمود مستوي
 في ارض مستوية فما دام اظل العود في النقصان علم ان الشمس
 في الارتفاع لم ينزل بعد وان استوى الظل علم انه حالة الزوال

فيكون

فيكون راس الخط الى العود في الزوال فاذا صار ظل العود مثليه
 خرج وقت الظهر على قوله وقالا وهو رواية عنه اذا صار مثله
 لامامة جبرئيل عم في اليوم الثاني في هذا الوقت وقوله
 عم البرد واما الظهر فان شدة الحر من فيج جهنم واشد الحر
 في ديارهم كانه في هذا الوقت وهو اي مبرورة ظل كل شيء مثليه
 اول وقت العصر على قوله وعلى قولهما اذا صار الظل مثله يصير
 اول وقت وهذا ظاهر الرواية الحسن عن ابي جرح اذا صار الظل
 مثله يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير مثليه
 فكابنيهما ومهما كان بين الفجر والظهر عن شيخ الامام السلام
 قال ما يحتمل الاحباط ان يصل الظهر قبل صيرورة الظل مثله
 ويصل العصر مثليه ليكون الصلواتان في وقتيهما بالاتفاق و
 واختيار صواب للمنظومة هذه الرواية ووضع الخلاف في اول
 العصر واخره اي اخو وقت غروبها اي غروب الشمس قال الحسن
 في الزيادة اخو حين تصفر الشمس هو قول الشيخ لقوله عم وقت
 العصر ما لم يصفر الشمس لنا قوله عم من ادرك ركعة من العصر
 غروب الشمس فقد ادرك الى الوقت وهو اي غروب اول وقت
 لغروب لقوله عم وقت صلوة المغرب اذا غابت الشمس ما لم يخط
 الشفق وهو حجة على الشيخ في التقدير بوقت وضو ان واقامة
 وخمس ركعت واخره اي اخو وقت غروب الشفق الابيض المتغرض

وقرروا

الشمس

في الاق بعد هذا على قول ابي حنيفة وعلى قولهما الشفق هو الاخر
 قال الشافعي لقوله الشفق في الجمعة وله قوله ثم واخر وقت المغرب
 اذا اسود الاق ولا اختلاف فيه راجع الى تفسير الشفق وفيه
 اختلاف الصحابة وايماء اللغة ونقل رجوعه الى قولهما لما ثبت
 عنه من حمل عامة الصحابة الشفق على الجمعة قبل قول ابي حنيفة
 احوط وقولهما اوسع وقيل في الصيف يؤخذ قولهما لقصر الليالي
 وبقاء البياض الى ثلث الليل او نصفه وفي الشتاء بقوله لطول
 الليل وعدم بقاء البياض وقول غروب الشفق اول وقت
 العشاء واخره اي اخر وقت طلوع الفجر الصادق لقوله ثم اخر وقت
 العشاء حتى يطلع الفجر هو جهة على التبع في تقديره بذهاب
 ثلث الليل ووقت الوتر ^{الوتر} واجب تاخيره عنها اي عن
 العشاء حتى لو صلاها قبلها لا يجزئها الا اذا كان ناسيا وهذا
 على قول الجرح وقالوا وقت بعد العشاء هو وقت اختلافهم في
 صفة فعله واجب والوقت متى جمع بين صلوتين واجبتين
 فهو وقتها وان امر بتقديم احدهما كصلوة الوقت والنافية
 وعندها سنة شرعت بعد العشاء فيدخل وقتها بعدها كقول
 الظهور فائدة الاختلاف في الظهر فيما اذا صلى العشاء بغيب وضوء
 ناسيا وصلى الوتر بوضوء ثم تذكر بعيد العشاء ^{الوتر} على
 قوله خلافا لهما وفيما اذا تذكر الوتر في صلاة الفجر عند سماع الوقت

يفسد في

يفسد في عنده خلافا لهما ويسبق الاسفار بالجراى اضافته
 بحيث يقدر على الصلوة بقراءة مسنونة ما بين اربعين آية الى ستين
 آية او اكثر وترتيبها واعادتها واعادة الوضوء قبل طلوع الشمس
 سهو كما فعل ابو بكر وعمر رضي الله عنهما قال شمس الائمة للحوائى والقاضي
 ابو علي التقي لقوله عم اسفروا بالجراى فاذا اعظم الاجرة للحاج بالمزد
 لفة فالغلي فيهما افضل لما روى ابن مسعود عن النبي عليه السلام
 بغلي وهو ظلمة آخر الليل يقال غلب بالصلوة اذا صلاها في الغلي
 كذا في المغرب وقال الشافعي يستحب التعجيل في كل صلوة لانه مستحب
 الى الغفوة قال الله تعالى وسارعوا الى مغفرة الاله قلنا المسارعة الى
 مغفرة الله تعالى انما يكون في المسارعة الى الشيء الذي هو افضل عند
 الله تعالى من غيره والتاخير فيها افضل لانه يكثر الجماعة على الآية
 عامة فتعملها على بعض الصلوة والبراد بالظهر اي يستحب البراد
 بها في الصيف سواء كان وحده او جماعة لما روينا من قوله عم اب
 ابرودوا بالظهر فان شدة الحر من فيج جهنم اي ادخلوا صلوة
 الظهر في البراد اي صلواها اذا اسكنت شدة حرها وقال الشافعي ان
 كان يصلي وحده يعجلها وان كان يصلي بجماعة يؤخرها تيسيرا
 وتعجيلها في الشتاء لما روى انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله
 في الشتاء بركب بالظهر اي صلاها في اول وقتها وتأخير العصر مالم
 يتغير قرص الشمس بحيث يصير حال لا يخاف فيه الا عني هو الصحيح

صلي الفجر فيها
 صلي الفجر فيها

وبه قال ابو ج و بويوسف ولا عبرة لتغير الضوء الذي يكون على
الحيطان لما قاله ابوهم الحق لان ذلك يحصل بعد الزوال والتأخير الى تغير
الشمس كرويه في الصيف والشتاء لقوله م وقت العصر ما انصرف
الشمس الى اداء فغير مكره لانه مامور به ولا يستقيم اثبات الكراهة
للتشي مع لاهريه وقيل بكونه ذلك ايضا وتجهيل المغرب اذا انقلب
على السلام باد ر ا بالمغرب قيل اشتباك الخيوم ولا تشبهوا يا
يا يهود فانهم يصلون والنجوم مشتبكة وفي رواية محمد بن
الحج انه يكره تأخير وفي رواية الحسن عنه انه لا يكره ما لم يعيب الشفق
ولا اصح انه يكره الا من عذر كالغزو ونحوه وفي تأخير تطويل القراءة
خلاف وتأخير العشاء الى ثلث الليل في الشتاء لقوله م لمعار
رضه اخر العشاء في الشتاء الى ثلث الليل فان الليل فطويل وعجل
في الصيف فان الليل فيه قصير واما التأخير الى نصف الليل فمباح
والى اخر الليل فمكروه وتجهيلها في الصيف لما رويته وانه فيه من تكثير
الجماعة لان الناس ينامون فيها كما يعيب الشفق وفي يوم الغيم
تجهيل العصر والعشاء لتلايقع في العصر في حال تغير الشمس لتلا
يقبل الجماعة في العشاء باعتبار المطر لان عند الغيم ينتظر المطر ساعة
وقتها ويؤخر الباقي يعني الفجر والظهر والمغرب لتلايقع في الفجر الى
تقليل الجماعة بسبب الظلمة ولتلايقع قبل الزوال والفجر في الظهر
والمغرب وروي الحسن عن الحج انه يؤخر يوم الغيم للجميع لانه اقرب الى

الاحتياط

لانه

لانه اقرب الى الاحتياط ولا يجمع بين صلوتين في وقت واحد بقدر
الا بعرفة ومزدلفة فانه يجمع بعرفة بين الظهر والعصر في وقت
العصر ومزدلفة بين الغروب والعشاء وفي وقت العشاء وقال الثوري
يجمع بين ما بعرفة لغزو ونحوه لانه م مجمع بين الظهر والعصر في سفر
ولنا قوله عليه السلام من جمع بين صلوتين في وقت واحد فقد ادى بابا
من الكبائر وما رواه ما اول بالجميع فعلا بان اخر الظهر لآخر وقت
وادى العصر في اول وقت ويستحب الوقت آخر الليل ان وثق بالاحتياط
بالاستنباه لقوله م لم يرهم وكان يؤتمن من آخر الليل اخذت بالفضل
والا اي الا لم يشق به فاوكله اي يؤتمن اول الليل لقوله م لا يكره وكان
يؤتمن من اول الليل اخذت بالشفقة ووقت الجمعة وقت الظهر لانه
م قال لم يصعب عن عمر رضي الله عنه اذا مالت الشمس فصلى بالذات الجمعة ووقت
صلوة العيد بين من ارتفع الشمس الى زوالها لانه م كان يصلي العيد
والشمس على قدر ميم او زميعين الى زوالها لما روي ان قوما شغلوا
عند رسول الله لعم م برؤية الهلال بعد الزوال فامر عليه بالخروج
الى الصلاة في الغد ولو جاز الاداء بعده لم يكن للتأخير معنى **فصل**
واوقات الكراهية ثمانية ثلثة منها يكره فيها كل صلوة فرضا او
نفلا وسجدة التلاوة والسهو وذلك عند طلوع الشمس واستوائها
وغروبها منهي عم عنها في هذه الاوقات لمعنى في الوقت وهو انه وقت
عبادة الكفرة لانه م قال انها تطلع بين قريتين الشيطان ينسج بينهما يعني

من بعيد ما حتى يسجد واليه فاذا ارتمت فارقها فاذا كان عند
قيام الظهر فارقها فاذا امالت فارقها فاذا ادنت للغروب فارقها
واذا غربت فارقها فلا تصلوا في هذه الاوقات ولو صلى ففي النوافل
يجوز مع الكراهية لا في قضاء الفرائض والواجبات الفايضة كسجدة
التلاوة وجبت بتلاوة في وقت غير مكروه والوتر لانها وجبت
كاملة فلا تنادي ناقصة بخلاف سجدة وجبت فيها بتلاوة لانها
وجبت ناقصة فاذا هلك ما وجبت والحديث حجة على الشافعي
حيث جوز الفرائض مطلقا والنوافل بمكة وعلى ابو يوسف في تجوز
النفل وقت الزوال يوم الجمعة قال الامام قاضي خان اختلفوا في
الوقت الذي يباح فيه الصلوة فاذا اطلعت الشمس قال الشيخ الامام ^{فهي بياض}
محمد بن الفضل ما دام الانشا بقدر على النظر الى قرص الشمس في الطلوع
لا يباح فيه الصلوة فاذا عجز عن النظر يباح فيه الصلوة وذكر في الكتاب
حتى ترتفع قدر رمح او رمحين الا عصر يومه فانها غير مكروه
عند الغروب لانه اذا هلك ما وجبت اذ سبب الوجوب الجفأ ^{بم}
من الوقت الذي يلي الشروع فان اتصل الاداء بالجزء الاول كان ^{السبب}
والا ينقل السببية الى الثاني والثالث هكذا قيد بعض يوم لان
العصر السابق عليه لا يجوز في ذلك ^{الوقت} ووقتان منها يكره فيهما
المنطوع لانه عم عن ذلك فيهما والمنذور وركعتا الطواف
وقضاء نطوع افسد لانها ملحقة بالنفل اذ سبب وجوبها من جهة

ولا يكره غير ذلك كقضاء فايضة وسجدة تلاوة وصلوة جنابة
لان الكراهية ملحق في غير الوقت كما مشغول فيه بغير الوقت
حكما وهو افضل من النفل الحقيقي فلا يظهر في حق آخر مثله وهما
اي ذلك الوقتان ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ما بعد العصر
الى الغروب لقوله لم لا صلوة بعد صلوة العصر حتى تغرب الشمس
صلوة بعد صلوة الفجر حتى تطلع الشمس اما بعد العصر قبل تغرب
تغير الشمس ما بعده فلا يجوز فيه القضاء ايضا كذا في البيهقي و
ثلثة اوقات منها يكره فيها التطوع فقط وذلك بعد الغروب
قبل صلوة المغرب لما فيه من تأخير المغرب وهو مكروه لقوله لم
لا يزال امتي بخير ما لم يؤخر المغرب الى اشتباك الخيوم وفيه
خلاف الشافعي لما روي ان الصحابة كانوا يصلونها والنبى عليه السلام
لم ينههم عنها فلما كان ذلك في الابتداء يعرف ان وقت الكراهية
قد خرج بالمغرب ولهذا لم يفعل احد بعدهم ووقت خطبة
الجمعة لما فيه من الاشتغال من سماع الخطبة فان فسخ الاربعة
قبل الجمعة ثم خرج الامام ذكر في النوادر ان صلى ركعة يضيف اليها
اخرى ويخفف القراءة وبها اخذ الشافعي اما لو صلى ركعتين وقعه
ثم قام الى الثالثة ولم يقيد بها بالسجدة حتى خرج الامام اختلف
فيه للشافعي قال بعضهم يعود الى القعدة ويسلم وقال بعضهم يستقيم
اربعا ويخفف القراءة وقيل صلوة العيد في الشهر خلاف

وهو قبل الوقت
فرض

للشافعي قلنا انه عم لم يفعل مع حصة على الصلوة وهذا دليل الكراهية
 لا لو جاز لفعل تعليم الجواز والجهل على الكراهية في الجبانية والجهل
 وغيرهما وذكر الامام قاضي خا ان يتطوع بعد صلوة العيد ما
 شاء وبعض الصحابة انهم كانوا يتطوعون قبل صلوة العيد
 ولو افتح التطوع في الافان لمكروهة في ظاهر الرواية ثم يقطع
 يقضي الشرط الثاني منها الطهارة لمصلي ولباسه ومكانه
 الذي يصلي فيه شرط لصحة الصلوة لما ذكرنا والجملة نوعان
 مخففة وهي بول الفرس وبول ما يؤكل كل لحمه عند ابي حنيفة وابو يوسف
 على اختلاف اصلهما من تعارض النصين والاختلاف وكذا أخوة
 ما يؤكل من الطيور على قول ابي حنيفة وعندهما مغلظة وهذا على
 رواية ابي جعفر الهندواني وهو الصحيح وفي رواية للبخاري
 خفيفة عند الجرح والي يوس غلظة عند ممدوم منع منها
 اي المخففة قدر ربع العضو وربع طرف الاصابة اي الذي اصله
 النخلة كالذيل والذخريص والكم ونحوها هو الصحيح لان ربع
 حكم الكل وعنى الى خفيفة ربع ادى ثوب يجوز فيه الصلوة كالبرص
 وعن ابي يوسف بشرق بشرق ذراع في ذراع ومثله عن محمد
 لا مادولة اي لا يمنع منها ما دون ذلك القدر لانه لم يوجد حد
 الفرس ومغلظة وهي بقية النخلة كالبول والغائط والدم والخرق
 وخرق الدجاج والبط والبول للحر والهمزة والفارة والخرق والروث

فلا يمنع منها حتى يكون اكثر من قدر الدرهم وهو على ما ذكر محمد
 فالبسوط وزنا مثقال وهو الدرهم الكبير وعلى ما ذكره في النو
 در ما يكون مثل عرض الكف قال الفقيه ابو جعفر يوفى بين الروايتين
 فالاولى في الكثيف والثانية في الرقيق وهو الصحيح وكل هذا اشأ
 بقوله وزنا مثقالا عفو في ذات اليوم اي النجاسة التي لها جرم مع
 الكراهية وقد عرض الكف في المايعة اي في الفيلة الرقيقة وما زاد على
 ذلك مانع وانما كانت نجاسة هذا الاشياء مغلظة لانها ثبت بد
 ليل مقطوع به ومحل الاستبراء خارج عن العفو يعني لا يكون معفو
 بل ينبغي ان يستنجى بما ينقيه لمواظبة على السلام ورشاش البول
 كروى في البر عن ابي حنيفة لا يمكن الاحتراز عنه خصوصاً في حب الرواة
 فقط اعتبار الضرورة وفي نوادر للعلاء عن ابو يوسف اذا انتفع
 من البول شيء يري ان لا يدهن غلته وان لم يفعل حتى صلى وهو حال
 لو جمع كان اكثر من قدر الدرهم اعاد الصلوة كذا ذكره الباقون ولو
 صلى على بساط صغير في طرفه نجاسة لا يصح ولو كان كبير اصح و
 ولحد الفاصل بين الكبير والصغير انه اذا رفع احد طرفيه لا يتحرك
 طرفه الاخر فهو كبير وان كان يتحرك فهو صغير وقيل يصح مطلقا
 قال صاحب المحيط هو الاصح لانه بمنزلة الارض وبه اختار الفقيه ابو جعفر
 رجح ولو صلى في ثوب طاهر وطرف منه نجاسة ليس الطرف الطاهر
 والى الطرف النجس على الارض ان كان ما على الارض يتحرك بتمركه لا

لا يجوز صلوة كذا في الامم كذا قاض خان ولو كانت النجاسة على
 بطانة مصلاه او في حشوها جازت الصلوة عليها اذا لم يكن
 احدهما محيطا على صاحبه ولا مضى بالان يكون بمنزلة ثوبين
 بسط الطاهر منهما على النجس وان كان احدهما محيطا على صاحبه
 في رواية نوادر الصلوة ان يجوز في قوله محمد خلافا لابي يوسف
 وكذا الخلاف في المكعب اذا كان اسفله نجسا واقام عليه ولو قام
 على النجاسة وفي رجله نعلان او جوبان لم ينجس صلوة بخلاف
 ما لو اقرش عليه وقام عليه هما واللبنة والاجر اذا كان احد
 وجهيها نجسا فقام على الوجه الطاهر وصل ان كانت مفروشة
 على الارض جاز والافلا في رواية عن محمد وعن ابي يوسف انه يجوز
 ولو نبت على ثوب في طاقبي قدر الدرهم ونفذت الى بطانة
 بحيث لو ضمت لزيد على قدر الدرهم لا يجوز صلوة عند محمد مذكور
 في المحيط ولو حمل المصلي ناصية في مسك ان كانت نجاسة
 لو اصابها الماء لا يفسد الماء لا ينسئ تصح صلوة مطلقا
 سواء كان من حيوان مذكرا او لم يكن لانها بمنزلة جلد الميتة
 قد دبر وان كانت بحيث يفسد الماء تصح بشرط كونها
 من حيوان مذكرا لانها من اجزاء الدابة وقد طهرت بالتذكية
 وان لم يكن منه فلا لانها بمنزلة جلد ميتة لم يدبر والمسك
 حلال على كل حال يوجب كل في الطعام ويجعل في الادوية ولا يقال

بان للمسك دم لانها وان كانت دما فقد تغيرت فصارت
 طاهرا كراماد العذرة ذكر قاضي خان وفي المحيط لو صلى ومعه
 جلد حية اكثر من قدر الدرهم لا يجوز مندبوحة كانت او غير
 مندبوحة لانه جلد لا يحتمل الدباغة ولو صلى ومعه حية
 او سنور او فارة او كل ما لا يجوز ان يؤضأ بسور قيل لم ينجس
 والاصح انه ان كان منه مفتوحا لم ينجس لان لعابه يسيل في مكه وان
 كان منه مشروبا بحيث لا يصل لعابه الى ثوبه جاز لان طاهر كل
 حيوان طاهر ولا ينسئ الا بالموت ولو صلى وفي مكه فوخة فلما وقع
 من صلوة رأها ميتة فان كان غالب رايه انها ماتت في الصلوة
 اعادها والآفلا ومن لم يجد ما ينيل به النجاسة وربع ثوبه طاهر
 صلى فيه حتماى وجوب لان الربع يقوم مقام الكل فيجعل كان
 كله طاهرا في موضع الضرورة ولم يعد بعد ما وجد ثوبا طاهرا
 لانها صلوة مأمور بها والنسفي في الاعادة قولان وان كان الطاهر
 هو اقل من الربع نجس عند ابي حنيفة والي يوسف بين الصلوة فيه اى
 في ذلك الثوب يركوع وسجود وبين الصلوة عاريا بالاماء
 لانهما يستويا في حكم المنع فيستويان في حكم الصلوة وقا
 وقال محمد وزفر لزوم الصلوة فيه لان فيه ترك فرض واحد وهو
 طاهر الثوب وفي الصلوة عاريا ترك الفروض والاولاى الصلوة
 في ذلك الثوب افضل لان فرض السر عام لا يختص بالصلوة ولو كان

معه ثوبان فثا احدهما اكثر من قدر الدرهم والاخر اقل لم يجز الصلوة
 الا في الاقل ولو كان في ثلثة كل واحد اكثر من قدر الدرهم دون الربع
 واحدهما اكثر من الاخر يمتب في الاقل فان بلغ احدهما الربع
 والاخر اقل لم يجز الا في الاقل ولو كان في ثلثة احدهما الربع والثلث
 والاخر اكثر من الربع يصلي في ايهما شاء ذكره صاحب المحيط والنا
 منها ستر العورة وعورة الرجل ما بين السرة الى الركبة لقوله عليه
 السلام عورة الرجل ما بين سرة الى الركبة وروى ما دون سرة
 حتى تجاوز ركبة والركبة عورة لقوله عم الركبة من العورة
 ولان الركبة ملتقى عظم الساق والفخذ وعظم الفخذ عورة وعظم
 الساق ليس بعورة فقد اجتمع في الركبة للتعني للواجب لكونها ^{عورة}
 غير عورة فيترجح للوجوب لكونها عورة احتياطا ترجيحاً للمع
 خلاف الشافعي والسرة لا اي ليست بعورة لما روي عن الامام
 انه كان اذا استرا ابدى عن سرة ظهره والتعامه ^{في} الجاهل بين
 الناس انهم اذا استروا في الحمامات ابدوا عن السرة ^{ولا} لا يكون منك
 دليل على انها ليست بعورة خلاف الشافعي وعورة الخرق جميعها
 وشعرها النازل من الراس عورة لقوله عليه السلام المراء عورة
 مستورة اي يجب سترها وفي اسم للجموع فيتناول كلها وفي روا
 ية المنع وشعرها ليس بعورة وان كان اكثر من الثلث والربع
 لانه لا يوازي الراس فلا يكون له حكمه لكن هذا يجرم له النظر الى شعره

عورة

عن شهوة لانه فتنه كالنظر الى وجه المرأة الشابة والرواية
 الاولى اصح وبها اخذ الفقيه ابو الليث الاوجه والكوفي والقديمي
 فانها ليست بعورة لا ابتلاء بايادها فانها لا يجذبها من مناولة
 الاشياء بيديها ومن الحاجة الى كشف وجهها خصوصاً في الشها
 دة والمحاكمة والنكاح ونظراً الى المشي في الطرقات وظهور قد
 فيها خاصة الفقيرات منهن وهذا معنى قوله تعالى ما ظهر منها
 الا ما جرت العادة على ظهوره ويروي ان القدم عورة والاولى اصح
 لان الوجه اكثر اشتهاً من القدم فاذا خرج عن ان يكون عورة فالقد
 بالطريق الاولى وعورة الامة مثل عورة الرجل لانها محل الشهوة
 دونها فاما كان عورة في حقها كان عورة في حقها بالطريق الاولى مع
 بطنها وظهرها لان النظر اليها سبب للفتنه وما سوا ذلك
 من بدنها فليس بعورة لقوله عمر رضي الله عنه للخيار يا دقار اشبهتني
 بالحياء وآم الولد والمديونة والمكاتبه والمستعانة على قول الحنفية
 بمنزلة الامة والعورة الفليضة كالقبل والدين وما حولهما و
 والخليفة وهي ماعدا ذلك سواء في الحكم وفي ان انكشف الربع منها
 يمنع جاز الصلوة وما روي عن الكرخي من انه يصير في الفليضة قدر
 الدرهم اعتباراً بالنجاسة الفليضة وهم منه وغلط لان تغليظه يؤد
 الى تخفيفه او الانسقاط وما دون ربع العضو عفو للضرورة كالنجاسة
 الفليضة خلاف الشافعي والربع مانع لانه يقام مقام الكل وعن ابو يوسف

مادون النصف لا يمنع وفي النصف عنه روايتان حتى لو صلت
وربع ساقها مكشوفة لم تجز خلافا له ولا نشيان يعتبر عفو
على حدة كما في الدية وقيل هما تبعان للمدكو وعلى هذا الدبر مع
الانسيبي والركبة مع الفخذ ونشيان المرأة ان كانت ناهضة ففي
سبع لصدرها وان كانت منكسرة فهي اصل بنفسها واذ ينهها
عورة بانفرادها ولو انكشفت العورة من مواضع متفرقة تجز
على ما ذكر محمد في الزيادات ولو غطي المصلي ما انكشفت من عورة
بلا لبث لا يضرك وان ادى مؤخر كذا تفرد وان لم يؤد ولكن مكث
مقدار ما يؤدى فيه ركنا بسنة فحدث صلوة عند ابى يوسف
خلافا لمحمد وعلى هذا قالوا في الامة للمصلحة بغير قناه اذا انكشفت
في صلواتها ان لم تستر من ساعتها فحدث صلواتها وان استرت
من ساعتها بعمل قليل جازت بخلاف العاري اذا وجد الكسوة في خلال
محل الصلوة فانه يلزمه الاستقبال والتأخر الرفيق الذي لا يمنع
رؤية العورة لا يكفي يعني لا يحصل به السترة مكشوف العورة معي
ولذلك قال على السلام لعن الله الكاسية العاريات شرطا لبعض الناس
للمشايع سحر عورة من نفسه حتى قالوا اذا صلى بغير ازار وهو محلو
اللبس وكان لو نظر راي عورة نفسه لم تجز هكذا روى هشام
عن محمد وشرط بعضهم من غيره وهو المختار وهكذا روى ابى
شعبة عن ابي حنيفة وابي يوسف حتى لو صلى عاري في ليلة مظلمة لم يؤخر في الحيط

البس في الصلوة ثلثة انواع مستحب وجائز ومكروه فالمستحب
ان يصلي في ثلثة اثواب قميص واخرار ورداء او عمامة لان
الواجب ستر العورة واخذ الزينة وتما الزينة يحصل بها
ولما ان يصلي في ثوب واحد متوشع به لانه يسئلهم عن الصلوة
في ثوب واحد فقال او كلكم تجد ثوبي وروى ان آخر صلوة صلا
رسول الله عليه وسلم في ثوب واحد متوشع به ولكونه ان
يصلي في سراويل واحد لانه ترك اصل الزينة واصل الزينة فكيف
واجب الا يروى ان الدخول بازار واحد مما يقبح فيما بين الناس
فكيف لا يتبع عند قيامه مقام مناجاة به والمستحب في حق المرأة
ثلثة اثواب ازار ودرع وخمار وان صلت في ثوب واحد متو
شع به لا يجوز الا اذا استرت بالثوب الواحد رأسها وجميع جسدها
ومن فقد الشئ الى ما ستر به عورته صلى عريانا قاعلا بان تمد
رجليه نحو القبلة يوهى بالركوع والسجود ليحصل السترة هكذا
فعل اصحاب رسول الله عليه السلام حين انكسرت ثيابهم
فخرجوا من الحجرة او قائما يركع ويسجد لانه في القعود ستر العورة
الغليظة وفي القيام اداء هذه الاركان فيميل الى انهما مشاء و
الاول اى الصلوة عاريا قاعلا افضل لان السترة واجب نحو الصلوة
ونحو الناس والركوع والسجود لم تجب الا في الصلوة فكان الال
اقوى ولان فيه ترك الاركان الى خلاف خلاف الثاني والرابع منها

استقبال القبلة لغير الخائف وفرضه على الكعبة للمكي حتى لو صلى
مكي في بيته ينبغي ان يصلي بحيث لو ازيلت الجدران يقع استقباله
على شطر الكعبة وجهها اي جهة الكعبة لغيره اي لغير المكي لان
الفرض في حقيقة اصابة جهتها في الصحيح اذ ليس وسعه الاطلاق
والتكليف بحسب الواسع ووجه اختيار الشيخ اي للمضي للركن والشيخ
اي بكر الرازي وعن البرجاء في فرضه اصابة عينها لغيره ايضا لاطلاق
في النص والفائدة تظهر في اشتراط نيته على الكعبة فعنه
يشترط خلافا لهما واما نية الكعبة بعد ما توجه اليها فعند
الشيخ اي بكر محمد بن الفضل يشترط خلافا للشيخ اي بكر محمد
حامد هو الصحيح وبعضهم قالوا ان كان يصلي في المحراب فكما
قال الحامدي وان كان يصلي في الصحراء فكما قال الفضل ولو صلى
الى غير القبلة متعمدا روى عن ابي جهم انه يكفر وان اخطأ القبلة وقيل
لخذ الفقيه بواليت وبعض المشايخ قالوا ان فعل ذلك بتأويل
قوله تعالى فما توفئتم وجه الله لا يكون كافرا وقال القاضي الامام
علي السعدى وشيخ الايمية الحلواني وغيرهما من مشايخ البخاري ان
يكفر لان ذلك جائز في حالة الاختيار فيما اذا انطوى على الدابة
ومن اشبهت عليه القبلة اي عجز عن استقبالها بانطوائها
الاعلام وتراكم اجتماع الظلام لا يحترق وعند اي والحال ان عنده
من يساله عنها لا يمكن الوصول اليها بالاستخبار اذا كان المجرى

من اهل ذلك الموضع وكذا لا يحترق في الصحراء والسماء اي
والحال ان السماء مصحبة اي ليس فيها غيم لانه يعلم من الشمس القبلة
اي اي جهة ومعرفة ذلك ان فيها ينظر الى غروب الشمس اقصر
في الشتاء والى الغروب في اطول يوم في الصيف فيجعل ثلث ذلك
عن يمينه وبالثلث الى يساره ويصلي فيما بين ذلك واذا اعدم الد
لائل والمخبر في الصحراء محترق وهو يدل اليهود في نيل المقصود وصلى
لان الصحابة محروا عند اشتباه القبلة عليهم وصلوا ولم ينكروا
عليهم رسول الله صلى الله عليه وكان العمل بالدليل الظاهر وهو المحترق
وعند عدم دليل توفيقه وهو الاستخارة فلو تبيّن الخطأ فيها اي
في الصلوة بعد ما تحترق استدار الى القبلة وبني عليها لان اهل
قبائلهم عوا نحويل القبلة وهم في الصلوة استداروا الى القبلة
كهيئتهم واستحسنه النبي صلى الله عليه وسلم ولو تبيّن خطأ بعد اي بعد الصلوة
لا يعيد خلافا للشافعي اذا استدبر ليتقنه بالخطأ ولنا ان التكليف
يعتمد الواسع ولا واسع في اصابة الجهة حقيقة لفقدان المارة
للموصله الى يقيني فلم يكلف باصابتها فصارت جهة المحترق هنا جهة
الكعبة للفايد عنها بخلاف ما لو صلى في غير محترق وان كان اصاب
وعن ابي جهم ان قال تخشى عليه الكفر لا تخافه لحكم من احكام الشرع
والخامس منها النية وفي ارادة الصلوة وشرطها ان يعلم بقلبه
اي صلوة يصلي بحيث لو سئل لا يمكن ان يجيب على البدعية من غير

تفكر وان لم يقدر على ان يجيب الا بئس مثل لم يجز هكذا روي عن
 محمد بن مسلمة روى واللفظ اي لفظ النية سنة لا عبرة به في
 صحة الشروع لانه كلام فان فعله ليجتمع مع عزمة قلبه فهو من
 وللمقتدي ينوي اصل الصلوة كالمفرد ومتابعة امامه ايضا
 او الاقتداء به اي بالامام او نحو ذلك كالتمام لان الفاسد بالحقة هي
 امامه فلا بد من التزامه او نحو ذلك ولو نوى الاقتداء ولم يعنى
 الصلوة لا يجوز وقيل يجوز ولو نوى صلوة الامام ولم يعلم انه في اى
 صلوة في الظهر او في الجمعة اجزاء لوجود نية الدخول في صلوة
 مخلوق ما لو نوى الاقتداء به ولم ينو صلوة الامام لكنه نوى الظهر
 فاذا اجمعت الجمعة لان اختلاف الفرض يمنع الاقتداء ولو لم ينو الاقتداء
 لكنه نوى صلوة الامام او فرض الامام يصح اقتداءه الا ان ينوي
 فرض الامام مقتديا به او ينوي الشروع في صلوة وقيل لا يكون
 مقتديا بنية الشروع وقيل اذا انتظر بتكبيره الامام فكبر معه نحو
 ويكون مقتديا به ولا حتى ان يقول نسويت ان اصلي مع الامام و
 ولو نوى الجمعة ولم ينو الاقتداء قال بعضهم يجوز لان الجمعة جمعة
 لا يكون الامام ولو نوى الاقتداء به ونوى الظهر والجمعة
 جميعا قال بعضهم يجوز ويصح نية الجمعة بحكم الاقتداء ولو نوى
 الاقتداء به ولم يظهر بانه ادري او عمر وجاز وكذا لو نوى الاقتداء
 به وهو يدري انه زيد فاذا هو عمر ولا عبرة لما نوى بخلاف ما لو نوى

الاقتداء بزيدا فاذا هو عمر وكما في الصوم اذا نوى قضاء صوم
 للمختص فاذا هو عليه الصوم آخر ولو كان للمقتدي يرى شخص الامام
 فقال اقتديت بهذا الامام الذي هو عبد الله فظهر ان جعفر جاز
 وكذا لو قال فيما اذا كان لا يرى شخص الامام اقتديت بالامام الذي
 هو قائم في الحراب الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر لان فيه تعريفه
 بالامانة فلفت التسمية واما الامام والمفرد فلا بد من ان ينوي
 في الفرض فرض الوقت او ظهر الوقت لان الفرض متشعبة مشروعة
 في الوقت فلا بد من التعيين وان نوى الظهر لم ينو ظهر الوقت
 قيل لا يجوز لانه لا يكون عليه ظهر فائمه وقيل يجوز لانه ظهر الوقت
 مشروع الوقت واحد اصل والفائمه عارض في الوقت ومطلق
 الاسم ينصرف الى الاصلي دون العارض بمنزلة نقد البلد مع غير
 من النقود وفي النقل يكفي مطلق نية الصلوة وكذا في التراخي
 وسائر السنن على ما قاله عامة مشايخنا والاحوط ان ينوي اكثر
 التراخي او سنة الوقت او قيام الليل وفي سائر السنن ينوي ^{السنن}
 يكون اسعد عن الخلفاء وعلى هذا لو صلى التراخي مقتديا به يصل
 مكتوبة او وثرا او نافلة قيل يصح الاقتداء في التراخي ولا يصح
 انه لا يصح لانه مكروه وهو مخالف لاهل السلف ولو اقتدى من
 يصلي التسليم الاول يصل التسليم الثانية فالتصحيح انه
 يجوز لان الصلوة متحدة ونية الاولى والثانية لفوا الى

ان لو احتسب في الركعتين بعد الظهر من يصلي الاربع قبل الظهر
جاز فهذا اجوز ولا حوط مقارنته النية للتكبير بلا فصل بينهما
بمحل يمنع الاتصال وان قدمها عليه اي النية على التكبير صح
ان لم يتصل بباطن وهو عمل لا يليق بالصلوة حتى لو نوى عند
الوضوء ان يصلي الظهر والعصر لم يشتغل بعد بما يليق به
جنس الصلوة روى عن محمد انه يجوز تخلاف ما استغفره ولا عبء بالنية
للتأخر عن التكبير في ظاهر الرواية خلافا لخرى قيل على قولين في
الثناء وقيل الى التثنية وقيل ان يركع وقيل الى ان يركع راب
من الركوع **والثاني** منها تكبير الاحرام ويصح الافتتاح به
التكبير اي بقوله **الله اكبر** والتسهيل اي بقوله **لا اله الا الله** وتسمية
اي بقوله **بسم الله الرحمن الرحيم** وبكل اسم من اسماء الله تعالى
بسم الله اجل واعظم والرحمن اكبر والرحيم اكبر والحمد لله او بسم
الله بحسب التكبير ولا وهذا عند الخج ومحمد وقال ابو جعفر لا يصح
الا بالتكبير لو ردد النص به قال عليه السلام تحركها التكبير ولهما ان
معنى التكبير حاصل بهذا الاسم وهو التعظيم قال الله تعالى ذكره
فصل وتفيد مطلق الذي يلفظ دون لفظ تسبيح والتكبير بالفارسية
يجوز عند الخج مطلقا لان المأمور به ذكر اسم الله تعالى والاختلاف
بالعربية والفارسية كما في الذبيحة وعندهما لا يجوز ان كان بحسب العربية
وابو يوسف مر على اصله في غارسة المنصوص ومحمد فرق فقال للعربية

الفضيلة ما ليس بخبر فامتن السنة قال عليه السلام انا عرضت القرآن عني
ولست اقبلي ولست اهل الجنة عني وبقوله اللهم في الاصح لان معناه
يا الله عند البصريين واليم المنة خلف عن التلاء وقيل الاصح
لامعناه عند الكوفيين يا الله امنا بالخبر اي اقصد نية واصرفه
الينا فكان سوا الاو يصح بقوله اللهم اغفر لي لانه مشوب بالحاجة فلم
يكن تعظيما خالصا ولو ادرك الامام ركاها في حال ركوعه فكبر
للكوع مقتديا به صار مفتحا للصلوة ان كبر وهو قائم فان كبر وهو
راكع لم يصرف مفتحا لان محل تكبيرة الافتتاح هو القيام قال الامام
القاضي خان انه يكبر للافتتاح قائما ويترك الشاء ثم يكبر ويركع ولو
ادركه ساجدا فانه يكبر للافتتاح قائما ويأتى بالشاء ثم يكبر ويسجد
ولو ادركه بعد ما اشتغل بالقراءة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل لا ياتي بالشاء بل يسمع وقيل ياتي بالشاء وينبغي ان يكون
الجواب على التفضيل ان كان الامام يجهر بالقراءة لا ياتي بالشاء وان
كان يسير بالقراءة ياتي بالشاء ولو كبر قبل امامه اي قبل تكبير امامه
للاحرام ناويا لاقتداء بطل اعلا يعني لا يصير شاركا في صلوة الامام
لوجود الاقتداء بمعنى ليغني الصلوة ولا في صلوة نفسه في الاصح لانه
قصد الله صلوة الاشراك وفي غير صلوة الانفراد قيد بقوله ناويا
لاقتداء لانه لو لم ينو الاقتداء به يصير شاركا في صلوة نفسه
الحج لو افتتح المؤمن بقوله الله قبل ان يقول الامام لم يصح خلافا

في صلوة لانه صار شارعا في صلوة نفسه قبل شروع الامام لان
 الشروع يصح بمجرد الاسم عنده وعندهما السابق الامام في الاسم
 فالشروع حصل بمجرد التكبير فلا يصح ذكره صاحب المحيط والا
 فضل مقارنة الامام في التكبير عند الجرح وقالوا لا فضل ان يكون
 تكبيره بعد تكبير الامام هو الصحيح قيل للمقارنة على قوله مقار
 رتبة حركة الخاتم مع حركة الاصبع والبعديّة على قولهما ان يوصل
 همزة اللب براء الكبر والفائدة تظهر في ادراك فضيلة تكبير الامام
 لهما قوله عليه السلام اذ اكبر الامام فكبروا الفاء للتعقيب مع الوصل
 وله قوله عليه السلام انما جعل الامام اماما ليؤتموا فلا تختلفوا
 عليه الحديث وتحقيق الايتما انما يكون بالقرآن قال الامام خوا
 هو زاد قوله ادق واجود وقولهما ارفق واحوط وفي المحيط
 لو مد الامام التكبير وحزم رجل خلفه ففرغ قبل في الامام اجزاء
 على قياس قولهما وعلى قول أبي يوسف لا يجزئ ولو كبر المؤتم ولم يعلم
 انه يكبر كبر قبل الامام ام بعده فان كان اكبر من ابيه لا يجزئ فله
 الا في جزيه لانه امير شمول على الصلاح حتى يبين الخطأ بيقيني او
 بغالب الراي والتأخير في التسليم يعني لا فضل ان يكون سكتا
 تسليم المؤتم مؤخرا عن تسليم الامام في رواية عن ابي حنيفة
 وهو قول أبي يوسف لان السلام خروج عن العبادة فالأفضل فيه
 لا ببطاء دونه للمبادرة بخلاف التكبير فانه شروع في العبادة

أكبر قبله

ففيه

ففيه للمبادرة وللارادة افضل وفي رواية عنه يسلم مقارنا لتسليم
 الامام قال الفقيه ابو جعفر المختار ان ينتظر اذ اسلم الامام عن يمينه
 يسلم للمقتدى عن يمينه واذا فرغ عن يساره يسلم للمقتدى وذكر
 شمس الامنية في تنوادر البسوط ان الموافقة في سائر الافعال على خلا
 ف المذكور في التكبير وعلى ما ذكر في مسوط خوا هو زاده المقارنة
 افضل بالاجماع ويرفع يديه مقارنا للتكبير عن أبي كوفى وهو المحكى
 عن الطحاوى وعندهما يرفع يديه او لا ثم يكبر وهو الأصح لان في
 فعله وقوله معنى النفي والاثبات فانه يرفع اليدين بنفى الكبرياء
 عن غيرهما تعار بالتكبير يشبه الله تعالى والنفي مقدم على الاثبات
 مكافى كلمة الشهادة وله ان التقدم ثبت هناك ضرورة التسليم ولا
 ضرورة هنا في رفعه مقارنا له حتى يحاذى بايديهما ثم يذنيه
 وعند الشافعي يرفع الى منكبيه الحديث حميد رضا قال كان النبي
 عليه السلام اذ اكبر يرفع يديه الى منكبيه ولنا رواية وابل بن
 جبرانه عليه السلام كان اذ اكبر يرفع يديه هذا اذنيه ومارواه
 فحول على حالة العذر ويخرج اصابعه كل التفرج ويجعل بطن كفيه
 مستقبل القبلة فاشرا لاصابع يديه وكيفية الرفع على ما قاله
 الفقيه ابو جعفر انه يقبض اولا اصابعه ولا يفرج بين اصابعه كل
 التفرج ولا يضمها كل السهم انما يفرج بين اصابعه كل التفرج في الو
 كورع ويضم كل الضم في السجود وكذا الرفع في القنوت وتكبيره

في رفع يديه
 في رفع يديه
 في رفع يديه

العبد بن الزيد يدعى برفع يديه فيقول كما في قوله تعالى
 خلا منكبه ووجهه قال محمد بن محمد بن مفضل بن زياد وهو تابعي
 وزيد بن الحسن بن زيد بن جابر بن زيد بن جابر بن زيد بن جابر بن زيد
 بعونه وافرغ يديه في غير تكبير **الحرام** خلا قلت فرفع يديه في التكبير
 والرفع منه الحديث ابن عمر بن الخطاب قال رأيت رسول الله عليه السلام
 يرفع يديه عند كل خفض ورفع ولنا قوله عليه السلام يرفع يديه
 في سبع مواضع الحديث والذي يروي عن الرفع فهو على
 الابتداء والسنة قيام الصلاة والقوم اذا كانوا في المسجد خضعوا
 للوذن حتى على الصلاة وقال زفر بن موهوب حديث قوله لوذا وقت
 صلت الصلاة وشيئا الا منه حتى قوله ذلك مرة فنية للتلايد
 في اخبارنا ولنا اذ قوله حتى على الصلاة امر منسوخ الى الصلاة
 فيستحب لا يتم زمانا امر منسوخ للوذن ولا قوله قد قامت الصلاة
 اخبار عن فعلها تحققة فلا بد ان يكون القيمة قبل الاخبار
 ليكون للوذن اجابة وتصديقه وان لم يكن الامام حاضرا او
 كان الامام هو اللوذن لا يقومون حتى يصلي اليهم وقيل حتى ينزل
 الامام مكانه لقوله عليه السلام لا تقوموا حتى رأيتموني قامت
 مقامه وقيل يقومون متى اختلط بهم لتهيؤهم للاقتداء
 اخضاع النية وغيره وقيل يقوم كل صفه ينهي اليه ما وجب
 الاظهر لانه صار الامام في حق ذلك الصف كانه وقوف مكانه لانه

مام

صار ذلك الصف بحيث لو اقتدوا بالامام امكنهم ولو كان الا
 يدخل قدام المسجد فكما رواه يقومون لانه كما دخل صار قدام
 ثانيا في مكان صلوة ولو كان للوذة هو الامام او غيره فهو بالخيار
 ان شاء الله الاقامة في مكانه اعتبارا بالاذان وان شاء الله ما
 شيئا لا يقع الفصل بين الصلوة والاقامة كذا ذكر صاحب المحيط
 ويكره الامام عند قوله قد قامت الصلوة مرة اوله عند الحج ومحمد
 وقال ابو يوسف عند في اخذ من الاقامة محافظة على فضيلة من
 اللوذن واعانة له على ادراك التسمية ولهما ان اللوذن امين و
 قد اخبر عن قيام الصلوة فيشرع عنده صوتا لئلا يسمع الكذب قيل
 قول ابو يوسف اعدل لان معنى قد قامت الصلوة وبقوت قيام الصلوة
 ليأدروا الجماعة فلا يلزم من تأخير الشروع تكذيب اللوذن
 اذ هو صادق في قرب قيامها **الاركان** اولها القيام ولا يجوز تركه
 في الفروض والواجب كالورد و صلوة العيد بن وخروجها بغير عذر
 الا في السفينة التجارية خاصة فان فيها تجوز اداء الفرائض والواجب
 قاعدا بركوع وسجود مع القدرة على القيام عند الحج وقال لا يجوز
 الا من عند لانه لا يسقط الا بعد تحققه وله ان القيام فيها مع جرح
 ياتها موجب لدوران الرمي غالبا فصارت الفروضة كالمستحقة باعتبار
 الغالب بخلاف التنقل فانه يجوز قاعدا مع القدرة على القيام استفاضا
 وبخلاف السفينة للمروطة على جانب الشاطئ فانها ان كانت مشرقة

لا يجوز الصلوة فيها الاقامة بالا الاستغفار لادم كالارض وان كانت
مضاربة لم تجز لانها تشبه الدابة واذ البر وضع يمينه على يساره
تحت سترته لقوله على من السنة ان يضع المصلي يمينه شماله تحت
سترته في الصلوة وهو حجة مالك في الارسل وعلى الشافعي في الو
ضع على الصدر والراية تضع على صدره لان ذلك استلها قال
محمد يضع للمصلي يمينه على يساره بحيث يكون الوسط وسط الكف
ما روى انه عليه السلام فعل ذلك وقال ابو يونس يقبض بالامني ر
اليسار روى انه عليه السلام اخذ شماله بيمينه والمختار ان ياخذ
يسرها باليمن والابهام ليكون عملا بالحدِيثين ثم انه يقبض كما
فرع من التكبير وعند محمد حين وقع من الشاء بناء على ان الاعمال
وعند سنة القراءة وعند هامة سنة القيام ذكر صاحب المحيط
روى عن ابى يونس ومحمد انه يضعهما في صلوة الجفانة وعند الفتو
وهو اختيار مشايخ سمرقندي وذكر الطحاوي الكوفي عن اصحابنا
انه يرسلهما وهكذا روى الحسن عن ابي جعفر وهو اختيار مشايخنا
ثم يقرأ سبحانك اللهم ومحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك
والاله غيرك يقوله اماما كان او منفردا او مقتديا ولا يقرأ
وجهيت وجهي الى اخي خلافا للشافعي وعن ابى يونس انه يجمع
بينهما ولنا ما روي عابشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان اذا
افتتح الصلوة وقال سبحانك اللهم ومحمدك الى آخره واماروا

سورة

محمول

محمول على النافلة ولا مرفيعا مع وعن ابي جعفر ومحمد لو قال لك
قبل التكبير لا حصار القلب وتوحي لان ابلغ في القربة وقيل
لان لا يؤدى الى ان يطول مكثه قائما مستقبل القبلة غير مصل
وانه مذموم بشرع القول عليه السلام ما الى اركم سامعين اي هو
متخير بين منها القراءة ثم يتعوذ اي يقول بعد الشاء
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لقوله تعا فاذا قرأت القرآن فاستعذ
بالله اي اذا ارادت قرأته ان كان اماما او منفردا هذا على قول محمد
لان التعوذ عند بيع للقراءة وورد اية عن ابي جعفر فيا تباد به لا للفتنة
لان لا قراءة عليه وعند ابى يونس بيع للشاء فيا تباد به لا للمقتدي ايضا
والمختار في التعوذ يقول استعبد بالله ليوافق القرآن كذا قال
الفقيه ابو جعفر وقيل المختار فيه واللفظ للتعوذ اعوذ بالله و
وعن الفقيه ابو جعفر الهندواني لو كبر فيعوذ ونسي الشاء لا يعيد
لفوات محله وكذا لو كبر فبدأ بالقراءة لا يعيد الشاء والتعوذ في
التسمية ولا سهو عليه ويقراء الفاتحة وسورة معها وتلى
ايات من اي سورة شاء في كل واحد من الركعتين الاولى يمين
فقرأ الفاتحة لم يقم ركنا عندنا وكذا ضم السورة اليها واما
الركن قراءة القرآن مطلقا خلافا للشافعي في الفاتحة لقوله عليه السلام
لا صلوة الا بالفاتحة وبمالك فيهما القول عليه السلام لا صلوة الا بالفاتحة
حق الكتاب وسورة معها ولنا قوله تعا فاذا قرأ ما تيسر من القرآن

والزيادة عليه بخير الواحد لا يجوز لكنه يوجب العمل فقلنا بوجوبهما
كلا ذلك صاحب الهداية وفي شرح الهداية لم يقل نعم السورة
واجب وخطاها صاحب الهداية فيتم القراءة عند الشافعي فرضي
في الركعات كلها وعن الحسن البصري فرض في ركعة واحدة وعند مالك
فرض في ثلث ركعات وعند اصحابنا فرض في الركعتين من غير تعيين
واما عينت في الاوليين لقوله عليه السلام القراءة في الاوليين قارة
في الاخيرين وفرض القراءة مطلق الاية قصيرة كانت او طويلة
عند الجرح وقالوا ورواية عنه لا بد ان يكون ان طويلا كاية الكر
او ثلث ايات قصرا لا يسمي قارئاً عرفا بدو ودفان شبه ما دون الاية
ولقوله تعالى فاقرا وما ينسب من غير فصل الا ان ما دون الاية خارج
والاية الثامنة ليست في معناه لانه قارة حقيقة وحكما والحقيقة
المستعملة اولها هي الجاز المتعارفة عندها وبالعكس اذا قارة
اية قصيرة في كلك او كلمان نحو قوله فقتل كيف قدر ثم نظر في قوله
بلا خلاف بين المشايخ اما لو قراء اية في كلمة واحدة كدها مائة
او حرف واحد كص وق ونون اخشلق للمشايع فيه والا صلح انه
لا يجوز واجباتها اي واجبة القراءة ما بيناه من قراءة الفاتحة
والسورة في الاوليين واما ما سجدنا ان يقرأ في الجرح اربعين اية
سوى الفاتحة وفي الجامع الصغير سبئ اية وعن الكلبي في الركعة
الاولى من اربعين الى سبئ وفي الثانية من عشرين الى ثلثين في كل

ذلك

ذلك ورد الاثار وقيل يبين الامر على حال القوم فان كانوا كالك
او ضعفاء يقرأ فيها باربعين اية وان كانوا عباد الاثقل عليهم
التطويل يقرأ فيها خمسين اية فان كانوا اوساطا يقرأ خمسين او ستين
لان الاثار في الباب مختلفة فيلها التوفيق وبناؤا لامة على
التخفيف فيقرأ قدامه الا يورد في الملاحة والسامة في الجرح والظهر
فخذ ذلك او دونه وفي العصر العشاء عشرين اية وفي المغرب
بالفاتحة وسورة قصيرة واصله ما روي عن عمر رضي الله عنه كتب الى ابي موسى
الشعري ان يقرأ في الجرح والظهر بطول الفصل وفي العصر العشاء
باوسطا الفصل وفي المغرب بقصار الفصل وهذا كله في الجرح
واما في السعير يقرأ بقدر الحال واذا قال الامام ولا الضالين امين هو
والاموم سر القوله عليه السلام اذ امن الامام فامتنوا فان للملائكة
يوستون فمن وافق ثامن ثامن الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه
وما تلخر عن الجرح ان الامام لا يقولها وانه قال مالك لانه داعي
واما يؤمن المسمع لا داعي كما في خارج الصلوة واما السرف لقوله
عليه السلام ثلث تخفيهن الامام التعود والسمية والتأمين وفيه
خلاف الشافعي والمد والقمر فيه وجهان والتشديد خطأ فاش
كذا قاله صاحب الهداية والفاتحة وحدها في الاخيرين سنة في
في ظاهر الرواية ما روي جابر رضي الله عنه عليه السلام كان يقرأ في كل ركعة
من الاخيرين بفاتحة الكتاب وروي الحسن عن الجرح ان قراها في الاخيرين

ويقرأ

واجبة حتى لو تركها عمدا كاشيا وان كان ساهيا يلزم سجود
 السهو كذا في البسوط وعن ابو يوسف انه اذا قرأه الفاتحة فليقرأ
 على جهة التثنية لا القراءة ثم اخذ بعض المتأخرين وعينه انه ولو سجد
 فيهما جاز لعدم نفي القراءة فيهما ولو سكنت عمدا كره لا ترك
 السنة وان لم يقرأ فيهما سجد في السهو في قوله
 ابو يوسف خلا فلهما في اظهر الروايات والقراءة واجبة في كل
 ركعات التفل لان كل شفع منه صلوة على جلة والقيام الى الثالثة
 كثرية مبتدأة حتى قالوا يستفتح في الثالثة وكذا في كل ركعات
 الوتر لا اختيارا لانه بالنظر الى قوليهما تجب وبالنظر الى قوله لا يجب
 اختيارا فلان يؤدى ما ليس عليه اوله من ان يترك ويجهر الامام
 حتماى وجوبا في الجهر والى من الغيب والعشاء الا فضل فيه ان
 النبى عليه كان يجهر بالقراءة في الصلوات كلها في الابتداء وكما
 للشركون يؤذونه ويستنون من انزل من انزل عليه فانزل الله
 تعالى ولا تجهر بصلواتك ولا تخافت بها واجتنب بيتي ذلك بيلا
 بان تجهر بصلوة الليل وتخافت بصلوة النهار واما في المغرب
 فلا انهم كانوا مشغولون بالاكل واما في العشاء والمغرب فكانوا
 رقادا وخير المنفرد بين الجهر والاختفاء في صلوة الجهرية اداء
 وقضاء في الصحيح ان شاء جهر وسمع نفسه يكون امام نفسه
 وان شاء خافت لان الجهر لا يسمع من خلفه في خلفه اخذ

فيجب سائر

بذلك

53
 والجهر افضل ليؤدى صلوة على هيئة الجماعة فلا عليه السلام
 من صلى على هيئة الجماعة صلت بصلوة صفوف من اللائكة وقيل
 تخافت حتماى قضى وتخفيان اى الامام والمنفرد في الباقي يعنى
 الظهر والعصر حتما لان المشركين كانوا مستعدين لا يذاد في
 هذين الوقتين ونجى في الجمعة والعيدين لا يذاد عليه السلام اقامهما
 متهما بالمدينة وما كان لهم بها قوة لا يذاد وهذا المنذر وان
 زال بكثرة المسلمين فالحكم باق لان بقاؤه يستغنى عن بقاؤالب
 وادنى الجهر عند الكرخى ان يسمع نفسه واقضاه ان يسمع غيره
 وادنى الخافتة يصح الحروف وقال هندوان والفضل ادى للجهر
 ان يسمع غيره وادنى الخافتة ان يسمع نفسه وهادون ذلك
 ليس بقراءة لان مجرد حركة اللسان لا يسمي قراءة بلا صوت الا يرى
 ان الخاف الطيور لا يسمي كلاما مع انها مسموعة لانها غير مسموعة
 مفهومة وكذا الكتاب لا يسمي كلاما مع انه مفهوم لانه غير
 مسموع قال شمس الميعة الخلو اى الاصح ان لا يجزيه ما لم يسمع اذناه
 ويسمع من يقربه وعلى هذا كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعقار
 ونحوها والاخرى يلزم تحريك اللسان في الصلوة كما في القراءة عند
 محمد بن الفضل وعن الفقيه ابو جعفر المندوانى لا يلزمه ذلك
 وفي النفل يخفى زهرا لقوله عليه السلام صلوة النهار تجاء اى لا يسمع
 فيها قراءة وتخفى ليلان بين الجهر والخافتة والجهر افضل اعتبارا

بالفرض في حق المنفرد لأن النوافل مكملات للفرائض قال عليه السلام
أول ما يحاسب به العبد الصلوة فإن صلحت أفلح وإن نجح
وإن نقصت تكمل بالنوافل فكانت ابتلاء للفرائض فالمحقق
ويكون تخصيص سورة بعينها الصلوة لما فيها من إيمان القرآن إذا
كان ذلك أبو علي أو ابن في النبي عليه السلام تبركا بقرآونه
معتقد التسوية بين السور فلا بأس به ولا يقرأ للمأموم خلف
الامام لأن قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا الخ
فمن قرأ خلق النبي عليه السلام وعن عبد الله الباكي من قرأ
خلق الامام مائة فوه من التراب وعن سعيد بن أبي وقاص و
زيد بن ثابت من قرأ خلق الامام فلا صلوة له وعن شمس
والائمة الخسابة فقد صلوة في قول عدة من الصحابة
خلافا لما لك في القراءة في الصلوة التسوية لا في الجهرية وخلا
فالشافعية في قراءة الفاتحة في الحل والمثالي منها الركوع
فاذا أخرج من القراءة كبر للركوع معه بيديه على ركبتيه وقال
سماع بن العظيم ثلثا قوله عليه السلام إذا ركع أحدكم فليقل
في ركوعه سماعي العظيم ثلثا وإذا في الكلام أي كمال الجمع و
وإن زاد على الثلث وهو أفضل وتحم بالوحي وتوتج مرة
كلاروي عن محمد وإذا أظمان ركعا قلم وقال سمع الله من
حملة لا ينبغي لا يقول مع ربنا لك الحمد أن كان اماما هلا

يجاز وكذا على العبد أن كانت على الأرض بخلافها إذا كانت على البحر
سائرة لأن السجود عليها كالسجود على ظهر البقرة ولو سجد
على ظهر جبل في الصلوة جاز للضرورة بخلاف ما لو سجد على ظهر
غير المصلي ولو سجد على فخذة إن كان بعد جاز بخلاف ما لو سجد
على ركبتيه وإن كان بعد لأن منها الانتقال من ركعة إلى ركعة
كالانتقال من الركعة إلى السجود ومن السجود إلى السجود في رواية
الصحيح عن أبي حنيفة وكذا رفع الرأس من الركعة والسجود في
رواية عن أبي حنيفة وهو قول محمد والصحيح من مذهب أبي حنيفة
أن رفع الرأس من الركعة والعود إلى القيام ليس بفرض لأن
الانتقال إلى السجدة من السجدة لا يرفع رأسه لا يمكن فترفعه لتحقيق
الانتقال لأنه فرض بنفسه حتى لو تحقق الانتقال بدونه بأن سجد
على وسادة فنزعت من تحت رأسه وسجد على الأرض لأن منها
القعدة الأخيرة قد تشهد الأول وإذا قرأ التشهد يستحب
عند كلمة التوحيد أن يشهد أن لا إله إلا الله في الأصح
كلاروي عن أبي سعيد ورضي محمد في كتاب الشبهة على ذلك لأنه
عليه السلام كان يفعل ذلك فيقعد الخمر والنصر ويخلق الوسط
بالأيهام وفي الواقف أنه لا يشترط أن يبنى الصلوة على السكون ولا
يزيد في القعدة الأولى على قوله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله
لأنه عليه السلام كان لا يزيد على التشهد في القعدة الأولى ويزيد في

في الثانية الصلوة على النبي عليه السلام وعلى آله حديث فضالة
 رضى الله عليه السلام قال صلى الله عليه وسلم فليبدأ بحمد ربه والثناء عليه
 ثم يصلى على ثم يدعو وكيفيته الصلوات ان يقول اللهم صلى
 على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك
 حميد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم
 وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وعن بعض المشايخ لا يقول وارحم
 محمد لان الدعاء بالرحمة انما يخص هذا الغير الانبياء لان فيه
 نقص المدح قوله واكثر المشايخ على انه لا بأس به باعتبار انه راجع
 الى الامم ويدعو اما بشاء من الدعاء والسواك كل مالا يعطيه
 الله تعالى كالحمة والفرقة ونحوها ما يستحيل سواها من غير
 لانه يختص بها سبحانه وتعالى قال الله تعالى يخص رحمة من يشاء
 ومن يغفر الذنوب الا الله لا ما لا يستحيل سواها من العبادات
 اعطى كذا وزوجنى ولو عابه اذ لم يقعد قدر الشهد ينفذ
 صلوة ولو عابه بعد تخرج عن الصلوة ولا تقدر ثم يسلم بيمينه
 بتسليمين احدهما عن يمينه والاخرى عن يساره لقول النبي صلى
 رضى الله عليه وسلم كان النبي صلى الله عليه وسلم حتى يري بياض خده الايمن
 وعن يساره حتى يري بياض خده الايسر وينوى بكل تسليمته
 من في تلك الجنة من الملائكة والحاضرين لانه يستقبلهم بوجهه
 ويخاطبهم بلسانه فيهم بجماد وفي الهداية لا ينوى النساء

في الثانية

في زماننا

في زماننا الامم لا يشركه في الصلوة هو الصحيح ثم تقديم الملائكة
 على رواية البسوط اما على رواية الجامع الصغير فهو غير
 قيل ما ذكر في البسوط بناء على قول الى حنيفة الاول في تفضيل
 الملائكة على البشر وما ذكر في الجامع الصغير بناء على قوله الاخر
 في تفضيل مومن البشر على الملائكة وهو من ذهب اهل السنة والجماعة
 والمفرد ينوى من الملائكة فقط لانه ليس سواهم ولا يصح خطاب
 الغائب والماموم ينوى امامه في اوجهه كان من الامم ولا ينوي
 من المصور وهو احول لحسن اليهم بالترام صلواتهم صحة
 وفاد او ان كان نخذ انه نواه فيهما اي في التسليمين عند محمد
 وهو رواية عن الحنيفة لاذ وحظ من الجانبين وعند ابى يوسف
 نواه في التسليم الاول لانه تعارض الجانبين فيجوز اليهم لان
 الله تعالى يحب التيامن في كل شيء **فصل** في السنن الرواتب
 اي الثواب وفي السنن الموكدة وغيرها وهي ما زاد عليها وهي
 ركعتان قبل الفجر لقوله عليه السلام لا تدعوا ركعتي الفجر فان فيها من
 من الرغائب والرهائب وقال عليه السلام من ثابر على اثنتي عشرة
 ركعة في اليوم واليلة بنى الله تعالى بيتا في الجنة ركعتين قبل
 الفجر واربع قبل الظهر وركعتان بعد الظهر الحديث وروى عن ابى
 ايوب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يداوم على اربع قبل
 الظهر فقلت يا رسول الله انك لتداوم على اربع قبل الظهر

في زماننا

فقال ان هذه ساعة تفتح فيها ابواب السماء وما من شيء
 وهو يسبح الله تعالى هذه الساعة فاحب ان يصوري فيها
 عمل صالح واربع قبل العصر لقوله عليه السلام من صلى قبل العصر
 اربع ركعات حرم الله تعالى كرمه ودمه على النار اوركتان في ر
 واية عن الحنفية ما روى انه عليه السلام كان يصلي قبل العصر ركعتين
 خير محمد بن اربع والركعتين لاختلاف الآثار والافضل هو الاربع
 لقوله عليه السلام رحم الله امرءا صلى قبل العصر اربع ركعات بعد
 المغرب كذا ذكره في حديث المشايخ واربع قبل العشاء ما روى
 عليه السلام صلى قبله اربع ركعات بعد ما روى كذا ذكره في حديثه عليه
 من صلى بعد العشاء اربع ركعات كن له مثلها من ليلة القدر
 اوركتان كذا ذكره في حديث المشايخ واربع قبل الجمعة لا بد
 عليه السلام كان يتطوع قبلها اربع ركعات واربع بعدها لقوله
 عليه السلام من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل بعدها اربع
 قال علي رضي يصلي بعدها اربع ركعات ركعتين نوبه اخذ ابو يوسف
 والسنة لا تقضى اذا فاتت عن وقتها الا سنة الفجر فانها اذا فاتت
 مع الفجر قضاها قبل الزوال تبعاً لقولها ما روى انه عليه السلام قضاها
 مع الفجر صلاة ليلة التعريس بعد ارتقاء الشمس فيها بعد الزوال
 والاختلاف المشايخ ولو فاتت بلا فرض لا تقضى عند الحنفية
 واليوسف كسائر السنن خلا لمدونة سنة الظهر ايضا اذا فاتت

يقضيها

يقضيها في وقتها عند الجمهور كذا روى عن الحنفية وصاحبه
 لا بعد خروج الوقت ولا اختلاف في كيفية القضاء قال ابو
 يوسف يوترها الى الاربع من ركعتين وقال محمد يقدمها عليها
 هذا على رواية الجامع الصغير ولا يصح طبع وقيل الخلاف على
 عكس المذكور وقيل الخلاف بناء على انه على ان نفل مبتدأ او
 سنة فمن قال ان نفل لا يقدم على الركعتين لانه لو بداء به لفاته
 ركعتان عن وقتها ومن قال انه سنة يقدم عليها لان
 كل واحد منهما سنة لا أحد بهما فائتة والاخرى وقبينة
 فيقدم الفائتة على الوقبينة والتطوع بالنهار ركعتان بسليمة
 او اربع لانه عليه السلام كان يواظب على الاربع في الضحى وبالليل
 ركعتان او اربع او ثمان او ثمان مائة عايشة رضي الله عنها
 كان يصلي بالليل ركعتين واربعاً او ثماناً او ثماناً وخمسة
 واحدة ويكره الزيادة على ذلك فيهما اي في الليل والنهار لان
 السنة وردت في صلاة الليل الى الثمان وفي صلاة النهار
 الى الاربع وما وردت بالزيادة فيكره ولا الزيادة تعلما للجوخ
 وفي البسوط الاصح انه لا يكره لما فيها من وصل العبادته وهو افضل
 والاربع افضل فيهما عند الحنفية وعندهما اثنتي في الليل
 لقوله عليه السلام صلاة الليل اثنتي اثنتي وله ما روى عن علي
 رضي الله عنها سئلت عن صلاة رسول الله عليه السلام في رمضان بالليل

فقالت كانت صلوة في رمضان وغيره سواء كان يصلي بعد
 المشاء اربع الاثقال عن حينهن وطولهن ثم اربع الاثقال
 عن حينهن وطولهن ولا ان تتابع اشق وانعب على البدن
 فيكون افضل ونواب اجول وانما الخراج في التراجع مشي مشي لانها
 يؤدي بالجملة وادواها مشي مشي على الناس خفا وايسر وعند
 الشافعي مشي مشي فيهما لقوله عليه السلام صلوة الليل والنهار
 مشي مشي ولا فضل في السنن والنوافل المنزلة لقوله عليه السلام افضل
 صلوة الرجل في بيته الا المكتوبة وقال عليه السلام من صلى سنة الفجر
 في بيته يوشع له رقبته ويحل المنازعة بيته ويبي اهلته ويختم له
 بالايما ويبتطوع قاعدا بعد ركعة لقوله عليه السلام صلوة القاعد
 على النصف من صلوة القائم ولان ترك التطوع بخوف فترك
 وصفه وهو القيام اولى الامة الفرائض لانها لا تجوز قاعدا مع القدرة
 على القيام كذا روي الحسن عن ابي حنيفة لان هذه اختصت بزيادة ثواب
 تأكيد وترغيب وتوعيد وذهيب فالمتحقق بالواجبة
 وشرع التطوع قاعدا ثم قام وانما قائما او بالعكس يعني يشرع قائما
 ثم قعد وانما قاعدا مع عندك حنيفة خلافا لهما اعتبارا بالنذر
 فانه لو تيقن قائما لم يصح له القعود فكذا اوله انه كان مخيرا في
 الاستدلال بين القيام والقعود فبقى على خياره في الانتها واختلوا
 في كيفية القعود والمختار ان يفعل كما يقعد في حالة التشهد ولو

شرع

احرام

ولو شرع ركبا على الدابة ثم نزل بنى على ما مضى لان الركب انفق
 بجوز الركوع والسجود بواسطة النزول فكان له ان ياتي بالايما
 رخصة وبالركوع والسجود غنمة وعن ابي يوسف انه يستقبل
 كذا عن محمد اذا نزل بعد ما صلى ركعة للتلاويدي الى بناء القبة
 على الصيف وفي عكس يعني فيما لو شرع نازلا ثم ركب استقبل
 لان احرام النازل انفق وجبا للركوع والسجود فلا يجوز ترك
 ما التزمه من غير عذر ويكره التطوع بجملة الا التراجع فاذا
 يستحب ادائها بالجملة وقال مالك والشافعي في التقديم الانزل
 افضل كابر السنن لان اقرب الى الاخلاص وابعد عن الرياء وعن
 ابي يوسف انه قال من قدر على ان يصلي في بيته كما يصلي مع الامام في سجدة
 فلا فضل له ان يصلي في البيت والصحيح ان الجماعة افضل لان
 عمر رضى اقامها بالجملة بمنحصر من كبار الصحابة وخيارهم والظاهر
 هو منهم اختياره افضل حتى لو صلاها في بيته وحده كان مستمرا
 تاركا للسنة كذا ذكره الامام قاضي خان ومن تطوع بصلوة او
 اصوم لزمه اتمامه وقضاه ان افسده خلافا للشافعي لانه متبرع
 ولا لزوم عليه فلما ان التؤدى وقع قربة فيجب عليه عنه عن البطلان لانه
 تعذر ولا تبطلوا اعمالكم ولا يمكن ذلك الا بوزم للضيقة فاذا
 لزمه للضيقة وجب عليه القضاء بالافاء في التراجع على
 جمع وتوحيده وفي اسم لكل اربع ركعات سميت بذلك لانه

لا تراحة القوم بعد كل أربع ركعات وفي أي التراويح سنة
 مؤكدة في الأصح للرجال والنساء وأنها الخلق عن السلف من لدن
 تاريخ رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا وهكذا روى الحسن
 عن الحنفية لقوله عليه السلام إن الله تعافى عنكم صيامه
 لكم قيامه وفي رواية القدوري مكسب وقال قوم من الروافض
 سنة للرجال دون النساء وقال قوم منهم أنها ليست بسنة أصلا
 لأنه عليه السلام أقامها في بعض الليالي ولم يواظب عليها ثم أحد
 ثم أمرهم فقلنا إن عليه السلام بين العذر في ترك الواظبة عليها
 هي خشية أن تكسب علينا ومواظبة الخلفاء الراشدين بعده عليه
 دليل السنة قال عليه السلام عليكم بسنة ولسنة الخلفاء الراشدين
 من بعدى وقال عليه السلام أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم
 خرجت من تحت كل نور وفيه تسليمين لأنه عليه السلام صلاها
 بجمعة عشرين ركعة بعثت سلمة وقال مالك يصلي سنة وثلاثين
 ركعة سوى الوتر أبا عالم وعمر وفي المحيط لو صلى تروحة
 بتسليمية وقعد في الثانية قدر الشاهد قبل الجهر الأعراس تسليمية
 واحدة وقال عامة المشايخ يخرجون عن تسليمين وهو الأصح
 وكذلك لو صلى التراويح كلها بتسليمية واحدة ولم يقعد إلا في آخرها
 قيل يخرجون عن التراويح كلها لا يصح أنه يخرج عن تسليمية واحدة
 ويجلس بابين كل تروحة بين قدر تروحة وكذا بين الخامسة

وقد في كل ركعة من التراويح ركعة من التراويح وأصلها

والوتر لتعارف أهل الحرمين غير أن أهل مكة يطوفون بين كل
 تروحة بين أسبوعا وأهل المدينة يصلون بدل ذلك أربع ركعات
 وأهل كل بلدة بالخيار بين أن يهللون أو ينتظروا تسكوتا ولا يجلس
 بعد تسليمية الخامسة في الأصح لأنه خلاف أهل الحرمين واستحسن
 البعض الجلوس على خمس تسليمات وليس صحيح كذا ذكر صاحب الهداية
 ثم يوتر بهم هكذا روى الحسن عن أبي حنيفة أنه عليه السلام فعل هكذا
 ليأتي في ثم تركه خشية الوجوب ثم جمع الناس عمر وعلي والبرقي
 كعب رصوا أن الله عليهم أجمعين فكان يصلي بهم كذلك
 وقيل يوتر في منزله منفردا وهو المختار لأن الصحابة لم يجمعوا
 على الوتر بجماعة كاجتماعهم على التراويح كذا في التبيين وسنة الختم
 يعني ختم القرآن واحدة مرة في الشهر كذا قال عامة المشايخ ولا يترك
 لكل القوم أو في كل ركعة عشرين ركعات كذا روى الحسن عن أبي حنيفة
 وهو الأصح لأن فيه تخفيفا للناس وفيه يحصل السنة وهو الختم
 لأن عدد ركعات في ثلاثين ليلة مائة وأيات القرآن سنة الألف
 وثاني فإذا قرأ في كل ركعة عشرين آيات يحصل الختم وقيل في كل
 ركعة من عشرين آية إلى ثلاثين لأن عمر مرة دعا ثلثة من الأئمة ف
 فاستقرئهم وأمر أحدهم أن يقرأ في كل ركعة ثلاثين آية وأمر الثاني
 أن يقرأ في كل ركعة خمسا وعشرين آية وأمر الثالث أن يقرأ في
 كل ركعة عشرين آية قال صاحب المحيط ما قال عمر مرة فضيلته وفي

اي قول عمر رضي الله عنه يحصل الختم من بين والافضل في زماننا ان يتقوا
 مقدار ما لا يؤدى الى تنفير القوم عن الجماعة كلهم لان تكثر الجماعة
 ويحافظونها افضل من تطويل القراءة والجماعة فيها سنة على الكفا
 في الصحيح حتى لو تركها اهل المجدة كلهم فقد اساءوا ولو اقلها
 البعض فالمختلف عن الجماعة تارك للفضيلة ولم يكن معها وقيل
 من تركها بالجماعة وصلاها في بيته فقد اساء ولو فانت التراجع
 لا يقضى بجماعة وهل يقضى بغير جماعة قال بعضهم يقضى في الغد
 ما لم يدخل وقت التراجع اخبرنا وقال بعضهم يقضى ما لم يمض
 شهر رمضان والصحيح انه لا يقضى لانها دون سنة للغرب والعشاء
 وتلك لا يقضى اذا فانت بغير في بيته ولا فكذا التراجع ويدرك
 الامام الدعاء بعد التشهد ان علم مالك القوم وان علم انه لا يعلمهم
 يزيد من الصلوات والاشغاف وقيل بالصلوات لانها فرض
 عند الشافعي وقتها اي وقت التراجع بعد اداء العشاء الى طلوع
 الفجر قبل الوتر وبعده وهو الصحيح لانها سنت بعد العشاء فانه
 فاشبهت التطوع للسنة بعده حتى لو صلاها قبله لم تجز عني
 بعض مشايخ بلخ الليل كلها وقت لها وعن علفه مشايخ بخاري وقتها
 ما بين العشاء والوتر والتاخير الى نصف الليل لم يجب
 عند بعضهم كتاخير العشاء والصحيح ان يستحب لانها قيام الليل وقيام
 الليل في اخير الليل افضل **فضل** في الوتر وهو واجب في ظاهري رواية

عن ابن حنيفة وهو الصحيح وفي رواية عنه في بيته وبه اخذ فرعي
 لو اجتمع اهل قرية على تركه الى دينهم الامام وجسهم فان
 لم يتنصروا قتلهم وفي رواية عنه سننوه اخذ ابو يونس ومحمد
 وهي ثلث ركعات متصلة لا يفصل بينها بسلام لقول ابي بن كعب
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلث ركعات لا يسم حتى ينصرف
 وهو اخذ في الشافعي وفي قول يوتر بثلث ركعات وهو قول مالك
 وفي قول هو بالخيار ان شاء او بركعة من غير قنوت او بثلاث
 او بخمسة او بسبع او باحدى عشر ركعة فلا يزيد على هذا ويقت
 اي يقراء دعاء القنوت في الركعة الثالثة سرا قبل الركوع لا بعد
 خلافا للشافعي لانه عليه السلام قنت في اخر الوتر وهو بعد الركعة
 ولنا انه عليه السلام قنت قبل الركوع وما زاد على نصف الشيء
 اخره من المختار ان يقنت سرا اما ما كان او مؤملا لا ذكر كساد ولا ذكر
 كذا روى عن شيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل وهو ابي يوسف
 انه يجهل الامام ويجهل الوتر بين الجهر والاختفاء وبين القنوت
 والتأمين وعنه في رواية يقنت معه الى قوله ان عذابك بالكفار
 ملحق فيج يسكت وعن محمد انه لا يقنت المؤتم وفي رواية يسمك
 الى ان يبلغ الامام موضع الدعاء فيقول من وفي المحيط لو شئت في
 الوتر في القيام انه في الثالثة ام في الثانية يقنت في تلك الركعة
 لجوازها الثالثة ثم يقعد ويصلي ركعة اخرى ويقنت فيها ايضا

او بسبع

احتياط الجواز ان الثالثة هذه وذكر النسخ طفي في اجناسه لو شك
انه في الاولى ام في الثانية ام في الثالثة فانه يقنت في الركعة التي
هو فيها ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعتين يقعدتني ويقنت
فيهما احتياطاً وهو الاصح وقيل لا يقنت في الكل اصلاً ثم انه يقنت
في كل سنة اي يقنت في كل سنة لا في النصف الاخير من رمضان
فقط خلافاً لما في لان عمره امرابي بن كعب بالامامة في ليالي
رمضان وامر بالقنوت في النصف منه ولنا في ذلك على السلام علم
الحديث عام القنوت وقال اجعل هذا في وترك بلا فصل ولا يقنت
في الفجر خلافاً لما في ماروي ان النبي عليه السلام قنت في الفجر ولنا
ما روي ابن معود انه عليه السلام قنت في الفجر ثم تركه والوتر
ك دليل النسخ وهذا الحديث مرجح بغيره الراوي وعن ابن مالك
الاشجع انه قال سالت ابني عن القنوت في صلاة الفجر فقال صلى
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقنت وصليت خلف الخلف
الاربعة فلم يقنتوا يا بني بدعة يا بني بدعة فان قنت اماماً فيه
اي في الفجر بان كان شافعياً يسكت هو قائماً في الاصح يستابعه
فيمر بجب متابعه وهو قول الحنفية ومحمد بن وهب وقال ابو حنيفة
معه لانه يجتهد فيه وعليه متابعة الامام في المجتهدات كما في كثير من
العديدين ولهما انه منسوخ ولا متابعة في المنسوخ وقيل يقعد تحقيقاً
للمخالفه اذا السأله مشريك الداعي وعلى هذا الخلاف اذا كبر الامام

في صلاة الجنازة ولو فات الوتر يقضي بقنوته لقوله عليه السلام
من قام عن وتر او نسيه فليقضه اذا ذكره ولا يجوز قاعداً ولا كياناً
بغير عذر خلافاً لهما بناء على ما مر من مذهبي ولا يجوز بدو نسيه
الوتر بخلاف التراويح والسنة الرواية على ما قيل وعن محمد
ليش في دعاء معين لا اختلاف الا ان فيه قيل معنى قول محمد ليس دعاء
معين غير قوله اللهم انا نستعينك اللهم اهدنا فان هذا معين
في الوتر لان الاخبار قد تواترت به وجرى التوارث به كذا في المحيط
وفي الجامع للاصول عن علي بن ابي رافع ان النبي عليه السلام كان يقول في وتره
اللهم اني اعوذ بك برضاك من سخطك واعوذ بمعافائك
من عقوبتك واعوذ بك منك لا احصي ثناء عليك انت كما
اشئت على نفسك وقيل يقول اللهم انا نستعينك ونستغفر
ونستهديك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونشتي عليك
لخيري كله مشكرك ويخضع ونترك من يفجرك اللهم اياك
نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نهي ونخضع ونجوا رحمتك
ونخشى عذابك بالافعال لمحق اللهم اهدنا فيمنى هديت وعا
فنا فيمنى عافيت وتولنا فيمنى توليت وبارك لنا فيما
اعطيت وقنا يا ربنا من ما فصدت انك تقضي ولا تقض انت
تمن ولا تمنى عليك انت الغنى ونحن الفقراء اليك انه لا يذل من
واليت ولا يفر من عاديته تباركت ربنا وتعاليت محمد يقول

يقول الطامون علوا كبيرا ذلجلال والاكرام رب اغفر وارحم
 وانت خير الوارثين وفي الامام قاضي خا من لا يخفى القنوت
 يقول ربنا استنا في الدنيا حسنة الاية وقال الفقيه ابو الليث
 يقول اللهم اغفر لي ثلثا ولا يصلي على النبي عليه السلام في القنوت
 عند بعضهم لان هذا ليس من سننهم واختار الفقيه ابو الليث
 ان يصلي على النبي عليه السلام وهو المروي عن ابراهيم النخعي لانه يجب
 في كل دعاء الصلوة على النبي عليه السلام كذا في المحيط **باب في**
 يكون نظر المصلي في قيامه الى موضع سجوده لانه لما نزل قوله
 لها قد افلم المؤمنون الذين هم في صلواتهم خاشعون قال ابو
 طالح ما الخشوع يا رسول الله قال ان يكون منتهى كسلي يصير الى
 موضع سجوده وفي ركوعه الى اصابع رجليه وفي سجوده الى طرف
 انفه وفي قعوده الى حجي وعنده التسليم الاولى الى كنف اليمين وعنده
 الثانية الى كنف الايسر لا يلتفت العنقا الى الخرج وجهه من ان يكون
 جهة القبلة لقوله عليه السلام لو علم المصلي مع من ينجس ما التفت
 اما لو نظر بمؤخر عينه يمنة ويسرة من غير ان يلوي عنقه فلا بأس
 لانه عليه السلام كان يلاحظ اصحابه بمؤخر عينه ولا يعيت بثوبه او
 او عضوه لقوله عليه السلام ان الله تعاكم لكم ثلثا الوقت في الصلوة
 والعيت في الصلوة والضحك في المقاب ويكره تغميض عينه لقوله اذا
 قام احدكم في الصلوة فلا يغمض عينيه ولانه ينافي الخشوع وفيه نوع

عيت

الامام

عيت ويكره سبعا لالامام بالافعال بان اتي بالركوع والسجود
 قبل الامام لانه لم يوجد المتابعة في هذا خمسة اوجه اما ان اتي
 بالركوع والسجود قبل الامام او بعد او اتي بالركوع قبل وجود
 الامام او اتي بالركوع مع الامام وسجد قبله او اتي بالركوع او بالسجود
 قبل الامام في الركعات كلها يجب ان يصل ركعة واحدة بغیر قراءه لان الركعة
 والسجود في الركعة الاولى قبل الامام لم يقع معتبرة فلما فعل ذلك
 في الركعة الثانية انتقل الركوع والسجود الى الركعة الاولى فيصير ركعة
 تامة وكذا الركوع والسجود في الركعة الثالثة ينتقل الى الثانية فيصير
 ركعتين وينتقل ما في الركعة الرابعة الى الثالثة فيصير ثلثا ركعات و
 وبقيت الرابعة بغير ركوع وسجود فيصير ركعة بغير قراءه ويم الكا
 الصلوة اما اذا ركع مع الامام وسجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين لانه
 لما ركع في الاولى مع الامام اعتبر ركوعه فاذا سجد قبل الامام لم يعتبر
 سجود ثم لما ركع في الثانية مع الامام وسجد قبله انتقلت السجدة
 من الثانية الى الاولى فصارت ركعة وبطلت الركعة الثانية لانه
 بقيت قياما وركوعا بلا سجود ثم لما ركع في الثالثة مع الامام وسجد
 قبله لم يعتبر هذه السجدة فاذا فعل في الرابعة كذلك انتقلت السجدة
 في الرابعة الى الثالثة وبطل الركوع في الرابعة فيصير في الحكم ركعات
 فيجب عليه قضاء ركعتين بغير قراءه اما اذا ركع قبل الامام وسجد معه
 بغير قراءه ركعات بغير قراءه لان السجود مع الامام لا يعتبر اذا

اذا لم يقدم ركوع فيلزمه اربع ركعات واذا ادركه الامام في الركوع
 والسجود في اخرها يجوز له ان يماهي الواجب لكنه يكره وان ركع بعد
 الامام وسجد بعده جازت صلوة ولورفع للمقعدى كرهى السجود
 قبل الامام واطال الامام السجدة فظن المقعدى انه في السجدة الثا
 نيته فجد ثانيا وكان الامام في السجدة الاولى قالوا ان نوى المتابعة
 او السجدة التي فيها الامام او السجدة الاولى جاز وان نوى السجدة
 الثانية وكان الامام في الاولى فرفع الامام راسه عنها والخطا
 للثانية فقبل ان يضع الامام جبهته على الارض للثانية رفع المقعدى
 راسه عن الثانية لا يجوز سجد المقعدى وكان عليه اعادةها حتى لو لم يعد
 فقدت صلوة كذا ذكره الامام قاضي خان وكذا يكره عند الامم والشيخ
 باليد على قول بالحيفة وكذا عند السوفى لان ذلك ليس في اعمال الصلوة
 وعن ابى يوسف ومحمد انه لا بأس بذلك في الفرائض والنوافل جميعا
 لانه مضطر الى ذلك لمراجعة سنة القراءة في الاخلاق في التطوع انه
 لا يكره والخلاف في الفرائض وقيل لا خلاف في الفرائض انه يكره والخلاف
 في النوافل وقال ابو جعفر فيهما وفي الحاقانية ان عمر بن موسى الاصابع يكره
 وفي المحيط لو احتاج في صلوة السجود ونحوها الى العد عند اشارة لا
 افضلها واختلفوا في العد خارج الصلوة فكيف به بعضهم ليكون ابع
 من الرياء وقيل لا يكره وهو الصحيح وكذا يكره حمل شيء في يده او فمه بلا
 صلى وهو حامل حبيبا او اخذ بيده او فمه شيئا لانه ادخل فيها ما ليس في

وما روى انه عليه السلام صلى وهو حامل بنت ابى العاصي فحملته
 فعل لانه لم يكن هناك من يحفظها ويتعهد لها وهي تنبكي فلم يكره
 لهذا كذا ذكره في المحيط وكذا يكره تطويل الامام الركوع لداخل يعرف
 لانه يشبه الليل والاشتراك لغير الله تعالى في الصلوة فخللها لو طول
 لمن لا يعرفه ليدركه تلك الركعة فانه لا بأس على ما ذكر في الفتاوى لانه
 اعانة على الطاعة لكن يطول قدر ما لا يشغل على القوم بان يريد
 سبحة او شيء يحتي على المعتاد لان الزيادة على ذلك تصير سببا لتفريق
 الجماعة وفي النوادر عن ابى حنيفة ومحمد اذا سمع الامام خفق النعال
 في الركوع فيطول ليدرك الجاني الصلوة اكره له ذلك واختر عليه اعظم
 اعظمها الا القراءة فانه لا بأس للامام ان يطول القراءة في الركعة الاولى
 ليدرك القوم تلك الركعة مقدمها لا يكون سببا لتقليل الجماعة وكذا
 المؤذن ان يؤخر الإقامة لادرك القوم مع الاحتياط من الرياء ويكره
 افتتاح الصلوة وبها حجة الى الخلاف فان افتتحها وذلك يشغل عن الصلوة
 قطعها وان مضى عليها اجزاء وقد اساء لانه عليه السلام نهى عن الصلوة
 حين يدافع الاخشاش وهما البول والغائط فيل هذا اذا كان في الوقت
 ساعة فان ضاقت بحيث لو تطهر خرج الوقت صلى على حاله خلافا لبعض
 اصحاب الشافعي لانه لا خلق الخشوع الذي هو المقصود من الصلوة
 بخلاف الصلوة فان لها خلقا اذا فانت وبكى الصلوة خلف الصف
 وحدهما وجد في الصف فوجه لقوله عليه السلام لا صلوة للمنفرد خلف

خلف الصف واما لم يجد فوجه روى عن الحنفية انه يتقدم حتى يجي
 آخر فيقوم معه فان لم يجي احذر كره الامم تجذب واحدا من الصف
 فيقوم معه ويستحب للمجرب ان يساعد عليه ما روى انه عليه السلام
 قال لو جل صلي منفرد خلف الصف ايها المنفرد خلف الصف هلا انصت
 بالصف او جذبت الى نفسك واحدا فضليت معه وان لم يفعل ^{صحت}
 صلوة خلافا لمحمد ولو صلى في مكان طاهر من الحرم ولا صورة فيه
 لا يكره لعدم علمه الكراهة ويكره قراءة القرآن في الحرم جهرا لانه موضع
 النجاسة وفي كتاب الآثار انه لا ياتر الاستراى لا يكره القراءة فيه سرا وهذا
 اذا كان فيه احد مكتوف العودة ولم يكن الحرم طاهرا وان لم يكن كذلك
 لك فلا يابى ذلك وتكلموا في قراءة القرآن في الفراش مضطجعا والاولى
 ان يقرأ على وجه يكون اقرب الى العظم ولا بأس بالتسهيل والتيسير ^{مضطجعا}
 وكذا بالصلوة على النبي عليه السلام واما قراءة الماشي والمتمرف ان كان
 لا يشغله العمل ولشئ جاز والافلا وذكى الامام ظهر الدين المرقاشي
 لا يقرأ القرآن جهرا عند الشغلين بالاعمال لما فيه من قطعهم عنها
 او ترك التعظيم بترك الاستماع ومن حرمته ان لا يقرأ في الاسواق
 وفي موضع اللغو ويكره صورة ذي روح في كل جهات للصلوة لقوله
 لا تدخل للالكة بيتا فيه كلب او صورة ولانه يشبه عبادتها فيكون
 واشد كراهة ان يكون اماما للصلوة ثم فوق راسه ثم على يمينه
 ثم على يساره ثم خلفه وفي الجماع الصفي ان كان في موضع قيامه ^{هنا}

لا يكره لانه استهانة بالاحتقاة التي هي حيث لا يبقى له اثر اصلا فان لا يكره
 لانها لا تعبد بدون الراس عادة والصغيرة جدا حيث لم يبدل لنا
 ظملا يتأمل فانه ايضا لا يكره لانها لا تعبد مثلها والكراهة باعتبار
 العبادة فييد الصورة بدي الروح لانه لا كراهة بصورة غير ذي
 الروح مثل صورة النخل وغيره من الاشجار لانها لا تعبد عبادة و
 عن ابن عباس رضي عنهما في مثال الاشجار ولو استقبل تنورا ^{او دابة} ^{عقود} ^{او دابة}
 او كائنا في فناء يكره لانه يشبه عبادتها بخلاف السبع والرجل والحصي
 والسيف ونحوه فانه لا يكره لو صلى مستقبلا اليها لانها لا تعبد والعمل
 الكثير يقطع الصلوة واختلجوا في حله قال بعضهم هو ما لا يخد الا بال
 اليد بين وما يقام بسيد واحدة فهو يسر ما لم يتكبر وهو اختيار الجليلي
 محمد بن الفضل فعل هذا لو ضرب دابة مرة او مرتين لم يفسد صلوة
 وكذا لو رفع العمامة ووضع على راسه بيد واحدة او حرك جسده مرة
 او مرتين او استوى عمامة مرة او مرتين بخلاف ما لو نزع او خد ^{بني}
 ثلثا متواليا او ضربها في رعدة واحدة وقيل ما لم يتكبره الناظر اليه
 ليس في الصلوة اما اذا انشغل عليه في النحر وقيل بغوص الى راي المصل
 ان استكنه كان كثيرا وان استقبله كان قليلا قال شمس الامية الحلواني
 هذا الى مذاهب الحنفية ومن صلى في الصحراء نصب يمينه يديه مستوية
 وقد ذراع فصاعدا في غلظ الاصابع فيما ذال قوله عليه السلام اعجز
 احدكم اذا صلى في الصحراء ان يكون اماما مثل مؤخرة الرجل وهي خشية

يحل قليله
 وصورة

عريضة تنجذي راسي الركب ولان مادون ذلك لا يبد وللناظر من
 بعيد فلا يحصل به الفرض ويوجب منها اي من الستة لقوله عليه
 اذا صلى احدكم الى مسنة فليد منها ويجعلها خذ احد حاجتي ^{ما روي}
 عن مقدار الله قال ما صلى رسول الله عليه السلام الى شجرة ولا عمود الا جعله
 على حاجبه الايمن او الايسر لم يصمد ممدى لم يقصده قصد بالوجه
 وكفى سترة الامم للقوم ولا عبرة بالاقاء اي القاء الستة ولا
 بالخط لانه لا يصير حائلا بينه وبين المار وفي مسواك ^{السلام}
 اذا كانت الارض صليته لا يمكنه الفرض فانه يضعها وتعالو رود
 الخريفه لكن يضعها طولا عرضا ليكون على مثال الفرض فان لم يكن
 مع خشية او شئ يضعه هل يخط خطا قبل او قبل فخطا وهو
 في ثالثا في وياتي المار في موضع سجوده لا فيما وراءه في الصبراء
 وفي المسجد الجامع في الاصغر لانه موضع صلوة ذلك القدم ودونه ما
 وراءه واختار في الاسلام والامام الترمذي قال عليه السلام لو علم
 المار بين يدي المصلي ما اذا علم لوقف ولو اربعين يوما وقيل ياتى
 في مقدار ما بين الصفي لان هذا القدم في الصبراء اعتبر حاله في
 حرم منع صفة الاقتداء فكذا يجعل حائلا بين المار ^{بين} واقا في المسجد
 الصغير فخطه في المسجد لان يكون بينه وبين المار استطوانه
 او غيرهما وقيل الجامع كما الصغير ويدير اي يدفع المار ان لم يكن
 له سترة او متر بينه وبينها لقوله عليه السلام فادروا ^{المنظر}

ما قاله

باشارة

باشارة براسه او عينه او غيرهما كما فعل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بولده يوم نسمة او تسبيح لقوله عليه السلام اذا نابت
 احدكم نابتة في الصلوة فليتبج لقوله عليه السلام ولا يدرا
 بهما اي بالاشارة والتبج لوقوع الكفاية باحدهما ولا باسي
 ترك الستة اذا المني للزور لان الداعي اليه قد عدم وان نتج
 بلا غدر بان لم يكن مدفوعا اليه فحصلت به حروف في نحو ام بطلت
 صلوة عند الحنفية ^{وهم} خلافا لابي يوسف وان كان ذلك بعد
 بان كان مدفوعا اليه فلا تبطل بالاجماع لعدم امكان الاحتراز عند
 فطره كالمطاس ^{المشقة} فانهما لا يقطعان الصلوة ولو حصلت
 حروف بهما وفي الكفاية ان حصل بالمشاء حروف ولم يكن مدفوعا
 مدفوعا اليه يقطع عندهما وفي التبيين لو تمنع لاصلاح صوته
 وتحسينه لا تغد على الصحيح وكذا لو خطاء الامم فتتح للمقتدي
 ليهدى الامام وفي الغاية التمتع للاعلام انه في الصلوة لا يفسد
 ولو نفع ان كان منسوبا يبطل والا فلا ^{في الجماعة وحده}
 مؤكدة تنبيه الواجب في القوة لقوله عليه السلام الجماعة منسوبة
 الهدى لا يتخلف عنها الا منافق حتى لو تركها اهل مصر يوم رونا
 بها فان يمزوا فيها ونم والاحل مقابلة بينهم لانها من شعائر الاسلام
 وخصايصة فانها لم تكن مشروعة في سائر الاديان والممل وما كان
 من شعائر هذا الاسلام وخصايصة فالسبيل فيها اظهاره ونشأ

ويخرج عن تركه وادراسه وتخفيفها مع الامام سنة ثابتة لقوله
عليه السلام صلوا صلوة اضعفهم وانما كان سنة مراعاة لحق الله
في التخفيف كيلا يؤدي التطويل الى التغبر ومراعات لحق الله
تعالى العظيم في التوهم وهكذا روى عن النبي صلى الله عليه وآله قال
ما رأيت احدا اقر صلوة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تمام واخلا
في غير الجمعة واحد مع الامام لقوله عليه السلام الاثنان وما فوقهما
جماعة ولم يزد به حقيقة الجمعة وانما اراد بحكمها ولو كان ذلك
الواحد امرة او صبيا يعقل لهما من اهل الصلوة ففي هذا لو احدث
الامام تعيى ذلك الواحد لا يتخلق بلا نيبة من الامام ان كان
صالحا لامامة ثم يكن صبيا ولا امرة صيا فيه للصلوة ويتم الاول
صلوة مقتديا بالثاني كما اذا اختلف حقيقة فلوله يصلح لها
بان كان صبيا وامرة اختلفوا فيه قال بعضهم تفقد صلواتهما
وهو قول زفر قال بعضهم تفقد صلوة المقتدى لانه خلا مكان
امامه عن الامام ولا تفقد صلوة الامام في الاصح كذا قال الامام
الترمذي لان الامامة انتقلت منه من غير صنع وعلى هذا وما في
ومقيم يقضيان فائتة والسافي هو الامام فاحدث لا يصير المقيم
امام له لعدم صلاحية امامته ولا اول بالامامة الا فقه اى ائمتهم
في الدين اذا كان يحسن من القراءة ما يجوز به الصلوة ثم الاقرء اى اقرهم
يعلم القراءة يقف في موضع الوقت ويصل في موضع الوصل ونحو ذلك

من التشديد والتخفيف وغيرهما وعن ابى يوسف الاقرء اول لقوله عليه السلام
ليقوم القوم اقرهم بكتاب الله تعا فافا كانوا سواء فاعلمهم بالسنة
الحديث ولنا حديث عقبة بن عامر ان النبي صلى الله عليه وآله قال ليقيم القوم
اعلمهم بالسنة وان كانوا في السنة سواء فافهم بكتاب الله تعا الحديث
وانما قدم فيمارواه لانهم كانوا يعلمون القرآن في ذلك الوقت باحكام
ثم الاويع الى انشدهم احترازاً عن الشبهات لقوله عليه السلام من صلى
عالم لقي فكما صلى خلف نبي ثم الاكبر سن اى اعظمهم حرمه عادة لقوله
عليه السلام لا بنى الى مليكة وليوم كما اكبر كما سنتم الاخرى خلقا ثم لا يشق
نسبائهم الا يصح وجهها لما رينا من قوله عليه السلام ليقيم القوم اقرهم
بكتاب الله تعا فان كانوا سواء فاعلمهم بالسنة وان كانوا سواء فافهم
فاقدم هجي وان كانوا سواء فاكرهم سنا فان كانوا سواء فاحسنهم
خللا وان كانوا سواء فاحسبهم نسيا وان كانوا سواء فاصبهم
وجهها معنى اكثرهم صلوة بالليل لقوله عليه السلام من كش صلوة بالليل
حتى ينهار ومن ام واحلا اقامة عن يمينه مقارناته الحديث ابن عباس
رضي الله عنه عليه السلام صلى به فقامه عن يمينه ولا يتلوه من الامام في ظاهري الامة
وعن محمد يضع اصابعه عند عقب الامام وان كان المقتدى اطول فوقع
سجوده امام الامام لم يضربه لان المعبرة لموضع الوقت وان صلى في يساره
او خلفه جازع الاساوة وان لم اشئني تقدم عليهما وعن ابى يوسف
يتوسطهما لان ابى معمر صلى بعلمته والاسود في بيته وقام وسطهما

ولنا انه عليه السلام تقدم على انسى واليتيم حتى صلى بهما فهذا للافضلية
والاثر دليل الاباحة وقد قيل وكل بعضهم توسط لترك السنة
بغير عذر وفي الحديث ان كان معه رجل وامرأة اقامه عن يمينه واقامها
خلفه وان كان رجلا وامرأة اقام الرجل خلفه والمرأة خلفهما
ومن تقدم على امامه عند اقتداءه لم يصح اقتداؤه لان النسخ لا يسبق
متبوعه وان تقدم عليه بعد اقتداءه فسدت صلوة لانه خالف ترك
ما هو طيب ولا يصح اقتداء الرجل بالمرأة لقوله عليه السلام
اخره من حيث اخره من الله تعالى امر بتاخيرهن فلا يجوز تقدر
بهن ولا بالصبي مطلقا فيضا كان او نفلا بناء على ان صلوة الصبي
نقل واقتداء للمفترض بالمتنفل لا يجوز وعن بعض مشايخ بلخ انه
يصح اقتداؤه بالصبي التراويح والسنة والنوافل والمختار ان
لا يصح الاقتداء ببق الصلوة كلها لان نقل الصبي دون نقل البالغ
حيث لا يلزم القضاء بالافاد في نقله اجماعا بخلاف نقل البالغ فلا
يبني القوي على الضيف و**يصح اقتداء الصبي بالصبي** لان الصلوة
متحدة لكونها غير مضمونة ويصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء
في الحديث النسخا لقوله عليه السلام ليكن منكم اولوا الاحلام والنهي
وقال عليه السلام خير صفوف الرجال اولها وشرها ^{بغير عذر} اخرها وشر
النساء اخرها وشرها اولها واما ما اخبر النخعي عن الصبيان فلا
يلا محتمل كونهم انا فلا يقدمهم على النساء الاحتمال كونهم ذكورا

ثم الخشاعة

ويكون للنساء السنون ^{ان يشي} حضور الجماعة مطلقا في الصلوة كلها
لقوله عليه السلام لا تقنعوا ^{اي} الله مساجد الله وبيوتهم خير لهن
ولان في حضورهن من خوف الفتنة وسباح للجماعة الخروج في الصلوة
العبد بن والجمعة لانه يمكنها ان يصلي مقربة عن الرجال للنساء وكذا
في الفجر والمغرب والعشاء الظهر والعصر عند الحنفية والاشعرية في
الصلوة كلها لان الفتنة معدومة لقلية الرغبة فلا يكون كالعبد بن و
الجمعة وله ان احتمال الفتنة قائم لان النسبة لا تعرف انها عجمي فام لا يفتن
انتشارهم في الظهر والعصر اما في الفجر والعشاء وهم نائمون وفي المغرب
بالطعام مشغولون والفتوى اليوم على الكراهة في كل صلوات
لظهور الفساد ولو ظهر حوث حكوت الامام اعاد المأموم لقوله
انما رجل صلى يقوم ثم تذكر جنابة اعاد وهذا اذا علم المأموم حدث
امامه وان يعلموا لا يجب عليهم العادة ولا على الامام الاعلام بانه صلى
على غيره طهارة ولا ياتهم بتركه الاعلام وذكر الامام قاض خان لورا
للمقتدى على ثوب الامام فجيلة اقل من قدر الدرهم وعندنا انها
مانعة جواز الصلوة وعند الامام انها لا تمتع جازت لا صلوة
الامام دون للمقتدى بناء على اعتقاده وفي العكس جازت صلوة
للمقتدى لانه معتقد جواز الصلوة للامام وصحت الاقتداء به
ومتى كان بين الامام والمأموم حائل كالحائض وتحتوان ان كان نجس
يشبههم حال الامام عليه اي على المأموم منع الصلوة التي هي مقتضى الاقتداء

كذا وعلى الخسعة التي خفيته لما روي عن ابن عمر انه قال من كان بينه وبين امامه
 نهرا وحائط او طريق فليشبهه وان لم يشبهه معه حاله بسجدة او غيره
 بان كان على الحائط باب مفتوح او ثقب يمكن الوصول الى الامام لو اراد
 لا يمنع الصلاة في قولهم جميعا ولو كان عليهم باب سدود او ثقب
 صغير مثل البقرة لو اراد الوصول الى الامام لا يمكن لكن لا يشبه عليه
 حال الامام ذكره في التسمية للحلو في الغيرة في هذا الشيا حال الامام عليه
 لا التمكن من الوصول اليه يصح ما روي من انه عليه السلام صلى في
 حجة عابثة رضى والناس يفتدونه ويوحى نعم انهم كانوا يتمكنون
 من الوصول اليه في الحج عابثة رضى ولو قام على سطح للمجدفا
 فافتدى به امام في المسجد فهو على هذا التفصيل ايضا وان قام
 على سطح وداره متصل بالمسجد لا يصح اقتداءه وان لم يشبهه
 عليه حال الامام بخلاف ما اذا قام على الجدار الذي بين داره وبين المسجد
 اذا لم يشبهه عليه حال الامام وان اقتدى به رجل في الصلوات بينه وبين
 الامام مقداره لا يمكن الا اصطفا في صبح وقيل ان كان بينه وبين
 الامام اقل من ثلثة اذ لا يمنع الاقتداء واما صلوة العيد
 للعبادة وان كان بين الصفوف فضاء وانتفاء ولو كان بينه وبين
 الامام طريق ان كان ضيقا لا يمر فيه الجملة والافار لا يمنع ولا يمنع
 فان كان على الطريق ثلثة جازت صلوة من خلفهم اذا الثلثة
 متفق بعض الروايات وعند اتصال الصفوف لا يبقى الطريق حائل

١٠

وكذا لو كان استئذان على قيا فوق لابي يوسف رضى خلافا لمحمد معه
فصل في الجمعة لا تصح الجمعة الا في مصر جامع لقوله عليه السلام لا
 لا الجمعة ولا تشربوا ولا تطروا الا في مصر جامع او في فناء كنه
 لان فناء الحق به فيما كان من حوائج اهله واداء الجمعة من حوائج
 اهل المصر فيلحق به في اداء الجمعة واختلافوا في تقديره قد روي
 محمد بن ربه بالغلو وروى قال لا تسمى الا في الشجر وقدره ابو بكر بن عمار
 او ميسلين وقدره بعضهم بمنتهى حد الصوت اذا صاح من المصر
 بمنزلة القرى خلافا للشافعي وهو ان للمصر الجامع كل موضع له امر
 وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود كذا روي عن ابي يوسف وهو
 اختيار الكرخي وعنه انه لو اجتمعوا في مكان كبير لم يجزهم لا يصح
 وهو اختيار البلخي وعنه هو كل موضع يكون فيه كل محترف ويوجد
 فيه جميع ما يحتاج الناس اليه في عابثتهم ثم اقامة الحدود و
 وان كان مستغادا من قوله ينفذ الاحكام فذكره على الانفراد لغاية
 ان للرأفة اذا كانت قاضية لا يجوز لها اقامة الحدود وذكر الحدود و
 القضاء كنفاء وفي التبيين هو عند ائح كل بلدة فيها كل واسق
 واسق يتقوا والادفع للظالم وعالم يرجع اليه في الحوادث هذا هو
 الاصح ولا يقيمها اي الجمعة الا السلطان او نايبه وهو الامير او
 القاض لا بد لولم يتولها لاختار كل جماعة اماما فلا يتفقون على واحد
 فيقع بينهما المنازعة فتؤدى الى الترك او الفوات على البعض

وجوده لا يكون ذلك وتخطب قبلها اي قبل الصلوة خطبتين كح
خفيتين يفصل بينهما جلسة ومقدارها ان يستقر كل عضو
منه موضع ثمحمد الله في الاولى ويستشهد ويصلي على النبي صلى الله عليه
ويحفظ التات في الثانية كذلك الا انه يدعو مكان الوعظ كذا في
التواتر ولو ذكر اسم الله بدل الخطبة بان قال الحمد لله اوبى الله
اولا الله الا الله صبح عند الى حنفية وقال لا بد من ذلك طويل يسمى
خطبة واقلة على ما قاله القاضي النجاشي مقدار التشهد يشي بها على
الله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو المسلمين لان ما دون ذلك
لا يسمى خطبة عرفا وله قوله تعالى فاعو الى ذكر الله من غير
فصل وعن عثمان رضي الله عنه قال الحمد لله فارخ عليه فنزل وصلى مخفر
من الصحابة وشروطها يعني شرط اداء الجمعة بالجملة ثلثة غير الامام
على قول الحق ومحمد وقال ابو يوسف اثنتان غير لان في المشي معنى
الاجتماع وفي منبته عنه وقال الشافعي اقلها اربعون رجلا احرا
مقيمين لا يرتحلون عن ذلك للوضع صيفا ولا شتاء الا الحاجة ما
روى ابا هريرة رضي الله عنه اقام الجمعة باربعين اجارا مقيمين ولهما ان
الجمع الصحاح انما هو الثلث كونه جماعات مية ومعنى الجماعة شتر
على حدة وكذا الامام فلا يعين احدهما من الاخر ومارواه الشافعي لا بد
على شرطه لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة باثني عشر رجلا حتى تقرب
منه صلى الله عليه وسلم ليشتر العير والجمعة على ما في الخبر في الخصور

68
والاعلى المرأة لا اشتغالها بخدمة الزوج والاعلى مريض يافيه من الحج ولا
على عبد لا اشتغالها بخدمة المولى واما الكاتب والعبد للأذن فا
فالمشاغ اختلوا في وجوب الجمعة عليهما والاعلى اهم عند الحج سواء
وجد قابلا يمشي معه ويوصله الى الجمعة او لم يجد وقالوا لا يجب عليه الجمعة
ان وجد قائدا والاصل فيه ان التكليف يعتمد القدرة كمالا يكون التكليف
ما ليس التوسع وتكليف الله يودى الى هذه العدم قدرة بنفسه الا انها
تجعل له قابلا بقدره الغير وان صلواتهم عن وقت الوقت لانهم
يحملون فضل كالمسا في اذ اصام ويصام امامتهم فيها خلافا لغيره
لانها غير واجبة عليهم وان جازت صلواتهم على سبيل التبع فلا يكون
اصلا ولنا انهم اهل الامامة وانما سقط عنهم الوجوب حقيقة
لرخصة فاذا حضروا يقع في رضا المرأة فانه لا تصح امامتها فيها
لانها لا تصلح لامامة الرجال وكذا الصبي لانه مسلوب الاهلية وتحصل
بهم الجماعة ايضا حتى لو لم يحض غيرهم يتعقد بهم الجمعة لانهم
صلوا امامة فاولا ان تصلي الاقداء ومن صلى الظهر يوم الجمعة في منزله
بغير غيره قبل صلوة الامام كره له ذلك واجراه خلافا لغيره بناء على
ان الاصل عنه هي الجمعة والظهر بدل عنها فلا يصار اليه مع القدرة
على الاصل وعندنا هو الظهر بقدرته عليه دون الجمعة لتوقفها على
شرايط لانتم بوجدها لا اذ ما مور باسقاطه باداء الجمعة والتكليف
بدور على الوبح فان بدله ان يحضرها بعد ما صلى الظهر في منزله وتوفي

إليها والامام قبل بطل ظهوره بالشيء عند أبي حنيفة خلافا لهما ما لم يدخل
 يدخل الجمعة ويكن للمعدودين وللحبوس الظاهرة جماعة في الجمعة في
 للمعبر وفي ذلك عن علي رضي الله عنه لا يكونا متعلقين بالجماعة بل بالجمعة ومعار
 ضة لها بخلاف أهل السواد لأن الجماعة عليهم ومن أدرك الامام في الشهد
 وفي سجدات الجمعة عند الحوائج يوسف وقال محمد رضي الله عنه إذا أدرك
 مع أكثر الركعة الثانية ^{الصفحة} الجمعة فإن أدرك أقلها أدرك ظهره لأنه
 جمعة من وجه وظهور من وجه لقواده بعض الشروط في حقه في اعتبار
 الجمعة بقدر القصدة على راس الركعتين والقراءة في الشفع الثاني لأنه
 نفل وباعتبار الظهور لا فوجب القعدة والمقعدة في الكمال احتياطا
 ولهما قوله عليه السلام وما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا ثم
 يقض ما فاتكم من الصلوة الامام الذي فإن من صلوة في الجمعة لا ظهر
 ولو أدرك في الركعة الثانية يقضى ركعتين اتفاقا وبالاذان الأول
 محرم البيع والشراء ^{الجمعة} يجب السعي لقوله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم
 فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع واختلّفوا في الاذان الأول
 قال الطحاوي هو الاذان عند المنبر إذا لم يكن على عهد رسول الله
 عليه السلام لأهله وكذلك في عهد أبي بكر وعمر رضي الله عنهما
 رضي زاده والنداء على الروراء وهو الذي يبيده في زماننا وروى
 الحسن بن الجرح أنه هو الاذان على المنارة بعد الزوال وهو الأصح لحصول
 الاعلام به لأنه لو انظر الماذن عند المنبر بما يقود الأست وسماع

الخطبة

الخطبة واختلّف أيضا في من يجب عليه الجمعة قال محمد بن يحيى من
 سمع النداء في نداء الجمعة من أعلى الوقع لقوله عليه السلام الجمعة على من
 سمع النداء فقط أي لا يجب على من لم يسمعه وقال أبي حنيفة رحمه
 الله كل فرد يجب خواجه الجامع للمصلين لأنها تابعة للمصروف عن أبي يوسف
 رضي الله عنه رواية يجب على من هو من الجامع يسعد ثلثه في السجدة وفي رواية
 على من كان داخل الحد الذي من فاقه يشبه له حكم السفر وقد مال
 رضي الله عنه أميل إلى الجامع وعرض المشايخ في علي من أمكنه أن
 يشبث بأهله بعد أداءها وإذا خرج الامام الخطبة ترك الناس
 الصلوة والكلام حتى يصلوا عند أبي حنيفة رحمه الله المراد بالصلوة
 التطوع لأن قضاء الفايضة جائز من غير كراهة والمراد بالكلام
 في الأصح ما هو من كلام الناس دون التسبيح والتحميد وقاله أبو بكر بالكلام
 إذا خرج قبل أن يخطب وإذا فرغ قبل أن يشغل بالصلوة لأن الكراهة
 للاختلال يفرض الامام بخلاف الصلوة لأنها قد تمتد وله عليه السلام
 إذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام من غير فصل ولأن الكلام قد
 يمتد طبعاً فاشبه الصلوة فإذا خطب وجب السماع والصكوت
 على القريب والبعيد فإذا لم يقدر على السماع بعده فقد قدر على
 الانصات فليزعم كذا اختيار محمد بن مسلمة وإجاز بعضهم التسبيح
 والتحميد فيمن كان بعيداً منه واختياره رضي الله عنهما قراءة القرآن
 وأما دلالة الفقه والنظر في كتاب الفقه وكثابتة من اصحابنا من كره

ذلك ومنهم من قال لا بأس به اذا كان لا يسمع صوت الخطيب وهكذا
 روى عن ابى يوسف وكلهم ائتموا كان قريبا من الامام عن ابي ابراهيم
 النخعي وابراهيم بن مهزيب انهما كانا يتكلمان وقت الخطبة و
 وتأويله ان في ذلك الزمان كان يصلون الظهر في منزلةهم ويجعلون
 الجمعة بسمكة لان سلطانهم يومئذ كان جائزا او قال بعضهم ما دام
 الخطيب في حمد الله تعالى والثناء عليه والوعظ للناس فعليه الاستماع
 والانصات فاذا اخذ في المظالم والثناء عليهم فلا بأس بالحكماء
 وقال شريك الاثمة الحلواني الصحيح انه يسمع ويصوت في اول الخطبة
 الى اخوها كذا ذكر الامام قاض خان فاذا قرأ يا ايها الذين امنوا صلوا
 عليه يصلي السامع في نفسه كذا روى عن ابى يوسف وهو قول الطحاوي
 ومشايعنا قالوا بانه لا يصلي على النبي عليه السلام بل يسمع ويصوت
 لان الاستماع فرض بالنص فلا يحل تعطيل الفرض فاذا تمت الخطبة
 اقيم وصلي الامام ركعتين يقرأ في كل ركعة الفاتحة الكتاب وآية
 سورة واختلفوا في قراءة رسول الله عليه السلام في صلاة الجمعة
 روى انه كان يقرأ فيها سورة الجمعة وللمنافقين وروى انه كان يقرأ
 بسم الله الرحمن الرحيم والاعلى وهل انبأك حديث الفاضلة **فصل في**
 في العيد بن يحيى صلاة العيد في الرواية الاصح عند الحنفية على ان
 يجيب على الجمعة ويستثنى طوله ما يستثنى طوله من الصلوات والاداء
 العلم الا في الخطبة فاذا تجاوزت ونها خلافا للجمعة ويستحب يوم الفطر

ان يطعم الانسان قبل الصلوة لما روى انه عليه السلام كان يطعم في يوم الفطر
 قبل ان يخرج الى المصلى وفي الاضحية بعد ما روى انه عليه السلام كان لا يطعم
 في يوم النحر حتى يرجع فباكل من اضحية ولو اكل قبلها قبل بكى وقيل لا وهو
 المختار **يفعل فيهما** اي في الفطر والاضحية لانه عليه السلام كان يفعل
 في العيدين ويطلب فوالله انى بالراية الكريمة وبلحسن ثيابا روى
 عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي عليه السلام كان يلبس العيد بن بردج ويوجه الى المصلى
 غير مكبر جهر اعتد الى حنيفة حلا قالهما اعتبارا بالاضحية لان التكبير فيه
 من التعاريف ومبناها على الاظهار والظاهر قوله تعالى وذكر ربك في
 نفسك الآية وقال عليه السلام خير الذكر الخفي خلاق الاضحية فاذا يكبر
 جهر اطول الطريق بالاتفاق لانه يوم تكبير ورد الشتر **والصلوة الاضحية**
 كالفطر يصلي فيها الامام ركعتين يكبر في الاولى للافتتاح وينتوي ويكبر ثلثا
 بعد ثم يقرأ الفاتحة سورة ويكبر للركوع وفي الثانية يقدم القراءة
 عليها ويقرأ ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهما
 حماد قال الامام قاض خان الا يثني زماننا يكبر ون على **قال ابن عباس**
 لان الملق اشترطوا عليه ذلك واخذوا بالرواية الاولى في عيد الاضحية
 وبالثانية في عيد الفطر وتخطب بعد كل منهما خطبتين يعلم في خطبة
 الفطر احكام صدقة الفطر وفي خطبة الاضحية احكام الاضحية ضحية
 وتكبير الشريفة ويستحب تعجيلها صلوة الاضحية وتأخير صلوة الفطر
 الفطرية فان فاتت صلوة الفطر في اليوم الاول بعذر يصلي في اليوم

وهو

الثانية وبغير عذر لا وان كانت فانه في اليوم الثاني بعد الصلاة
يصل بعد ذلك بخلاف الاضحية فانه ان كانت بعد زواجر غير يوم
الي ثلثة ايام لا الى اكثر من ذلك لانها موقفة بوقت الاضحية والوقوف
يوم عرفة في موضع اخر تشبها باهل عرفة بدعة لان الوقوف عرف عبادة
مختصة بالمكان فلا يكون عبادة وذهار كابر المناسك وما روى
عن ابن عباس فعل ذلك بالبصرة فتمرد له خرج للدعاء لاجل الاستفا
وحوله لا للتشبه باهل عرفة وتكبير الشريفة اوله بعد الفجر من يوم عرفة
على قول عمر بن الخطاب وابن مسعود وبه اخذا صاحبنا واخر يوم بعد يوم
الخر على قول ابن مسعود وذلك ثمان صلوات وبه اخذا ابو حنيفة رحمه
لان الجهر بالتكبير بدعة فكان لاخذ بالاقول اول احصيا طوقا عمر
وعلى بعد عصر اخر ايام التشريق وذلك ثلث وعشرون صلوة وبه اخذ
ابو يوسف وعمر بن الخطاب والاكثرون وهو الاحوط في العبادات وصفته الى
تكبير الشريفة على قول عمر وابن عباس في الله اعظم الله اكبر الله اكبر الله
الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد بقولها مرة واحدة وبه اخذ
علماء تاوره واما ثور عن الخليل عليه السلام لما روى ان الله تعالى من جليل
عليه السلام ان يذهب الى ابراهيم بالغداة وراه اصبغ ابنه الذئع فقال
الله اكبر الله اكبر لا يجعل بالذئع فلما سمع ابراهيم عليه السلام صوت
علم انه بائنة بالبشارة فقال لا اله الا الله والله اكبر فلما سمع ابراهيم
عليه السلام كلاما علم انه قدى فقال الله اكبر والله الحمد بعد الفرض

اي بعد اداء الصلوة المفروضة فبديه لاد لا يكبر بعد السنن
والتوافل وانما يجب على كل مقيم مصل في جماعة مستحبة يعني جماعة
الرجال لا غير يعني لا يجب على السافر ولا على اهل القرى ولا على المنفرد
والعلماء النساء اذا صليت وحدهن بجماعة هذا على قول ابو حنيفة و
وقال لا يجب على كل من يصل للكتوبة لاد بيع لها وله رويان من قوله هم
لا جمعة ولا تشريق ولا فطر ولا اضحية الا في مصر جامع اريد بالتشريق
هنا التكبير كذا نقل عن الخليل بن احمد ولان الجهر بالتكبير مثبت
بخلاف القيل فينبغي ان يقصر على مورد النص فلا يجب الا عند اجتماع
هذه الشروط ولا يكبر بعد الوتر لانه وان كان واجبا عليه لكنه غير
مكتوبة ولا بعد صلوة العيد لانها غير مكتوبة ويكبر بعد الجمعة لانها
مكتوبة ولو اقتدى المفسر بالمقيم فيجب عليه ايضا نيعاله وكذلك النساء
اذا اقتدىن بالرجال فكم من شيء او يثبت بعبادته وجوب الزكوة في
الجماعات بعبادته والتكبير وفي الفريضة سميت ايام التشريق لانهم كانوا
يشربون فيها لحوم الاضحية اي بعد ذبحها ويقطعونها فان ذلك
الامام التكبير كبر المأموم لانه يؤدى في اخر الصلوة لا في نفلها فلم يكن لا
لامام فيه حتما كسجدة التلاوة وفي الامام القاضى خان من خرج الى الجبل
ولم يكن هو يدرك الامام في شيء من الصلوة ان شاء انصرف الى بيته
وان شاء صلى ولم ينصرف والا فضل له ان يصل اربعا فيكون ذلك
له صلوة الضحى لما روى عن ابن مسعود رفاة قال من فاتته صلوة العيد

صلى أربع ركعات يقرأ في الأولى سبع اسم ربك الأعلى وفي الثانية و
 والثالثة وفيها وفي الثالثة والليل اذا يغشى وفي الرابعة والضحى
 ورعى في ذلك عن رسول الله عليه السلام وعدا جميلا واجرا جزيلا
 بكذا ويستحب اختلاف الطريق في صلاة العيد يعني يستحب ان يذهب
 الى العيد في طريق ويعود في اخره عليه السلام كان يفعل هكذا في البر
 به اهلهما او يستفيد فيهما او يتصدق على فقرائها او يشهد له
 طريقان والسنة ان يخرج الامام الى الجبابة ويستخلف غيره ليصل
 في الموضع والضرعي والاضواء ويصل هو بالجبابة بالاصحاء
 والماضي وان لم يستخلف احدا كان ذلك ~~في المفضل~~ في السفر
 للخص للمطعم والعام مقدار ثلثة ايام هذا إشارة الى ان الترخيص
 بخصم السفرين للمطعم والعام سواء خلا في الشافعي فان عندك ~~للمعصية~~
 لا يفيد الرخصة لانها مثبتة تخفيفا فلا يتعلق بها وجوب التقليل
 ولنا اطلاق النصوص ولان نقل السور ليس بمعصية وانما للمعصية ما يكون
 بعد او تجاوزه والخصم متعلق بالسفر لا بالمعصية ثم الذي يتغير
 الاحكام ان يقصد الان في مسيرة ثلثة ايام بسير الابل ومثي الاقدام
 اقصر ايام السنة عن التي يوقف اذ مقدار يومين واكثر اليوم الثالث
 وعند الشافعي بيوم وليلة والجمعة عليهما قوله عليه السلام يصح للمقيم يوما
 وليلة والمطر ثلثة ايام وليا لها عم الى خمسة الخ من مروا به عموم
 التقدير وعن ابي حنيفة اذ مقدار ثلثة مراحل وهو قريب من الاول لانه

المعتمد

لان المعتاد في السير في كل مرحلة خصوصا في اقصر ايام السنة وقبل
 اذ معتبر بالفراسخ فتدبر باحدى وعشرين يوما وقبل ثمانية عشر
 وقبل خمسة عشر والصحيح هو الاول واما السير في الماء فعن
 الحنفية روى اذ يعتبر مسيرة ثلثة ايام في البر وان ادى في السير
 وسار في يومين او اقل وللمختار للفتوى ان ينظر في السير في
 ثلثة ايام وليا لها اذ كانت الرحلة مستوية معتدلة فيجعل ذلك
 هو القدر لانه اليقين بحاله كما في الجبال كذا في التبيين وفرض الاصل في كل
 ركعة رباعية ركعتان لا يزيد عليهما وقال الشافعي وفيه الاربع والقصر
 رخصة اعتبارا بالصوم ولنا حديث عمر بن الخطاب قال صلوا
 السفر ركعتان وصلوة الاضحية ركعتان وصلوة القدر ركعتان وصلوة الجمعة
 ركعتان تمامه قصر على لسان نبيكم عليه السلام وقد خاب من افترى وعني
 بغيره قال صحبت النبي عليه السلام في السفر فكان لا يزيد على ركعتين و
 وابا بكر وعمر وعثمان رضى الله عنكم كذا كذا ولو صلى اربعاء في الاوليين وقد
 في الثانية قدر التشهد وقعت الاوليان وضوا وما بعدهما انقلنا اعتبارا
 بالبر ويصير مسير التاخير السلام وان لم يقع في الثانية قدر التشهد
 بطلت صلوة لاختلاف النافلة بالفرض قبل اكماله ويترخص في السفر
 بمخارقة بيوت المصومين بالجنب الذي خرج لاروي ان عليا رضى الله عنه
 من البصرة يريد الكوفة صلى اربعاء ثم نظر الى حصص امامه فقال لو جاوزت
 هذا هذا لخص لقصرنا ولا يزال على السفر حتى يرجع اليها الى مصر او نحو

الخص البيت من القصر

الاقامة في بلد او قرية خمس عشر يوما لا في مكان في ظاهر الرواية
 لانها غير صالحة للاقامة فيتم صلوة حين وجد الرجوع اليها او
 نية الاقامة مدة ذلك ما روي عن ابن عباس انهما الاذا اقد مت بلد
 وانك مفتر في نفسك ان يقيم بها خمس عشر يوما وليد فأكمل
 صلوتك وان كنت لا تدري متى تظفر فاقصر لانه لا يمكن اعتبار المطلقة
 للبيت لان السفر لا يعرف عنه فقله بها مدة الطهر لانها مدتان من
موجبستان ولو دخل مرا لم ين الاقامة فيه ومادت خارجة تنتقل
يخسر لان ابن عمر قام بازر سجستان سنة اشهر كان يقصر عن حج جمعة
من الصحابة مثل ذلك ويصح نية اقامة العكر المحارب للكفار
في دار الرب او البغاة في دار الاسلام في غير مصر لان نية الاقامة
فيها لا تصح لان حالمهم تخالفا عن نيتهم للسرد بين القرار فصل كالمنزلة والغزار
 وقال زفر بن نصح اذا كنت الشوكة لهم للتمكن من الاستقرار طاهوا
 وقال ابو يوسف نصح اذا كان في بيوت للدب لانه موضع الاقامة
تخلو اهل الجملة وهم اهل اجنبية فان نية الاقامة نصح منهم في الاصح
وان كان في المكان لان الاقامة اصل فلا يتبطل بالانشغال من معه
عن المرعى و يتم المفتر طقتدي بالمقيم في الوقت لتغير منه الى اربع
بالتجربة كتغير بنية الاقامة للتصال للغير بالسبب هو الوقت و
ان افسد يصلي ركعتين لن وال المتابعة وبعد خروج الوقت
لا يصح استداؤه بالمقيم لعدم تغير منه بعد لانقضاء السبب افدا

للمقيم

المقيم بالمسافر فيجب في الوقت وبعد واذا صلى المسافر بالمقيم
 ركعتي مس هو اي الامام للسافر وقال ندبا او اصلق بكم فان اقوم
بمسفر لانه عليه السلام قال حين صلى باهل مكة وهو مفتر فيتمون
صلوتهم بغير قراءة في الاصح لانه مقتدر تحرية لا افعل والفرص
صار مؤدى فيسكرها احتياط او من توطى في غير وطنه ثم دخل
وطنه الاول فمر لانه لم يبقر له وطنه لان تساخ بوطنه الاقامة الا اي
انه على السلام بعد الحج عند تفكيره من المفتر من وهذا اذا التقل
عن الاول باهل واما اذا لم ينتقل باهل كنت استحدث اهل بلد
اخرى فلا يتبطل وطنه الاول وقايتة الخصر تقتضي السفر بغا
وقايتة السفر تقتضي الخصر ركعتين لان القضاء تجب اذا تخلو
ما الوقاية في الارض في حالة لا يقدر على الركوع والبجود حيث يقضيها
في الصحة راكعا وساجدا لان سقوطها عنه هناك بالفرق للعنبر
في ذلك اي في وجود الاربع او الركعتين اخر الوقت لان المعتبر في
في السببية عند علم الاداء في اول الوقت فان كان مفتر في اخر
الوقت وجب عليه ركعتان وان كان مقيما وجب عليه الاربع كما
لو صلى الظهر فمنزله ثم سافر قبل خروج الوقت فما دخل
وقت العصر ثم ترك السفر قبل للعنبر ثم علم انه صلاهما على غير
وضوء فاد يقضي الظهر ركعتين والعصر ركعتين كلا في البيت الجمع ونصير
المسافر مقيما بجود النية لانه الاقامة ترك الفعل ففيه يكفي بجود النية

وان كان في دار الحرب او البغاة في دار الاسلام في غير مصر لان نية الاقامة فيها لا تصح لان حالهم تخالفا عن نيتهم للسرد بين القرار فصل كالمنزلة والغزار

ويصير المقيم مافى لا بالنية مع الخروج لان السوف فعل الفعل لا يكلف
 بحود النية وبياح السوف يوم الجمعة قبل الزوال وبعد اذا قاروا في
 الاصل في الوقت وقال الشافعي للنجوى بعد الزوال وبعد النجوى لا
 لغز واج او نحو كذا في شرح القلوبي للعلامة الزاهدى ومن بد
 اى ظهوره الرجوع من الطريق بعد ما خرج مفسرا في مرقا لبيها
 اى بين وبين مصره تسفر بغير مقيما في الحال اى مجزى الرجوع اليها
 وان لم يدخلها لانه ينقض السفر قبل الاحكام والا اى واذا كان
 بينهما مدة تسفر فهو مفسرا حتى يصل الى مصره لو جود السفر كل
 تبع يصير مقيما بينه وبينه ^{يوم} كالمراة مع زوجها بعد ما وثقاها
 مهر العمل والعيد مع مولاه والمجندي مع الامير اذا كان يترقا
 منه والاجر مع السائح والغريم مع المديونة اذا علم التبع بها اى
 بيته متبوعه لا اذا لم يعلم ذلك لا يلتزمه الا تمام حتى يعلم في الاصح
 كما في توجيه الخطاب الشرعى وعزله الوكيل وقيل يلزمه ولو كان
 العيد مشتركا بين مفسرا ومقيم قيل يتم وقيل يقصر وقيل ان
 كان بينهما مهابات في الخدمة يقصر في كونه للمفرا ويتم في كونه
 للمقيم ^{في} في المريض من عجز عن القيام او خاف زيادة المرض
 بقيامه صلى الله عليه وسلم يركع ويسجد لقوله عليه السلام لعمر ابن الخطاب
 صلى الله عليه وسلم فان لم تستطع فقاما فان لم تستطع فصل الجنب
 ولان الطاعة بحسب الطاقة فان لم يطق الركوع والسجود

او ماء

او ماء قاعدا لا تدوب مع مثله والتكليف بقدره وجعل سجودها
 لخفض من ركوعه لان الائمة قائم مقامها في اخذ حكمها ولا يرفع
 الى وجهه شيئا يسجد عليه لقوله عليه السلام ان قدرت ان تسجد على الارض
 فاسجد والافا ومى برأسك وانه فعل ذلك وهو يخفض راسه مع
 لوجود الائمة والالا لان علامه فان لم يطق السجود استلقى على ظهره
 وجعل رجليه الى القبلة واوما بالركوع والسجود لقوله عليه السلام يصل
 للمريض قائما فان لم يستطع فقاما فان لم يستطع فعلى قفاه يومى
 ايماء فان لم يستطع فالله الحق بقول العذر منه او اضطباع الجنب
 متوجها اليها وهو راية عن الحنفية والاول يعنى الاستلقاء
 على ظهره اول من الاضطباع خلافا للشافعي لما روينا من حديث عمر ان
 الله قلنا ان اشارت للاستلقى يقع على هو اى الكعبة وهو قبلة الى عنان
 السماء وانذاره للضطج الى جانب قدسه وبه لا يتعادى الصلوة
 اذ هو ليقتبله ومعنى قوله عليه السلام في حديث عمر ان على جنبك اى
 يساقط لان الجنب يذكر ويراد به السقوط يقال بقي فلان شهلا
 على جنبه لدا طال مرضه فان لم يطق الائمة برأسه آخر الصلوة ولم
 تسقط عنه وان كان العجز اكثر من يوم وليلة مادام مقيما هو الصحيح
 على ما ذكر صاحب الهداية لانه يضمن الخطاب بخلاف المفسر عليه
 وقيل ان زاد عجزه على يوم وليلة تسقط عنه القضاء كما في الائمة لان
 مجرد الفعل لم يكف لتوجيه الخطاب وهو اختيار شيخ الاسلام ولا يومى

توفي في يوم

بغير راسه وقال زفر والشافعي يومين بعينه وقبله وحاجبيه وهو
رواه عن ابويوسف وعن ثوري نقول نصب الابدال بالرائي ممنوع ولا يمكن
القياس على ذلك على الراس لا يتبادر به ركن الصلوة دون هذه الاشياء
وان قدر على القيد على الاعلى الركوع والسجود صلى قاعدا يومين بهما او
قاما لان ركنيه القيام للتوسل الى البعد لما فيها من ذهاب العظم
فاذا لم يتعبه السجود لا يكون ركنيا فيختبر بين الائمة قاعدا وبين الائمة
قائما قايما والاول اى الائمة قاعدا اولي لان اشبه بالسجود ولو كان
راسه فيه اخفض واقرّب الى الارض وذلك خوا هو راد ان يومين للركوع
قاما والسجود قاعدا ومن مرض في صلوة بعد ما شرع يصلي قائما
بنز على حسب ما يقدر يعني اذا قدر على القعود صلى قاعدا يركع ويسجد
فان لم يستطع فهو ميتا قاعدا فان لم يستطع فمضطجعا لان بنى الامة
الادنى على الاعلى فصلا كالافتداء وعن ابى حنيفة انه يستقبل اذا صاب
الى الائمة وعن ابى حنيفة ربه والصحيح هو الاول لان اداء بعضها
وسجود وبعضها بائنا اول من اداء كلها بائنا ومن صلى قاعدا لمرض
فخرج يركع ويسجد ثم صبح بنى على صلوة قائما عند ابى حنيفة وابويوسف
وقال محمد استقبل بناء على اختلافهم في الافتداء ومن صلى بعض
صلوة فهو ميتا ثم صبح فيها حتى قدر على الركوع والسجود استقبل
خلافا لفرق بناء على اختلافهم في جواز الافتداء للركع والسجود
ومن جئنا او غمى عليه يوم او ليلة قضى بخلاف الاكثر من يوم وليلة

قائمة لاقضاء عليه وهذا استحقاق القياس لان الاقضاء عليه اذا استوجب
وقت صلوة كاملة وهو قول الشافعي لان القضاء يستلزم على وجوبه
وجوب الاستئذان اذ قلنا اذا قصرت لا يخرج في القضاء فيجب كالنائم
واذا اكلت يخرج فيسقط كالحائض واقبال الجنون فكذلك الاعمال فقاما
رواه ابوسليمان وهو الصحيح ثم الكثرة معتبرة من حيث الاوقات
عندكم كما لا يسقط القضاء ما لم يستوعب سنة صلوات وقتها
يؤدى يعتبر من حيث الساعات وهو رواية عن ابى حنيفة والاول
اصح لان الكثرة بالدخول في التكرار والنائم يقضى مطلقا سواء
وجد يوم او ليلة او اكثر لان امتداده نادر فليجئ التمسك منه بالتأخير
عنه ويقضى للرخص فائتية الصلوة على حسب حاله اذا التكليف بحسب الصبح
فيكون قد لم يرض على القضاء كما يكف على الاداء ويقضى الصحيح فائتية
للمرض كاملة لان تحصيل الركن فرض وانما سقط عنه الاداء لعذر
في القايمة ومن قايمة صلوة قضاها اذا ذكرها قبل فرض
الوقت الاصل فيه ان الترتيب بين الزاوية وفرض الوقت مستحق عندنا
ومستحب عند الشافعي لان كل فرض اصل ينفق فلا يقف جواز على جواز غيره
كالصيامات والركعات ولنا في علم السلام من نام عن صلوة او شيئا فلم
يذكرها الا وهو مع الاما فيصل التي كانت مع الامام فيها ثم يصل التي
ذكرها ثم ينعى التي صلى مع الامام امر علم السلام بالاعادة وهو الوجه
الاذا خاف فوت فرض الوقت لضيق الوقت او خاف وقوعه في وقت فمكروه

الاداء

أو كانت الفوائت متتافاة يقدم الوقفية لأن الترتيب سقط
 فذلك ثم حذو التكرار عند الحنفية بخروج وقت السجدة وعند
 محمد بدخولها والصحيح هو الأول لما قلنا من الكثرة بالدخول في حذو
 التكرار ذلك بالزيادة على الجهر وهو صلوته يوم وليلة سواء كلها
 قديمة أو حديثة متى ترك صلوته شرعاً كانت وفاته ثم على ما صنع
 واستغل باداء الوقفيات فقبل ان يقضى ذلك الفوائت ترك صلوته
 ثم صلوته اخرى وهو ذكر بهذا الحديث فيها اختلاف الشايع قال
 بعضهم لا يجوز هذه الصلوة ويجعل الماضي كالم يكن احتياطاً وزجراً عن
 التهاون وبعضهم قال يجوز عليه الفتوى لأن القديمة ابطلت
 لأن الترتيب كثر بها والحديث اذ ادت الكثرة فيها كذا السقوط
 ولا يلزم بالحدثة الترجيح بلام جرح فان قضى واحدة من السنن
 بعد ما سقط الترتيب بذلك لأن سقوطه بمكة الكثرة للخصية
 الى الخرج وقد زالت كما يعود حق المقارنة في الولد الصغير الساقط
 بالترجيح بعد ما ارتفعت الروجيه لوقال للمانع وقيل لا يعوق
 الترتيب واليه مال الى حفص الكبير وهو اختيار الشيخ الاميني وفتح الاسلام
 لأن الساقط لا يحمل العود كما قليل تجزئ ادخل عليها جارحى
 قال فعاد قائله لم يعد تجزئ بخلاف ما اذا سقط بضيق الوقت
 او النسيان حيث يعود بضع الوقت والتذكر لأن السقوط
 عند الجهر وحقيقته **فصل** ومن دخل مسجد اذن فيه كى **جهر**

عاد الترتيب عند العفو وهو الظاهر في اختيار الفقهاء

قبل الصلوة لقوله عليه السلام لا يخرج من المسجد بعد النداء الا منافق
 او رجل يخرج لحاجة يريد الرجعة الا ان يكون اماماً او مؤذناً القوم يتفرق
 الناس في مسجد حجة بغيبه فيذهب الى جماعة فيحلبوا بشئ لا يكون سبباً
 للتفرق ولما يستظم امر جماعة وذلك تكبير معنى او يكون قد صلى الفرض
 فيخرج لأن الاذن داع لمن لم يصلي للمنى صلى الا ان يقام للصلوة قبل
 خروجه من المسجد فيقتدى تطوعاً في الظهر والعشاء لجواز النقل
 بعد ما وان خرج يكون ميثاقاً لادخال الجماعة عياناً وهو بدعي و
 يخرج في الباقي يعني في العصر والغروب والجمعة النقل بعد ما ولو جاء
 رجل والامام في صلوته الفجر وهو لم يصلي سنة الفجر ان خاف فوت ركعة
 واحدة من الفرض مع الامام صلى السنة خارج للمسجد ثم اقتدى به يمكن
 الجمع بين الفضيلتين اذ سنة الفجر لها فضيلة قال عليه السلام ركعتا الفجر
 خير من الدنيا وما فيها وقال عليه السلام صلوا ما وانه طردكم الخيل
 والجمعة ايضا فضيلة قال عليه السلام من شئت شئت من النار وشئت
 ابن عباس عن رجل يقوم بالليل ويصوم بالنهار ولا يضر بجمعة قال
 هو في النار فمتى ادرك ركعة مع اداء السنة كان احق من تفويت
 لأن ادراك ركعة مع الامام يكون مدك الجماعة قال عليه السلام من
 ادرك ركعة من الصلوة فقد ادركها فان خاف فوت الركعتين ترك
 السنة واقتدى بالام تعذر احرازها فحضر احقها وهو الجماعة ولو
 دالوعده والوعيد فيها وفي سنة الفجر ورد الوعد لا غير لا يتوهم الجماعة

اعظم لانها مكملّة ذاتية والسنة مكملّة خارجية والذاتية أقوى ولم
ولم يقضها في تلك السنة بعد اما قبل طلوع الشمس بالاتفاق لانه
صفة السنة فانت يذهب وفيها فاشبه بطلوع النفل وهو مكروه بعد
الصبح واما بعد ارتفاعها فعند ما قال محمد احب الي قضاءها الى
وقت الزوال قال الامام الحسن ما حكى عن الفقيه اسمعيل الزاهد انه كان
يقول ينبغي ان يشترع فيهما ثم يقطعها حتى يلزم بالشرع فيمكن من القضاء
ليس يفتي لان ما وجب بالشرع لا يكون اقوى مما وجب بالنذر وقد
نص محمد ان المنذور لا يؤدى بعد الفجر قبل الطلوع وسنة الظهور
في الحالين سواء خاف فوت ركعة او اكثر واقتد به لانه يمكن ادائها
في الوقت بعد الفجر الفرض وهو الصحيح ويقضيها كالمفرد في فصل السن
من التقدم والتأخير على الاختلاف وقيل لا يقضيها وهذا غير مستند
لحديث قوله صلى الله عليه وآله لا اربع قبل الظهر فضاها بعد ومرة ادرك
مع الامام ركعة حاصله ثواب الجماعة لما روينا في هذا حيث من قال
عبدك حر ان ادرك الظهر لان ادراكك الشيء ادراكك اخيه يقال ادركت
ايامه اي اخوه اختلاف ما لو قال عبدك حر ان ادرك الظهر بجماعة حيث
لم تحض بادراك ركعة لانه ينفي ببعضه حتى لو منه القراءة فلم
يكن مصليا بجماعة ومن ادراك الامام ركعة في حال ركوعه فكبر
ووقف ولم يكبر حتى رفع الامام ركعة لا يصير مدركا لتلك الركعة خلا
قال في لانه ادراكك فيما له حكم القيام بدل الجواز تكبيرات العيد بين

فيه فصل كما لو ادركه في حقيقة القيام ولم يكبر معه ولنا ما روي عن
عمر بن الخطاب قال اذا ادركت الامام ركعة فركعت قبل ان يرفع راسه فقد ادركت
الركعة وان رفع راسه قبل ان يكبر فقد فانتك تلك الركعة ومرة
للاختلاف يظهر ان هذا عندنا لاحق من هذه الركعة فيأتي بها قبل فراغ
الامام وعندنا مسبوق بها فيأتي بها بعد فراغ الامام ولو ادركه
اي الامام في القيام ولم يكبر معه حتى رفع الامام راسه ثم يكبر المقتضى
صار مدركا لها اي لتلك الركعة بالاتفاق لانه مشترك في حقيقة
القيام ولكن اختلف عنه في الركوع فصار لاحقا في فعله ان يتبعه فيه ولو
ركع للمقتضى قبل الامام فادركه الامام فيه صحيح وكذا لقوله عليه السلام
لا تبادروا بالركوع والسجود وقوله عليه السلام انما تحضن الذي يكبر
قبل الامام ويرفع ان يحول الله راسه لجواز قال في لا يصح لان ما
اتي به قبل الامام غير معتد به مستند عنه فكذا ما بينه عليه قلنا ان
الشرط في المشاركة في جز واحد وقد وجد كما في الطرف الاول
بان مشترك امام في ابتداء الركوع ورفع راسه قبل الامام ولو سجد للمقتضى
قبل رفع الامام ركعة من الركوع ثم ادركه الامام فيها روي عن ابي حنيفة انه
لا يجوز سجدة لانه سجد قبل اوان السجود في حق الامام فذلك في حقه
لا بد منه له وصار كالسجد قبل الركوع وعلى قائل هذا الرواية ينبغي انه
لو سجد ثانيا قبل رفع الامام راسه من السجدة الاولى لا يجزئ وان شارك
فيها روي ابو يوسف انه يجوز سجدة لان قدر ما يشترك الامام فيه وقع في

ما لم يتصل بالنصف الاصل فهو في القعود ارب و ان كان في القيام ارب
 بان كان النصف الاصل مستويا لم يعد لان كمال القيام معنى ويسجد
 السهل لك الواجب في القعود الاول ولو عاد فقد صلوة في الاصل
 لكامل الجماعة برفض الفرض بعد الشروع فيه لاجل ما هو ليس بفرض ومنه
 عن القولة الاخيرة حتى قلم الى الخامسة عاد اليها ما لم يسجد للجماعة لان
 لم يستحكم خروجهم عن الفرض والقعود اصلح صلوة وقد امكده ذلك
 برفض ما اتي به اذ هادون الركعة بحمل الفرض ويسجد السهل لتاخير
 قضاؤه هو القعود الاخيرة فان سجد الجماعة صار فرضه نفلا وانما بطل
 فرضه برفع الجبهة عند محمد وهو المختار للفتوى وبوضع الجبهة عند
 ابو يونس وهو رواية عن محمد والفائدة تظهر فيما اذا سبق الحدث
 وهذه السجدة فانه يبنى عند محمد خلافا له وانما صار نفلا لان استحكام
 شروعه في النفل قبل اكمال اركان الفرض وضرورة خروجه من الفرض
 وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد لا يصح نفلا بناء على انه
 صفة الفرضية لا يبطلت لا يبطل التحمية عند ما خلا فانه وعلى هذا
 ان ترك المقررة على راس ركعتي النفل لا يبطل عند ما خلا فانه يضم
 اليها ركعة سابعة دسة على قولهم لان النفل بالوقت غير مشروع وان لم
 يضم مع لانه منطون والمنطون غير مضمون خلافا لابي فرح وهو يسجد
 على قولهم اختلفوا فيه والاصح انه لا يسجد لان النقصان لا يجبر
 بالسجود ولو اقتدى به انما يلزمه سركعات لان للودي بهذه

التحمية

التحمية وقوته عن الامام للظن ولم يوجد في حقه ولو قعد في الرابعة
 ثم قام ولم يسجد ينظر انما القولة الاولى عاد لم يسجد الخامسة ولم يخرج عن
 عن الفرض بالسلام لانه واجب التسليم في حالة القيام غير مشروع فيقع
 لياق به على وجه الشروع ويسجد السهل لتاخير الواجب فان سجد الخامسة
 زاد سادسة لانه عليه السلام عن التيسير وهو فرض لانه الباقي اصابة لفظة
 السلام وهي واجبة والزائد ثقل ولا قضاء لو قطع غير ثابت عن سنة
 الظهور في الاصح لانه لا سنة دون للواظفة عليها بتحمية مقصودة فلم يحد
 وسجد السهل لتاخير الواجب التمكن القضاة في النفل بالدخول فيه لا على وجه السنون
 عند ابو يونس والتمكة في الفرض بالخروج لا على وجه السنون عند محمد والفتوى
 بان شاف في هذه الحالة صلى سنا عند محمد لانه لو تولى بهذه التحمية و
 عند ما ركعتين لانه استحكام خروجه عن الفرض ولو اوفى المقدر لا قضاء
 عليه عند محمد اعتبار الامام وعند ابو يونس يقضى ركعتين لان السقوط
 بعرض يخص الامام فلا يتعداه ثم قالوا انه في العمى لا يرد سادسة
 لكرامة النفل بعد ما قيل يضم وهو الاصح لانه لا ينقص صوره والنهي
 عن النفل بعد يتناول المقصود في الجهر اذا قام الى الثالثة بعد ما قعد
 قبل التشهد وفيها بالسجدة لا يضم اليها اربعة لكرامة النفل بعد ما
 وكذا اذا لم يقعد قده لبطلان فرضه بركعة والنفل قبل الجهر اكثر من
 من ركعتين مكروه بخلاف مثاله العمى لان النفل قبله غير مكروه ومن
 لم يريد الخروج من صلوته وعليه لم يخرج منها اي من صلوته عند محمد

وهو قول فرح بن واقد بن ابي اسحاق اشداه لانه السجود واجب
 جبر النقصان فلا بد ان يكون في احوام الصلوة وعند ما يخرج منها على
 التوقف ان عاد الى السجود يعود الى حزمة الصلوة والا فلا لان الامم محلل
 في موضوع فيعمل عمله الا ان يتوقف الحاجة الى جبر نقصان الصلوة
 بالسجدة فاذا السجدة تحققت الحاجة فيعود الا فلا ويسجد للمو
 لان نية بغير الشروع قلن في كمال نوى الظهر سكا ونوى للظهر
 اربعاً فلا وماذا اسم وهو ذلك السجدة الصلوة بنية حيث تفيد صلوة
 لانها توفى بها في حقيقة الصلوة وقد بطلت بالسلام العمد
 شك في صلوة فلم يدبر اصل ثلاثاً اربعاً وذلك الشك اول ما عرض
 من تلك الصلوة وقيل معناه انه ليس بعادة لانه لا يرد في عمره قطوه
 الاثبات ثلث الصلوة لقوله عليه السلام اذا شك احدكم في صلوة
 اذ لم يصلي فليستقل الصلوة بالسلام وهو اول من الكلام لان السلام
 عرف محلاً قال عليه السلام وتحليلها السلام دون الكلام ومجوز النية
 بدون السلام لقوله لا يخرج به من الصلوة وان كان الشك يعرض له
 كثير يعمل بالكثير رايه لقوله عليه السلام من شك في صلوة فليستقل
 الصواب وهو مجهول على ما وقع له غير مرة وللحديث الاول مجهول على ما
 وقع له اول مرة توفيقاً بينهما فان لم يكن له راي اخذ بالاقول لقوله عليه
 من شك في صلوة وليأخذ بالاقول وقد حدثني يوم اخر صلوات كذا
 يصير تاركاً في من المقعد **فصل في سجدة التلاوة** وهي اربع عشرة سجدة

سجد

عشرة
 معروف

معروف في آخر الاعراف وفي الرعد والغد وبنو اسرائيل ومريم ولا
 دل في الحج والفرقان والهدى والم تنزل وصر وسم السجدة والنعيم
 واذا السماء انشقت وارضها باسم ربك كذا كتب في مصحف عثمان
 رضى عنه وهو المعتمد وانما خص بذلك قولها الاول في الحج خمسة
 لان الثانية منها ليست بسجدة التلاوة خلافاً للشافعية لم يثبت
 عقبة بن عامر رضى قال قلت يا رسول الله افضل سورة الحج بان
 فيها سجدة قال نعم ومن لم يسجد هلم يقرأها ولنا روى عن ابن عباس
 وابن عمر رضى الله تعالى عنهما قال لا سجدة التلاوة في الحج في الاول
 والثانية سجدة الصلوة لقولها بالركوع ومارواه ما قال بهذين
 السجديتين ومنها سجدة مرفوعة خلافاً للشافعية فانها عند ليست من
 غريم السجود وانما هي شكر لادعائه عليه السلام وراهها وسجدوا قال سجدها
 داود عليه السلام بؤبة ونحوه فسيدها شكرنا ولنا ما روى ان واحداً من
 من الصحابة قال يا رسول الله رايت فيماني في المنام كافي كتب سورة هي
 فلما انتهيت الى موضع السجدة بسجدة الدواة والقلم فقال عليه السلام
 فخذ احق بها من الدواة والقلم فامرني بكتب في كل سجدة مع اصحابه
 وقال مالك لا بسجدة في السج الا خير لادعائه عليه السلام لم يسجد فيها بعد ماها
 حج الى المدينة قلنا يحتمل انه لم يسجد فوراً ثم يسجد بعد وجبت سجدة التلاوة
 على الداء وتوامها والسبع ولو عجز قاصداً لقوله عليه السلام السجدة على من
 سمها السجدة على من تلاها وهي كلمة الجواب وقد ذكرنا مطلقاً في تناول

المقاصد وفيه ولا يجب بكتابتها لعدم القراءة والسماع ولا يجوز التفتت
والغالب اذا امتنع الحروف وحصل به صوت سمع به او غيره ووجوبها
على التراخي لما روي انه عليه السلام لم يسجد فوراً حتى تلا عنده رجل آية
السجدة فلم يسجد لها وقال عليه السلام كنت اماماً سجداً فامعك يعني لو
سجدت على الفور سجدت فامعك فاحوها المتأبى وهذا يدل على جواز
التأخير ولو قراءها في الصلوة ان كانت في وسط السورة مكافئ للبعد
والنفل وغيرهما فلا فصل ان يسجد ثم يقوم وتتم السورة ويكبر ولو لم يكبر
وركع ونوى السجدة تجزئه فيساوياً باخذ ولو لم يكبر ولم يسجد حتى
انتم السورة ثم ركع ونوى السجدة لا تجزيه لا تسقط عنه بالكوع عليه
قضاءها بالسجود مادام في الصلوة وان كانت في اخر السورة مكافئ
للامراف والجم والقرآن باسم ربك فلا فضل ان يكبر ولو سجد ولم يكبر
فلا بد من ان يقرأ من السورة الاخرى بعد ما رفع يده من السجدة ولو
راسولاً يقرأ شيئاً وركع جازت صلوة ولو لم يكبر ولم يسجد وجازت
للا سورة اخرى فيلبي ان يكبر بها وعليه ان يسجد مادام في الصلوة
ولا يجب على الصلوة ولا قضاءها كالحائض والنفساء والصبي والمجنون
والكافر لان السجدة قطعة معظمة من الصلوة ولهذا شرط لا يلا
لها جميع شرائط الصلوة فلا تجب على من هو ليس به لوجوب الصلوة
بخلاف الجنين للحديث وجب على سماعها منهم لتحقيق السبيل لا يجب
بقراءة المجنون والصغير الذي لا يعقل ولو سمعها من الطوطى او

من شئ من الجن

الناس قبل لا يجب هو الصحيح لان السماع تلاوة صحيحة وفي انما
تكون بالتميز وجب على التالي للاصم لتحقيق التلاوة من الامل ولا صل في
السببية هو التلاوة والسماع بناء على انه من التوليدات وقيل السبب
هو السماع وبه اختيار فخر الاسلام وذكر الامام قاضي خا ان من قرأ آية
سجدة عند اصم فلم يسمع ولو كان اصم يسمع لا يسجد عليه كذلك الناس
وان قرأها للماموم خلفه الامام لم يسجد بها هي الى الماموم والامام
في الصلوة ولا بعد ما عند الحنفية وابو يوسف وقال احمد يسجد ونها
اذا في غوا لتقرر السبب هو التلاوة والسماع ولا مانع بعد الفراق منها
واما السجدة فيها لثلاثي لادى الى قلبه وقوع الامامة او التلاوة و
الجمان للمقتدى فيجوز عن القراءة لنفاذ تصرف الامام عليه السلام
لتصرف المجزى بخلاف الجنين والحائض لا تفعلها من حيث هي القراءة وسجدة
الصلوة اي التي وجبت في الصلوة لا تقضى خارج الصلوة لانها
مرة الصلوة فلا تتأدى بالتأخير لانها صارت من افعال الصلوة
وافعالها لا تتأدى خارجها من قرأ آية سجدة فلم يسجد بها هي الى
في مجزئ عارها وسجد لها سقطت وكفت السجدة الصلوية عن التلاوة
بني للتدخل وجعلت مستبعدة للاول لانها اقوى وفي نوادر الخبيسات
يلزم سببية اخرى اذا فرغ من الصلوة لتلاوة الاول لعدم السبيل الى
التدخل لان من الحاقها بالثانية كون السجدة تبعاً للاحقة قلنا لا
للا ثانية قوة اتصال المقصود فكانت اقوى فاستتبعت الادنى كما بعد

ان يكون السابق تبعا لاحقا اذا كان اللاحق اقوى كسنة الفجر ولو كان
 سجدا لا ولا قبل الصلوة ثم عاده في الصلوة سجدا لآخر فيهما
 لانه الصلوة سنة اقوى فلا يكون تبعا للضعف كما يؤدي الى سبق
 الحكم على السبب وهي لحد الجسدية تدخلت لاجل السبب على التداخل
 دفعا للمرجح فانه عليه السلام كان يسبح من جبريل عليه السلام آية السجدة
 ويقراء على الصحابة ولا يسجد لامرهم وهي اختلاف احدهما عن المجلس
 والآية تعددت لان الحكم يتكرر بسبب اختلاف المجلس في القيام كانه
 لا يتبدل المجلس يقوم مرة ويقعد اخرى لا يرى ان المصلي يقوم ويقعد
 ولا يتبدل مكانه بخلاف الخبيث لانه دليل الاعراض ولا يخطو او يخطو
 ولله اوليهم بين وكذا يشرب جرعة فيد الامام الميراثي لا خلاف بالكل
 والشرب بالجمع والرواية التي تاولا لا تستقل من زاوية البيت والسجد
 للزاوية اخرى وانه تستقل من دار الى دار ففي كل موضع يصح الاقتران
 بجعل المكان واحد وامانة الشوب والديانة والذي يدور حول
 الحرم الذي يسبح في الحرم او النهر والذي تلا على عصى ثم استقل
 له عصى فالاصح انه يتكرر وكذا قاله الامام الميراثي والسفينة الجارية
 كالبيت في عدم تبدل المجلس لانه جوازا لا يضاق لراكبها قال الله تعالى
 وجوبهم بهم ولهذا لا يقدّر على ايقافهما في بناء بخلاف الدائمة فان قوامها
 كجليم لقدمته عليها وقفوا يسرا ولو كررها على الدائمة وهي تيرقان
 كان في الصلوة وكررها في ركعة لحدت يعني كفة سجدة واحدة قبل الاخذ

علم السبب

لاخذ المجلس كذلك لو كررها في ركعتين عنداني يكون خلافا للمروان
 لم يكن فيها اي في الصلوة تعددت يعني يلزمه كل ثلاث سجدة لا خلافا
 للمروان سيرا يضاق اليه ولهذا يجب عليه فيها كما التفت ولو تبدل المجلس
 السبع دون التالى تكرار الوجوب على السبع اجماعا ولو تبدل المجلس التالى
 دون السبع عند البعض والاصح انه لا يتكرر اذا تلا على الدائمة اجزاء
 بالامانة بخلاف ما لو تلاها على الارض ثم ركب قاله في السجدة المروان في هذا
 في ركب خارج للمروان كان في للمروان في السجدة لا يجزئ بقول ابن حنيفة
 ولو تلاها ركباً ثم نزل كان ان يوصى بها لانه اذا اهلكا وجب وفي سجدة
 الصلوة بشرائطها بين تكبيرين يرفع يدها في الظاهر وهو المروان
 عن ابن عباس وعن ابو حنيفة انه لا يكسر عند الخطا وفي رواية عن ابن حنيفة
 ان لا تكسر عند الانتهاء وقيل يكسر في الابداء بخلاف وفي الانتهاء خلافا
 بين ابى يوسف ومحمد فعند ابو يوسف لا يكسر وعند محمد يكسر بغیر تشهد
 لانه عليه السلام لم يشترط ذلك الا في القعود والوقوف هنا وسلام لانه التحليل
 عن التسمية ولا تحريم ويقول في هذه السجدة ما يقول في سجدة الصلوة
 في الاصح وبعض المتأخرين استحسنوا ان يقول فيها سبحان ربنا ان كان
 عند ربنا لمفعولا واستحسنوا ايضا ان يقوم في سجدة وان لم يفعل لم يقم
 وفي المحيط ان لم يذكر فيها شيئا اجزاء في البيت بوجه التحريم
 الى الذي حضره للوث الى القبلة على شقة الاعمى هي السنة اعتبار الحال في
 واختيار المتأخرين والاستلقاء لان ايسر خروج الروح وتذكر عند الشهادة

تكرار الوجوب

اي قولنا شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً رسول الله وقوله
عليه السلام لقنوا موتاكم بجاهدوا الله لا اله الا الله واريد به من قرب من الموت
اطلاقاً لا من الشيء باسم قول الله قبل هو مجرى على حقيقة وهو قول الشافعي
ولا يؤمن كمالاً ياتي ولكن يذكر عنه وهو يسمع فاذا ما كمل الماروي ان اقام
عليه السلام لما مضى نزل جبرائيل بسلامة عليه وعلى آله فقالوا هذه سنة
موتكم وقال عليه السلام السلام على المسلم سنة حققة منها ان يغسله موت
وكيفية ذلك معرفة ثم قيل غلبه الموت لا الخلة مثبت بالموت والصحيح
ان الخلة مثبت بالموت لان المني يتنجس بالموت كسائر الحيوانات ولهذا وقع
في الماء القليل قبل الغسل ينجز الماء ولو صلى في حامل الميت لا يجوز وكفى
وسنة الرجل ثلثة اثواب ازار وقصر ولفافة خلافاً للشافعي في القصر
ماروي انه عليه السلام كفى في ثلثة اثواب يضحي لثي وكفايته له ازار ولفافة
لقول ابو بكر في اخوانه في هذين وكفون في ثلثهما خمسة للمرأة ثمانية
اثواب درع وازار وخمار ولفافة وحرقية بقولها لا عليه السلام
كفى ابنة ثمانية وفي خمسة اثواب وكفايتها لها ثوبان وخمار اعتبار الجلال
الحياة وكره لها الاقتصار على ثوبين وله على ثوبين عند الضرورة والمعتبر
فيما يكفر به حاله الحيوان صلى عليه لقوله عليه السلام صلوا على علي كل
يوم فاجروا لان الملائكة صلوا على ادم فقالوا هذه سنة موتكم وهي
رضى كفاية لانها تقام حق الميت واذا اقام به البعض صلح حقه مؤلف فقط
عن الباقي كالتكفين وشرطها اسلام الميت وطهارته وان دفن بعد الغسل

بعد

فا لم يصل عليه صلى على قبره ما لم يغلب على الظن نفسي لانه عليه السلام صلى
على قبر الحسين وعمر ابو بكر وعمر لم يصل لانه ثلثة ايام الصحيح ان التمسك
ليست لهم لانه يختلف باختلاف الزمان خروا وبركاً او للكان رخاوة وصلابة
وحال الميت وما وهن لا فيغير فيه كبر الراي وما روي انه عليه السلام
صلى على شهداء احدى بعد ثمانية سنة فمحمول على انهم كانوا كادفون
وهي استعمل اي رفع صوته بالبكاء عند الولادة غسل وصال عليه لقوله عليه
اذا استعمل المولود صلى عليه ان لم يستعمل لم يصل عليه لانه نفسي مؤمنة
حيث انفصل حياً فيضع به ما يضع بموت للمسلمين وان لم يستعمل
غسل في رواية ولف اي ادرج في حرقية تكرار النبي ادم ولم يصل عليه
ماروينا وفرد اية لا يغسل لانه في حكم الجرم حتى لا يصل عليه فكذلك لا
يغسل وللخمار هو الاول لانه نفسي وحيوان فغسل اعتباراً بالبقوة
ولا يصل عليه اعتباراً بالاجزاء ولا يصل على باع ولا قاطع طريق لانهم
يسعون في الارض بالفساد قال الله تعالى في حقهم ذلك جزى في
الدنيا والصلوة شفاعاً فلا يستحقونها هذا اذا قتلوه في حال
حربهم وانه اخذهم الامام وقتلهم صلى عليهم لانهم ما داموا في الحرب
كانوا من جملة اهل البغي فاذا وضعت الحرب اوزارها فقد حوكون البغي
وذكر الامام قاضي خان حكم للقتولين بالمعصية حكم قطاع الطريق
وكذا الكاينون في السر بالليل وما الذي صلبه الامام فعن ابي حنيفة
رويتان وللشي خلف الجنان افضل لانه عليه السلام كان يمشي خلف

جنانة سعيد بن معاذ ولا اقرب الى الاعتقاد والاعتبار في الاختيار
الاصح في زماننا للشئ اهل مكة في قول الشافعي ما يتبعها من النسا
ويكن النوح والصيحة في الجنان ومنزل الميت هو عليه السلام النيا
من عمل الجاهلية وان كان مع الجنان فالحجة زجره فان لم ينزجر فلا
باس بان يمشي معها ويطلق الصوت اذا تبع الجنان ويكن مشيعها
رفع الصوت بالذكر والقراءة لانه فعل كتابي ويذكر في نفقة الشبه
بالحاف في المنام بذكره كذا ذكر الامام الميراثي فاذا وصلوا الى
قرية كره الجلوس قبل وضعه عن الرقاب موافقة للمجاهدين ولستعد اذا اعان
لا فرما احيى الى التعاونه والقيام امكن منه حتى لو عملوا استفنا عنهم
فلا باس بذلك ولا فضل ان لا يجلسوا لم يستوى عليه التراب لما وى
انه عليه السلام كان يقوم حتى يستوى عليه التراب وتجر القبر لحد القول
عليه السلام الحمد لنا والشوق لغيرنا ولان صبيح اليهود والسنة في
لقتهم ثم الحمد ان حفرة جانب القبلة من القبر حفرة فيوضع فيها
لميت وتجعل ذلك كالبست المسقود والشوق ان يجر حفرة في وسط القبر
ويوضع فيها للميت وعادة اهل المدينة الشوق لضعف اراضيهم وكذا
اختير الشوق في ديارنا العذر الحمد كذا ذكر الامام حافظ الدين الشافعي
ويدخل فيه من جهة القبلة ويضجع على شقه الايمن موجه
اليها لما روي زيد بن علي عن ابيه عن جده عن عماره انه قال مات رجل
من بني المطلب فشهد رسول الله فقبا على استقبال القبلة فاستقبل

وقولوا جميعا باسم الله وعلى ملة رسول الله وضعوا نجس ولا تكبو
لوجه ولا تلقوه وقال الشافعي بينا سلا وهو عادة اهل المدينة
لانه عليه السلام سلا ولنا ان جانب القبلة معظم فيستحب
الادخال منه وعن النخعي ان اهل المدينة كانوا ياخذون للميت من
قبل القبلة ثم احدثوا السلا لضعف اراضيهم وانما سلا عليه السلام
للضرورة من الحايطة ويكن البناء على القبر بالحص والاجر لقوله عليه السلام
لا يخصصوا القبر ولا يبنوا عليه ولا تقفوا عليه ولا تكبو عليه ولا
لزيينة والقبر ليس كالحا والذكر الامام الميراثي انه لا باس به لانه عظمه
من السبع واما البناء الذي في حوله للميت فلا مشايخ يخاروا لابي
سري في الديار الزخوة ولا يدفن في قبر اكثر من واحد للضرورة فيوضع
الرجل مما يلي القبلة ثم خلفه الفلام ثم خلفه الخشب ثم خلفه المرأة
وتجعل بين كل ميتين حاجزا من التراب ليصير في حكم القبرين هكذا افترق
رسول الله عليه السلام وحكي عن الشافعي لاهام ابن بكر محمد بن الفضل انه
جوز اتخاذ التايوت في ديارنا لرخوة الارض ولو اتخذوا تابوتا من حديد
لا باس به لكن ينبغي ان يفرش فيه التراب وطبقين الطبقة العليا مما يلي
الميت وتجعل اللبن الخفيف على يمين الميت ويساره ليصير بمنزلة الكبر
والخذ التايوت للمرأة حتى لا اقرب الى الشراي الخمر عن مستها عند
الوقع في القبر وعلى هذا قالوا يستحب للمرأة بشوب حتى يجعل الدين
على الحمد لانه بناء حالها على الشراي ان جنازتها خصت بوضع

لا ينشئ عليها فاما بناء حال الرجل الانكشاف فلا يبرح قبره بتوب كذا روى
 عن علي رضي الله عنه لا ينشئ على جنازة لانه مهتوج عن التفتة بالنشأ حيوة
 فلا ينسب به بعد فانه اذا كان لضره دفع مطرا وتبع او خرج عن
 الداخلي في القبر فلا يبرح **في الشهيد** يسمى به لان للملايكة يستشهدون
 موته كراما فيكون مشهودا ففيل بمعنى مفعول وقيل لانه مشهود بالجنة
 بالنص وقيل لانه حتى حافر عند الله تعالى قال الله تعالى **والتحسين** الذي قتلوا
 في سبيل الله امواتا قبل احياء عند ربهم **والشهيد** الكامل عند ابي
 حنيفة كل مسلم مكلف طاعة الله كافر يدخل فيه البغاة وقضاء الطريق
 باي الله كانت او قتلوا ظلما باله جازية قتلوا لم يجز ماله لالقتل
 سوى مشبهة الابوة ولم يرض عليه وقت صلوة كامل بعد تصريم القتال
 ولا يوم وليد حال القتال ولم ينتفع بحيوة شيء ثم ان باي الله
 عيونا فبقينا في هذه القيود الا في التكليف الطهارة الاصل فيه شهلاء احد
 فانهم قتلوا ظلما وماتوا في مصارعهم لم ير ينشأ ولم يؤخذ عن دمهم
 عوف ديننا وى فكل من كان بمعناه الحق بهم ومن لا فلا ولا يعلم
 قال في شهلاء احد زملوهم بكومهم ودمائهم كالتفله فاد ما في جرح
 يخرج في سبيل الله الا وهو ياتي يوم القيمة واوداجه تنجب دماء الله
 لون الدم والريح **اليسك** اذا قتل جنيا فيمنذ يفلس عند ابي حنيفة
 خلافا لهما لعمري الحديث الوارد في الشهلاء ولا نواحيه بالجنابة
 لعقظ بالوت لانها والكيف والتباي لم يجز الشهادة وله ان خطلة يبا

اي غسل الميت
 الراهب

الراهب تشهد يوم احبجا ففسلة للايكة وعلمهم للتعليم
 كما في ادم عليه السلام فصله مخصوصا عن الحديث العام وكذا الحاضر
 والتفتة عنده اذا قتل قبل دفنه فيه روايتان ولا يصح انها تقبل
 قتل صبي فيفلس ايضا عند خلافا لعمالة البالغ انما لا يفلس يظهر
 عن ذنوبه والصبي في الطهارة فوفه فاولا ان لا يفلس وله ان البقا
 ان السيف كفي عن الفل في حقهم لوجه طهره ولا ريب للصبي فلا يكون
 بهم ولا نهم انما لا يفلس نصا لتفتيته اثني الشهادة عليه ليكون شاملا
 له على خمرة يوم القيمة والخام في حقوق الصبي هو الله فلا حاجة الى ابقا
 عليه فلم يكن في معنى البالغ ولا يفلس منه ولا ينشئ نيا به التي من جنس الكفو
 لان لما انشهد عمار قال لا يفلس اعني دما ولا ينشئ عوا عن توب او دين
 كمال عليه من غير جنس الكفو كالغزو والحشو والخوف السلاح لانها ليست
 من جنسها انما بسبب اللحد وقد استغفر عنه والنبى عليه السلام امر
 عن الشهيد ويكمل كفته ان انقض ان زاد عليه رعاية السنة ثم يصلى عليه
 خلافا للشافعية لانه يظهر من ذنوب لقوله عليه السلام السيف مجاء
 للذنوب والصلوة عليه شفاعته له ودعاء له بحسن ذنوبه وقد استغنى
 عن ذلك كما استغنى عن الغسل ولنا ان الصلوة على الميت لاظهار كرامته
 حتى اختص بها السلام وحرم للشافعية والشهيد اولى بهذه الكرامة والبعث
 وان يظهر من الذنوب فلا يستغنى من الذنوب الا يرى انهم صلوا على رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو السابق طهره ومنزله عند الله تعالى

اذا قتل بعد انقضاء اليوم
 واما

في حق الميت

وقد صرح انه عليه السلام صلى على شهلاء احدى وكل جريح اكل او شرب
 او قام او عرج بجراحة او فمته يستغفر مثل الخيمة او نحوها او نقله
 من المعركة حيا غلا لا يتألم بعض مرافق الحيوة فحق ان الظاهر ان يكون في
 معنى شهلاء احدى فانهم ماتوا عطاشا والكاس يدبر عليهم فلم يشربوا
 بل انشروا على اخوانهم خوفا من نقصان الشهادة قوله لا تخوف وطى
 الخيل إشارة الى ان الثقل اذا كثرت له المات لم يغفل له ذلك شيئا
 من راحة الدنيا فيحقق بذلك بدل نفسه لتبغاء مرضاة الله تعالى
 وقر عليه وقت صلوة كامل وهو حتى يعقل ويقدر على اداء الصلوة فاذ
 يغفل ايضا في رايته عن ان يوسوس له لا وجوب عليه تلك الصلوة وهو
 احكام الاحياء فقال رفقهم عنه ان عاش بعد الجرح اكثر اليوم ولو اكثر ليلة
 يغفل اقامة اكثر مقام الكل وذكر الكرم في مختصره ان عاش في مكان
 وهو لا يعقل لا يغفل واذ زاده على يوم وليلة لانه لم ينتفع بحيوته
 او اوصى بامر دنيوي غفل لان الوصية بامر الدنيا من امور الدنيا
 قبل هذا قول ابو يوسف خلافا لمحمد بن لان الوصية من امور الاموات
 وقيل بالاتفاق واما انه اوصى بامر اخر وقيل لا يغفل اتفاقا وقيل
 على الخلاف للذكر **كتاب الزكاة** هي في اللغة النماء والزيادة يقال
 زكا الزرع اذا نمى وازداد فسميت الزكاة لانها سبب لنمو المال
 وزيادته وفي الشرع عبارة عن ايجاب طائفة عن المال في مال مخصوص
 ثم الزكاة تجب على كل حر بالغ عاقل مسلم وانما شرطت الحرية لان

لان العبد لا يملك وان ملك وشروط البلوغ والعقل لان الصبي والمجنون
 غير مخاطبين بالعبادة ان وهى من اعطى لها لانها احد مبادئ الاسلام واكثر
 وقال عليه السلام رفع العظام عن ثلث عن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون
 حتى يعيق وعن النائم حتى يستيقظ وفيه خلاف للشافعي فعنه يجب عليهما
 لانها غرامة مالية فيعتبر بسايل الوؤن وشروط الاسلام لانها لا تكون
 الا الاسلام فلا يتحقق من الكافي ملك نصبا فبذلك لا يجب
 في مال لا مالك له كالقطعة وبالنصب لانه عليه السلام قد ربه فقال ليس اقل
 من ثلث درهم صدقة ملكا ما قيد به لا يجب على المديون وان ملك
 نصبا لان الدين يوجب خلافا في ملك المالك حتى يتمكن الدين من اخذه
 بلا قضاء ورضاء قيد تمامية بقوله **قوله** ويد الشراة لا بد ان يكون مملكه
 ثابتا لجميع الوجوه حتى لا يتمكن فيه نقصان فلا تجب على المكاتب لان يملك
 لك من كل وجه بل مالك يد لا ربه ولهذا لم يكن من اهل ان يعق عبده
 ونعم على الجول لقوله عليه السلام لا زكاة في مال حتى يحول الى الجول ولان
 السبب هو المال النامي فاريد الحكم على زمان يتحقق فيه النمو تجارة و
 ورثا ونسلا ونسلا وهي الجول لا بد يستعمل على الفصول الاربعه وتختلف
 الاستعمال فيها غالبا تسهلا على العباد ثم انها تجب جوبا على الفور
 في قول ابو جعفر الكوفي حتى يأتى بما خبرها بعد التمكن وهكذا ذكره كمال الشهيد
 اذ الامر للطلاق يحمل على الفور وعن محمد بن ابي الزكاة من غير عذر
 لا يقبل شهادته وقيل على التراخي حتى يأتى بما خبرها هكذا روي

في الجول

عن ابو يوسف ان جميع العروق الاداء والملا لا يضمن بهلاك
 النصب بعد التزويج وكذا لا يضمن بهلاكه مطالب من جهة العباد
 كالقرض ومن البيع وضمان المتلف وارث الجارية ونحوها يمنع وجوب
 الزكوة بقدر حاله كان ذلك الدين او مؤجلا وكذلك المهر في الصحيح
 وقيل في المهر يمنع المجلدون للوجوه وقال الشافعي في الجديد لا يمنع
 وجوب الزكوة لتحقيق السبب وهو ملك نصبا تام ولا خلل في ملكه اذا
 الدين يتعلق بالزكاة لا بالمال ولهذا ينفذ في مطلقا ولا في التما
 لاد معقد للتجارة وضعا وجعلنا لئلا انه مشغول بحاجة الاصلية وهو
 دفع للطالبة وللارملة والحسن في الحال ولو اخذ في المال اذا الدين حائل بينه
 وبين الجنة فاعتبر بعد وما كالماء للحق العطش ثاب للهنة والدين
 الذي اقرض عليه خلل الحول عند محمد بن يونس خلافا لابن يوسف لا فرق
 بين ان يكون الدين بطريق الكفالة والاصالة بخلاف الغاصب حيث
 يجب على الغاصب في ماله دون غاصب الغاصب كل دين لا مطالب له من جهة
 العباد كال كفارة والنذور ونحوها لا يمنع الوجوب من مان وعليه
 زكاة او صدقة ^{في الدنيا لا في الآخرة} فطر او صوم او نذر او كفارة تسقط ولا يصير
 دين في التركة لا اذا اوصى بها فينفذ من الثلث حتى لو زاد الفدية على
 ثلث المال لا يلزم للورثة ذلك وقال الشافعي يلزمهم ذلك بلا وصية
 منه جميعا لاعتبار ابدن العباد ولنا انها عبادة لا يد فيه من الاختيار
 وذلك بالاصادون والورثة وان لم يوصى ويترعوا جاز ولا زكاة

في غير الفضة والذهب والسيما كالعروض مثلا لا زكاة فيها الا بنية التجار
 اذا بلغت قيمتها بضابا من الورق او الذهب معدلا لقيمة ما باعدها
 العبد فانبى للعبد باعداد الشئ ويشترط بنية التجارة متصلة بفعله اليثبت
 الاعلاد فلم يعتبر مجرد النية بدون العمل حتى لو اشترى جارية للتجارة ثم نوى
 التزمنة بطلت عنها وبعد ذلك لو نواها للتجارة لم يكن لها حق بيعها
 ولو ورثها ونوى للتجارة لم يكن لها عدم العمل بخلاف مالها ملكها بالهبة او
 بالوصية والنكاح او الخلع او الصلح عن دم العمد ونوى لها حيث يكون لها
 عند ابو يوسف ولا فتراتها بالعمل بخلاف محمد بن احمد لعدم الاقربان وقيل الاختلاف
 على عكس ذلك ولا زكاة في مال الصهر وهو ما لا يقدم عليه بنية بناءيه واصله
 من الاضمار وهو النقيب والاختفاء واستفاد من قولهم بغير ضمير اذا
 كان خفي فاع قيام الحيوة فيه ذلك مثل الايق والمفقود والمغروب اذا
 لم يكن عليه بنية والمال الساقط في الورع المدفون في المكان اذا لم يكن
 والتم اخذه السلطان معادرة والوديعة اذا انشأ المودع وليس هو من معا
 رضة والدين المحجور اذا لم يكن عليه بنية ثم صارت له بعد سنين بان اقرض عند
 الناس وفيه خلاف زفر الشافعي لان السيد يحقق وفوات اليد غير
 محجور بالوجوب كمال ابن السبيل ولنا قول على في زكاة في مال الاضمار كان
 السبيل هو المال النامي ولا نماء الا بالقدرة على التصرف ولا قدرة عليه واجب
 السبيل يقدم بنية في خلاف المدفون في الدافن نصبا ليس الوصول اليه
 وفي المدفون في ارضه او كرمه اختلاف للشافعي واختلاف الدين على مرقلي

في غير الفضة والذهب والسيما كالعروض مثلا لا زكاة فيها الا بنية التجار اذا بلغت قيمتها بضابا من الورق او الذهب معدلا لقيمة ما باعدها

او قيل كان الوصول اليها بغير او بواسطة التحصيل وكذا لو كان في
 حد وعليه نية او علم فافترق عن الحبس في ما اذا كان الغريم فقيرا
 وفي قول محمد ربه ولا يصح اداء الزكاة الا بنية مقارنته لاداءه لان الزكاة
 عبادة فكان من شرطها النية على الاقران كما في الصلوة او مقارنته لغزائها
 لان الغرماء فعل يكفي باقران النية بتيسر على المودى يجوز التقديم
 في الصود للغير عن الاقران باول الصباح الا اذا قصد في بكرة النصاب
 فانه يصح بلا نية ويسقط عنه الغرض استحال ان الواجب جزء من
 النصاب فاذا ادنى الكمال فقد ادنى الواجب ضرورة ولو تصدق ببعض
 النصاب سقط زكاة ماله في عند محمد باعتبار الجزء بالكل خلافا
 لابي يوسف لان البعض ليس بجزء الباقي في محله الواجب بخلاف الاول
 ونظرا للنية ما يادى من لقوله عليه السلام ليس بها شيء حتى يبلغ ما في
 درهم واعلم ان الدرهم في ابتداء كانت على ثلثة اصناف نصف منها
 كل عشرة مثاقيل كل درهم مثقال ونصف منها كل عشرة منه ستة مثاقيل
 قبل كل درهم ثلثة احماس مثقال ونصف منها كل عشرة منه خمسة مثاقيل
 قبل كل درهم نصف مثقال وكان النادى يصرفون فيها الى ان يتخلف
 عمره فاراد ان يستوفي الخراج فطالبهم بالاكثروا طلبوا منه التحفيف
 فخرج حثا زمانة ليتوسطوا بينهما فاستخرجوا له وزن السبعة
 بان جمعوا من كل نصف عشرة درهم فصا كل واحد عشرين مثقالا
 لانهم اخذوا ثلث ذلك فكانت سبعة مثاقيل والتمثال ما يكون كل

كل سبعة

كل سبعة منها وزن عشرة دراهم فاللارهم المعبر في الزكاة وزن سبعة اي
 يكون عشرة منها سبعة مثاقيل اقلها فضة وفي خمسة دراهم لانه
 عليه السلام كتب الي معاز اني اخذ من كل ما في درهم خمسة دراهم وهي
 كالعشرين مثقالا من ذهب نصف مثقال ثم في كل اربعين درهما
 درهم والناقص منه عفو وهذا عند ابن حنيفة وقال اما لا على المائتين في
 في كونه تحت القوله عليه السلام في حديث علي وما زاد على المائتين في حديث
 قوله عليه السلام في حديث معاز رطلانا اخذ من الكسور شيئا وقوله
 عليه السلام في حديث عمر وابن حزم ليسوا دون الاربعين صدقة ونظرا
 لانه عشرين مثقالا اقلها ذهب وفيه نصف مثقال مائة وبنوا في حديث
 معاز رطل وقوله عليه السلام لعلي رطل يا علي ليس بك في الذهب شيء حتى يبلغ
 عشرين فاذا بلغ ففيها نصف مثقال ثم في كل اربعة مثاقيل قيراطان لان
 الواجب ربع عشرة وذلك فيما ذكرنا اذ كل مثقال عشرون قيراطا فيكون
 اربعة مثاقيل ثمانين قيراطا والناقص منه عفو عند ابن حنيفة رطل
 وقالا يجب ثمانية اذ في مسألة الكسور التبر والحمل والامنية
 فضة فيؤخذ منها الزكاة وقال الشافعي لا يجب في حل النكاح وخاتم
 الفضة للرجال لانه مبطل في مباح فلا يكون فضة الزكاة كتبها البندلة
 ولما ان النبي عليه السلام راي امرأته تطوف فاد البيت وعليها سوار
 من ذهب فقال اني قد انذرتكما فقالتا لا فقال عليه السلام انما انذرتكما
 كما الله تعالى من نافرقتا لا فقال عليه السلام انما انذرتكما وان

الخصال عشرون قيراطا
 والدرهم اربعة عشر مثاقيل
 والقيراط خمسة مثاقيل

يلدز

وكان الزكوة تعلق بعين الذهب والفضة ويدور مع العين وجوب
 وعندهما ولا يبطل بالتخلي كالزكوة وما عليه منهما أي من الفضة والذهب
 غش هو كره وقبح التجارة لا يجزئ فيها الزكوة من غير ذينة التجارة وذلك
 لأنها لا تنطبع بلا غش فستتضرر الزكوة إلى إهدار القليل والضرورة في الكسب
 فنصنا بالغلبة بأن يزيد على النصف إذا للغلوب في مقابلة الغالب
 كالمعدوم إلا أن يخص منه نصيب فيجب في المخلص منه في المخلص منه
 زكوة نصيبه وحدها وبالضم إلى غيرها إذا لا يعتبر في عينها القيمة
 وذينة التجارة تختلف ما إذا لم يخص منه ونصيب العروضة أي شيء
 كانت أن يبلغ قيمتها نصيبا من أحد التقديري فهو مخير بالتقويم
 بشيء أو قيمتها بالدرهم وإن شاء فقيمها بالدينار كذا ذكره محمد في
 المبسوط لأن الثمنين في قيم الأشياء سواء ورعى عن أبي حنيفة
 أنه يقومها بالانقاع أي بانقاع التقديري للفقراء احتياطا وتفسير
 الاتقاع أن يقومها بما يبلغ نصيبا وعن أبي يوسف رده أن يقومها
 بما اشتراها به إن اشتراها بأحد التقديري وإن اشتراها بغير التقويم
 يقومها بالتقديري الغالب في المسمى الذي هو فيه وعن محمد يقومها بالتقويم
 الغالب بكل حال كما في الغصوب والمستهلك كمال النصيب في طرفي الحول
 كاف في وجوب الزكوة فلا يضر نقصانها في انشاد الحول وقال الشافعي
 كما نصيب السوايم من ابتداء الحول إلى انتهائه بشرط أن الزكوة تتعلق
 بقدره وفوات الوصف في خلال يبطل حكم الحول فتوات بعض القدم

أوله في خلاف نصيب التجارة ولنا أن النصيب بشرط اليسر في اعتبار الكمال
 في انشاده عشر فلا يعتبر وإنما يعتبر ابتداءا لينعقد لسبب الوجوب
 على الأهل وانتهاءا ليجب الاداء على الأهل ويضم الذهب والفضة والعروض
 بعضها لا يعض بالقيمة فيكمل به النصيب لأن الوجوب في الكل للتجارة
 وإن اختلفت جهة الاعتداد والتمنان للتجارة وضعا والعروض
 جعلا ويضم مادونا الأربعين من الفضة إلى مادونا أربعة مثاقيل
 من الذهب ليكمل ربع العشر من أحدهما اعتبارا للجمان من حيث الثمن
 أيضا أي كما يضم العرض اليهما وقال الشافعي لا يضم الذهب إلى الفضة لأنها
 جنس مختلفان حقيقة بالمشاهدة وكما حتى لا يجري الزكوة بينهما
 فصار كالأبل والغنم تختلف عروضة التجارة إذا وجوب فيها باعتبار القيمة
 القيمة لا باعتبار عينها ولنا أن الاتحاد ثبت بينهما في الوصف الذي صلا
 به سبب الزكوة وهو الثمنية فلا يعتبر الاختلاف في الصور كعروض
 التجارة تختلف الأبل والغنم إذا وجوب فيهما باعتبار العين ثم ضم الذ
 هب إلى الفضة لتكميل النصيب بالقيمة عند الحنفية وبالأجزاء عندهما
 وهو رواية عنه لأن القيمة ساقطة الاعتبار في القوتك النقود وإنما
 البعرة فيها الوزن وله أن الضم للجمان من وجوب تحقق باعتبار القيمة دون
 الصور فيضم بها فصل في نصيب الأبل ليقرأ قل من خمسة زود من الأبل
 مائة صدقة وفي كل خمس منها مائة وفي العشر مائة وفي العشرين مائة
 ففيها ثلث مائة إلى عشرين ففيها أربع مائة إلى خمس وعشرين ففيها ثلث

محاضرات الست وثلاثين ثم فيها بنت لبون الى الست واربعين ثم فيها
 حقة الى احدى وتسعين ثم فيها جذعة الى ست وسبعين ثم فيها بنت لبون
 الى احدى وتسعين ثم فيها حقتان الى مائة وعشرين كما كتبت النبي عم
 الى الجاهل ثم يبداء الفريضة كما في كل عشرين فيكون في كل خمس
 شاة مع الحقتين وفي مائة وثلاثين حقتان ومشاة في مائة وعشرين
 وثلاثين حقتان وثلاث شياه وفي مائة واربعين حقتان واربعين
 شياه ثم في مائة وخمسين حقتان وبنت محاضرات مائة وخمسين
 ثم فيها ثلث حقا ثم يبداء فيكون في كل خمس شاة الى خمس عشرين ثم
 مائة وخمسين حقتان ثلث حقا ومشاة وفي مائة وستين ثلث حقتان
 ومشاة وفي مائة وخمسين ثلث حقا وثلث شياه وفي مائة وسبعين
 ثلث حقا واربع شياه ثم في مائة وخمسين حقتان وثلث حقا وبنت
 محاضرات مائة وستين ومائة وخمسين فيها ثلث حقا وبنت لبون الى
 مائة وستين وتسعين ثم فيها اربع حقا الى مائتين ثم يبداء ابداء
 كما ببدء ثانيا بعد المائة والتمسك بالابداء ولا بعد المائة والعشرين
 وقال الشافعي ان زادت على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلث بنات
 لبون واذا اصارت مائة وثلاثين ففيها حقة وبنت لبون ثم يدار الحيا
 على الاربعين والتمسك فيجب في كل اربعين بنت لبون وفي كل
 خمسين حقة لما روي انه عليه السلام كتب اذا زادت الابل على مائة
 وعشرين ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون بلا شاة

بلا شاة الا يستيف ولما روي عن عمرو بن حزم رضي الله عنه انه
 كتب له كتابا بالصدقات وفيه ادادت الابل على مائة وعشرين فانها
 تقاد الى اول الفريضة فيما كاه منها دون خمس عشرين فيجب فيها
 الفهم في كل ذور مشاة وروي اذا زادت الابل على مائة وعشرين
 فليس في الزيادة شاة حتى يكون محسافا اذا كانت مائة وخمسين
 ففيها حقتان ومشاة فعلمنا بالزيادة ومعلمنا ما رواه على الزيادة فكثير
 بان يبلغ مائة وتسعين ومائتين والتمسك والعرب سواء لان مطلق
 الاسم يتناولهما فيدخلان تحت النصوص الواردة والتمسك في كل
 وهو للتولد بين العربي والفاخر والعراق جمع عربي **فصل** في اصاب
 ثلثون ففيه بيع او تبعة الى اربعين ثم فيها مائة او مائة وبها
 امر رسول الله عليه السلام معاذا رضى وما زاد على الاربعين ففي رواية
 الاصل عند الحنفية ربح يجب تحريمه في الواحد الزايد ربع عشرة مائة
 وفي شئين نصف عشرة مائة لان العفو ثبت نصا بخلاف القياس
 ولا نص هنا ولا خلاف المال عن الواجب لا يجوز فاجبنا فيه تحريمه الى مائة
 ثم فيها تبعة الى سبعين ثم فيها مائة وبيع الى مائتين ثم فيها مائة
 مستان الى تسعين ثم فيها ثلثة اتبعة الى مائة ثم فيها تبعة الى
 ومائة الى مائة وعشرين ثم فيها بيع ومستان الى مائة وثلاثين ثم
 فيها اربعة اتبعة او ثلث مستان وهكذا ابداء تبعة الفريضة في كل عشرين
 من بيع الى مائة ومن مائة الى بيع لقوله عليه السلام في كل ثلثين من

من البقر تسبع او تبعة وفي كل اربعين سنة وروي الحسن زاياد
عنه انه لا شيء في الزيادة حتى يبلغ خمسين فيها مع السنة ربع
او ثلثه تسبع لانه عليه السلام قال لمعاذرة حين بعثنا اليهم ليأخذ
الصدقات لا تأخذ صدقة البقر ما بين الاربعين الى خمسين وروى
عمر عنه انه لا شيء في الزيادة حتى يبلغ تسعين وروي ابو يوسف ومحمد
رم لقوله عليه السلام لمعاذرة لا تأخذ من او قام البقر شيئا وفسره بما بين اربعين
الى تسعين والجواب من قوله لان البقر يتناولها اذ يذبح منه
في الغنم ونصف الغنم اربعون وفيها مشاة لقوله عليه السلام في اربعين من
الغنم مشاة الى مائة واحد وعشرين ثم فيها ثلث مشاة الى اربع مائة
ثم فيها اربع مشاة ثم في كل مائة مشاة هكذا البيان في كتاب رسول الله
عليه السلام وفي كتاب ابى بكر رضي الله عنه انعقد الاجماع والضمان والمغسول
في تكميل النضال في اداء الواجبات النص ورد بلفظة الغنم وهي مشاة
مل لكل وتجوز في زكوتها الذكور والاناث وقال الشافعي رضي الله عنه لا تأخذ
الا اذا كان النضال كله ذكورا ويؤخذ الشئ منهما ولا يؤخذ الجزع وعن
ابو حنيفة وروى قلهما انه يؤخذ الجزع من النضال لقوله عليه السلام انما حنينا
الجزع والشئ ولانه يستأدى به الاضحية فكذلك الزكاة وجه ظاهر الرواية
على ان يؤخذ في الزكاة الا الشئ فصاعدا وله الواجب هو الوسط
وهذان الصغار وجوز الضحية به عرف نضال لا يلحق به غيره وما
وما ينبع من طير وشاة او من بقرة وحشية واهل يعبر امة فان كانت

من البقر تسبع او تبعة وفي كل اربعين سنة وروي الحسن زاياد

مشاة او بقرة اهلية يجب الزكاة والا فلا لان البقرة الام اعتبارا بالرق والتمية
وعند الشافعي للاب كما في النسب يظهر فائدة الخلاف في هذا وجواز
التضحية به وجواب الجراء بقتله ونصف الخيل مشاة ذكر واستثنى
واشئ لا قبل وفيها ما يدل ان عن كل فرس دينار او زكاة القيمة بان
يقومها ويعطى عن كل مائة درهم خمسة دراهم قال ابو حنيفة لا نضال
للخيل هو الصحيح لكن اذا كانت ^{سنة} نضالها دخلت في ذكورها وانما نضالها
يعطى عنه على النحر المذكور قبل نصفه ثلثة وقيل خمسة وفي الامالي
لقاضي خان هذا في افراس العرب لانها لا تتفادت فاحتوا واما في اخر
سنا يقوم ويؤدى زكاة القيمة وقال ابو يوسف ومحمد رم لازكاة في
الخيل وهي اختيار الطحاوي ويؤدى لقوله عليه السلام لا على المسلم في
عبد ولا في فرس صدقة وله قوله عليه السلام في كل فرس سائمة دينار
او عشرة دراهم والخمير بين الدينار والتكوين ما نورد عن عمر فانه
كتابا عبدة في صدقة الخيل خيل اربابها ان ادوا عن كل فرس دينار
ولا قومها وخذ من كل مائة درهم خمسة دراهم واجمعوا ان الامام
لا يؤخذ صدقة الخيل جبر ولا يجبر في زكورها فان تخضعت
في القول الا انهم عن ابو حنيفة اما في زكورها المحضة فلو عدم التناسل
في رواية سنان يجب اما في الاناث المحضة فلانها لا تتناسل بانفسها
عكس ما روي الطحاوي عنه وفي رواية الكوفي عنه يجب مكان التناسل
بالنحل المستعار لازكاة في البغال والخمير لا على الامام بل عنهما

فقال لم ينزل على شيء فيهما الا هذه الآية الجامعة في فعل متقال
 ذرة خير اية ولا نها لا تسام في غالب البلد ان مع كثرتها لا يجب فيها
 زكاة السائمة الا ان يكون للبخارة لان الزكاة تتعلق بما ليسها كسائر
 اموال البخارة ولا في الصغار من الفصلا والحمدان والعاجيل في
 قول ابي حنيفة اخر او محمد وكان ابو حنيفة يقول يجب فيها ما يجب في الكبار
 وهو قول مالك وزفران الاسم المذكور في الخطاب ينظم الصغار والكبار
 ثم رجع وقال فيها واحدة منها وهو قول ابو حنيفة والشافعي تحقيقا
 للنظر من الجانبين واما وجه قوله الاخر فلان للقاء يدخلها القياس
 فاذا امتنع اوجب ما ورد بالشرع امتنع اصلا الا ان يكون معها كبر فيجب
 فيجب فيها بسبب الكبر في انقضاء انصاف ابدون تداية الزكاة ثم عند
 ابو يوسف فمادون الاربعين من الحمدان وفيما دونه الثلاثين من العاجلا
 جيل بالتفاق الروايات عنه واختلف الروايات عنه في الفضلان وروى
 وروى محمد عنه انه لا يجب فيها الزكاة حتى يبلغ عدد الوكانت كمالا
 يجب فيها واحدة منها وهو خمس وعشرون ثم لا يجب شي حتى يبلغ عدد
 يجب فيها اثنان من الكبار وهو ست وسبعون ثم لا يجب حتى يبلغ
 عدد ايجي ثلثة من الكبار وهو مائة وخمسة عشر ثلثة اجماسة وفي
 عشرين اربعة اجماسة وعنه انه يجب في الخمس الاول من الشاة ومن خمس
 الفصل في العشر من الشاة ومن خمس الفصل على هذا الاعتبار وليس
 في العلوفة هي بفتح العين ما يعلق من الغنم وغيرها ولا في العوامل

سار
 ولا في الصغار

لا يجب

فصل في العشر من الشاة
 وروى عن ابي حنيفة
 في العشر من الشاة

على قول ابو حنيفة وقالا يقول معه ذلك سارا وهو اختيار الفضل
 وجماعة من المتأخرين لما روى ابو حنيفة ان النبي عليه السلام كان
 يجمع بينهما ولا ان قوله سمع الله من حمد لحي يصى على الحمد اذ
 معناه اجاب الله فلا يجوز ان يحصى غيره ونسب قوله عليه السلام
 اذ قال الامام سمع الله من حمد لحي يصى قوله وارثا لك الحمد
 قسم الذكر بين الامام والمقتدى ومطلقا القصة ينافي الشك
 وما رواه محمد بن علي بن حالة الانفراد ويقول القوم ربنا لك الحمد
 لان الامام يحث من خلفه على التعميد فلامعني لمقابلتهم اياه بال
 بالحث بل ينبغي لهم ان يشتغلوا بالتعميد خلافا للشافعي
 فعنه يجمع بينهما وللنفرد يجمع بينهما في رواية اخرى عن الحسن
 وهو الاصح لانه عليه السلام يجمع بينهما فيا بالسمع حاله الا
 تفاع والتعميد حاله الاستواء وفي رواية يكتفي بالسمع
 وفي رواية بالتعميد منها السجود فاذا اطمأن في
 قائما كبيرا وسجدا وقال سبحان ربك الاعلى ثلثا لقوله عليه السلام
 اذا سجد احدكم فليقل في سجوده سبحان ربك الاعلى ثلثا
 وذلك ادناه وندب ان يديد عليه السلام فان كان اماما لا يطول
 على وجه يمل القوم كثيرا يؤدي الى التنفير وقيل ينبغي للامام ان
 يقول خمسين متمكن القوم ان يقولوا ثلثا وعن ابي مطيع
 الباغي تليز ان يحث ان تسبحات الركوع والسجود ركن لو نقص

وروايات القوم هما في التعميد

من ثلث لا يجوز صلوته وفي الفقهاء اذ في تسبيحات الركوع والسجود
 الثلث والاوسط خمسين مرة ولا تكمل بغير مرة ثم يرفع رأسه كبر
 لا عليه السلام كان يكبر عند كل خفض ورفع ويقعد موطئا
 بقدر تسبيحة فاذا اطمان جالساً كبر وسجد ثانية كالاولى
 لقوله عليه السلام في حديث الاعرابي ثم ارفع رأسك حتى تسوي
 جالساً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع رأسك حتى تنظمي
 قائماً ثم افعل ذلك في صلوتك كلها ويجوز سجوده على كور عمامة
 وظرف ثوبه لانه عليه السلام كان يسجد على كور عمامته ويصل
 على ثوب واحد يبقى بفضوله حر الارض ويردها خلافاً لرفع
 فيهما لقوله عليه السلام الزق جبهتك بالارض والخلاق فيما
 اذا وجد حجم الارض وان لم يجد لا تجوز اجما عا وتفسير وجدان
 الحجم لو بالغ لا ينفل رأسه ابلغ من ذلك ولو سجد على ماله لقي
 التراب عن وجهه كونه كان هذا نوع تكبير بخلاف ما لو سجد عليه
 لقي التراب عن عمامته وفي الاصل انه لما تجوز السجود على الارض
 تجوز على ما هو مع الارض بان يجد جبهته حجمه يستقر عليه كاله
 لطيف والحير نحوها ولو سجد على الخشيش او القطن
 ان وجد حجمه وتمكن منه وكذا لو سجد على الشاي ان لبك
 لانه يهني الارض وكذا لو سجد على الخططة والشعر بخلاف ما لو
 سجد على الارز والزر والجاوريس ولو سجد على الشيرس

في المدة لحمل الانقال والعوامل في المدة للأعمال الساهرة زكوة
 خلافاً لما لاك لعموم النعم ولنا قولنا عليه السلام ليس في الجوامل والعوامل
 والبقرة للثيرة صدقة ولان السب المال النامي واقيم دليله مقامه
 لحنافه وهي الاسامة في السوايم والاعداد للتجارة وضافوا جعلها
 في غير هاولم يوجد والسامة الراهية اي التي تكفي بالوعي في اكثر الحول
 لا للركوب والهد بل للذرو والنسل لان السوايم انما يعين للنماء وذا انما
 تحصل بالزيادة فيها سبها ونوالا وانما بعد ذلك الزيادة اذا خفت
 للثينة فاما اذا خفت ثمت وثنتها من العلف فلا يحصل النماء معني
 وانما اعتبر الاكثر لان اصحاب السوايم لا يجدون بها من يعلقها
 او ان البرد والشمس فجعلنا الاقل تابعاً للاكثر حتى لو علفها نصف الحول او
 اكثر كانت علوفة وبنيت مخاض ما دخلت في السنة الثانية سميت
 سميت بها لان امها صارت مخاضاً باخرى اي حاملاً وبنيت لبون ما
 دخلت في الثالثة سميت بها لان امها لبون بولادة اخرى والحقة
 ما دخل في الرابعة سميت بها لانها لا تستوفي ما يطلب منها الا بضر
 تكلف وجب من خوذ من في لك جذعت الرابعة اذا جستها من غير
 علف والتبع ما دخل في الثانية سميت به لانها تباع امه وللسنة ما دخل
 في الثالثة سميت بها لانها ذات سن وثني العنق ما يبلغ سنة
 جذعها ما يبلغ اكثرها وهذا على تفسير الفقهاء وعند اهل الفقه
 الحذقة ما تمت له سنة وطلعت في الثانية والثني ماله سنتان وطلع

فان زادت على ذلك
 ما دخل

في الثانية ومن وجب عليه لا يملكه اراد بذات سقاة السقاة
لذات السقاة من الحيوان مكن وجب عليه في ابله بنت لبون مثلاً ولم
يوجد اعطى المالك اعلى منه اي من السقاة الواجب يعني الحق واخذ
الزائد برضا الساعي وهذا لانه شرا للزائدة ولا يجازيه وله ان يأخذ
ويطالب بعين الواجب او بقيمة ما واخذ اعطى اسفل منه يعني فيما اذا وجبت
الحقة مثلاً فلم يوجد يعطى بنت لبون مع الزائد مطلقاً رضى الساعي
او لم يرض وتجب على القول لانه لا يبيع بل هو اعطاء بالقيمة وذلك في
باب الزكاة جاز عندنا على ما ذكر بعد وظاهر ما في الكتاب يدل على
ان الخيار في ذلك للمالك وهو اختيار صاحب الكافي وغيره من المتأخرين
خبرين لان الشارع اعتبر اليسر على ارباب الاموال وهذا لما يتحقق
بتخييرها وظاهر ما ذكر في الهداية يدل على ان الخيار للمصدق يعني
ايما شاء ويجوز دفع القيمة في الزكاة وكذا في الفطر والكفارة والعش
والخراج والنذر وقال الشافعي لا يجوز اتباع المنصوص كما لا يجوز الهلاك
والضحايا ولنا ان الامر بالاداء الى الفقير الجاز للزكاة للموعد فتضمن
ابطال افيده الشاة اذا الرزق عبان عما يقع به ككفاية وذا يختلف
 باختلاف الخواص والتقييد بالشاة لليسر على ارباب المواشي فصلا
كالجرية بخلاف الهدايا والضحايا لان القرية فيها اراقة الدم وهي
لا تعقل وهذا المقصود سد خلة الفقير ورد جوعه وهو قرينة
معقولة والواجب على المصدق اخذ الوسط من النصيب لا اختيار المال

هذا هو الوجه في قوله لا يملكه اراد بذات سقاة السقاة
في الثانية ومن وجب عليه لا يملكه اراد بذات سقاة السقاة
في الثانية ومن وجب عليه لا يملكه اراد بذات سقاة السقاة
في الثانية ومن وجب عليه لا يملكه اراد بذات سقاة السقاة

ولا رذالة نظر الجانب الفقير والعقير وقال عليه السلام لا تأخذوا من
حزناكم اموال الناس الا حياها وخذوا من حوائث اموالهم اي لو ساقطها
اعلم ان الاستفاد على ضربين متولد من الاصل حاصل بسبب كالاو دوا
ولا باح وغير متولد بل حاصل بسبب قصد في نفسه كالموروث والموهوب
وليس ترى وتحو ذلك وكل ذلك اما اذا ان يكون مستفاد بعد الحول
ولاستفاد بعد الحول لا يضم اجماعا في حق السنة الماضية وانما يضم في
حق الحول للمستقبل ومطلق الاستفاد في الحول من جنس النصيب سواء
كان حاصل بسبب التفرغ والاسترباح او لا كالموروث وتحو يضم
في الحول الى النصيب لا الى اقل منه وفي الشق الثاني خلافا لشافعي فعنده
لا يضم لانه اصل ملك بسبب قصد فيكون تبعا قلنا هو اصل من هذا الوجه
ولكن تباع من حيث ان الاصل يتكسبه ويزداد والزيادة تباع للزيد
عليه فاعتبرنا جهة التبعية في حق الحول احتياطا لوجوب الزكاة لا
ان الرجوع والولد يضم اصلها فتابع الاصول حقيقة وغيرهما يضم الى ارباب
جنسهما ولا يمتنع استفاد درهم بالارث والهبة وعنده نصيبان احدهما
امانة الايل المزكاة والثاني نصيب اخر من الدراهم فان كان ادنى زكاة النصيب
الذي هو غير من الايل فانه يضم الى امانه الا بل انها اقرب الى الحول فكان
انفع للفقراء واما استفاد في الحول من خلاف جنسه كالايل مع الشاة
وتحوها فلا يضم بالاجماع والزكاة عندنا حنيفة واي يوفق واجبه
في النصيب دون العقير وقال محمد وزفر قسما لان الزكاة يجب لكل لغة

الجهة

النعمة للمال والعفو والنصيحة في كونهما نعمة سواء فيعلق الوجوب
 بالمحال ولو لم يعلق عليه السلام في خمس وعشرين بنت مخاض وليست الزيادة بشيء
 الى خمسة وثلاثين وهكذا قال في كل نصيب ينبغي الوجوب في الزيادة
 وهو تنصيص على ان الواجب في النصيب دون العفو ثمرة الخلاف تظهر
 فيما اذا كان له نصيبا وعفو فلا يسقط شيء بهلاك العفو بعد الوجوب
 عند الحنفية وابي يكون كما اذا كان له تسع مائة بل حال عليها الحول ثم
 هلك منها اربع فعليه في الباقي شاة لان العفو تتبع النصيب فيصرف
 الهلاك اولا الى البيع كالربح في مال للضارب وعند محمد و
 يسقط اربعة اشباع شاة لان الواجب كان فيهما فيسقط بقدر ما
 هلك وعلى هذا اذا كان له مائة وعشرون شاة فهلك منها ثمانية
 بعد الحول ولو هلك النصيب بعد وجوب الزكاة سقطت وقال الشافعي
 يضمن اذا هلك بعد التملك من الاداء وذلك في الاموال الباطنة با
 بالظفر باهل الاستحقاق وفي الظاهر بالظفر بالساعي لان الزكاة
 محلها الذمة فلا يضر بها هلاك المال فصار كصدقة الفطر ولما ان الواجب
 جزء من النصيب تحققت التسبب فيسقط بهلاك محله كدفع العبد
 بالجناية تسقط بهلاكه ولو هلك بعضه سقطت بقدر اعتباره
 بالحال ولو هلك المالك ضمن لوجود التعدي منه ولو هلك بعد طلب
 الساعي فقولان في قول من اشترى ما وراء النهر لا يضمن وبه اختيار في ظاه
 طاهر لا بأس والى اسهل الوجه وهو الاصح وعليه علمتهم فان وجوب الضمان

يستدعي تنقيب يد او ملك ولم يوجد في قول العراقي من
 اصحابنا يضمن وهو اختيار الكرخي لان الساعي متعين للاخذ فله
 الاداء عند طلبه فصار متعيذا بالملك كالمودع اذا منع الوديعة
 وعن هذا لو دفع الى الفقير بنفسه فالامام اخذها ثانيا كالمودع
 في الاموال الظاهرة خلاف الشافعي لان حق الاخذ للامام لا له لو فرض
 لو فرض لا عطلة لا اربابا لاموال ربما يقصرون فيه وينجولون به
 وليس للفقراء قوة للاخذ منهم فيقوت الحق بخلاف الاموال الباطنة
 لا ولاية للاخذ كانت ثابتة للامام المزمع عمن ان رضى فلما كثرت الاده
 موال وعثر على الامنة المتحصن عنها فوفى الاداء الى اربابها ولو مصلية
 ودفع منه مخصصة كذا ذكر صاحب المحيط وهي امتنع عن اداء التي
 قالت الساعي لا يأخذ منه كرها ولو اخذ لا يقع على الزكاة خلافا لفرقات
 لانها عبادة والعبادة لا تتأتى الا باختيار من عليه ولكن له ان يجزم على الاداء
 بالحبس فيؤديه بنفسه لان الاكراه لا يسلب الاختيار بل يسلب الطوعية
 وكذا ليس للفقير ان يأخذ قدر الزكاة من ماله بغير علمه فان اخذ كان
 له ان يترد ان كان قائما ويضمن ان كان هالكا ويصح التججيل اي التي
 لتبين لوجود السبب فان مال النصيب سبب لوجود الزكاة في كل
 حول ولذهب ايضا بعد هلاك نصيبا واحدا وقال زفر لا يصح التججيل
 الا على النصيب لوجوده في ملك حتى اذا كان له خمس من الابل ففعل اربع
 شياه ثم لم يبق الحول وفي ملكه عشرون من الابل عند تجزئ التججيل

مقامه في هذه الدار وذكر ابن السمراد يوضع في بيت المال فان خفي الغزو
 بان لم يكن فيه شيء من العلامات جعل جاهليا في ظاهره ولا ذم لادراكه
 وقيل لجعل الاسلاميا في زماننا لتقدم العهد ولا شيء في الغير وتج
وتج وهو حجر مضئ يوجد في الجبال لقوله عليه السلام لا تخفى الحجارة ولا
 الاشي في الياقوت والزهر وجميع الجواهر والقصور من الحجاره ما رويها
 ولا في اللؤلؤ والعنبر ولا في الحليه المستخرجه من البحر حتى لا ذهب الفضة
 فيه بان كان كنز في قعر البحر خلا فلا يكون في الكماله مما يحوي ايدى
 الملوك فصار كالمعدن ومما اخذ من العنبر ولهما ان بنو عاصي عن
 العنبر فقال هو نبي ودمه البحر لا تخفى وكان باطن البحر لا يدركه احد فام
 يكن غنيمته وحديث عمر بن الخطاب وجد في ساحل البحر كان ما حوذه من ايدى
 الكفار لان العنبر قيل انه من زبد البحر وقيل انه خشب البحر ولا تخفى الزبد
 والخشب وقيل انه روث دابة في البحر له راحة طيبة كالسك ولا تخفى
 في السك اتفاقا فكذلك في العنبر واما اللؤلؤ اصله من الماء فانه مطر
 الربيع يقع في قعر الصد فينصب لؤلؤا فلا تخفى الماء وفي الربيع
 الخس لا لا يكون ولا جوارسها كالماء ولهما اذ من جوارس الارض
 فصار كالرصاص في زكوة النبات بجميعه كل ذات نبات
 السماء او سجاى اي ماء جاز لا العطب والقصب والخشب اعلم ان عند
 الحنفية كل ما يستنبث في الجنان ويقصد به استقلال الارض سواء
 سقى سبي او سقى السماء فيه العشر من غير شرط ان يصب او حمة او سقى

ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم او حول اي غير شرط
 بقائه تمام الحول قالوا لا على الا في ماله ثمرة باقية كالحطه والتمر الذي
 والذي يبلد ابلغ حمة او سقى اما في النصب اي لقوله عليه السلام ليس
 دون حمة او سقى صدقة ولم يرد الزكوة لانها تجب فيما دون حمة
 او سقى اذا بلغت حمة ما تادى من فتعني العشر ولا صدقة
 في شرط فيه النصيب ليحقق الغناء واما في الحول لقوله عليه السلام ليس
 في الخضروات صدقة والزكوة غير منفية لانها تجب اذا بلغت قيمتها نصيبا
 فتعني العشر وقوله عليه السلام ما اخرجته الارض بلا فصل بين القليل
 والكثير والعامة للتفق على قبوله اولى من الخاص المختلف على قبوله كان لا في
 قد تستثنى مما لا يبيع والسبي في الارض النامية ولها تجب فيها الخراج وتؤبد
 ما روياه اذ زكوة التجارة لانهم كانوا يبيعونه بالادنى وقيمة الكوفة
 اربعون درهما فيما دون حمة او سقى لا يشتري بمائة درهم في ذلك الزمان
 غالبهم ويقيمها ثانيا محمول على صدقة ياخذها العاشر اذ امر به او يحفل
 اي من غير شرط عقل او بلوغ فانه يجب على المجنون والصبي لانه مؤتمن الارض
 النامية كالحراج بخلاف الزكوة لانها عبادة واما لا يجب في العطب والقصب
 والخشب لان الارض تستثنى بهذه الاشياء فان جعل الارض محطبة
 او مقصبة او محشدة وجب فيه العشر لوجود الاستتمام والراد القصب
 الفارسي الذي يتخذ منه الاقلام اما قصب السكر وقصب الذريرة ففيهما
 العشر لانهما في الجنون يشترهما البقرة ففيه نصف العشر اتفاقا لان المؤمنة
 يقصد بهما الاستتمام وما سقى بغرب وقول الا والعظمه او اليه

المجنون والدولاب التي
 يستفي عليه

منكرو فيه وتنقل فيما سقى بالحما واليابس كما فوجينا نصف العشر
 فيما يكثر فيه للوئنة والعشر فيما يقل لان كثرة اللوئنة تادير في نقصان
 الواجب وان سقى في بعض السنة يسجوا في بعضها بلائيم حكم بالكثر
 الحول كما في السائمة وفي السال العشر خلافا لاشاعلة متولد من الحيوان
 وليس من انزال الارض فصار كالابى سيم الذي يكون من دود الفرو
 ولنا قوله عليه السلام في السال العشر لان الخيل يتناول من لا نوار
 الثمار وفيهما العشر فكلا فيهما يتولد منهما تخلاف دود الفرو لانه يتناول
 الاوراق والعشر فيها ثم عند الحنفية رم بجيب العشر في قليله وكثيره
 بلائيم طائفة وعن ابو كوفرم انه يعبر فيه القيمة وعنه انه ثلث في
 حتى يبلغ عشر قرب كل قرية ممنون منا وعن محمد بن ابراهيم كل فرق
 ستة وثلاثون رطلا ولو وجد العسل في الجبل كالمزاد وجد فيه جيب
 فيه عشر خلافا لابي يوسف لان السبب الارض الدائمة ولم يوجد قلنا
 المقصود بالسبب الخارج وهو حاصل فضل كما لو حصل في ملكه ولا يطرح
 اجر العمل ونقصة البقر كرى الانهار وغير ذلك من اللوئنة قبل العشر
 لان النبي عليه السلام حكم بتفاوت الواجب لتفاوت اللوئنة فلا معنى لطرحها
 وقيل ينظر الى قدر قيمة اللوئنة من الخارج فيسلم بلا عشر ثم يعش الباقي
 لان قدر اللوئنة كالم بعوض كانه اشترى ولا شيء في عين الفقير ^{التي}
 والنخيل في الارض العشر لانها ليس من انزال الارض بل هي عيش غوارف
 كعش الماء ولو في الخراج يجب عليه خراج ان كان حرمية صالحة للزراعة يتعلق

2
 في بعض النسخ

بالتمكين
 في غلات الارض
 في غلات الارض
 في غلات الارض

بالتمكين من الارض ^{في بعض النسخ} مصارف الزكاة والعشر ^{بعضه} لا
 الاصل فيه قوله تعالى اما الصدقات للفقراء والمساكين والعالمين
 عليها للوئنة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله
 والبن السبيل فهذه ثمانية اصناف وقد سقط منها اللوئنة قلوبهم
 باجماع الصحابة رضي الله عنهم لانها اعز الاسلام واغنى عنهم فبقية
 الفقير ^{في} من له ادنى شيء في المسكين وهو من لا شيء له كذا روى عن ابي حنيفة
 وهو الاصح ووجه قوله تعالى او مسكينا ذا متربة اي لاصفا بالتراب من
 الجوع والعزلة لا ثوب له فاحترق وجعل التراب ازار النفس وقيل بالعكر
 يعني الفقير من لا شيء له ولو للمساكين فله ادنى شيء وهو قول الشافعي وقد
 لان الفقير مشتق من انكار فقار الظاهر فيكون اسواء حالا من المسكين
 ولهذا قال عليه السلام اللهم احبني مسكينا واميتني مسكينا واحترقني في
 في رمة للمساكين وفائدة هذه الخلاف اما تظهر في الوصايا والاوقاف
 لان في الزكاة لانه لا يجوز صرفها الى صنف واحد كذا في البسوط والعامل
 غير الحاشي فيعطى الامام مقدرا ما يكفيه واعوانه غير مقدم بالتمكين
 كما قاله الشافعي لانه فرغ نفسه لعمال الفقراء فكانت كفاية في مالهم ولو كان
 غنيا اذ الله مستحق بطريق الكفاية بخلاف ما اذا كان العامل هاشميا
 لان فيه شبهة الصدقة فلا تخل لهم بتزجها لقراءة رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم شبهة الوسخ والمكاتب فيعان في رقة اذ المراد بقوله
 تعاونوا في الرقاب كما تبونوه والنقول عن رسول الله عليه السلام والمدين

اذا لم يملك نصابا فاضلا من دينه اذا المراد بقوله تعاقوا الغارمين للحد
 يوفون لا يملكون مع دينهم نصابا والغاري لمنقطع اذا كان فقيرا
 اذا المراد بقوله تعاقوا في سبيل الله منقطع الغرات عند ابو حنيفة لا في
 لتعاقبهم عند الاطلاق ولا يصرف الى اغنيائهم خلافا للشافعي ومالك
 مال بعيد عنه وهو في مكان لا تراه له فيه لانه فقير لا ينفق في الصدقة
 في الحال الحاجة وقيل الحاج للقطع اذا المراد بقوله تعاقوا في سبيل الله
 منقطع الحاج عند محمد بن ماري ان خلا جعل بعيرا في سبيل الله فامر
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان يحمل اليه الحاج ولما لك ان يتم
 كل للمصارف اي يعطى كل واحد منهم وله ان يخص بعضها في دفع
 اليه قال الشافعي يجوز ما لم يصرف من كل صنف ثلثة لان الاضافة تحرق
 الام لا لا تحقق ولهذا لو اوصى بثلث ماله لهؤلاء الصنف لم يجر حرقا
 بعضها كذا هنا ولذا ان الاضافة لسيما انهم مصارف لا لاشياء
 الاستحقاق لان الزكوة حق الله وهؤلاء بعلمه الحاج صاروا مصارف
 لا باعتبار صورة الاسم وما تعد اعتبارا لا يتفرق من الامم الدخلة
 على الجمع مرنا الى قال الجنيدي الواحد كما اذا خلفه لا يشتري الصبيد
 ولا يدفع للزكاة زكوة الى غنى يملك نصابا من اي مال كان بشرط كونه
 فاضلا عن حكمه حاجته الاصلية وان كان نصابه غنى تام لقوله
 عليه السلام لا يحمل للصدقة لغنى سوا الثراء بشرط وجوب الزكوة
 لا بشرط الحرمان بخلاف ما اذا ملك اقل منه فانه يجوز دفعها اليه

كان صحيحا مكسبا وقيله تحمل لصحيح البدن وفي المحيط قال بعضهم
 لا يحمل الصدقة لمن ملك اربعين درهما لقوله عليه السلام لا يحمل الصدقة
 لمن ملك اوقية فصاعدا علوي اربعون درهما وعن الحسن البصري
 قال ان الصدقة كانت تحمل للرجل وله دار وخدم وكراع وسلاح
 يساوي عشرة الاق وينتهي عن بعضها في التثنية قال محمد لو كان
 لرجل دار يساوي عشرة الاق وليس فيها فضل عن سكنه يحمل الزكوة
 وان كان فيها فضل عن سكنه ما يساوي ما في درهم لا يحمل الزكوة ومن له ضيعة
 وعقار قيمتهما ما زاد درهم غلتهما لا يكفيه وعياله لا يحمل الزكوة عندهما
 خلافا لمحمد وان كان بقر الحرامنة فعندهما يعبر في حریم الصدقة خلافا
 لمحمد ولو كان له كتب العلم يحتاج اليها للفظ والدلالة والتصحيح
 حله الصدقة فقها كانا وحدينا او ذبا وكذا لك للمصنف الواحد
 لا يجرم بخلاف ما اذا اراد على قدي الحاجة وهو يساوي ما بين ولو كان
 له على رجل ما زاد درهم فان كان للمديون مقيم يحمل الصدقة بخلاف
 ما اذا كان موسرا وهو مفروق كذا اذا كان منكرا وله بيعة عادلة وان لم
 يكن له بيعة عادلة لا يحمل ماله يرفع الامر الى القاضي فيحمله ويحمل الفقير
 على رجل دين مؤجل الوقت لحول الاجل وكذا تحمل من اشترى طعاما
 للقوت مقدار ما يكفيه شهر يساوي ما بين بخلاف ما اذا كان
 لاكثر من الشهرة الى ذم لقوله عليه السلام لمعازر جلتها من اغنيا
 نعم وردوها وفقرائهم والمخوذ من اغنياء المسلمين فكذلك المدفوع

الى فرائضهم بخلاف غير الزكاة من الصدقات لصدقة الفطر والصدقة
 رات فانه يجوز صرفها اليه خلافاً لما في يونس والثا في
 اعتبارها بالزكاة ولذا قوله عليه السلام تصدقوا على اهل الاديان كلها
 وبني منها مسجد ولا يكتفى بها ميت لان الواجب قطع مالك بالتمليك
 من غير واهم يوجد ولا يقتضي بها دين اي دين لليت لان قضاء دين
 الغير لا يقتضي التملك منه ولا يصدق بها عبد لان الاعتاق امساك
 لملك وليس بملك فلا يستطيد الزكاة وفيه خلاف مالك ولا يد
 فعملها الزكاة الى اصوله وان علا ولا الى فروعه وان سفل لان الملاك
 متصل بينهم عادة باعتبار الجزئية والبعضية ولهذا لا يقبل الشهاد
 فيما بينهم فلا يتحقق التملك على الكمال ولا الى زوجة لاشتراك
 في المنافع عادة فالزوج يعد مالهما مال نفسه وكذا العكس قال الله تعالى
 ووجدك عالة فاعطى اي مال خذ بحجة رضي الله تعالى عنها
 المرأة الى زوجها عند الحنفية خلافاً لهما لما روي ان المرأة
 بن مسعود رضي سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك
 فقال عليه السلام لك اجران اجر الصدقة واجر الصلة قلنا هو
 هم على النافله ولا الى مكاتبه ومدبره وائمة وله ان يقلل ان الكفا
 التملك اذ كسب المملوك لسيدك وله حق في كسب كاتبة ولا الى عبد
 اعتق بعض عند الحنفية خلافاً لهما ابتداء على انه حر مديون
 عند ما وكان المكاتب عند مولاه الى مملوك غني اذ لم يكن عليه دين

مسترق

برقية لان الملك يقع لمولاه وكذا ان كان عليه دين كمن غير ظاهر في حق
 للولي حتى يكون مؤخر الى ما بعد الموت وان كان ظاهراً في حق
 للولي كدين الاستعارة والتجارة يجوز عند الحنفية له ان يملك
 كسبه وعند المالكية كذا في المحيط اريد به في المكاتب اذ يجوز صرفها الى مكاتب
 غني ولا الى ولد الصغير لا بعد غنياً بغنا اميه لو كان كبيراً فقيراً يجوز
 لانه لا بعد غنياً بمال اميه بخلاف امراه اي امراه الغني فانه يجوز ذلك
 اليها اذا كانت فقيرة لانها لا تعد غنية بيسار الزوج وقدى النفقة
 لا يغنيها ولا الى هاشمي لقوله عليه السلام يا بني هاشم ان الله تعالى حرم على
 عليكم قتاله الناس وسافهم وعوقبكم منها خمساً ان على وغيباس
 وجعفر وعقيل وحارث بن عبد المطلب وكذا الى مولاه يعني معتقه لما روي
 لما روي ان مولانا رسول الله عليه السلام مثلاً احتل في الصدقة فقال انت
 مولانا والبصرة في الجزية لحال المملوك لا لحال مولاه ولو ظنه مصرفاً فاعطاه
 فاختله بان بان انه غير مصرف سقطت عنه خلافاً لابي جعفر لظهور خطاه
 بيقين ولمكان الوقوف عليه ولهما ما روي ان يزيد دفع صدقة الى رجل
 ليلا ليصدق بها فدفعتها الى ابنه معني فلما اصبح رآها في يده فقال يا بني
 لم ادرك بها فاختصما الى النبي عليه السلام فقال عليه السلام يا معني لك
 ما اخذت ولك يا يزيد ما نويت ولا الواجب عليه صرفه الى هو مصرف
 عنه وقد فعل فيجوز اذا الوقوف عليه بالاجتهاد دون القطع الا
 في مكاتبه فانه لو بان انه مكاتب لم تسقط لعدم التملك ولو اعطاه

شاكا في انه مصرف فلم يستمر او تحرى فوقع وفي أكبر رايه ان ليس
 بمصرف لم تسقط الا ان يتحقق انه مصرف فحينئذ تسقط هو الصحيح
 قال شيخ الامم الرضوي زعم بعض مشايخنا ان عندك الى حقيقة و
 ومحمد لا تسقط قيا مسا على الصلوة هما اذا اشتهت علم القبلة
 فيمكن فيمكن وصلى الى جهة وفي كبر رايه انها ليست بقبلة
 فانه لا يجوز عندها ولو اصاب القبلة خلافا لابي يوسف اذا اصاب
 ويكفي اعطاه اعطاه للزكاة واحدا من الزكاة نصيبا ولو اعطى
 جاز خلافا لغيره لانه غني المدفوع اليه يقدر بقبضه فحصل الاداء
 الى الغني ولنا ان الاداء يلاقى الفقير المدفوع اليه فويرا حاله التملك
 وانما يصير غنيا بعد فيناخر عنه فزوجه بخلاف ما اذا اغناه
 عن السؤال فانه مندوب لقوله عليه السلام اغنهم عن السئلة
 والصدق بالدرهم ولو من جعله فلو سكا وتفرقها ويكفي نقلها
 الى نقل الزكاة الى بلد اخر وانما يفرق صدقة كل بلد فيها في رواية
 عن الحنفية الا اذا نقلها الى قريب ووقولهم لما فيه من صلة الرحم
 مع السقاط للفرق عن نفسه وقد قال عليه السلام افضل الصدقة
 الذي الرحم الكاشح او احوج اي الى قوم هم احوج من اهل بلدك
 لما فيه من زيادة دفع الحاجة ولو وقع الى غيرهم جاز خلافا لبعض
 لان المصرف مطلق الفقراء بالنصي فالتقييد بالمكان يكون تشيئا
 فماذا **فماذا** صدقة الفطر تجب على كل حر مالم يملك نصيبا لهما

وجوبها

وجوبها فلقوله عليه السلام في حطبة ادوا من كل حر وعبد مفيد
 او كبر نصف صاع من بر او صاعا من تمر او صاعا من شعير او
 وهو للوجوب وفيه خلاف الشافعية في فريضة لقوله عليه السلام
 في حديث ابن عمر رضي عنهما صدقة الفطر على كل حر الحديث قلنا انه خير
 الواحد لا الوجوب اليقين فلا يثبت به الفريضة وشرط الحرية ليحقق
 التملك والاسلام لانها عبادة فلا تجب للمال على من هو اهل التوا
 بها واموالهم واليسار لقوله عليه السلام لا صدقة الا على ظهر
 غنى ووجوبه على الشافعية في قوله تجب على من يملك زيادة على
 قوت يومه وقد اليسار بالنص بالتقدم الغنى النوعي به وشرط
 ان يكون فاضلا عن حاجة الاصلية من مسكنه واثامته وفرسه و
 وسلاحه وعبيده لان الماتح بالحاجة كالمعدوم فلا بد ان يكون
 فاضلا عنها وان كان غير تام حتى لو ملك من ثياب البدلة ما
 يساوي نصيبا فاضلا عنها تجب عليه وذكر الامام قاضي خا ما زاد على
 على الدار الواحدة والدبجان على الثلث من الثياب معتبر في الغنى
 وكذا الزيادة على الفريضة للغاري والزيادة على الواحد من الدواب
 لغير الغاري من فرس او جمل او دابة وغيره وكذا كتب الفقهاء اهل
 ما زاد على نفسه من رواية واحدة في التغير ولا حديث ما زاد
 على الاشياء ومن المصاحف من يحكي القراءة ما زاد على الواحد وكتب
 الطب والاداب والنحو كلها معتبر فيه والزرع ما زاد على ثورين

ويعتبر قيمة الكرم والضيعة عند ابو يوسف وقوله عنه متعلق
بتجبيعي يجب صدقة الفطر عن نفسه وعن ولد الصغير الذي لا
تشيء له ان السبب في بؤسها ويلق بغير تكرار يتكرر مع الخادو
الوقت والاصل في الوجوب ان يكون له ما هو في معناه كالاولاد
والصغار لقيم الولاية واللوثة فان كان للصغير مال يودى من
ماله ابوهم وقال محمد يودى من ماله نفسه ولو ادى من ماله ضمن والمعتق
وللمجنون كالصغير وفي عياله الخدمه لقيام الولاية واللوثة بحيث
هو ولو ادى اي العبد كافر وفيه خلاف الشافعي بناء على ان الوجوب
عندنا على المولى فيعتبر اهليته وعنده على العبد ثم يجهل عنه المولى
فيعتبر كونه اهلا للوجوب عليه وانما قيد بالخدمه لانه لا يجزى عنه
للتجارة عندنا خلاف الشافعي بناء على ان عنده في صدقة الفطر
على العبد والزكوة على المولى فلا تنافي وعندنا وجوبها على المولى
بسبب كونه في يده الشئ بخلاف ولد الكبير فانه لا يجزى عنه ولو
في عياله لا نقطع الولاية وفي خلاف زوجة فانه لا يجب عنها قصور
الولاية واللوثة فانه لا يليها في غير حقوق النكاح اذ لا يملك
بيع ماله وليس عليه المومن العارضة كالمداون خلاف الشافعي في
الوجوب عنهما ولو ادى عنهما بلا امر يترعا ولم يعلما اجزاءهما انما
لانه ما دون عادة ولا يجزى عن مكاتب لانه لا ولاية عليه لصورية حر اذ لا
وفي خلاف مالك بخلاف مديرة ولم ولد فانه يجب عنهما لان ولاية

لم تحتل بالتدبير والاستيلاء وانما اختلفت للمالية ولا عبرة فيها اذ يجب
عن ولد الصغير ولا مالية ولا عن عبدا وعبيد بين اثنين اما في العبد
ففيه خلاف الشافعي لما ذكرنا ان الوجوب عندنا على العبد وهو في نفسه كامل
وعندنا على المولى وكل منهما لا يملك ما يسمي عبدا واما العبيد فعند
الحنيفة وعندنا على كل واحد منهما ما يخصه من الروس دون الا
شئ من بناء على انه لا يري قيمة الرقيق جبراً فلم يملك واحد منهما
ما يسمي عبداً وهما يربها فملك كل واحد منهما في البعض كل من
وقيل لا يجب اجتماع الادماء لا يجمع النصيب قبل القسمة فلم قيم الر
قبة لكل واحد منهما وفي اي صدقة الفطر نصف صاع من بر وزفا
وهذا لان الصاع مقدراً بالوزن لا اختلاف فيه وعن محمد يعبر
بكيل الورود الا ان ينفذ بالصاع وهو الاسم للمكيل او دقيقاً او صاع
من تمر او شعير او دقيق او بوبق وفي الويسب روايتان في رواية
لجامع الصغير هو بمنزلة وفي رواية عن الحنفية بمنزلة الشعير
وهو قولهما وقال الشافعي من الكل صاع لحديث ابي سعيد قال
كنا نخرج صدقة الفطر صاعاً من طعام ولنا ما روينا من قوله عام
عليه السلام في خطبة وهو مذهب الخلفاء الراسخين وما رواه محمد
على الزيادة تطوعاً ولا رواية في الخبر فيقول بخبر اذ ادى منوبين
من جنس البر والصحيح انه لا يجوز الا باعتبار القيمة لانه لم يرد فيه
نقص فصار كالذرة واما الاقطار ويجوز قيمة خلاف مالك فعنده صاع
او كفى

والدقيق افضل من البر والبر افضل منهما اي من الدقيق والبر
 كذا في عن ابي يوسف وهو اختيار الفقيه الجليل لانه اذا دفع الحاجة
 وعمل بوقيل البر افضل منهما كذا في عن ابي بكر الا عشتي لانه بعد
 عن الخلاف اذ في الدقيق والبر خلاف الشافعي والصانع عند ابي حنيفة
 ومحمد ثمانية اطل بالعراق كل رطل عشرون اسطوانة درهم ونصف
 درهم وقال ابو يوسف والشافعي عشرة اطل وثلث بالمدين كل
 رطل ثلثون اسطوانة او على القولين يكون الغار ربع درهم وفي
 الحقيقة لا خلاف بينهما يعرف بالتأمل كذا قال بعض اصحابنا
 قول عليه السلام صاعنا اصغر الصاعان ولنا قولنا عايشة كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يغسل بالصاع وهو ثمانية اطل وهكذا كان صاع
 عمر بن الخطاب وما روي به صاع هذه الامم ما عرف من صاع الامم الماضية و
 ووقتها يخرج يوم الفطر قال لان تقع وقتها من غروب الشمس في اليوم
 الاخير من رمضان حتى اقام من اسلام او ولد ليلة الفطر يجب فطرة عندنا خلافا
 له ومن مان فيها من ممالكة او ولد لا صدقة عليه عنهم عندنا
 خلافا له لان العطر بانفصال الصوم وذا بقرب الشمس من آخر
 رمضان قلنا ان الاضافة الاختصاص للفطر باليوم دون الليل
 ويجب فيها قبل الخرج اصلو العيد لا عليه السلام كان يخرج
 قبل ان يخرج وقال عليه السلام من اداها قبل الصلاة فهي مقبولة
 ومن اداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات وفي السبيل

يجب

يجب دفع صدقة كل شخص المسكين واحد حتى لو فرقوا على مسكين
 واكثر لم يجز لان المنصور عليه الاغناء لقوله عليه السلام اغنوا
 عن الله في هذا اليوم ولا يستغن عنكم ما دون ذلك وجوز الكرخي
 تغريق صدقة شخص واحد على المسكين لان الاغناء يحصل بالجموع
 ويصح بجمعها قبل الوقت لوجود السبيل لتجديد الزكاة بعد
 كمال النسيب واختلافوا في مدته الصحيح انه يصح بعد نحو مطلقا
 بعد دخول رمضان وقبل وعن خلف بن ابي بصير يصح بعد دخول
 رمضان لا قبله وقبل يصح في النصف الاخير من رمضان وقبل في
 النصف الاخير في النسيب لا يصح اصلا كالافنية ولا تسقط بالنسيب
 من يوم الفطر وان طالت المدة وطع الاداء بعد وعن الحسن سقط
 بمضي يوم الفطر لانها قريبة اختصت بيوم العيد فتسقط كالافنية
 ولنا انها قريبة مالية فلا تسقط الا بالاداء كزكاة النخل والافنية
 فانها لا تسقط بمضي ايام الخبز كزكاة القيمة لانها لا تسقط
 ووجه القرية فيها معقول وهو سرخره المحتاج فلا يتقدر بوقت
 خلاف القرية في اراقه الدم **كتاب الصوم** اعلم ان صوم رمضان
 فريضة بالكتاب قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا كتب عليكم الصيام
 والسنة المستغنية قال عليه السلام بني الاسلام على خمس وذكر
 ومنها الصوم واملأ الامة ولهذا يكفر جاهل وسبيل شهر لانه يضاف
 اليه ويكثر بكثره وشرط وجوب الاسلام والعقل والبلوغ

ومشروط وجوب الاداء الصورة والاقامة ومشرط صحة الاداء النية
ليتم اتمام العبادات عن العادة يصح صوم رمضان من الصالحين
المسلمين بمطلق النية وبنية النقل وبنية واجب آخر وقال الشافعي
لا يصح الا بالتعبير عن فرض الوقت لان الامور به صوم معلوم فلا بد
من تعيينه ليخرج عن العهدة كما في الصلوة ولنا ان رمضان لم يشتر
فيه صوم آخر كان متعيناً للفرض والمعين لا يحتاج التعيين فيطابق
بمطلق ونية غير عينية بخلاف الامساك بنية حيث لا يكون
عنه خلافاً في وقت النذر للمعين يصح بمطلق النية وبنية النقل لما
بيننا لا بنية واجب آخر لان التعيين حصل بولاية الناذر فلا بعده
فصح تعيينه فيما يرجع الى حق وهو ان لا يبقي النقل مشروطاً بما فيه
يرجع الى حق صاحب الشرع وتو لا يبقي الوهم لا تحفه اعني القضاء
والكفارة فلا ولا في اي صوم رمضان والنذر للمعين يصح بنية
من الليل والنهار قبل الضحوة الكبرى وهو نصف النهار فلا على رواية
الجامع الصغير وهو الصحيح لتحقيق النية بالاكتر لا بعد ما عدم
تحققها في الكثر وفي رواية القدوري ما بينه وبين الزوال وقال
الشافعي يستترط التبييت في الصوم الفرض لقوله عليه السلام لا يصام
من لم ينو الصيام من الليل ولنا في له تعاقباً كما وان شرهوا حتى يتبين
لهم المحيط الابيض من المحيط الاسود من الفجر ثم انما الصيام الى الليل
واباح الاكل الى طلوع الفجر ثم امر بالصيام بعده ثم للتراخي فيصير العزيمة

لا محالة روى اذ عليه السلام امر رجلاً اذن في النازلين من اكل فامسك
فامسك بنية يوم ومن لم يكن اكل فليصم ولا يمكن كمله على الصلوة
النفوية ولا لما فرق بين اكل وغيره وما رواه محمد بن علي بن الفضل
لو على نهي التقويم على الليل كالفل فانه يصح ايضا بنية من النهار قبل
الضحوة الكبرى لا بعدها وقال مالك يستترط التبييت لا طلاق قول
عليه السلام لا يصام لمن لم ينو الصيام من الليل ولنا ان عابدين
رضاه عليه السلام كان اذا اصبح دخل على نسائه فقال هل عندكن
شيء فان قلن لا فقال اني اذا الصائم وفيما بعد الضحوة الكبرى خلا
الشافعي فعدته يصير صائماً من حين نوى اذا هو متبرع عنه كقوله
على النشاط قلنا الصوم عبادة لله النفس فلا يتحقق بغير المقادير
والافضل التبييت اي النية من الليل لينفع اول جزء مع النية ثم في
صوم رمضان لا بد من النية كل يوم وقال مالك يشأدي كله بنية
واحدة من اوله لان صوم الشهر كله عبادة واحدة وجبت بخطاب واحد
فيشأدي بنية واحدة كما اذا نذر فساك في شهر ولنا ان صوم كل
يوم عبادة على حدة لا يتخلل بين يومين وقت لا يصح للصوم
وهو الليل فصار كالصلوات المخرقة يوم واحد تخلل في اعتكاف
لان المجموع عبادة واحدة ولو نوى المريض او المفسر رمضان واجبة
كالقضاء والكفارات والمنذور ونحوها صح ويقع عما نوى
عند الحنفية وقال الشافعي يقع من رمضان لان له خصه في تأخير الصوم

وعادة لحفظها من حيث حقوق الضرر بهما فاذا لم يتخصصا وصحهما
 انتفى ما لاجله رخصا وسبب الوجوب موجود في حقهما في فتح عن حق
 الفرض وله ان كل واحد منهما مشغل الوقت بالامامة لثمة الحال وتجرى
 في صوم رمضان الى ادراك العدة ولو تطوع المريض والمساكين اي
 بومضان فغيره واينما عن الحنفية في رواية يكون عن رمضان وهو
 الاصح لانه الاثمة لشبهة نفي الوجوب في الحال والاداء في المال بخلاف
 النفل لانه لا وجوب فيه اصلا وفي رواية يقع عمنافى لا يرجع الى سنة
 فيكون اولى بها النسبة الى من يرجع الى بدنه وهو المترخص والنذر للظن
 والكفار ان مطلقا قضاء الصوم رمضان ونحوها قضاء تطوع
 افه لا يصح بنية في النهار بل لا بد من التبيت والتعيين لاذ ليس
 وقت معين فلا بد من التعيين من الاستداء بخلاف صوم رمضان
 والنذر للعقبي لانهما متعينان في وقتها ووجب للناس طلب الهلال
 ليسه ثلثين من شعبان للصوم ومن رمضان للفطر لان النهر قد يكون
 تسعة وعشرين من قال عليه السلام النهر هكذا وهكذا يشترط باصابع
 يديه في اجها في الثالثة يعني تسعة وعشرين وقال النهر هكذا
 هكذا هكذا يشترط باصابع يديه من غير جسي يعني ثلثين يوما فان رواها
 موافقة الرضوان وافطر والفطر فان لم ير الهلال فلا صوم ولا
 فطر لقوله صوموا الروية وافطروا الروية وتكون صوم يوم الشك
 واذ بان عم هلال رمضان في التاسع والعشرين من شعبان في

قع الشك في اليوم الثلثين اذ من شعبان او من رمضان على ما
 روينا الان يوافق وزد انه بان كان يصوم يوم الخميس والاثني
 مشلا فوافق والصوم افضل بالاجماع لقوله عليه السلام لا تنفد
 موا رمضان بصوم يوم ولا صوم يومين الا ان يوافق صوما كان
 يصومه احدكم اما اذا لم يوافق وزده قبل الفطر افضل احثوا
 عن ظاهر النهر وقبل الصوم افضل اقتداء بعلي وعائشة رضي الله
 تعانهما والمختار ان يصوم الخواص كالمعتق والقاضي ناويا التطوع
 اخذ بالاحتياط ويفتونا العوام بالتلوم والانتظار الى ان يد
 هب وقت النية بالا فطار لقوله عليه السلام اصبح يوم الشك
 مفطرين مسلمين غير اكلين ولا غارمين على الصوم ثم كل من يعلم
 نية صوم يوم شك فهو من الخواص والا فهو من العوام والنية فيه
 على وجوه اما ان ينوي رمضان فانه يكره لقوله عليه السلام من صام يوم
 الشك فقد عصي بالفاسم ثم ان ظهر انه من رمضان صح عنه والا كان
 متطوعا ولا قضاء لو افطر لانه ظان كذا لو نوى عن واجب اخر
 الا ان دونه في الكراهة ثم ان ظهر انه من رمضان يجزئه ولا قبل يكون
 تطوعا وقبل يجزئه عما نواه وهو الاصح ولو نوى التطوع قبل يكن
 وعند الشافعي يكره ابتداء الصحيح اذ لا يكره لقوله عليه السلام
 لانصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان الا ان تطوعا ولو نوى
 مؤد في اصل النية بان ينوي ان يصوم غلا ان كان رمضان ويفطر ان

فولان يكون والاي الا ان يوافق
 يوم الشك يوم ورواه الذي كان في حاله
 ان يصوم فيه في ليلة الاثنين صوم رمضان
 لقوله عليه السلام لا تنفد موا
 بيوم ولا يومين الا ان يكون
 صوم يصومه رجل فيصم ذلك
 الصوم ورواه ابو داود
 مسخة السلوك في شرح
 تحفة الملوك للشيخ الامام
 العيني رم

قال النبي
من قهر شارب
خلق الله تعالى كل شارب
الغدار وفي قوله انما
قال النبي

باب النية من صلوة الجهر والسر
باب انما في الرزق في الدنيا
باب النية في الدنيا
باب النية في الدنيا

باب النية في الدنيا
باب النية في الدنيا
باب النية في الدنيا
باب النية في الدنيا

باب النية في الدنيا
باب النية في الدنيا
باب النية في الدنيا
باب النية في الدنيا

باب النية في الدنيا
باب النية في الدنيا
باب النية في الدنيا
باب النية في الدنيا

ان كان من شعبان فادله يصياما بحال لعدم الجزاء في العزيمة ولو
دق وصفها بان ينوي ان كان غدا من رمضان فانما يصام منه
وان كان من شعبان فعن واجب آخر فادله يكون له ردده بين امرين
مكروهين ثم ان ظهر من رمضان جاز لوجود الجرم في اصلها او
والله بجزء عن واجب آخر لردده في وصفها ولا قضاء ولا فطر
لانه كالمظنون ولو نوى انه يصام من رمضان ان كان منه وعي
التطوع ان كان من شعبان فادله يكون له ردده في الفرض من وجه
ثم ان ظهر من رمضان جاز لما قلنا والاجاز عن التطوع لانه
يستلزم باصل النية ولا قضاء ولا فطر لعدم الانتماء من كل وجه
ومن رأى الهلال وحده فشيء قد وردت بشهادة صام في عملا
برؤيه اذ في سبب وجوب الصوم لقوله عليه السلام صوموا لرؤيته
فان افطر بعد الرؤية القضا لا غير اي لا يلزم الكفارة خلافا
لما في لانه افطر في رمضان حقيقة لتعنية وحكم الزوم الصوم
عليه قلنا ان الامام لما ردته شهادة حكمه يكونه كان بايد ليدل بشيء
وهو فهم الفطر بتفردة برفقة فاورث بشبهة وكفارة الفطر
بعقوبة تسقط بالشهادات وكذا لو افطر قبل ان يرد شهادته
عند البعض في الصحيح لقوله عليه السلام صومكم يوم تصومون
وهذا ليس يوم صوم في حق الجماعة وقيل يجب الكفارة لتيقنه
بالرؤية ولم يرد شهادته ليصير مثبته ولو صام هذه الاجل

ثلاثين

ثلاثين يوما لم يفطر وحده لانا انما اوجبنا الصوم على احتياط
والاحتياط بعد خلافه في الموافقة مع الناس ليكون ابعد عن التهمة
فان افطر فلا كفارة عليه نظر الى الحقيقة التي عنده وفي الاما الى
في خان من رأى هلال رمضان في الشافعي وليس هناك والوقوف
فان كان الرجل ثقة يصوم الناس يقولون في الفطر انما اخرج عدلان
برؤية الهلال لا بائس بان يفطر فيقبل في هلال رمضان في الغم
شهادة واحد عدل لانه يحجز بامر ديني وهو وجوب الصوم فيقبل
فيه خبر موثوق كان عبدا او مملوكا او حرا او ذوقا ثانيا في اصح الى
الروايتين عن الحنفية ولهذا لا يشترط في لفظ الشهادة ولا الد
عمود وانما اشترط العدالة لان خبر الفاسق في الديانات مردود
وعن الطحاوي اذ لا يشترط العدالة قيل اذ اريد المستور وقال
والشافعي في احد قوليه يشترط للمتن اعتبار اسائر الشهادات
والجمعة عليه ما روي عن ابى عباد بن قال جاء امر الى رسول الله
صلى الله تعالى وسلم وقال اني رايت الهلال فقال عليه السلام
ان لا اله الا الله قال نعم فقال عليه السلام ان شهد ان محمد رسول الله
قال نعم فقال عليه السلام يا بلال اذن في الناس فليصوموا عداقة
صاموا بشهادة الواحد ثلاثين يوما ولم يروا الهلال ففي الفطر
خلاف فعن الحنفية واليه يوافقناهم لا يشترط فيهم يفطرون للاحتياط
طولا في الفطر لا يشترط بشهادة الواحد وعن محمد انهم يفطرون

قال النبي
قال النبي
خلقني يهودي ولا
خلقني نصرانيا وقال الله
النصراني المحدث الذي
خلقني نصرانيا ولا
خلقني مجوسيا وقال
المجوسي المحدث الذي خلقني
مجوسيا ولا خلقني كلبيا
وقال لكل المحدث الذي
خلقني كلبيا ولا خلقني
خنزيريا وقال الخنزير
الحمد لله الذي خلقني
خنزيريا ولا خلقني
تاركة الصلوة

قال النبي صلى الله عليه وسلم من لم يعمل صلاة الفجر لم يكن في وجهه نور ومن لم يعمل صلاة العصر لم تكن في اعضائه قوة ومن لم يعمل صلاة المغرب لم تكن في طعنه به لذة ومن لم يعمل صلاة المشاء لم تكن في موعه مناء في الدنيا

الى غروب الشمس لقوله تعالى اطوا وانشروا حتى يبين لكم الخط
البيض من الخط الاسود والايه والخط الابيض بينا من النهار
والخط الاسود سواد الليل والصوم في اللغة الامساك وفي
وفي الشرع هو الكف عن الاكل والشرب والجماع فيها مع النية ولا
ولا ينقض هذا بما اذا اكل ناسيا فان صومه باق مع فوات الكف
لا ينقض لان قول الامتناع الشرعي هو وجود حيث جعل الشارع
بالكلمه كلا اكل ولم هذه الولاية تعدية على الاجاد والاعلام ولا
بما اذا اكل قبل طلوع الشمس بعد طلوع الفجر اذا النهار من حين طلع
الشمس لا نقول المراد به اليوم ولا بالحايض والنفسا فان المجموع
موجود مع فوات اليوم لا نقول ان الحيف والنفاس خرجاها
عن اهلية الاداء **فصل** ومن اكل او شرب او جامع ناسيا فيها
لم يفطر والقيام ان يفطر هو قول ملك لوجود ما ينافي الصوم
ولا بقاء الشيء مع ما ينافيه سواء وجد عن قصد او فسادا
الحكام في الصلوة لكن تركناه بما روي ان رجلا جاء الى رسول الله
عليه السلام وقال اني اكلت وشربت ناسيا في رمضان فقال هم
ثم على صومك فانما اطعمك الله وسفك اى امضى عليه واتهم
فقد حكم ببقاء صومه حيث امره بتمامه بعده واذا ثبت هذا في
الاكل والشرب ثبت في الوقاع دلالة للاستواء في الركنية بخلاف
الصلوة لان ههنا مذكور **ولا** كذلك الصوم بخلاف المكروه والمخطى

فانه

فانه لو اكل مكرها او مخطئا يفطر صومه خلافا لثان لقوله هم
رفع عن امي الخطاء والنسيان وما اشكر هو اعلم والمراد رفع
الحكم وهو ينال الله بنووه وهو الفساد والاعتراف وهو لا يتم
ولنا ان النسيان غالب الوجود لان النسيان محمول عليه كان
منسوب الى صاحب الحق فلا يصح التعدية الى المكروه وهو من جهة
غير صاحب الحق او الى المخطئ وهو مما لا يغلب وجوده كالقيد
والمرضي اذا صليا فاعلا حيث يجب القضاء على المقيت دون
المرضي ولو انشده باحتلام او فكر او نظر او اصبح جنباً من جماع
او اذنه او قبل لم يفطر اما الاثر ال باحتلام فلقوله عليه السلام
فلست لا يفطران الصيام الفقه والجماع والاحتلام واما بالفكر
والنظر فلعدم وجود الجماع صورة ومعنى وهو لا ينزل عن
بالمباشرة خلافا لما لك رج في النظر اذا انشده فانشده لقوله هم
النظر الاول لك والثانية عليك فلنا ذلك في الاثم فان ما
عالج ذكره حتى امي يجب القضاء والختار لوجود الجماع معنى
واما اذا اصبح جنباً فلما روي عايشته روى ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان يصبح جنباً من غير الاحتلام وهو صائم **واما** اذا كان
واما اذا كان والتقبيل فلعدم النافي والداخل من اللام لا ينافي
كما لو اغتسل بالماء البارد وجد برودة الماء في كبده ولو اغتسل
بقبلته او لمسه القضاء لوجود معنى الجماع وهو الاثر مع اللباسة

قال النبي صلى الله عليه وسلم
من اصاب ناسية الصلوة
فكانت زائفة الفحمة

قال النبي صلى الله عليه وسلم
اقل ما عاص به العبد يوم القيمة
بعد التوجه من الصلوة

قال النبي صلى الله عليه وسلم
عظما بالصلوة قبل الفجر
عظما بالتوبة قبل الموت

قال النبي صلى الله عليه وسلم
من اصاب ناسية الصلوة بلقطة واحدة
من الطقاع او ينسب من الماء
فكانت اهدم الكعبة بيد الف مرة فكانت
حاربه وحارب الانبياء من قبل وكافا قتل
الانبياء جميعا

قال النبي
لا تحل الزكاة في بيتكم فان البعثة
ولا تستكفوا في بيتكم فان البعثة
تزل من السماء عليه

قال النبي
من اعان عالما او متعلما
ولو من بقله مكسور
او بقرطاس ككاف
بني الكعبة سبعين
مرة

قال النبي عليه السلام
من اعان بطالب العلم ولو من
سكة تقسم واحد اعطاه الله
تعالى له ثلثا مثل جبل
احد

قال النبي
على طالب العلم ككاف
انفق جبال من
الذهب الاحمر
في سبيل الله
تعالى

قال النبي
سئل عن اليهودي
التساري ولا تسلم
على شارب الخمر والميسر

للغير يعني لا يلزمه الكفارة لعدم الجماع صورة فلم يكمل الجماع
ويباح القبلة للصائم ان امن على نفسه الجماع الا انزال وان
وان لم يامن كره لم لانه ليس بفطر حقيقة ورتعا فطربا فباعتبة فاعقب
في الامن عنه وفي عدم الامن عاقبة وروى ان سنانا سأل رسول
الله عليه السلام عن القبلة للصائم فيها وسأله شيخ فرخط
ثم قال عليه السلام الشايع يملك نفسه وللمباشرة كالقبيل في
ظاهر الرواية وعن ابو حنيفة راجد انه كره للمباشرة وللمباشرة
فحة لعدم الامن عندها ولو دخل خلقه ذباب او غبار او دخان
وهو ذاك لمصومه لم يفطر استحيانا لانه لا يمكن التحرز عنه فان الضأ
فان للصائم لا يجد بدلا من ان يفتر فيه ليكامل والقبيل ان يفطر
وصول للفطر الى جوفه وكونه مما لا يتفدى لا ينفي الفدا
كالزباب والحصاة بخلاف للطير والشايع فانهما يفطران في الله
الاصح للمكان الاحترار عنهما اذا اواه حنمة او سقف ولو انتفع
التمخاعة البسقة التي تخرج من اصل الفم وابتلع ما انتفع او ابتلع
رقة للغلوب بالدم لم يفطر وكذا اذا ترطب شفتان ببنافه
عند الكلام او نحوه فابتلع لعدم لفطر صورة بخلاف ما اخرج
لو اخرج به ثم ابتلع وذكر الامام قاضي خان لو ان صائما عمل عمل اللابر
الابرسم فان دخل الابرسم من فيه فخرجت خضرة الصبغ او صفرة
او حمرة واختلط بالريق فصار اخضر او اصفر او حمرا فابتلع

وهو

وعود آل صومه يفسد وان ابتلع ما بين اسناده من عشاء دون
حمصة لم يفطر لانه تتبع لريقه اذا لم يكن الاحتراز عنه الا اذا اخرج
ثم ردة فحيتئذ يفطر لوجود صورة الفطر بقدر الحمصة
يفطر لانه يمكن الاحتراز عنه فلا يجعل عفو ولا كفارة عليه عند
ابي يوسف لانه غير مقصود بالاكل فصار كالطبخ وقال زفر
يجب الكفارة لانه طعام متغير فصار كاللحم المشوي ولو ابتلع
سهمه ابتداء لزمه الكفارة في المختار لانهما من جنس
ما يتغذى به وان مضغها لم يفطر لانه يتلاشى الا ان يجد
طعمها في حلقه فيئذ يفطر لوصول المفطر ولو اكل عجينا او
او دقيقا او ابتلع حصاة او نحوها كالحديد لزمه القضاء ولو جو
المفطر لا يغري لا يلزم الكفارة خلافا للحمد في العجين والدقيق
وخلافا لما لك في الحصاة قال الامام قاضي خا خا دقيق الذرة
الذرة بسمن يجب القضاء والكفارة وكذا اذا اكل الخطيئة كما
هي في قول الحنفية وعن ابو يوسف اذا فطسهما فطسها فان
فاكلها عليه القضاء والكفارة وان مضغ جثها لا كما قلنا في السمية
وفي اللوزة الرطبة كفارة لانها ترقى كل واما الجوزة الرطبة
ان ابتلعها عليه القضاء دون الكفارة لانها لا ترقى كل كما هي
وان مضغها فان كان فيها لب عليه القضاء والكفارة لانه اكل ما يرقى
كل وزيادة وان لم يكن فيها لب عليه القضاء لا غير الرطب والبا

قال الله
من بني مسجد الله تعالى
بني الله له سبعه قصص
في الجنة يوم القيمة

قال النبي

من اسراج سراجا
في المسجد سبع ليال
حرم الله تعالى عليه
سبعة ابواب جهنم ومن ذق قبيح من ذق
في العجين بيان يوم يوضع
فيه وكان
من ياتي يديه فود
تيمنه فود ومن شمله
فود ومن شمله

قال النبي
من احسن الناس
من احسن الناس

قال النبي
فقد كثرت زنته ومن كثرت
زنته كثرت عليه ومن كثرت
قلبه دخل النار

قال النبي صلى الله عليه وسلم
ما نام حتى أصبح
فبال الشيطان
في رجليه

قال النبي صلى الله عليه وسلم
يؤمن الصبيح
تتبع الرزق

قال النبي صلى الله عليه وسلم
ما أكل الله لقة
من لحم الخنزير
حيي له من شره
شاد به فيه

قال النبي صلى الله عليه وسلم
أدى مؤنة من يغيب
حق فقد هدم ملكة والدين
والبيت المعهود وقتل
الملك من المقربين

فاجتمعوا

قال النبي صلى الله عليه وسلم
أهل القرآن
أهل الله

قال النبي صلى الله عليه وسلم
أفضل العبادة
من استحي لراة
القلان

واليا بسرفه سواء واللون اليابسة بمنزلة الجوز وكذا
الفندق ان كانت رطبة وان كانت يابسة ان مضفها كان عليه
الكفارة ان كان فيها اللب واذا ابتلعها ان لم تكن مشفوفة
الرائي فلا كفارة عليه وان كانت مشفوفة فكذلك عند العامة
وقيل ان كان مملوكة فعليه الكفارة ولا فلا وان ابتلع نفاحة
تفاحه روى هشام عن محمد ان عليه الكفارة لان جميعها مأكول
ولو اكل مكا او كافورا او زعفرانا او مزابا مشويا او زقا وشجرا
فبعثنا ذلكها لزمه الكفارة لانه يصالح غلاء ودواء وفوجد لا فظا
صورة ومعنى بخلاف ورد لا يعناد اكلها وعلى هذا التفضيل
النبات ككلها وفي الطير الارمني يجب الكفارة كذا قال محمد بن الحسن
لانه يبتدأ ويبدو في الطير النيسابوري روى عن الهندي والي
قال يجب القضاء لا غير ولو مضغ لقيم فاسيا فندكر بعد
مضفها انه صائم فابتلع في ذلك المضغ وجبت الكفارة في
قول من الشاخرين وقيل عليه القضاء دون الكفارة ولو اخرجها
من فيه ثم ابتلعها قبل ان يجب بخلاف ما اذا ابتلعها قبل ان يخرجها
من فيه قال الفقيه ابو الليث هذا هو الاصح وكل قيل بالعكس
ولو اخطر محمد ان مرضا او حاضت لم يجب الكفارة خلافا للشافعي
في قول لانه عند حدث بعد تقرر الوجوب فلا يسقط كالسفر
ولنا ان اكله للرض والحض يورث الشهية في الماضي لانه يبتلى ان

هذا النوم

هذا اليوم لم يكن يوم صوم وحقة وهو لا يتجرى وجوبه الا ملكا
وسقوطا ولو سافر طايعا وجبت لانه باختياره فجعل كالعدم وكذا
لو كان المسافر حاله انه حصل من غير صاحب الحق وقبل عند في
لا يجب الا لا صنع له فيه وللمريض الفطر يوم نوبة حماه وللمراة ايضا
يوم حيضها بناء على العادة لترجح جهة العذر فان افطروا لم يأت
الحق والحض وجبت الكفارة لوزان شبهة العذر فان ظفيرة القى لم
يفطر مطلقا ملا الفم اودود لقوله عليه السلام من فاء فلا قضاء
عليه فلو عاد وكان ملا الفم قد عند ابو يوسف لانه خارج حكما وقد
دخل خلافا لمحمد لعدم الفطر صورة ومعنى وان اعاد فسد بالاجماع
لوجود الادخال بعد الخروج وان كان اقل من ملا الفم فعاد لم يفطر
لانه يخرج خارج وان عاد فذلك عند ابو يوسف خلافا لمحمد ابو جعفر عند
وان تعمد ملا في فطر لقوله عليه السلام من استقاء فعليه القضاء ولا كفارة
عليه لعدم صورة الفطر فذلك في الاقل من ملا الفم عند محمد لا طلاق الحديث
خلافا لابو يوسف لعدم الخروج حكما وكذا ان عاد عند عدم سبق الخروج
فان عاد ففي رواية عنه يفد ومن اكل عذاء او شرب دواء او جامع
عاملا في احد السبلين لزمه الكفارة وقيل لا شافع في الاكل او شرب
لا كفارة لانها شرعت في الوقاع بخلاف الفياض لا يقاس عليه غيره وكذا
انها تملك تخيانا في الافطار في رمضان على وجه الكمال وقد تحققت
ذلك فوجب واتاقى الجماع فلكمال الجنسانية لوجودها صورة ومعنى

قال النبي صلى الله عليه وسلم
ان يتكلم مع الله
فليقرأ القرآن

قال النبي صلى الله عليه وسلم
نعم الشئ القرآن
لصالحه

قال النبي صلى الله عليه وسلم
النظر الى النصفين
عبادة

قال النبي صلى الله عليه وسلم
العلم بلا عمل وبال
والعمل بلا علم ضلال

قال النبي صلى الله عليه وسلم
كالسحاب بلا مطر العتي
بلا كرم كالشجرة بلا غر
الفقير بلا صبي كالنهر بلا ماء
للك بلا عدل كالغني بلا راع
الشااب بلا تقية كالنبي
بلا مستقاة المرأة بلا حياء
كالطعام بلا يد

في قوله صلى الله عليه وسلم
ان يتكلم مع الله
فليقرأ القرآن
في قوله صلى الله عليه وسلم
نعم الشئ القرآن
لصالحه
في قوله صلى الله عليه وسلم
النظر الى النصفين
عبادة
في قوله صلى الله عليه وسلم
العلم بلا عمل وبال
والعمل بلا علم ضلال
في قوله صلى الله عليه وسلم
كالسحاب بلا مطر العتي
بلا كرم كالشجرة بلا غر
الفقير بلا صبي كالنهر بلا ماء
للك بلا عدل كالغني بلا راع
الشااب بلا تقية كالنبي
بلا مستقاة المرأة بلا حياء
كالطعام بلا يد

قال النبي صلى الله عليه وسلم احفظ من اربعة اصناف من النساء والعلماء الغافلين والقراء للدهان والصوتين الجاهلين بالاعمال

قال النبي صلى الله عليه وسلم العلم كالثوب والتعلم كالغصنة وسائر الناس كالنمل

قال النبي صلى الله عليه وسلم العلماء في الارض كالنجوم في السماء

عن النبي صلى الله عليه وسلم العلماء وارث الانبياء

قال النبي صلى الله عليه وسلم من طلب شياً وجد وجد

قال النبي صلى الله عليه وسلم الرقيق ثم الطريق

قال النبي صلى الله عليه وسلم اكرم الضيف ولو كان كافراً

ولا يشترط الاشراف في المأكلين كما لا يشترط ما في الخدم اذ عقوق محضة ولو وطئ في الربيع او حنيفة واما ان في رواية الكفارة عليهما اعتباراً بالحد عند وفي رواية عليهما الكفارة وهو قولهما وهو الاصح لان الجنابة متكاملة لقضاء الشهوة ولا كفارة بالاجتماع فيماد والفرج كالمتخيز والتبطين وكوانت لمعدهم الجماع صورة وهو اذ الفرج في الفرج وكذا لو جامع بهيمة او ميتة لقصص الجنابة خلافاً للشافعية ولا كفارة على المرأة لو كانت نائمة او مجنونة او مكروه فجمعت لا نكاح الجنابة وفي وجوب القضاء على النائمة والمجنونة خلافاً للشافعية وزفر قيساً على الناس قلنا ان النسيان خصوا بالامر وهو غالب الوجود اما الواقعة في حال النوم غير ان ينسب فتادرفلا يعتبر بشبهة قال اكثر المشايخ في تاويل المجنونة انها كانت عاقلة بالغة في اول النهار ثم جئت كذا ذكر الامام المجتهد في خلاف ما لو طاعت وفيه خلاف الشافعية فاذ قال في قول لا يجب عليه النكاح متعلقة بالوقوع وهو فعله وانما في محل الفعل وفي قول يجب عليها ويستعمل عنها الزوج اعتباراً بما لا غسل ولنا قول عليه السلام من افطر في رمضان فعليه على المظالم وكله ممن نكح الرجال والنساء ولا كفارة في افساد صوم غير رمضان اذ لان الافطار في رمضان ابلغ في الجنابة لوجوده كحرمة الشهر فلا يلحق غيره به ومن احسق الحنفية بما يمتنع به المرفوض من الادوية او استعمل السجود الى ما يصيب في الا

في

في الانقار او اقتراف اذ نسيه واء او دهن او دوى جافية وفي الجراحة التي بلغت الجوف او امتدت في السبعة التي بلغت الدماغ يد او اوط فوصل الى جوفه او دماغه لم يلقض عا ما الاحتقان والاستسقاء ولا ولا فطر ففطر عليه السلام الفطر مما دخل ولو جود من الفطر وهو وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف واما الدواء فعلى قول الحنفية لان رطوبة الدواء تلافى رطوبة الجراحة فتزداد الرطوبة فيميل الى الاستسقاء بخلاف اليابس فيبوسه فتشفي رطوبة الجراحة فينسد فيها ولا لا يفطر لعدم التيقن بالوصول قبل الخلاف في الرطب اما اليابس فلا يفسد اجماعاً واكثر مشايخنا على ان العبرة بالوصول حتى لو علم ان اليابس يفسد وصل يفسد وان علم ان الرطب لم يصل لم يفسد عنده وقتد الرطب في الكتاب حينئذ بناء على العادة لا غير يعني لا يلزم الكفارة لانواعه ام الصورة وان اقتراف في اذنه ماء او في ذكره دهن لم يفسد الا فطر فاذا فطر فله عدم الصوم وهو ابتلاع وللعنى وهو صلاح البدن وقيل يفطر لانه وصل الى الجوف بفعله فلا يعبر فيه صلاح البدن كما لو ادخل خشبته في دبره ونسيها واما الافطار في ذكره فقوله ان حنيفة لان لا منفذ من الجوف الى المشانة واما يخرج البول على سبيل الترشح وعند ابو يوسف في فطر لوصول المسفل الى جوفه بمنفذ اصلي فان من الجوف الى المشانة منفذ الله اصلياً حتى يخرج البول منه قولهم مضمط فيه وفي جوامع الفقهاء

قال النبي صلى الله عليه وسلم نية المؤمن خير من عمله

قال النبي صلى الله عليه وسلم قلب المؤمن عمر شئ الله تعالى

قال النبي صلى الله عليه وسلم من ادخل السرور في قلب المؤمن غفر الله له ولوالديه

قال النبي صلى الله عليه وسلم من فرح قلبه لله خلق الله تعالى ملكاً في صورة طيورته يدرك ذلك الملك الف راءة من وفي كل راءة الى وجهه وفي كل وجه الى فم وفي كل فم الى لسان وفي كل لسان الى لغة يستجيب الله تعالى ويستغفر من له الى يرحم القيمة

قال النبي صلى الله عليه وسلم

زيارة القبور

كقارة التوفيق

قال النبي صلى الله عليه وسلم من سجد لغرفة الله فقد كفر

قال النبي صلى الله عليه وسلم
بغير الوضوء فقد كفر

قال النبي صلى الله عليه وسلم الدنيا ساعة
فاجعلها طاعة

قال النبي صلى الله عليه وسلم الدنيا
ساعة ليس فيها راحة

قال النبي صلى الله عليه وسلم الدنيا
رأس من خطيئة و
وترك الدنيا رأس
كل عبادة

قال النبي صلى الله عليه وسلم
الدنيا مزعجة
الآخرة

قال النبي صلى الله عليه وسلم الدنيا
سجن للمؤمن
وجنة للكافر

قال النبي صلى الله عليه وسلم الدنيا
دار الفؤاد والآخرة
دار السرور

قال النبي صلى الله عليه وسلم ما منع
الزكوة فهو ملهة

قال النبي صلى الله عليه وسلم حصنكم
أهلكم بالزكوة

لو ادخلت الصائمت اصبها في فرجها ودرها لا يفسد على المختار
الا ان يكون مبلولة بماء او دهن ومن ذاق شيئا ومجته يقال مع الشارب
من فيه اذ رمى به لم يفطر لعدم الفطر صورة ومعنى ويكره للصائم الذوق
لما فيه من تعريض صومه على الفساد لا حالة الشاة فانه لا يكره الذوق فيها
للمحاجة الى معرفة الجيد من الردي وقيل للمرأة اذا كان زوجها جاهلا بشي الخلق
لا بأس بان تذوق لرافقة بلسانها ومن اصحابنا من قال ان كراهة الذوق
في صوم الفريضة ما في صوم التطوع فلا يكره لان الاقطار فيه يباح بعده
بالانفاق وبغيره عن علي رواية الحسن عن الحنفية ويكره للمرأة مصنع
الطعام ولو لم يغير ضرورة بان كان لها منه بذلة لا نهالا ثم ان يدخل
شي من في خلقها فكانت معرضة صومها على الفساد من غير حاجة بخلاف
ما اذا كان بضرورة بان لم يجد منه بكذا لا يجوز لها الفطر لحاجة الولد فان
فلو كان يجوز المصنع ومصنع العلاء مكره للصائم لانه يعرض الصوم
على الفساد فيهم بالاقطار لان من يراه من بعيد يظن اكلا قال عليه السلام
من كان يق من بالله وفي اليوم الآخر فلا يفتي موافق التمس
ولا يفطر لانه لا يصل الى الجوف عينة وانما يصل اليه طعمه قالوا هذا ان كان
العلاء موضوعا لانه لا يفصل منه شيء وقيل مفسدان كان مفتتا
اي متكررا لا يصل اليه بعض اجزائه ان كان اسودا لانه مما يدوب
بالمضغ فيصل من عينة شيء الى الجوف بخلاف الابيض لانه مما لا يدوب
ولا يكره الى مضغ العلاء للمرأة المظطرة لانه يقوم السواك في حقها

لان سننهن ضعيفة لا تحمل السواك وهو ينقي الاثنان ويستند
المثنية كاه السواك وفي الرجل خلاف قال بعضهم يكره اذا لم يكن من
علمه لما فيه من التشبه بالنسك وقيل لا يكره ولا يستحب ويباح للصا
يوم الكحل ولو طعم في حلقه لانه عليه السلام الكحل وهو صائم وقد هم
الى الكمال يوم عاشوراء والى الصوم فيه وكذلك هو الشارب والحج
اذا قصد بهما غير رتبة لا نوع ارتقاء وليس من مخطويع الصوم وكذا
ويباح للفطر يعني يباح له الكحل اذا كان غرضه التداوي دون كراهة الزينة
وكذا هو الشارب والحاجب بل يستحب ذلك اذا لم يكن قصد الزينة
ولكن السنة ولا يفعل ذلك لتطويل العيد اذا كانت بقدر السنون
وهو القبض وما زاد على ذلك نفق ما روى انه عليه السلام كان يأخذ
من العيد من طولها وعرضها اوردته على عليه السلام وقال من سعادة الموم
خفة الحية وكان عبد الله بن عمر رضي عنهما على الحية ويقطع ما زاد على
على القبض كذلك يبين الحقايق ولا يكره السواك للصائم بمشي الشارب
او يابس العذاة والعشاق عليه السلام خير حالا للصائم السواك
من غير فصل وقال مالك يكره الرطب لانه يعرض للصوم على الفساد
وقال الشافعي يكره بالعشاق لانه عليه السلام نفى الصائم عن السواك
بالعشاق والقصص والحجامة لانه لا ينافي الصوم وقد صح انه عليه السلام
احجم وهو صائم ~~فمن~~ لم يرض اذا خاف مشقة مرضه او اذا خرب ربه ففطر
وقضى وقال الشافعي لا يفطر الا اذا خاف الهلاك او خوف العضو قلنا

قال النبي صلى الله عليه وسلم القبر روضة
مما روضة الجنة او خفرة
مما خفرة النيران

قال النبي صلى الله عليه وسلم من قعد في باب
المسجد فهو ملهة في
الجنة ولا يجزئ
واشتغل بسلام الدنيا
وعيب الناس ولم
يعلم حرمة المسجد
فهو ملهون في تربية
والانجيل والزبور
والفرقان

قال النبي صلى الله عليه وسلم الدنيا
قطرة قاع بحر
ولا يعرفها

قال النبي صلى الله عليه وسلم يا علي
اذا نظرت الماتة فقل
الهمم حسن خلق
كما حسنت خلق

قال النبي صلى الله عليه وسلم يا علي
كن بشاشا فان
الله لا يحب
البشاشين

ان زاده المريض قد تقضى الى الهلاك فيجب الاحتراز عنه الى المقضى الى الشئ
له حكم ذلك الشئ وبغيره فطر مطلقا فاولم يخف لان السق لا يخلو
عن النقص فاقيم نفقته من ماله فادبر الحكم عليه وصومه افضل ان لم
يبلغه منقته وقال الشافعي الفطر افضل لقوله عليه السلام ليس من البر
الصيام في السر والعلانية الطواب الطوا ولا يجوز الصوم لقوله نعم
من صام في السر فقد عمل بالانصاف ولما نطقوا وان تصوموا خير لكم
وقوله تعاوم من شهيد منكم الشهر فليصمه علم في حق الكل وانما اجيزه
التأخير خاصة فاذا اخل بالفرقة كفا افضل وماري محمول على ما
له الجهد فان ما اذا اي المريض والسافر في المرض والسر فلا قضاء عليهما
لانهم لم يدر كعدة من ايام اخرى لا فيها لما عند في الاداء فلا ينعذر
في القضاء اولى وان صام المريض واقام للسافر ثم ما وجب الايصاء
بالطعام بقدر ما ذكره من الشهر لان السبب الموجب لذلك وما ذكره
الطحاوي من ان عند اي حيفه واي يوم في يلزمه القضاء بجميع الشهر
وان صام يوما واحدا عند محمد يلزمه القضاء بعد ما صام قبله بجميع
اذ الخلاق في نذر المريض يصوم شهر فان السبب الموجب من النذر فيظهر
الوجوب في الحق في حق الخلق بخلاف صوم رمضان وقضاء رمضان
ان شاء فقس وان شاء قابله لاطلاق النص والتتابع افضل
الى اسقاط الواجب والى السبب له ان لا يخرجه بعد القدرة عليه
ولا فدية بتأخير اي تأخير القضاء عن رمضان فافضل لاشا

مسألة في المريض
مسألة في السافر
مسألة في قضاء رمضان

خلاف ذلك فافضل ان القضاء عند يتوقف بما بين رمضان وبين وعند فافضل
موقت لظاهر قوله تعا فعدة من ايام اخرا اليس فيه توقيت يكون زيادة
والكامل والرفع لا فطر خوف على الدينهما وانفسهما فاعا ليجزى ولا
والكفارة عليهما لانه اخطار بعذر ولا فدية عليهما خلاف ذلك فافضل
فيما اذا اختلف على الولد اعتبارا بالشيخ الفاني قلنا ان العديته بضم
في خلاف القياس في الشيخ الفاني اذ الامم ثلث بين الصوم والعديته لا صوم
ولا معنى والفطر بسبب الولد ليس في معناه حتى يلحق به دلالة لانه كما جاز
بعد الوجوب ولا جوب على الولد لصلو الشيخ العاجز عن الصوم
يفطر ويغدى عن كل يوم بنصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير لان
اطعام المسكين عهد في الشرع هكذا ولا صل فيه قوله تعا على الذين هم
يطبقونه قد ينفى عنه ليطبقونه لان حرف لا قد يند في الكلام
قال الله تعايشي الله لكم ان تضلوا اي لا تضلوا فان قدر على
الصوم بعد الفدية قضى ويطل الحكم العدا على شرط الحنفية كما
استمر العجز كما في الامم ومن اوصى بقضاء رمضان اطعم عنه ولية
كما في الشيخ العاجز لانه بالحق بالشيخ العاجز فيجب عليه الايض
بدل ذلك فان لم يوص لا يجب ذلك على الورثة لكن لو تبرعوا جاز
وقال الشافعي يلزمهم بلا وصية بيتاه في الركوة والصورة والصلوة
كالصوم في جواز الفدية باستباح المشايخ فانهم قاموا
الصلوة على الصوم لانها نظيره في كون كل منهما عبارة بدنية

قال النبي صلى الله عليه وسلم من شتم الائمة
فقد كفر امرأته ثلث
تطبيقات ولا تحمل حتى
تتكم زوجا غيره ومن شتم
فم موه من او موه منه او انفسها
يكفر وقيل يكفر شتم النعم
لا بشتم الانع لان النعم موضع
ذكر الائمة والقراءة في شتم النعم
فقد شتم الائمة وذلك
كفر ويقع به الطلاق على
امراءته ثلث تطبيقات
واختلفوا في اقواء الكفار
قال ابو حنيفة رحمك بكف
بمنع اخواه الكفار لانه اذا
موضع ذكر الله تعالى وموضع
قراءة كلامه وقال ابو حنيفة
وحدة لا يكفر لانه اخاه
موضع كلمات الكفر ولو
شتم الصائم او الصلوة
او الحج او الزكاة او الطاعة
من الطاعة ان يكون في الحال
ويقع طلاق زوجته

وجوز في الفدية فيها احتمال ان لا يكون معلوك بالبحر ولهذا
 قال محمد في الزيادة في فدية الصلوة تجزئ بان شاء الله وكل
 صلوة كصوم يوم في الصحيح لانها عبادة كالصوم ويعتبر كاه
 صلوة بصوم لصلوة يوم وليلة بصوم كان عم البصم ولا
 يصوم عند ولية ولا يصلي لقوله عليه السلام لا يصوم احد عن احد
 ولا يصلي احد عن احد وفي خلاف الشافعي ومن اسلم وبلغ او طهرت
 او افاق او قدم من سفر او برء من مرض او فطر خطاء او عمدا بان شتر
 وهو يظن ان البحر لم يطلع او اكل وهو يري الشمس فغايث امساك
 يقية يومه تشبه بالصلوات وان قال فخر فيما اذا اسلم الكافر يجب
 عليه قضاء ذلك اليوم لان ادراك جزء من الوقت بعد الاسلام
 كادراك كله كما في الصلوة وينبغي ان يكون كذلك في الصبي عندك و
 ونحن نقول لا يمكن من اداء الصوم بادراك جزء من النهار بخلاف
 الصلوة لان السبب فيها الجوع المتصل بالاداء وقال ابو يوسف اذا اد
 ادراك وقت النية وجب عليه الامساك ان حصل وجب الظاهر ان الصلوة
 لا تجزئ وجوبها والاهلية منعدمة في اوله الا ان للصبي ان ينوي
 التطوع في هذه الصورة دون الكافر بناء على الاهلية وفيما اذا
 طهرت الحائض او افاق المجنون او قدم للفطر او برء من انشاء النهار
 خلاف الشافعي فعنده لا يلزم ما لا مسلك الا اذا كان اهلا للصوم
 في اوله قلنا ان الامساك اصل وليس يخلق عن الصوم وانما لا يجب لوجوب

سنة من سنة
 سنة من سنة
 سنة من سنة
 سنة من سنة
 سنة من سنة
 سنة من سنة
 سنة من سنة
 سنة من سنة
 سنة من سنة
 سنة من سنة

قال النبي صلى الله عليه وسلم
 والايوه المادون لاياء كل الديره
 لجه ولا يلبى عظمه بل يقي لجه
 طهره الى يوم القيمة صدق رسول الله
 قبله هذا الخبر الى صاروه الرشيد
 يا عمارة ينشر قبره في شجرة فشره
 فوجدوه كذلك فعله راءه
 تابع مرضه مكتوب ثلثة اسطر
 من اراد يكثر خذائمه فليكثر
 المشفقته وبعيته ومع اراده
 ان يدوم ملكه فليعظم
 علمه زمانه ومن اراد ان
 يقصر عدايته فليأخذ بلا
 دهر فيعجز عن خدمة

الاهلية

الاهلية وقد تحققت واختلقت في الامساك قبل انده مستحب قبل
 واجبه هو الامساك بخلاف الحائض والقاضي خلال الصوم حيث
 لا يجب عليهما الامساك لتحقيق المانع عن التشبه وهو حرمة الفجر
 عليهما بناء على ان التشبه بالحرام ثم قبل ثاكل سلا جهرا وقبل ثاكل
 سرا وجهرا او للمريض والمسافر الاكل جهرا كذا الله وكذا الامام
 النمر تاسبق في كل من يجب عليه الامساك فلا قضاء عليه ترك
 التشبه لعدم وجوب الصوم عليه فيه ومن سافر بعد الفجر او نوى
 المسافر الفطر في رمضان ثم قدم او صبح فيها اذا سافر بعد الفجر ولم
 ولن وان لم يخض في وقت النية فيما اذا قدم للمسافر بعد نية الفطر او صبح
 للمريض من مرضه ولو افطر فلا كفارة عليه لقيام تشبهه بالبيع ولو
 سافر باختياره بعد ما افطر متعمدا لا يسقط عنه الكفارة بخلاف
 ما لو اكرهه السلطان عليه فزوايه الخ من الحنفية وفي ظاهره الى
 واية لا يقطر اذا علم للمسافر ان يدخل في يوم ميم او هو وضع
 اقامة كرهه الفطر لانه اجتمع حكم الاقامة والسفر في هذا اليوم فيخرج
 جهة الاقامة ومن اعلم عليه او جنى في رمضان ففرض ما بعد يوم الاقامة
 والمجنون اي بعد اليوم الذي حصل فيه الاقامة والمجنون فخاصة اي لا يفي
 ذلك اليوم لوجود الصوم فيه وهو الامساك المفروض بالنية اذا الظاهر
 هو وجوده هامة والمجنون المستوعب فقط المقصود خلافه لا يفي
 بخلاف الاقامة المستوعب فلا يسقط لعدم الخروج اذا لا يستوعب

قال النبي صلى الله عليه وسلم
 اليهود والنصارى
 ولا تسلموا على من يهود
 امية قيل يا رسول الله
 ما يهود من امتك
 قال يستمعوا الاذان
 والاقامة ولا يحضرون
 الجماعة

اي اذا المسلم لا يخلو عن غربة
 الصوم في اليالي رمضان كره

قال النبي صلى الله عليه وسلم ترك
وقتار الصلوة
متعدا بغير عذر
جس في النار مقدار
حقة قيل يا رسول الله
ما حقة قال غائرة
النسبة

قال النبي صلى الله عليه وسلم ترك
الجماعة بغير علة
لعت في الدنيا والآخرة
وترفع النور من وجهه
وترفع البركة من بيته

الشهر عدة بخلاف الجنون فانه يستوعبه فيتمتع بالخرج بخلاف
الجنون الغير المستوعب فانه غير مستقط لقضاء ما مضى خلا
خلاف الزوال والشافعي لا يقول بالاهلية والقضاء مقرب عليه قضاء
المستوعب ولنا ان السبب هو الشرب بدليله الاضافه والتكرار
تكرره وقد وجد الاهلية بالدمه ولم يخل به وعن محمد لا قضاء
عليه اذا كان جنونا اصطليا لانعدام الخطاب بخلاف ما اذا كان عاريا
بعلم البلوغ وباختيار بعض المتأخريين يزورون في حنبل عن ابى
يوسف قال في القياس لا قضاء عليه ولكن استحبنا وجوب قضاء
ما مضى لان الجنون الاصل لا يفارق الجنون الطاري في شيء من الاحكام
قيل فلا ظاهر الرواية ولا رواية فيه عن ابي حنيفة ومن لم ينو
ارمضاة صوما ولا فطر الزم القضاء خلافا لرواية صوم رمضان
عنه ينادى بدو النية في حق الصحيح المقيم لان المستحق عليه
هو الامساك وقد وجد ولنا ان المستحق عليه هو الامساك
بوجه العباداة ولاعبادة الابالنية ومنها اصبح غير فاد للصوم
او نوى قبل الزوال فاكل عاملا فلا كفارة عليه سواء اكل قبل
الزوال او بعده عند ابي حنيفة لانها تعلقت بافاد الصوم
ولا صوم الابالنية وقال زفر عليه الكفارة لانه ينادى بغير النية
منه وقال ابو يوسف ومحمد اذا اكل قبل الزوال بغير علة فوات امكن
التحصيل والحائض والنفساء تفطر ويقضى اذا حرم في قضاء بخلاف

الصلوة

الصلوة فانها لا تقضيها العرج لشكره في كل يوم روى عن عائشة انها
قالت لساك عن كفارة على العهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تقضي
الصيام ولا تقضي الصلوة ومن ظن بقاء الليل فاستحرم او غروب الشمس
فامه فطروا بان خطوه بان الفجر قد طلعت والشمس لم تغرب لزم القضاء
لانه حق مضى بالمثل والنسبة بامساك بقية اليوم قضاء لحق الوقت
بالقدر المكن ونها عن التهمة لا يخفى ان يلزم الكفارة لقصو الجنابة لانه
غير قاصد ولو شك في طلوع الفجر معناه تساوى الظنين فلا افضل
ان لا يفطر لقوله عليه السلام دع ربك الى ما لا يريبك ولو افطر
فلا قضاء عليه في ظاهر الرواية لان الاصل بقاء الليل واليقين لا يبر
لا يبرون بالشك فان كان الكبر راءه تسحر والفجر طالع يستحيل ان يقضي
احياط للعبادة وروى الحسن بن ابي حنيفة ان كان في موقع يستبين
له الفجر لا يلتفت الى الشك وان كان في موقع لا يستبين الفجر فالاولى ان
ان يحيط وان اكل لم يلزمه القضاء الا اذا كان اكبر راءه اكل بعد
طلوع الفجر لان اكبر الرأى كاليقين فيما ينبت على الاحياط ولو شك
وغروب الشمس يجب ان لا يفطر لان الاصل بقاء النهار ولو افطر لزمه
القضاء عملا بالاصل وكذا ان كان اكبر راءه اكل قبل الغروب في رواية
ولو كان شاك فيه وتبين انها لم تغرب ينبغي ان لا يجب الكفارة نظر الى الاصل
وهو النهار لا تسحر مستحب لقوله عليه السلام تسحر وان في التسحر
بركة وكذا في آخر السحور لا يؤخر على وجه يستك في الفجر الثاني

قال النبي صلى الله عليه وسلم
من ترك الصلوة
والزكوة ولا تعبد
واذا طلب امراته
فلا تزوجه فان
مريض

وكان في ذلك من
الاحكام والاعتدال
في الصوم والاعتدال
في الصوم والاعتدال
في الصوم والاعتدال
في الصوم والاعتدال

لما كان في ذلك من
الاحكام والاعتدال
في الصوم والاعتدال
في الصوم والاعتدال
في الصوم والاعتدال
في الصوم والاعتدال

سليبي

شك ويستحب تعجيل الافطار لقوله عليه السلام قلت من خلاق للم
تعجيل الافطار وتأخير الاستحوا ولاوك ومن اكل في رمضان
فاسيا فظن انه افطار فاكل بعد عمدا او علم انه لم يقطر فاكل عمدا لم
القضاء لا غير اما اذا اكل ظانا انه افطار فلان الاشتباه استند الى
دليل وهو القياس فيحقق الشبهة اما اذا اكل عالما انه لم يقطر
ففي ظاهر الرواية عن الحنفية لان الشبهة الحكمية قائمة بالنظر الى
القياس فلا ينبغي بالعلم وعنه يلزم الكفارة وهو قولهما لانه لا
اشتباه فلا شبهة وتحرم صوم يوم العيد بن و ايام التشريق
لقوله عليه السلام الا لا تصوموا في هذه الايام وانها ايام اكل و
وشرب وان صام فيها كان صائما عندنا خلافا لشافعية ولو شرع
ثم افسده لا قضاء عليه خلافا لابي يوسف ومحمد ويكره صوم الستة
من شوال موصولة برفضان خلافا لمالك للشيعة باهل الكتاب ولنا
قوله عليه السلام من صام رمضان وابته يست من شوال فكل
تمام صام الدهر كله ولا يقع التشبه بالفصل بيوم الفطر وقيل للمحيط
انه مكروه عند الحنفية متفرقا ومتنا بعا وعن ابو يوسف انه كراهه
متنا بعا لا غير ويكره صوم الوصال وهو ان يصوم الستة كلها لانه
علمه السلام نفى عن ذلك وقال است كما حاكم ان ابست عند رمي
يعظم ويستيق فان افطر في الايام الخمسة المحرمة ففوقه ان قيل يكره
وقيل لا الفصل بهذه الايام ويكره صوم السبت وهو ان لا ينكح في صوم

لانه

لانه فعل الجوسى ويكره صوم الست او عاشورا وهو اليوم العاشر
من اول المحرم وحده بان لم يصم يوما قبله وبعده ليكون في الفاعل الكفا
فان صام ذلك فلا باس في زوال الشبهة وكذا يكره صوم النيروز و
والله جاني لما فيه تعظيم ايام نهيتا عن تعظيمها فان وافق يوما كان يصوم
قبل ذلك لا باس ويستحب صوم يوم الخميس والجمعة و ايام البيض لانه
لست عشر والخاص عشر لما روي انه عليه السلام كان يصوم هذا الايام ومن
ومن الناس من ذكر ايام البيض مخافة التوقيت والالحاق بل واجب و
وكذا يستحب صوم يوم عرفة في الحضر والسفر لغير الحاج اذا كان يوي
عليه اما الحاج فيكره ذلك بعرفات لما فيه من النقطة ولا تصوم المرأة
نصوعا بغير اذن زوجها لقوله عليه السلام لا تصم المرأة وبعلمها مشافهة
مقيم في البلاد اريد التطوع والمأثها عنه رعاية الحق الزوج في الا
في الاستملاء بها الا ان يكون زوجها صائما او مريضا فحينئذ يكون المانع
من الاستملاء من جهة الزوج ولا العبد اى لا يصوم العبد تطوعا
بغير اذن مولاه وان كان لا يضره اى صوم العبد لمولاه اى رعاية الحق
مولاه كيلا يضعف عما وجب عليه من خدمة مولاه وكفارة صوم رقبته
عنق رقبته فان لم يجد فصيام شهر من متتابعين فان بحر فاطعام سبب
مكسبا كما مر من نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير لانه عليه
قال لامراني واقع امره في رمضان متعمدا عنق رقبته فقال لا املك
فقال لا املك الا رقبتي هذه فقال عليه السلام صم شهر من متتابعين

فقال وهل جاعني الامن للصوم فقال عليه السلام اطعم مسكينا
فان افطره اياي رمضان او رمضانين كفارة واحدة ماذا افطر
من اياي رمضان ففقيه حلالا في الشايع فعندك يجب لكل كفارة لان الحكم
يتكوي به ولما لا تنها عن قربة لان سبب وجوبها جناية مخصصة
على حق الله تعالى فيدخل كل محدود وكذا اذا افطر في رمضان في
الصحيح للتداخل الا اذا اختلفت الكفارة ما كلف لا فطر ثم افطر اخرى
فحينئذ يجب كفارة اخرى في ظاهر الرواية لا للتداخل قبل اداء الاولى
لا بعده ويباح الفطر في التطوع بعد الضيافة ونحوها اما اذا
بعد الضيافة فمروي عن ابويوسف ومحمد بن عيسى عن ابي حنيفة انها
لا يكون عن القول عليه السلام اذا ادعى احكم الى طعافلي فان كان
مفطرا فلياكل وان كان صائما فليصل اي فليدع لهم والاظهر في
قولهما لما روي انه عليه السلام كان في ضافة رجل من الانصار فامتنع
رجل من ااكل فقال عليه السلام انما دعاك اخوك لتكلم
وافطر واقض يوما مكانه والا فطار بغير عنده لما يحل لانه ابطال العمل
كذا ذكره ابو بكر الرازي عن اصحابنا وفيما روي عن ابي حنيفة وابي
يونس محل لان القضاء خلفه وهذا كله قبل الزوال فاما بعد
فلا ينبغي له ان يفطر الا اذا كان في مكة عقوق الوالدين او باحد
هما او شرع في صوم او صلوة ظنهما عليه ثم علم انتفاءهما فلا فضل
الا تمام ليصير نفلا ولو افسد فلا قضاء عليه لانه مظنون وللظنوة

غير

غير مهمون خلافا لرواية **هو لغة القصد** وشرعها
عامة عبارة عن قصد مخصوص الى مكان مخصوص في زمان مخصوص
وهو فرض على الفور عند ابويوسف وهو اصح الروايتين عند ابي حنيفة
لان مختص بوقت خاص وعلى التراخي عند محمد بن عيسى والشافعية لانه
وظيفة العبد لا يسفه التأخير بشرط ان لا يفوته بالموت فان
اخر حتى مات اثم في التأخير ثم هو مرة في العمد عليه السلام قبل له
الحج في كل عام مرة واحدة فقال عليه السلام بل مرة واحدة على
كل مكافئ فثبت به اذا لا يجب على الكافر خلافا للشافعية بناء على ان الكفار
مخاطبون بالشرع عندك وعندنا لا في الصحيح ولا على المجنون لعدم
التكليف ولا على الصبي والعبد لقوله عليه السلام ايما عبد حج عتق
ثم اعتق فعليه حجة الاسلام وايضا صحيح عتق ثم بلغ فعليه
حجة الاسلام صحيح جوارحه اذا لا يجب على الزمن والمفلوج ومنقطع
الرجلين في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وهو رواية عنهما وكذا المقبول
اد العزم مرفوع وفي ظاهر روايتهم يجب الحج على هؤلاء اذا امكن الزاد
والراحلة وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة والفايلة تظهر في جواب
الاجماع بصير اذا لا يجب على العمى وان وجد فلا دارا حلة ومن يكفيه
مؤنة سفره عند ابي حنيفة في المشهور ذكر الحاكم الشهيد في المنتقى
انه يلزم الحج وعن صاحبين روايتان هما في احدى الروايتين
بين الجمعة والحج وقالوا وجود القائد الى الجمعة ليس بدار بل هو

غالب فيلزمه الجوع ولا كذلك القائد الى الحج وهل يجب الاحراج
بالمال عند ابي حنيفة لا يجب خلافا لهما قار ر علي زاد و راحلة غير
عقبة وهي ان يكره رجلان بغير واحد يتعاقبان في الركوب بركبي
احدهما مشرا والآخر مستحاضا بركبه الاخر لا بد عليه السلام مسئلة عن السبل اليه
فقال الزاد و راحلة فلا بد من وجود الراحلة في جميع السفر حتى لو
لو وجد ما يكره من رحلة ويمشي مرحلة لا يجب قال مالك يجب على من
قدر على المشي وعلى نفقة ذهابه ورجوعه فاضلا عما لا بد منه لهالة
الوقت رجوعه لان حق العبد مقدم على حق المشرع لحاجة وغنى
وعن الجرجاني ونفقة يوم بعد عوده وعن ابي يوسف ونفقة شهر
وعن الزيد وسفي وقدر ما يجعل رأس مال بخارمة ان كان تاجرا
وكذا الرهقان الزرع ولان حرفة ان كان محرفا ويعتبر في النفقة
الوسط من غير تبديد وتغيير وليس من شرط الوجوب على اهل
مكة ومن حرم لهم الراحلة لان لا يلحقهم مشقة في الاداء بشرط
من الطريق وهو ان يكون الغالب فيها الامانة لان الاستطاعة لا
لا يشترط دونه وهو عند ابن شجاع بشرط وجوب الاداء وهو
مرفى عن ابي حنيفة وقال ابو حازم القاضي بشرط حقيقة الاداء
والفائدة تظهر في وجوب الوصية بالحج اذا مات قبل الامن فمن جعله
بشرط الوجوب الاداء لا يوجب الوصية ومن جعله بشرط حقيقة الاداء
قال يوجب الوصية ولو كان بينه وبين مكة نحو قيل ان كان الغالب

هو الملايك فهو عنده وقال الجمهور هو العذر لاجل حال كذا ذكره
النفى وذكره البيهقي انه ليس بعذر عندنا وعن ابي يوسف عندنا
وهو قول الشافعي وعن ابو بصير للقادر على الحج ان يمنع عنه بسبب
الذي يؤخذ منه للسرور بالاعتماد وسئل الكرخي عن وجوب عليه
الحج الا انه لا يخرج لما ان القرامطة تدخل على الحاج بالبادية فقال ما كنت
البادية عن اخذ يعني ليس بعذر لانه لا تخلو عن الافان ويم افي بعض فقها
تناو قلا ابو القاسم الصفاري لا اشك وسقوط الحج عن النساء في هذا
الزمان وانما اشك في السقوط عن الرجل وعنه لا اري الحج فضا منه
منه عشرين سنة من سنة من خرج الراحلة الا وقال والبادية عندنا
دار من دار الحرب قال ابو بكر قزمان لا اقول الحج فريضة قاله في
خامسة ست وعشرين وثلاثمائة وعن محمد بن حماد بن محمد بن حبان ان ابا بكر الى
الى الزاي افي بغيره انه يسقط عن الرجال ايضا في زمان هذا
في هذا الزمان ويم افي الوبري والشيخ في الصغير جواز ما و ابو الفضل
الكرهاني بخبره فان بدل اي اعطي له ذلك اي لا الزاد والراحلة لم يجب
سواء كان البذل مما لا منته له عليه كالمال والدين والمولودين او من عليه
المنته كالاجانب لان القدرة بالملك هو الاصل في توجبه الخطاب
خلافا للشافعي فيما اذا كان ممن لا منته له عليه القبول عندنا خلا
خلافا له فمن عليه المنته قولانا ولو وهبه نسا ما لا يحج به لا يجب
عليه القبول عندنا خلافا للشافعي في قول كذا في الكفاية في منزه الهداية

ولو حج فغير وقع فضا لان الاداء وجد من اهله فيجزيه عن حج الالم
والحرم او الزوج شرط في المرأة مشابهة كانت او يجوز اذا كان
بينها وبين مكة سفر ميسر سفره قل الشافعي يجوز لها الحج اذا اخرجت
في رفقته ومعها نساء شقات لان الامن يجعل بالرافقة ولذا قيل
عليه السلام لا يحج امرأة الا ومعها محرم وقوله عليه السلام لا يحل
لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان يسافر بنفسها فليست اقام ففعل
فصاعدا الا ومعها ابوها او زوجها او اخوها او محرم منها فخلقها
اذا لم يكن مدة سفره مباح لها الخروج الى ما دونه بغير محرم ونفقة
الحرم عليها لانها يتوسل به الى اداء الحج فصل كثر الواحدة وفي شرح
بكر خواهر زاده فقد احرى منع الوجوب في زمة المرأة كفقهاء اداء
والواحدة عند ابى الحسن الكرخي ولا يحفظ الكبير ومنع الاداء عند الميقات
والفائدة تظهر في وجوب الوصية فعلى قول السيد اني يجب على قوليهما
لا والحرم العبد والاممي اذا كان مامونا كالحرم المسلم لحصول الفرض
بخلقها ما اذا كان قاسما او مجوسا لان الفرض لا يحصل بالقاسق
والمجوس بعد اباحة تكاثرها لا عبرة لصبي او مجنون لانه لا ياتي
منهما الصيانة والزوجة معنا مع المحرم عن الحج التقل والتدبر
لا عن الحج الفرض خلا فالشافعي لان حقه في استيفاء الوصية يفوت
ولنا ان حقه يظهر في الفرض بخلقها ما اذا كان خفلا او هذولا او
ووقته اي وقت الحج بشوال ودوا الفعلة وعثر ذي الحج اي على ليل

وتسعة ايام

وتسعة ايام وهو المرد من قوله تعالى الحج الشهر معلومات وقال مالك
جميع ذي الحج من شهر الحج لظاهر قوله تعالى الحج اشهر فائدة مذهبه
تظهره جواز تأخير طواف الزيادة وفيما اذا تقرر ان يصوم اشهر الحج
فلنا في تأويل قوله تعالى اشهر الشهران وبعض الثالث ان اسم الحج يشتر
فيه ما وراء الواحد بدليل قوله تعالى فقد صفت قلوبكم بما او منزل
بعض الشهر منزله حكمه كما يقال رايك سنة كذا او كذا تقديم الاحرام
على شوال وقال الشافعي يصير محرما بالعمرة لانه الاحرام للحج كالتكبير
للصلوة فكما لا يصح الشروع في الفرض قبل دخول الوقت فكذا في الحج
واذا لم يصح احرامه بالحج يصير محرما بالعمرة وكذا ان الاحرام للحج كالطهارة
للصلوة في الشوطية فيصنع تقديمه على الوقت كالطهارة بخلاف
تكبيره الصلوة فان اداء الركعة يصلي به ولا حرام شرط ايضا اي كما
يشترط امن الطريق لا ركنا ولا يصلي به اداء الافعال لانه يكون عند
المبقات والافعال بمكة **فصل** واركان الحج الوقوف بعرفة لقوله
من فاته عرفه بدليل فقد فاته الحج وطواف الزيادة لقوله تعالى وليطو
فوا بالبيت السيوف اريد به طواف الزيادة وقل الشافعي هو ركنا ووا
واجب اداء الوقوف بمزدلفة لقوله عليه السلام من وقف معناه هذا الوقوف
وفقد كافا فافاض قبل ذلك من عرفات فقدم حجة على وجه تمام الحج
وبهذا يشبث الوجوب وقال الشافعي الوقوف بهار كمن والسعي
بين الصفا والمروة لقوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله وقال

وقال الشافعي هو ركعتان في كل يوم وليلة على الصلاة ما كان يوم
الجمعة يخرج على شرفه حتى يركع ركعة العقيقة وقال اول نسكنا منها
ان يركع ثم تزدحم ثم تخلق وقال عليه السلام عليكم بحصى الخذف لا يؤذ
بعضكم بعضا والمقصود ان يتابع سنة الخليل عليه السلام والخلق
او التقصير والخلق احب لان الله تعالى به في لقوله فخلقين رؤسكم
ومقصرين ويكتفي بخلق ربيع الزاوي في مسج الزاوي وخلق الكلا افضل
اقتداء بالنبي عليه السلام والتقصير في اخذ من رؤسكم شعرا مقدرا
الاغلة وطواف الصبر لقوله عليه السلام من حج هذا البيت فليكن
آخر عهده بالبيت الطواف وفيه خلاف الشافعي وركعتا الطواف
عند الختم لقوله عليه السلام وليصل الطائف لكل اسبوع ركعتين
وقال الشافعي في سنة ونسمة طواف القدوم لما في كلامه عليه السلام
سميها حجة في قوله من اتي البيت فليحج بالطواف والتمية الطائم
بيداه بالانكاسا كالحائض وقال مالك هو واجب والرمال في ابي الطواف
لاد سنة الطواف فان زحمت الناس في الرمل قام حتى وجد مسلما فيناق
به على وجه السنة اذ اليسر يبدل والمهولة وهي ان يهتف في مشية الكففين
في المسعى بين الميادين لا خضرين وذلك مع الاضطباع وهو ان يجعل
ردائه تحت باطنه الايمن ويلقيه على كتفه الايسر لما روى انه عليه السلام
فعل هكذا وسبب اظهار الجلالة للمشركين حين قالوا اضناهم حتى
يشرب فيبقى الحكم بعد ذلك فصارت سنة والبيت بمنى في ايام النحر

لاد عليه السلام بان بها في ليالي الرمي وليلة بيت هذه ليالي بها كركعة
الامتثال لرسول الله عليه السلام والعمرة سنة مؤكدة وقال الشافعي
في الجديدين في سنة لقوله عليه السلام العمرة في سنة كونيضة الحج وكنا
قوله عليه السلام الحج في سنة والعمرة تطوعا وبها ما رواه انها مقدرة
بأعمال الحج اذا الفرض هو التقدير وركعتا الطواف الطواف واجب
السعي والخلق او التقصير في افعال الحج لاد عليه السلام فعل هكذا
في عمره خلافا لما لك في الخلق وميقات الاحرام للمدني ذو الحليفة والعراقي
ذات عرق وللشافعي الجلفة وللحنابلة في مكة واليمن يلهي ولين
جاء من غير ذلك للواقع ما لحادي واحدا منها اي من تلك للمواقيت
لما روى انه عليه السلام وقت لاهل المدينة ولحليفة ولاهل الشام جحفة
ولاهل العراق ذات عرق ولاهل نجد وناو لاهل اليمن يلهي وقال من لاهل
ولمن مربيهم من غير اهلهم من اراد الحج والعمرة ولا احرام من وطنه افضل
ان وثق من نفسه باجنب محظورة لان المشقة فيه اكثر فحاشا اكثر
نوابا لان الاجر بقدر التعب بالحديث ولا يجوز لهؤلاء اذا قصدوا
دخول مكة الحج او غيره كالنجان ونحو ذلك تأخير الاحرام عنها
اي من هذه المواقيت لقوله عليه السلام لا يجاوز المقات الا امر ما ولا
وجوب الاحرام لاظهار رشف هذه البقعة فيستوي من يريد الزيادة
ومن لا يريد ها واهل هذه المواقيع ومن دونهم ميقاتهم الحلال الذي بينهم
وهو بين الحرم والحج والعمرة لا يجوز احرام من دونها وها واهل المقات

الى الحرم مكان واحد وللكل ميقاد للبحر الحرم لانه عليه السلام امر اصحابه
بان يحرموا بالبحر من خوف مكة وللعمرة والحل لانه عليه السلام امر اخاه عائشة
ان يعرها من النعمان وهو من الحل واذا اراد الاحرام فصرى من اى يقطع
وقلم الظاهر جمع ظفرى يقطعها شدة الام للتكثير يقال قلت
الاظافر وقلت ظفري كذا قاله الجوهري وحلق عانة لان ذلك من السنن
ثم نوى ان لو غسل وهو اى غسل افضل من ان ينوى ضاى لان معنى النظافة
فيه اتم وليسوا زارا وراى جدي بن ابي بصير لانه عليه السلام استشرى زار
وارتدأ عند احرامه وهو اى كونها جدي بن افضل من الغيلين
لانه اوبى الى الطهارة او غيلين ونظيب باى طيب شاء وعن محمد
لا ينظيب باى طيب عني بكونه لا احرام او ادهن باى هو شاء اى وجد
وصل ركعتين لانه عليه السلام صلى بنى الخليفة ركعتين ويستل الله
التسبيح فيقول اللهم انى اريد بالبحر فيسترى وتقبله منى لانه يحج
في ايام ركاه الى جمال للشفقة ولا يستر على العبد الا ما يستره الله تعالى
ثم لبي ناولي نكداى عبادة بالبحر رافعا صوته بالسلبية لان السلبية
المشروع فيها هو من اعلام الدين فالمسبح في مثل هذا رفع الصوت با
بالاوكار فيصير محرما عندنا بالسلبية والسلبية عندنا نافع بالسلبية فقط
والسلبية معروفة لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك لك لبيك
ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لا حكمي عمر بن قلبية النبي
عليه السلام ولا ينقص منها وان زاد جاز عندنا خلافا لنافع لانها

منقولة

منقولة عن الصحابة فقد روى ابن عباس ربه كان يقول لبيك
بعدد التراب لبيك وابن عمر ربه كان يقول لبيك وسعديك
والامر والخير كله في يدك وعن ابي هريرة ان النبي عليه السلام سمي حرا
يقول في تلبية لبيك اله اذا قام في مكان فمضى قوله لبيك انا منهم
على طاعتك اقامة بعد اقامة وعلى اى التلبية مرة شرط والزيادة من
سنة ثم المختار ان يلبس في دبر الصلوة وكان ابن عمر ربه يقول يلبس
حين يستوي به راحته واختلفوا في الداعي قبل هو الله تعالى قبل رسول الله
صل الله عليه وسلم والاظهر انه هو الخليل عليه السلام ويتقى الحرم الرفق وهو
الحسن من القول وكلام الجماع المحرم النساء كذا روى عن ابن عباس في
والفوق وفي الخروج عن الحد الاستقامة والجدال مع الرفقاء لقوله
تعالى فلا رفق ولا فوق ولا جدال في الحج وقيل صيد البر وهو ما يكون
تواك ومثواه في البيوت لقوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم اريد
بالصيد للصيد والحرم جمع حرام والادالة عليه والاشارة اليه الحديث بالي
ابى قتادة اذا صاح بهما وحشروا وحلال واصحابه محرمون فقال عليه
عليه السلام لا يصح ان يشرعوا هل دلتم هل اغتم فقالوا لا فقال اخا
فكوا على عليه السلام السنن بعد الامانة والادلة فذل انهما
لو وجد الحرم وسباح لاي الحرم اكل صيد البحر وهو ما يكون في قوله مشوه
في الماء لقوله تعالى اكل صيد البحر وبترك لبس الخط كالفاء والهمزة
والسراويل ولبس العمامة والقفية والخفيق الناصب لما روى انه عليه السلام

فهو ان يلبس محرم هذه الامتياز قال في الحفيرة الا ان لا يجد تغلبين
فليقطعها من الثقل من الكعبين وتغطية الرأس والوجه لا راحة على السلام
قال في محرم نوفي لا تحمر ووجهه ولا راسه فانه يبعث ملبيا اي محرم
وفي الوجه خلاف الشافعي والذهبي والظبي لقوله عليه السلام الحاج
الثقت الثقل واستعمالهما من بل هذه الصفة وحلق الشعر من راسه
او ببدنه لقوله تعالى ولا تحلقوا راسكم الاية اي قص الشعر وقصر الظفر
ما فيه من ازالة الثقت وقضاء الثقت وليس المصوغ اي ثوب المصوغ
بوزن او زعفران او عصفرا لا يفسد ولا ينقض اي لا يفوح فانه لا يابس لقوله
عليه السلام لا يلبس المحرم ثوبا ممشا زعفرانا او وريرا الا ان يكون غسلا
لا ينقض ولا يفسد شعره فخطمي ولا بنورة لانه يزيل الثقت ولا يحكم
راسه الا برقوان كانا عليه ثوبا لا يوذى شيئا فان هوام راسه ولا يست
شعره وروي الحسن عن الحنفية انه يحكم ببطون الاصابع وله ان يغسل
ويدخل الحمام لان عمره وهو محرم ويستظل ببسيت او خيمة او محمل
لانه لا يمس بدنه وقال مالك يكره ذلك ويشد في وسطه الحيطان سواء
كان فيه نفقة او نفقة غيره لانه ليس في معنى ليس المحيط وفيه خلاف مالك
ان كان فيه نفقة غيره ويكثر التلبية بصوت رفيع بعد الصلوات لقوله
عليه السلام افضل الحج البع والبع والبع رفع الصوت بالتلبية والشع ان الله
الدم وكلما علا شرفاى مكانا عاليا او هبط اى منزل وادى او لقي ركننا
هو اصحاب الابل في الفردون الدواب وهم العنقة فيما فوقها والجمع

والجمع

والجمع اركب والركبة بالتمريك اقل منه والاركان بالضم اكثر منه
كذا قال الجوهري وفي بعض النسخ ركبانوه هو الجماعة منهم وبكسر
وبالاسكان جمع سمر وهو قبيل الصبي لان اصحاب رسول الله عليه
كانوا يلبثون في هذه الاحوال فاذا دخل مكة طاف القدوم سبعة
اشواط راى الحطيم وهو اسم موضع في الميزاب بينه وبين البيت فرجية
ولا يدخل تلك الوجوه لانه عليه السلام قال في حديث عائشة فان الحطيم
من البيت سمي به لانه محطوم من البيت اي مكسور منه ففعل بمعنى مفعول
يرمل في الثلثة الاول منها ومضى في الباقي على هيئته وعلى ذلك انفق
رواه نسك رسول الله عليه السلام ثم يصل ركعتين عند المقام اي
مقام ابراهيم عليه السلام وهو الحجر الذي ظهر فيه انزاده او حيث يستمر
للمسجد ثم يسعي بين الصفا والمروة سبعة اشواط يسجد اثنا عشر سجدة
الاول من الصفا ويحتم الشوط السابع بللوه وقد حابه من الصفا الى
المروة شوطا ورجوعه من المروة الى الصفا شوطا اخر وهو الاصع والظبي
وي لا يعتبر الرجوع واصل السعي في بطن الوادي في فعله اسمعيل هاجر
كانت في طهها ماء فلما صار الجبل حار لا بينها وبين الظفر والادعان كانت
سعت حتى تنظر الى ولدها شفقة عليه فصار ذلك سنة يهرول فيها
بين الملبين الا حفر بن قوله احضر بن علي بسبيل التخليص فان احد الملبين
احفر والاخر كذا ذكره لا سيما في ثم يقيم بمكة حراما لانه محرم بال
بالج فلا يدخل قبل الامتياز بافعاله وهذا احراز عن قول ابن عباس

انه اذا طاف للقدوم يحل يطوف بالبيت تقلا من منى لا بد من الصلوة
 لقوله عليه السلام الطواف بالبيت صلوة والصلوة خير موضوع فكذا
 الطواف وطواف التطوع افضل للقيام من صلوة التطوع وبالعكس
 لا اهل مكة التطوع افضل بل لا ريب ان لا بد من شرط الامرة ولا يصح
 ولا يصح لا بد من تحريم الامرة والتفصيل بحيز مشروع ويحتم كالطواف
 بركعتين لما روينا من يخرج غداة التروية الى منى فيحجم بها حتى يصلي
 الفجر يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفان لما روينا عليه السلام صلى الفجر
 يوم التروية بمكة فلما طلعت الشمس ارجح الى منى فصلى بمى الظهر والعصر
 والغروب والعشاء والفجر يوم عرفة ثم راح الى عرفات فاذا زالت
 الشمس صلى الامام بالناس الظهر والعصر وقت الظهر باذان واقامتين
 لا بد عليه السلام صلى الظهر والعصر باذان واقامتين فيؤذن ويقيم
 للظهر ثم العصر مؤدى قبل وقت فيعيد الاقامة لا اعلام الناس
 ولا يتطوع بين الصلوتين غير سنة الظهر ولو تطوع بينهما
 يعاد اذان العصر ظاهر الرواية خلافا لمحمد ولا يجمع المنفرد
 بينهما بل يصلي كلا منهما في وقتة والامام الاكبر بشرط الجمع
 فيهما عند الحنفية خلافا لهما لان الجمع بينهما للحاجة الى اتم
 الوقوف والمنفرد يحتاج اليه ولسان الحافظة على الوقت فرض بعينين
 فلا يجوز تركه الا بعينين مثله وهو المشويع الذي ورد التثنية
 واما ورد النص بجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما فلا يجوز

الجمع المأمرك الوقت والتقديم لصيانة الجماعة لا للوقوف ثم يكمل
 يقف الامام بعرفة راكبا بقرب الجبل يعني جبل الرحمة لا بد عليه السلام
 وقف على راحلة وعرفة كلها موقف الا بطن عرفة لقوله عليه السلام
 عرفة كلها موقف وان تنفوا عن بطن عرفة فاذا غربت الشمس افترض
 او دفع على هينته الى المزدلفة لا بد عليه السلام دفع بعد غروب الشمس
 ولان فيه اظهار مخالفة للشركين ووقف بقرب جبل قرح لا بد ووقف
 عند هذا الجبل ولزدة لكما موقف الا وادي محس لقوله عليه السلام
 المزدلفة كلها موقف وان تنفوا عن وادي محس ويصل بالناس المغرب
 والعشاء في وقت العشاء باذان واقامة واحدة وعند زفر باذان
 واقامتين كما في الجمع بعرفة ولنا ان عليه السلام جمع بينهما باذان واقامة
 ولا يجمع المنفرد كذا وقع في نسخ الكتاب ومن ذهب الى اهدى التلخيص
 لم يجمع بينهما اذا الجماعة لهذا الجمع ليست بشرط لان المغرب مؤخر
 عن وقتة ولو اخر لخرجاز القضاء منفرد الا هذا بخلاف الجمع الاول
 لان العصر مقدم على وقتة للعهود فيقصر على مورد الشرح ومن صلى
 المغرب بالطريق اعاد ما لم يطلع الفجر على قول الحنفية ومحمد خلافا
 لا يوجبون لاداء اذان وقتها لكن يصير مسيئا بتركها تأخير ولها
 اد عليه السلام قال لا سامة رفق في طريق المزدلفة الصلوة امامك
 معناه وقت الصلوة وهذا اشار الى جواز التأخير فيعيد ما لم يطلع
 الفجر يصير جامعا بينهما ويثبت بها المزدلفة ويصل بهم الفجر بغير

وهو طوله سائر الليل لا ر عليه السلام صلاها يومئذ بغلست ثم يقف
 بلسان الحمد بحمد الله تعالى بيني عليه ويهالك ويكبر ويصلي على
 النبي عليه السلام وليد عود الله في حجة فقد تم مراد رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله في هذا الموقف فانه علامة فاستجاب
 في الدعاء والمظالم ايضا فاستقر الصبح اي ايضا افاض الى من في
 حجرة العقبة من بطن الوادي سبع حصيات مثل حصي الخندق
 اي مثل النواة لما روينا وورد من حصي الخندق جان لخصم
 لان الاولى ذرقة فربما يصيبنا فيوديه وكانها من فوق العقبة
 لان افضل ان يكون من بطن الوادي ويكبر مع كل حصاة لانه
 عليه السلام رماها وهو راكب يكبر مع كل حصاة ويقول اللهم
 اجعل حجامة وراود نيا فقورا وسعيها شكورا ولا يقف
 عندها ولا عليه السلام قطع النبوية عند اول حصاة رمى بها حجرة
 العقبة وورد من سبع حجارة فمى واحدة لان المنصور عليه عز وجل
 لا فعال لا عين الحصاة فاذا اتى بفعل واحد لا يكون الا عين حصاة
 واحدة وتجوز ان يرمى بحجارة ركضها حصاة وللمد والطين اليابس
 يحصل به لا باطلا لذهب والفضة لانه يرمى بشارا لارقيا وقال الشاعر
 لا يجف الا بالجر ثم يذبح ان شاء ثم يخلق ربيع رائحة ذم من اسباب
 التحليل وهو اي المخلوق افضل من ان يقصر ما يشاء ويقصر فيجل له
 كل شيء الا النشا وقال مالك الا الطيب ايضا لانه استعمل دافع

في حجرة العقبة من بطن الوادي سبع حصيات مثل حصي الخندق

الى الجماع

الى الجماع ولنا قوله عليه السلام في كل كل شيء الا النشا والخمر الواحد
 مقدم على القيامة يطوف طواف الزياره سبعة اشواط لما روينا
 انه عليه السلام لما خلقنا فاضا الى مكة فطاف بالبيت ثم عاد الى منزله
 الظهر منى ووقفه اي وقت هذا الطواف ايام النحر لا رتعا عطف
 الطواف على الذبح في النحر حيث قال فكلوا منها وليطوفوا بالبيت
 العتيق فكلوا وقتها واحدا واقتطعوا ولها لقوله عليه السلام
 ايام النحر ثلثة افضلها ولها وتجاهه النسلاد ثم احلاله بالحلوق
 السابق لكن اخره في حق النشا من يطوفه ثم يعود الى منى
 للرمي ويرمي الجمار الثلثة بعد النزال في اليوم الثاني يسبأ بالجمرة
 بالجمرة التي سجل الحصى فيها سبع حصيات يكبر مع كل حصاة
 ثم بالجمرة الوسطى فيرميها كذلك ثم بالجمرة العقبية فيرميها كذلك
 ويقف عند الجمرة الاولى والوسطى فقط وفي يوم اليوم الثالث
 يرمي من الجمار الثالث بعد النزال وكذلك ولذا في اليوم الرابع ان لقام
 لقوله تعالى فمن تعثر في يومين فلا امر عليه لما اتقى والا فضل ان يقيم
 لانه عليه السلام صرح في رمي الجمار الثالث في اليوم الرابع واذ النشا
 اذ الرجوع الى بلده طاف طواف الصلوة سبعة اشواط لما روينا
 ويسمى طواف الواء وطواف اخره بعد البيت لا رتعا عطف
 ويصلي منى ووقفه وقت بعرفة لحظة ما بين الزوال يوم عرفة
 وفجر يوم النحر اجزاء عن الوقوف وكان نائما او مغبرا عليه واجاهلا بها

او بالعرفه لانه ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف ولا يمتنع ذلك با
 بالاعمال والنوم الركن الصوم وهو الامساك بعد النية ببادي
 منها والجهل بخل بالنية وهو ليس بشرط في ركنها ولا يمتنع في افعال
 الحج لانها مما يطعم كالحل الا في كشف الراس فانها لا تكشف راسها
 عورة بل تكشف وجهها لقوله عليه السلام احرام للرأفة في وجهها
 وكذا ليس المحيط فانها تدب في المحيط ما يداليها كالقصر والخفين
 والقفازي لان في لبس الاراء والرداء ينكشف بعض البدن عادة و
 وهي مأمورة باداء العبادات على السر والوجوه وكذا في رفع الصوت
 بالتلبية فانها لا ترفع صوتها لان صوتها عورة وكذا في الرمل و
 والهرولة بين الليلين فانها لا ترمل ولا تهرول بينهما لان محمل
 يستر العورة وكذا في الحلق فانها تحلق لانه عليه السلام نهى ان تاعى
 الحلق وامرهم بالتقصير عند الخروج من الاحرام فانها في لفة الرجل
 في جميع ذلك **فصل في القرآن افضل من التمتع والافراد لقوله**
عليه السلام يا اهل محمد اهلون حجة وعمره معا وقال الشافعي الافراد افضل
وقال مالك التمتع افضل وصفة اي صفة القرآن ان يهمل بالعمرة
والحج معا من الميقات بعد الصلوة اللهم اني اريد الحج والعمرة
فيستمرهما لي وتقبلهما مني لان القرآن لفة من اقرنت ههنا بذلك
اي جمعت بينهما وفي الشرح يراد به الحج بين الحج والعمرة فاذا دخل
القران مكة يدعى بالعمرة اي بطوافهما برملق الثلث الاول ويسعى

حرمه

بين

بين الصفا والمروة ثم بالحج اي بافعاله فيطوف للقدوم وسبعة
 اشواط ويسعى كما بينوا ولا تحلق بين العمرة والحج وانما الحلق في
 في يوم النحر فاذا روى الحج يوم النحر اقام ما مني مشاة او بقرة
 او بغير لان الهدي منصوص عليه في لفة القرآن في معناها ان قلته
 على ذلك ولا اي وان لم يقدر صيام ثلثة ايام في الحج اخرها يوم عرفة
 وسبعة اذ ارجع الى اهله لقوله تعالى فمن لم يجد ثلثة ايام في الحج وسبعة
 اذا رجعتم فالنص وان ورد في التمتع والافراد **فصل في التمتع افضل**
من الافراد في ظاهر الرواية لان في التمتع جميع العبادات فيها فاشبه القرآن
وروى الحسن بن علي بن ابي ان الافراد افضل وصفة اي صفة التمتع ان يهمل
بالعمرة من الميقات في اشهر الحج فاذا دخل مكة ادى العمرة ويطوف بها و
ويسعى ويحلق ويقتصر وحل منها او من عمرته وهذا تفسير للعمرة في
ويقسم بمكة بعد الفراغ منها حالاً لانه حرم بالحج يوم التروية من الحرم
لا يدخل مكة باحرام العمرة صار في حق ميقات الحج كما في يفعل ما يفعل
الحاج التودي لانه مفرد بالحج غير ان لا يطوف الخيعة كما في خلاف القادر
ويرمل في طواف الزيارة ويسعى بعد وعبد ما وبه ان لم تقدر الدم كما
كالقارن لما روينا قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام الاية **فصل**
اذا انطىب الحرم البالغ اعضاؤه كاملاً كالراس والساق والمخذ ونحو
ذلك لو مدم اي مشاة لتكامل الجنابة بتكامل الارحفاة بتطيب عضو
كامل فيرتب عليه كمال اللوجوب وهو الدم وان كان اقل من عضو لزمه

صدقة اي نصف صاع من برقصو الجنانية وقال محمد يقدر بالدم
 اعتبار البرء بالكل وان غلب رأسه بالحقاء لزومه دم لانه طيب كامل
 قال عليه السلام الحناء طيب ان كبده بان كان الحناء جاملا غير مبيع لزومه
 دمان دم الطيب دم للتغطية وهذا اذا غطاه يوما الى الليل فان كان
 اقل من ذلك فعليه صدقة وان ادهن بزيت او بغير محيطا يوما كاملا
 او غطي رأسه يوما كاملا او خلق ربع رأسه او ربع حية او كل رقبته او
 واحد بطير لزمه دم اما اذا ادهن بزيت خالص فليؤجر وقال لا يجب
 الصدقة لانه من الاطعمه وليس طيبا كامل لكن فيه ارتفاق ازالة الشفت
 فقصرت جنانية ولم اذ اصل الطيب فان الواجب تلقي فيه فيصير ثامة فيجب عليه
 ما يجب ليعمل الطيب كونه معطوفا لا ينافية كالزعفران وفي الزيت
 للطيب لزوم الدم بالاتفاق وكذلك في الدهن المطيب كدهن النفشج
 والزنبق وما شبههما وقال الشافعي ان يستعمل في الشعر لزم الدم وفي
 غيره لا شيء عليه واما اذا البس محيطا فلا رده عليه الا ان قال في المحرم
 ببس المحيطان عليه دم اذا البس يوما كاملا وعن ابن يونس انه اذا اكثر
 من نصف يوم فعليه دم اقامة للاكثر مقام الكل وقال الشافعي يجب الدم
 بنفس الدم واما اذا غطي جميع رأسه فبالا اتفاق لانه ممنوع عنه وفي
 وتغطية بعض الرأس عن ارجاء اذ يعبر الربع كما في الخلق والعورة وعن
 ابو يوسف انه اكثر راحة الى اسر نظر الى الحفينة واما اذا خلق ربع
 رأسه فلا خلق بعض الرأس ارتفاق والربع يعمل الكل في كثير من الو

من الوافع

من الوافع فالخلق هذا بالكل احتياطا وقاما لا لا يجب الا بالخلق الكل
 وقال الشافعي يجب بخلق القليل واما اذا خلق ربع حية فلا خلق بعض
 النملة معتاد بالواد وارض العرب واما ياخذ من الربع وما ينسبه فكان ار
 ارتفاقا كاملا واما اذا خلق كل رقبته فلا خلق بعض الناس يقصدون خلقه
 واما خلق احدا بطيه فلا خلق واحد منها مقصود بالخلق لرفع الاذى
 ونيل الراحة فصار كالعامة وان كان اقل في المال ما ذكرنا لزمه صدقة لقصو
 الجنانية وان قص من مشاركية فعليه حكومة عدل وتفسيره ان ينظر ان هذا
 الملاحضة كما يكون من ربع النملة فيجب عليه العظام بحسب حاجته لو كان مثله ربع
 ربع النملة فيجب ربع الشاة وان خلق مواضع للحاج جمع الحجج بالكسري
 قاله في الحمام او قص في مجلس اطفال او ربعي لزمه دم اذا خلق موا
 للحاج فعل قول ابن حنبل وقال عليه صدقة لانها انما يخلق لاجل الجماعة
 وفي ليست من المخطورات لانه عليه السلام ما حريم وهو محرم وله ان خلقوا
 لما يحتم مقصودة فصار كخلق الرقبه واما اذا قص اطفال فلا دم من
 من المخطورات لما فيه من قضاء الشفت وازالة ما ينمو من البدنة ففي
 الكل ارتفاقا كاملا وفي الربع يقام مقام الكل وان قص الكل في اربعة
 فجالس في كل مجلس او رجل لزمه اربعة دماء عند احنيفة وابو يوسف
 وقال محمد يلزمه دم واحدا من ميناها على التداخل فادبته كفارة القصر
 ولهما اذا غالب في معنى العبادة فيسقط التداخل بالتحاد الجلس في
 السجدة وان قص اقل من خمسة لمحممة او خمسة مفرقة مفرقة من يديه

ورجله لزمه لكل ظرف صدقة اما اذا اقصر اقل من خمسة مجتمعة ففيه خلاف
زوقه عند مجبال الدم بقصر تلك الظاهر وهو قول ابن حنيفة اولا لان في ظا
في اظافر اليد الواحدة دما والتثنية اكثرها فينزل منزلة الكا والوجه القول
للمرجوع اليه اذ الدم في الاصل انما يجب اظافر اليد والرجلين واليد
الواحدة ربع ذلك فالتمتع بالكل احتياطا ولا يقيم اكثرها مقام كلها لانها
يؤدي الى ما لا يتناهي واما اذا اقصر خمسة متفرقة فعلى قول ابن حنيفة واثبات
وقال محمد يجب الدم اعتبارا بالوقوف فيها من كف واحد ولو لم يكن كمال الجنائز
بمثل الراحة والزينة والفرع على هذا الوجه يتناهي به ويشبه ذلك واه
نظير لبس وطين بغلة خير بين دم وثلاثة اصوع من جريط على الستة
مسالكين او صوم ثلثة ايام الاصل فيه حديث كعب بن عجرة قال كنت اوتد
الفارحت برهة الى القمل فبها تنهافت على وجهي فقلا النبي عليه السلام ايوديك
هو ام راسك يا كعب فقلت نعم فانزل الله تعالى من كان منكم مريضا او به
اذى من راسه فقد نية من صيام او صدقة او سلك فقلت ما الصيام فقال
ثلثة ايام قلت وما الصدقة قلت ثلثة اصوع من خضرة على ستة مسالكين
قلت وما السك قال بشاة وقد ذكر في او فوجب التخيير في الصوم
بخرجه في اي موضع شاء وكذا الصدقة عندنا واما النسك فيمنع
بالجرم بالاشفاق وان قيل او لم يشر يوم لزم دم لان القبلة والمس
محظور الاحرام ولا فرق بينهما اذا انزل اوله ينزل وفي الجامع الصغير
اذا لم يشر يوم فامتنع الشافعي انه يفد الاحرام اذا انزل كما في

كما في الصوم واذا اجمع في احد السبلين قبل الوقوف بعرفة فمجد
وعليه شاة او قيمة وثمة يعي يفيض فيه كما يفيض من لم يندحج ونظيره ما
لما روى عليه السلام بسئل عن واقع امراته وعما امرامات بالبح فقال لا ينفق
دما وميضيان في جنتهما او عليهما بالبح من قابل عن عمر وعلى وابن مسعود
رصد الله وقال الشافعي يجب بد ذلك لو جامع بعد الوقوف وعن ابن حنيفة
لانه لا يقدر بالجماع في الدبر لقصور معنى الوطئ وعنه انه يفد ان اعتباط
بكماله في حيث الارتفاق ولا يفارق امراته في القضاء لان الارتفاق ليس برك
في الاداء فكذلك في القضاء خلافا لزمرو وما لك والشافعي وان جامع بعد
الوقوف بعرفة لم يفسد لقوله عليه السلام من وقف بعرفة فقد تم حجه
وحقيقة القام غير مراد لبقاء طواف الزيارت عليه فيعتبر التمام حكما بالامر
من الفقد وبغرض الذمة في الواجب وعليه بدنة لقوله ابن عباس اذا جامع
بعد الوقوف بعرفة فقد تم حجه وعليه بدنة ولانه اعلى انواع الارتفاق
فيستلزم موجبه وان جامع بعد الحلق وعليه شاة لبقاء احرامه في حق الله
دون غيره فانكففت جنابة فيكفي بالشاة وجماع الفاسي والعامد مسوة
في الحج والعمرة لاسنوتيهما في الارتفاق خلافا للشافعي للناسي وهو طلاق
للقدوم او للصدر محمد فافعله صدقة لانه اذا دخل النقص بترك الطواف
فيجبر بالصدقة خلافا للشافعي فعنده لا يقدر بذلك الطواف وان طاف
جنبا فعليه شاة لان النقصان فاحترق لما كان دون طواف الزيارة الكافي
بالشاة ومن طاف الزيارة محمدا فافعله شاة لانه اذا دخل نقصا في الركعتين فمجر

نظيره ما

بالدم وان طاف جنباه عليه بدنة لان الجنائز اعظم في نقصانها
بالبدنة ومن ترك من طواف الزيارة ثلثة اشواط فمادونتها فعليه
نساء لان النقصان بسبب الجسد وان ترك
اربعة اشواط منها فهو محرم ايحى يطوفها لان لاكثر حكم الكل فصل
كان لم يطوف اصلا ومن ترك من طواف الصدر ثلثة اشواط فعليه
صدقة الكل شواها نصف صاع من بر اظهار الخطا ربة عن طواف الزيادة
وان ترك اربعة فعليه دم لانه ترك الواجب ومن ترك السعي بين الصفا
والروة او افاض من عرفة قبل الامام او ترك الوقوف بالمزدلفة او ترك
الرمي كل الجمار او رمي وظيفته يوم او اكثرها لزم دم اما اذا ترك السعي فلا
من الواجب اليه في بركه دم واما اذا افاض قبل الامام فلا ناسدامة
لا عرفه النبي واجب لقوله عليه السلام ادفعوا غروب الشمس كيجري بالدم و
واما اذا ترك الوقوف بالمزدلفة فلا ناسدامة والواجب واما اذا ترك
رمي كل الجمار فلم تحق ترك الواجب ايضا ووظيفة يوم نسك تام
والاكثر يقام الكل وان لم يرك اقل مما ذكرنا لزم صدقة نقص صور الجنائز
ومن اخر الخلق حتى مضت ايام النحر او اخر طواف الزيارة عن وقته وهو ايام
النحر في الشهر من الرواية لزمه عند الجنائز خلافا لما لا ناسدامة
يستدرك بالتضاع فلا يجزى عنه شي واخر حديث ابن مسعود قال من
قدم نسكا على نسك فعليه دم وكذا لو حلق في فيه خارج الحرم الاصل في الجنائز
ان الخلق يتوقف بالزمان والمكان عند الجنائز لان التحليل كما يتوقف

طواف

طواف الزيادة بهما فاذا لم يوجد الخلق في مكانه جري بالدم وقال ابو تاليس
بواحد منهما الاذهيل الدم واسمى به حضروا بالحدية وكلفوا في غير الحرم
وقال محمد يتوقف بالمكان دون الزيادة لان تعلق المناسك بالمكان لا
من تعلق بالزمان وعند زر بن اعين **محرّم قتل صيدا**
او سبعاً غير صكائي اي غير وابت عليه قيد لانه ان صال عليه فلا شيء عليه
عندنا خلافا لزر بن محمد او سواي عامدا او سافيا او عودا او بدنا او اول
مرفوقا العود خلافا لابي عبد الله او دل عليه اي على الصيد من قتله وفي خلاف
الكافي ولا بد في ذلك اذ لا يكون للدول عالما بمكان الصيد فالدول في ذلك
وان يقع الدال امر ما الى ان يقتله وان لا ينفلت الصيد فعليه فمقتول عدلين
موقوفين في مكان قتله او في اقرب مواضع منه ان كان في برية وتخيرونها
اي القائل تلك القيمة على قول ابي حنيفة وابو يوسف بين المهدى والطعام
والصيام يعني ان نساء يبيع بها هديا وذكاة بلغت هديا وان نساء
اشترى بها طعاما وصدقة كافي صدقة الفطر وان نساء صام كل نصف صاع
يوما وهذا عند ابي حنيفة وابو يوسف وقال محمد والشاة ففي الجنائز في الحكمين
وذلك لان الخيار شرع رفقا في جباية غريب وانما الحكم بمعرفة القيمة وقال
محمد الخيار فيها الحكمين في ان الحكم على القائل باحد الكفارات فاذا احكما
بالهدي فقد ان كان له نظير من النعم فعليه مثل خلفه يشترى بقيمة ما هو
من النعم فيكون في النومة بدنة وفي جمار الوحر بقرعة وفي الضبي بتماة وفي
وفي الارنب عناق وان لم يوجد لها صورة يشترى مماثلة قيمة وان لم يكن

له نظير يجب القيمة وعند ما يجب القيمة فيماله مثل ما في غير المشاي وانما حكم
 بالمطعم او بالصيام فكما قال ابو حنيفة وايوثوق ولو غيب صيدا بان
جرمه او قطع عضوه او تنفذ شعره فممن تقصاؤه اعتبار الجرم بالكل
في حقوق العبد ولو ازال امتناعه بذلك فممن كل القيمة لادقوت
عليه الامن بتقويت الة الامتناع فيممن قيمة كله او قطع عيني عبدا
او قطع رجله ولو كسر يعضه فممن اصل الصيد لاد مقد ليكون صيدا
فاعطى حكم الصيد في الجناح الجرائم على الحرم ويضمن فرخه لميت ان خرج
منه اي من البيضا استحقاقا والقبائل ان لا يضمن الا قيمة البهيضة لاد لم يعلم
حياته الفرخ قبل كسره وجلا استحقاقا اذا البيض ليخرج منه فرخه حتى لا يضمن
والفك بالاصل واجب حتى يظن خلافه وكسر البيضة بسبب لون الفرخ انما
اذا حصل قبل اوان قاطع الموت عقبة اضيف اليه احيا طاول شيء في قتل
الغراب والحدا والحبة والعقرب والفارة والكلب المقوقر لقوله عليه السلام
يقتل الحرم الفارة والغراب والحدا والعقرب والحبة والكلب العقوقر
وقتل الذئب لاد في نفع الكلب العقوقر ولا في قتل التمل والبراغيث والثرد
وابق والدباب لان هذه لا تملك ليست بصيد والمراد بالتمل السوء
والصفراء التي يؤذي وما لا يؤذي لا يحل فلكا قلها فقد عوج بعض
الانبياء عليه السلام باخراف قربة قله فما لا ومن قتل قلمة او جرادة
تصدق بكنة من صالح او بقرعة اما القلمة فلا يؤذي من الدرن على
على البدة فتكون فكسلي ما من قضاء التغث واما الجرادة فلا من الصيد

صيد

غيره

البيرة

البيرة لا يمكن اخذ الابحيلة ويقصد الاخذ والامر فلا هل مما رواه
 بواجرا كيت في احوالهم مرة خير من جرادة وتجب الجرامة بكل الصيد
 لان الاذن في حق الضرر فيقتل بالجرادة لما تلوها وان اضطر الى كل ميتة وقتل
 صيد المال الميت ولا يقتل الصيد الاكل الميتة ايسر لان حتى الله وقد يابع
 للضرورة وقال ابو يوسف يقتل الصيد بالجرادة يقوم مقام وفي البسود
 عند الحنفية وايوثوق ويستأول الصيد ويؤذي وعند زفر يستأول الميتة
وتحل للهم ذبح غير الصيد كالشاة والبقرة والبعير والدجاج والبط الا هلي
 لان التور عن الصيد وانما ليست بصيود والحمام للسرو والقبول للشر
 صيدا لانها متوحش باصل الخلفة والصيد لار في ما وفي خلاف
ماله تخلو البعير لن اد فاد ليس بصيد لعدم التوحش باصل الخلفة و
وتحل للهم لحم صيد اصطاده خلال قذحه بلا واسطة محم لار في ان الصفا
تذكر الحرم الصيد في حق الحرم قال عليه السلام بالب في خلاف ماله اذا اصطاد
لاجل الحرم في صيد الحرم لا اذا يجهل لال قيمة بصيد في ما على الفرق والفقراء
 لان الصيد محمق الامن بسبب الحرم قال عليه السلام لا يغير صيد مالا غيره
لا يجزئ الصوم لانها غرامة ولست بكنة فان ميتة غرامة الاموال والا وكذا
في حسنة اي حسنة الحرم ودشجر غير المملوك ولنبت عادة ماله بجند
يعني بجيب القيمة ايضا اذ اقتطعت مالا لا حرم ما نبت بسبب الحرم قال عليه السلام
لا يحتل خلاله ولا يعضد شوكه ما اذا كان مملوكا او مما ينسب
الناس او كان قد جق فلا باسر ولا يجزئ الصوم ايضا ولا يرعى حشيش

عليه

حَنِيسَ الْحَرَمِ وَلَا يَنْقَطِعُ مِنْهُنَّ حَنِيسَةٌ غَيْرُ الْأُخْرَى وَحَنِيسَةُ طَيْبَةِ الرَّاحَةِ
خِلَافًا لِأَنَّهُ يُوَقَّفُ فِي الرَّعِي لَا فِيهِ ضَرْبٌ لِقَدْرٍ مَنَعَ الدَّوَابَّ عَنْهُ وَلَمَّا دَانَ فِيهِ
بِأَرْكَابِ النَّهْرِ لَا مَنَافَةَ فِي الدَّوَابِّ كَمَا لِلْمَجْلِدِ وَلَا حَرْجٌ فِي حِمْلِ الْخَيْشِرِ مِنْ الْحِلِّ
خِلَافًا لِأَنَّهُ خَرَفَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَسْتَاهُ فَنَجَّوْهُ قُطْعَةً وَرَعِيَهُ
وَحَلَّ قُلُوعَ الْكَلَامَةِ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَمْنَانِ الْأَرْضَ وَمَا يُوَجِبُ عَلَى الْمَرْءِ دَمًا
يُوجِبُ عَلَى الْقَارِنِ دَمًا يَدُمُ لِحَبَّةٍ وَدَمُ لِحَبَّةٍ وَقَوْلَا الشَّافِعِ دَمٌ وَاحِدٌ بِنَاءً
عَلَى أَنَّ مَحْرَمًا بِأَحْرَمٍ وَاحِدٌ عِنْدَكَ وَعِنْدَنَا بِأَحْرَمَيْنِ وَلَوْ قَتَلَ مَحْرَمًا صَيْدًا فَعَلِ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَزَاءً كَامِلًا لِأَنَّ فِعْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَاتِلَيْنِ كَامِلٌ جَنَى عَلَى
أَحْرَمٍ كَامِلٌ فَيَجْعَلُ فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَذَلِكَ لَيْسَ غَيْرُهُ خِلَافًا لِلشَّافِعِ
فَعِنْدَكَ عَلَيْهِمَا جَزَاءُ وَاحِدٍ وَلَوْ قَتَلَ حِلًّا لَا صَيْدًا لَحَرَمَ قَتْلَهُمَا جَزَاءً وَاحِدًا
لَا أَنَّ الْوَلَجَ ضَمَانٌ لِلْحِلِّ فِي تَحْدِيدِ تَحْدَادِ الْحِلِّ وَدَمُ الْحَرَمِ الصَّيْدُ وَشَرْؤُهُ بَاطِلٌ
لَا أَنَّهُ إِنْ بَاعَهُ حَتَّى يَفْقَدَ تَعْرِفَ الصَّيْدَ الْأَقْرَبَ وَهُوَ مَنْ عِنْدَهُ وَإِنْ بَاعَهُ بَعْدَ قَتْلِهِ
فَقَدْ بَاعَ بَيْتَهُ **وَالْحَرَمُ مَنْعٌ عَدْوًا وَمِنْهُ جَزَاءُ التَّحْلِيلِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى**
فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ يَبِيعْتُمْ شَاةً تَذْبَحُونَ فِي الْحَرَمِ فِي يَوْمٍ
يَعْلَمُ أَيُّ ذَلِكَ الْيَوْمِ لِيَتَحَلَّلَ بَعْدَ الذَّبْحِ وَفِيهِ مَنَاسِكٌ إِلَى أَنْ تَخْلُقَ عَلَيْهِ لَا تَقْصُرُ
إِلَّا فِي يَوْمٍ عَزَّ فِي الْحَرَمِ فِي يَوْمٍ قَوْلًا أَوْ حَيْفَةً وَمُحَمَّدٌ وَنَحْنُ حَلَقٌ فِي حَرْسٍ عِنْدَهُمَا وَقَالَ أَبُو
أَبُو تَوْبَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَلَقَ وَلَوْ لَمْ يَفْعَلْ لَأَتَى عَلَيْهِ وَيُوقَفُ دَمُ الْأَحْصَارِ
بِالْحَرَمِ حَتَّى لَا يَجُوزَ ذَبْحُ غَيْرِهِ لَا بِيَوْمِ التَّحْرَايَ لَا يَتُوقَفُ بِجَانِ حَتَّى
ذَبْحُهُ فِي شَيْءٍ عِنْدَ اللَّهِ خِلَافًا لِأَنَّهُ لَا يَدُمُ بِتَحْلِيلِهِ هِيَ أَحْرَامُ الْحِلِّ فَتُخْتَصَرُ

يوم النحر

بِیَوْمِ النَّحْرِ كَالْحَلَقِ وَدَقْدَقُهُمَا أَنْ أَحْمَرَ ثُمَّ فِيهَا السَّبْعُ مِنَ الْهَدْيِ ذَكَرَ مَطْلُكًا
وَالْتَقْيِدَ بِالزَّمَانِ نَسَخَ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِمَثَلِهِ خِلَافًا لِدَمِ الْقَدَمِ وَالْفَرَاغِ فَادْبَحُوا
بِیَوْمِ النَّحْرِ لَا دَمَ نَسَخَ حَتَّى حُلِّ التَّنَاقُلِ مِنْهُ كَالْأَصْمِيَةِ وَالْمَحْمَرِّ بِالْحِلِّ إِذَا تَحَلَّلَ
فَعَلَهُ حَبَّةً وَحَبَّةً كَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ لَزِمَهُ بِالشَّرْعِ وَيُزِمُهُ الْعَرَّةُ
لِلتَّحْلِيلِ أَرَفَى مَعْنَى فَايْتَابَ الْحِلَّ بِأَفْعَالِ الْعَرَّةِ خِلَافًا لِلشَّافِعِ فَعِنْدَكَ
عَلَيْهِ حَبَّةٌ لَا غَيْرَ عَلَى الْحَبْرِ بِالْعَرَّةِ الْقَضَاءُ وَالْأَحْصَارُ عَنْهُ لَا يَتَحَقَّقُ عِنْدَنَا
حِلًّا فَمَا لَكَ وَالشَّافِعِ وَعَلَى الْقَارِنِ حَبَّةً وَعَمْرُو أَنَّ مَا لِحَبَّةٍ وَاحِدَةٍ الْعَرَّةُ هِيَ
فَلْيَحْلُلْ عَنْ أَحْرَامِ الْحِلِّ وَفِي الْعَرَّةِ الْآخَرَى فَلْيَحْلُلْ عَنْهَا بَعْدَ الشَّرْعِ وَفِيهَا
وَلَوْ ذَكَرَ أَنَّ لَوْ زَالَ الْأَحْصَارُ قِيلَ الذَّبْحُ فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى ادِّرَاكِ الْهَدْيِ
وَالْحِلَّ لَزِمَهُ التَّوَجُّعُ لَا دَمَ بِالْحِلِّ وَلَا يَحْلُلُ بِالْهَدْيِ لَوْ أَنَّ الْفَرْقَ قَبْلَ حَصُولِ
لِلنَّصُودِ بِالْحَلَقِ وَالْآخِ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ادِّرَاكِهَا فَلَا يَلْزِمُهُ التَّوَجُّعُ
بَلْ يَصِيرُ حَتَّى يَحْلُلَ بِجَوَالِ الْهَدْيِ لِقَوَاتِ الْمَقْصُودِ مِنَ التَّوَجُّعِ وَهُوَ إِنْ أَوَّلَ الْأَفْعَالِ
فَإِنْ تَوَجَّعَ لَتَحْلُلَ مِنْ أَفْعَالِ الْعَرَّةِ لَمْ ذَلِكَ وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى ادِّرَاكِ الْحَبَّةِ
الْهَدْيِ أَجْزَاءً أَنْ يَحْلُلَ عِنْدَ حَنِيسَةٍ خِلَافًا لَهَا وَمَنْ قَدَّرَ عَلَى الْوُقُوفِ أَوْ
أَوْ الطَّوَافِ أَوْ مَنَعَ بَعْدَ الْوُقُوفِ فَلْيَحْلُلْ كَمَا حَصَرَهَا إِذَا قَدَّرَ عَلَى الْوُقُوفِ
فَلَا يَدْرَأُ مِنْهُ الْقَوَاتُ وَأَمَّا إِذَا قَدَّرَ عَلَى الطَّوَافِ فَلَا يَدْرَأُ فَاتَّ بِالْحِلِّ
بِهِ وَالدَّمُ يَدُلُّ عَنْهُ فِي التَّحْلِيلِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْهَدْيِ وَأَمَّا إِذَا مَنَعَ بَعْدَ الْوُقُوفِ
فَلَا يَحْكُمُ الْأَحْصَارُ يَنْشُبُ عِنْدَ خَوْفِ الْقَوَاتِ وَبَعْدَ لَا يَخَافُ الْقَوَاتِ
وَلَكِنَّ يَبْقَى مِمَّا بَيَّنَّا أَنَّ يَطُوفُ فِي طَوَافِ الزَّيَارَةِ وَالصَّدْرُ يَحْلُقُ وَفِيهَا

لهذا للولي والزوجة وحدهما مقدم على حق التورع ولا على اعمى مقصر
 واقطع اليد للزوجة لعجزهم الا اذا اجمعت العدة على بلدها والنفقة على
 ولا يسهل اذ قوم لا يتفاهلهم جميعا فيجب على جميع الناس الدفع فخرج للام
 والعبد بغير اذن ربه او سيده واذا دخل دار الحرب فحاصلا من مدنية
 واحصنا يندم طلب الاسلام لا رغبة اليه ما قالوا فو ما حتى دعاهم
 الى الاسلام ثم الجزية فمن يقبل منه الجزية به امر رسول الله عليه السلام
 امره الجيوش فان ابوها اي عن الاسلام والجزية فقولوا بالسلاح لقول
 عليه السلام في حديث سلمان بن ربه فان ابوا ذلك فادعهم الى اعطاء الجزية
 فان فعلوا ذلك فاقبل منهم وكف عنهم وابوا فاسق بالله عليهم وقا
 تلوا ونصب النبي كما نصب رسول الله عليه السلام على الطائف وبارس
 للماء عليهم وانكروا قطع الشجر وافساد الزرع والمراد بالشجر هو الذي
 تحول بينهم عورهم وما سوى ذلك فمهم بالخيار ان تشاءوا فقطعوه وان
 تشاءوا تركوه لقوله تعالى فاصطبرم من لينة او ترككم هو الا لينة وقد صرح
 انه عليه السلام حرق وقطع النخيل وخرت البيوت واذا كان قوم مسلم
 ايسر ليقوا عن ربيهم بلير هو من مقصود يبق بالرب لا يزلهم التبرنية
 اذ لم يقدر على التبر فاعلا اذ الطاعة بحسب الطاعة ولو استمرسوا المسلمين
 اذ لو استغنا لا جملهم لا ضد هذا ليلولة في دفع الضر العام وما هبنا
 ضوم كاد به علينا ولا كفارة لان الجهاد في حق من فروا فامة سقوط
 الضمان خلافا لثا في لان العصية ثابته فلا يضطر في سقوط الضمان كتناول

مال

مال
 لا يملكه
 الا بالام
 او لا يضمن
 ما

مال الغير حالة المحرم وبكراهة التنازل للمصاحف سرية ان خفي
 عليه الملام زنا يقعان في اي يدي الكفار فيكونا تسببا لما لا يجوز وهو التنازل
 وهو التنازل بدولا باش باخراجها اذا كان العسكر عظيم ما يؤمن عليه
 الغالب هو الظفر والنفق والغالب لا لمحقق الاحكام وتحريم الغلول
 وهو سرقة من الغنم والمثلة وفي قطع بعض اعضاء والعقد وهو الخيانة
 ونقض الهدى لقوله عليه السلام لا تقتلوا ولا تغلروا ولا تمشوا وكذا قتل
 المجنون والصبي والمرأة غير اللائع والهرم اي الشيخ الكبير الذي لا يقدر على
 القتال ولا راي في الحرب ولا اعمى والمفعد ونحوهم لقوله عليه السلام لا
 لا تقتلوا شيخا فانيا ولا طفلا ولا صغيرا ولا امرأة الا اذ اذ قوا الشرفاء
 او راى في الحرب لان المقاتلة انما شرعت لدفع شر الحرب والكفر عليه وسقط
 فلا شر الا في حق من له ذنبه صالحة للحرب وان قتلوا هو لا وفلا شيء
 عليهم لان دماهم غير مستقومة لان التقدم يشب بالاحراق بل لا يملك
 وعليه الاستغفار ويكره له قتل ابيه الكافر لان قوله لقوا صاحبهما
 في الدنيا معروف منزلة في الابوين الكافرين الا اذ قوا لضرب بان قصد
 الاب قتل ولا يمكن دفعه الا بقتله فلا بائس لان القتل في هذه الحالة من
 ضرورات الدفع وهو واجب فكلاهما كان من ضرورية كالمسلم اذا ستر
 على ابنه ولا يمكن دفعه الا بقتله فلا بائس لما قلنا والامام الصالح سبحانه
 لا يملك السلام صالح اهل مكة عام الحديبية على ان لا يقاتلهم عشر سنين
 وكان في ذلك نظر السلام لم يوافق كانت بين اهل مكة وبين اهل خيبر

وله الصالح عال اخلافا كان للسلام بحاجة او دفعوا اذا كان بهم دفع
 لان المصالحه سلبا جازت بغير المال عند الحاجة فان لم يكن لا يجوز ليقولوا
 ولا تهنوا تدعو الى السلام وانتم اعلو ولا تترك الجهاد ضرورة ومع
 فلا يترفع وله نفقة اي نفق الصلح بعد الاعلام بنقطة في راه مصلح
 كما نفق النبي على اهل مكة للصالحه التي كينه وبين اهل مكة ولا تها كانت
 مستفيدة بوصف المصالحه في صارت المصالحه النفق وجب النفق وانما
 وجب الاعلام به للمخرج عن العذر وقد قال عبد السلام في العرث وفاء
 لا عذر واذ بدوا بخياليه لم يجب الاعلام بل قال لهم بلا نفق اذا كان ذلك
 باثباتهم لانهم صاروا ناقصين الصلح ولا حاجة لخلاف ما اذا دخل جماعه
 منهم دارنا ولا تنفقه لهم فقطعوا الطريق فانه لم يكن ذلك نفقا ويكره
 بيع السلاح والخيال منهم لا يدخل السلام منى عن بيع السلاح من اهل
 الحرب والحديد اصل السلاح ولانهم نفقوا على قتال المسلمين فيمنع
 من ذلك ولو كانوا مسلمين اي مسلمين لاد على شرف الانقضاء بخلاف
 الطعام واللباس فاذ يجوز بيعه منهم لا يدخل السلام امر ثمانية ان يبر اهل
 مكة وهم حرب على واللباس كاطعام واذ امنهم اي الكفار رجل حرم
 اما دونه فلا يجوز لاحد من المسلمين قتالهم لقوله عليه السلام المؤمنين
 نسكا فواد ما منهم وبيع بدقتهم ذناهم ولانهم من اهل القتال ومنهجه
 الاسلام في مخافه فنيقذه الامان الذي هو ازالة الخوف في حق
 الولاية على نفقته يستوي الى غير ضرورة كالشيء يهلكه ومقتضى

الان

الامان في الامام نفقته بان يكون في ذلك مفعة فينذ اليهم الامام كما
 اذا امن بنفسهم راي للمصلحة في النبذ ولا يصح امان ذم واسير باجر
 دخل عليهم ومسلم غيرهما احراما الذي فالاداهنهم بهم لا يوافقهم غنا
 دوا بميل اليهم ولانهم يوجبون حقه بسبب لايه امان وهو الايمان واما
 غير فلا يوجب ايديهم فلا يخافونه وكذا امان عبد غير ما ذوق في القتال
 عند الحينه خلافا لمحمد والكافي وابو جعفر مع محمد في رواية الكوفي
 ومع ابي في رواية الطحاوي لمحمد في قوله عليه السلام امان عبد امان وانه
 ابو موسى الانشراح ولا حينه اذ يجوز عن القتال فلا يصح امانه
 لانهم لا يخافونه فلم يصادق الا امان لمحله بخلاف لما ذوق بالقتال لان
 لان الخوف منهم متحقق **فصل** واذا فتح الامام بلدة قهر او خيفه
 بين الغاميين كما فعل رسول الله عليه السلام بخيبر اجفاد عليهم بالجزية
 على رؤوسهم والخراج على راسهم هكذا فعل عمر بن الخطاب بالعراق بموافقه
 من الصحابة وذلك عند عدم حاجة الغاميين وفيه لفقول الجمل لا يجوز
 لمن بالرد عليهم لعدم ورود النزاع بالرد فيه خلافا لكافي في الارض
 لانها صارت ملكا للغاميين بالاستيلاء عليها فلا يجوز ابطال ملكهم
 من غير بدل يعادله والخراج غير يعادله لقوله بخلاف الرقاب لان الامام
 ان يبطل حقهم اصلا بالقتل في العوض القليل اولى ولنا حديث
 فتح مكة فانها فتمت قهر وركبت في ايديهم وكذا سواد العراق ولم الخيل
 ايضا في قتل الاسارى ان لم يسلموا الامام عليه السلام قتل عقبة بن معيط

في قسمة

والنصر من استميل بعد ما حصل في بيا و قتل بني قريظة بعد شوق
 اليد عليهم ولان في حرم مادة الشر ولا يوزنهم بالعطش والجوع و
 وغير ذلك لقوله عليه السلام ان الله لما كتب اليه كتاب في كل شيء
 فاذا قاتلهم فاحسنوا القتل قال محمد انما يقتل من الاسارى من
 من بلغ الحام اثنتي عشرة سنة فاذا اشتك في بلوغه لم يقتل
 لان القتل عقوبة الكفر والبر لا يقاب ومن اسلم منهم لم يقتل
 لان دفع الشر بدونه وانما قتلهم ولو اسلموا توفيرا للنفع على
 على المسلمين بعد انتقاد سب الملك وجعلهم امرار كدمة للمسلمين لما بينا
 الاشرار العرف والمرد على ما ينبغي ان شاء الله تعالى ولا يطلعهم
 بحال في المشهور من المذهب في اعانة لهم ويصير حرا باعينا قال محمد
 في السير الكبير لا بائس اذا كان بالمسلمين حاجته استتلا بالاسارى بدر
 ولا يقاتلهم امرائنا عند ارجح خلاص الرها وهو قول الشافعي لان تخلص
 المسلم او احده من قتل الكافر والانتفاع به ولما فيه تقوية الكفر وتكثير سواد
 لان اذ ارجع الرعم يعود حرا علينا ودفع شره من خير من تخلصه لا يسل
 لان اذ ابقى في ايديهم كان اجلاء في حق غير فصالي الى صنعنا والاعانة
 يدفع اليهم اليوم مضاف البناء وان تعذر نقل مواشيهم الى دار الاسلام
 ذبحوا وحرقت لا غير يعني لا يعجزها خلافا للمالك ويتركها خلافا للشافعي
 لما قول عليه السلام ولا تذبحن من ساء ولا يفر الا المأكلة والذاني في الزك
 كذلك تقوية لهم وفي العرف تفرير او مشقة والذبح المصالح جائز والحاق

الفيظ

الفيظهم من افوى المصالح وهو مندوب بالنصر وانما يحرق كيلا ينشقي
 الكلا ولا يحرق قبل الذبح لانه منى عن حرق الاسلام تحتية الكفار لما قلنا
 ولا يقيم الغنيمة في دار الحرب حتى يخرجها الى دار الاسلام الا لا يدع وقال
 الشافعي لا بائس بذلك بعد استقرار الزمة بناء على ان الملك لا يثبت
 قبل الحراز بل دار الاسلام عند خلافا له ويبنى على هذا مسائل
 منهم الا يحرقهم مد قبل الحراز بالدارين كونه عند خلافا له
 ولو وضع احد منهم امتهن السبي فولدت فادعاه يثبت ببيتك
 وصارت ام ولد له وعندنا لا يثبت لفقد الملك وتجب العقر ونفقة الام
 والولد والعقريتهم وكذا جواز بيعه فعندنا لا يجوز خلافا له ولا ي
 اذ امان واحد قبل الحراز بالدار عندنا خلافا له والورد في الغنيمة
 كما قلنا لنحو المالك في السبي المجاورة على قصد القتال عندنا
 ويشترط الوقوع عند الشافعي بخلاف السوفي فانه لا يستحق الغنيمة
 بلا قتال وقال الشافعي في احد من ليس لهم لانه شره والوقوع
 وقل عليه السلام الغنيمة لمن شرب الوقعة ولنا انا السبب
 المجاورة على قصد القتال ولم يوجد لان قصدهم التجارة لا المزار
 الدين واهاب العدو فان قاتلوا استحقوا السوم لانه بالمجاعة
 ظهرا ان قصد القتال والتجارة تبع له فلا يفر كالحاج اذا اخرج
 في طريق الحج لا ينقض اجره ومارواه موقوف على امره وهو محمول
 على انه شربها على قصد القتال ولم يد قبل اخراج الغنيمة الى دار

لا يبيع الا ببيع البني فينتفق بها والمالا يحرق مونا كالحديد يد في موضع لا ينفذ

الكادركم الى الامم في قسمة كالاصل الحق المشاركة في السبب
 وهو الفقر وفيه تحريض المؤمنين على الامداد والتعاون على قسمة الصدق
 وقد قال الله عز وجل عن المؤمنين على الفئال وفيه خلافه انفع اذا
 احسنوه بعد انقضاء الفئال وحقه الرزمية بناء على ما ذكرنا
 من الماصل ومن مان قبل الخرج القيمة سقط حلافا لك في
 اذا امان بعد استقرار الرزمية لثبوت الملكة بعد وبعد اي ثومت
 بعد الاخراج لا يسقط فقصم لورثته لان الارث انما يجري في الملك
 والملك انما يثبت بعد الاحراز بدارنا وانما الثابت قبله فمردحوا لا يورث
 والعكر الانتفاء بالقيمة قبل الاخراج كالا بالمطعمون ودهنا وادقادات
 بالسمه والريث ونحو ذلك وقتلا بالاراح ونحوها كالاتعمال بالحكم
 بلا قسمة ولم يقيد باحة الانتفاء الى حجة بناء على رواية السير الكبير
 لا طلق قوله عليه السلام وطعام خير كلوها واعلفوها ولا تخموها
 وفي رواية السير بضرورة الحاجة للامام الانتفاء لادمال مشترك
 فلم يسبح الانتفاء به البعض بلا حاجة من غير بيع وقول يعني لا يبيعون
 بالذهب والفضة والعمر فزاد جواز البيع لعتمد الملك فان باع
 رة المثل الى القيمة بخلاف الثياب والدواب فلا لا يباح الانتفاء
 بما قبل القسمة من غير حاجة للاشتراك فاذا احتاجوا يقسم الامام
 بينهم لان الحرم سببا للضرورة والمكروه احق وبعد الاخراج الى دار الكرم
 لا يباح الانتفاء بها بل يدون ما فضل معهم مع ذلك الى القيمة اذا لم

والاعمال

الزوال

لزوال الحاجة وبعد القسمة ان كان غنيا تصدق بغيره ان كان قايما
 ان كان هالكا والغني ينتفع بالعين ولا شيء عليه ان هلك لانه صار في
 حكم الفضة وخمس الغنيمة يقسم اثلاثا بين النصارى والمساكين وابن السبيل
 وعند الشافعي يقسم اخماسهم لرسول الله عليه السلام في حوائجهم ويوزع
 يصفى من ماله الفقراء وسوم لذوي القربى يستوي في غنيهم وفقيرهم
 يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ويكون للنبي عاتمة وبنو المطالبين وغير
 غيرهم والباقي للفرق الثلث لادع عليه السلام قسمها على خمسة اسهم ولا
 نسخ ولنا ما روي عن ابن عباس ان الخمر كان يقسم على عهد رسول الله عاتمة
 سائمة قسمة ابوبكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم اجمعين اثلاثا بين النبي
 والمساكين وابن السبيل وكان ذلك بحضر من المهاجرين ولم ينكر عليه احد
 فحل محل الاجزاء يقسم منهم فقراء ذوي القربى خاصة يعني لا يعطى الى
 الى اغنيائهم لانهم كانوا يستحقون في زمن النبي عليه السلام بالضرورة وتعين
 بالمفقير على قول الكرخ والمراد من ذوي القربى قرب الضرورة لا قرب القرابة اليهم
 اشار اليه عليه السلام بقوله انهم ان يزولوا يهتفوا في الجاهلية والاسلام هكذا
 وشبك بين اصابعهم قال الطحاوي سقط نصيب الفقراء ايضا والاول
 المحرر وذكر الله تعالى في الخبر قوله تعالى فان الله يحب المبتكر باسمه تعالى لانه
 الكلام وهو غير محتاج الى شيء او ان شريف هذا المال كما سجدوا لهم النبي
 عليه السلام سقط بعوده كالصقن اي كما انه سقط بمودة عليه السلام لان
 النبي عليه السلام كان مستحقا من الله تعالى بالفضل بالقيام بامور الله ولا ريب

بعك ولهذا لم يرفع الخلفاء الراشدين هذا السهم لأنفسهم
والصفي ثني بنسبته مصطفى رسول الله عليه السلام لنفسه من الغنيمة
كدرع أكسف أو زبرجدة أو ربيعة أو ربيعة أو ربيعة أو ربيعة أو ربيعة
والوجه اسم عندنا وقال الفارس ثلثة أسهم وهو قول الشافعي
ماروي ابن عمر أنه عليه السلام أسهم للفارس ثلثة أسهم مائة سهم
ولأن الاستحقاق بالنسبة وغناؤه على ثلثة أمثال الرجل ولو كان
ماروي ابن عباس أنه عليه السلام أعطى الفارس مائة والرجل كما فقا
رضا فعليه عليه السلام فيجمع إلى قوله عليه السلام وقد قال عليه السلام
للفارس مائة والرجل سهم ولا يحمل أن يكون أن يارة نغلاؤه
والأخذ بالمتقى أو لا يأخذ بالتكويك والبرذون والعربي سواء
لأن استحقاق السهم بالخيل يعني إرهاب العدو وقال الله تعالى ومن ذل
الخيل من يحبونه عدو لله وعدوكم ولأرسل كما يحصل بالفارس العربي
يحصل بالبرذون ولا يسمى بعير وبغل لأن الأرهابة لا يحصل بها إذا لم يقابل
عليهما ويعبر كونه فارسا أو رجلا عند مجاوزة الدرب الذي بين
دارنا ودارهم لا عند القتال ففي قوله الشافعي فعنده يعتبر كونه فارسا
أو رجلا عند القتال حتى لو دخل فارسا فنفق وبسه وقائد رجلا أكل
سهم الفارس عند خلاته ولو دخل رجلا فالشترى فبسه وقائد
فارسا أكل سهم الرجل خلافا له لأنه لا غلبة للاستحقاق الزيادة القتال فإ
فارسا في غير حال الشتر عند القتال والمجاورة وسببه له وعند

تقدم

تقدم أماكن الوقوف عليه نعلق الحكم بشيئود الوقفة ولما كان المجاوزة
نفسها أقوى الجهاد لأن الخوف بها يكفرهم ولذلك يحتاج عند الخول
إلى التوكيد وجيش عظيم والحال بعد حال الدوام ولا معتبرا ولهذا
يكتب الإمام أسماء الفرسان والرجالية عند ما كانت العير لهذه الحال
والوقوف على شيئود الوقفة منعتر لأنه حال القتلاء الصغار فلا
يعلق الحكم بمثلهم وروى ابن المبارك عن أبي حمزة في الفصل الثاني في
في كتابه كما قال الشافعي ويرى الإمام العبد والصبي والمرأة والرجل أي
يعطيهم نساء قليلا بحسب ما يروى أنه عليه السلام كان لا يسهم للنساء
والصبيان والعبيد وكان يرفع لهم ذن الجهاد عبادة والدمى ليس لهم
أو المرأة والصبي عازان والعبد لا يملك المولى وإنما يرفع لهم إذا باشر
القتال فيضا عليه أو كانت المرأة تدأوى الجرح وتقوم بمصالح الرقي
أو لال الدمى على الطريق ولا تحبسها أخذه واحدا أو اثنين فغير من بغزاة
الإمام لأن الخيل وظيفة الغنيمة وهي الماخوذة فمراوغته ولو كان ذلك
بأذن الإمام فيه وإيمان ولشهور لا يحبس لأن الماذن لهم فقد
الترم يفرغهم فكان يرفع الإمام بل يحبسها خذه جماعة لها منفعة في دفع
على من قصده من الأعداء وقد يكتن التون كذا في المغرب ويجوز للإمام
التفصيل حال القتال بالسلب فيقول من قتل قتيلا أو سلبه وهو ما
على العقول من شيئا بدو سلاحه ومركبه وكذا ما على مركبه من السرج والألحاح
وكذا ما معه على الدابة في حقيقته أو على وسطه وما عدا ذلك فلا يسلب كذا

صاحب الهداية وغيره اي يجوز له التفتيل بغير السلب ان يقول سرية
 جعلت لكم الربيع بعد الخبز ايضا على القتال لا لله مندوب اليه قال الله
 تعالى يا ايها النبي حرق المؤمنين على القتال والترك والروم يملك كل طائفة
 منهم ما ملكت ايدى من نفوس الطائفة الاخرى واموالها لان اموال
 اهل الحرب ورفاقهم مباحة لعدم العاصم وهو الاسلام وداره والملك
 والانتصاف من رده على ما مباح في عقد سبب الملك كالاغطياد وفي
 وفي المناقبة الترك جمع ترك والروم جمع رومي والاراد من كفار الترك و
 والانساري الروم وملك الكفار كلهم اموالها بالاسياد بخلاف النسيئة
 محظورة ابتداء لا في الاستيلاء على مال معصوم واختصاصه ببقاء تلك
 العصمة والمحظورة يصاح سبب الملك ولذا اذا الاستيلاء التام وهو
 القدر على المحل حال او مالا ورد على ما مباح في عقد سبب الملك كالا
 كاستيلائنا على اموالهم لان نفوسنا اي لا يملكونه نفوسنا بالاسياد
 لعدم المحل للملك الا خلاصه فيقتلوا منهم على كونه لان السبب في محلا
 بلاله قيد لانهم لا يملكونه مدبرينا وامهانا اولادنا ومكاتبنا
 وتلك بالاستيلاء بغير ذلك ولما كان القديم احوق بما له اذا غلبنا
 عليهم بعد ما ظهر واعلنا وحرزوا بدارهم ان وجد قبل القسمة
 ياخذ حيا او اموالا وجد بعد ما وجد القسمة ياخذ بالقيمة لما روي
 ابن عباس ان المشركين احرزوا ناقة رجل من المسلمين بدارهم وقت في
 في الغنمة فخاصم في المالك القديم فعلا على السلام وان وجبها وجدها

قبل

قبل القسمة في ملك بغير شيء وان وجدنا بعد القسمة في ملك بالقيمة ان
 وياخذ بالثمن ان كان مسترا استره تاجر منهم واخرجه الى داره لا يتصرف
 بالاخذ حيا وان امكنه بعقد فاسدا وبغير خوف باخذ بقيمة ما له ان كان
 من ذوات القيم وان كان مثليا لا ياخذ لعدم الفائت مسلم دخل دار الحرب
 تاجرا بامان يحرم عليه الخيانة والعذر به فلا يتصرف بشيء من اموالهم ودمائهم
 لان للمسلمين عند سقوطهم وقد نزل بالاثمان اطلاقا يتصرفون بها فالتصرف
 بعد عند الاداء عذر ملكهم باخذ ما له اوجبه وعذر يعلمه ولم يمنعه ولا يبا
 له التصرف لانهم يتوكلون بانقض العهد والالتزام يكون مقيدا بهذا الشرط فان
 خان ونشئ عند انعدام عذرهم واخرجه الى دار الاسلام بقدر قد لا يملك
 خبيث ولو دخل حرز الى ابا بامان لا يمكن ان يقيم فينا سنة بل يقال له ان
 اتمت تستجعلت زمينا فان اقام سنة صار ذميا لا صار ملتزما بالحرز با
 باقامة سنة فيوضع عليه الحرية فلا يمكن من الرجوع الى دار الحرب لان عقد
 الدمة خلق عن الاسلام فلا يمكن من نقضها والحرز على ضربين حرز جنة
 بالترافع والصلح فيقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بني اخرا فان على الف ما من حلة وجزية وضعها الامام اذا غلب على الكفار وروى
 على املاكهم فينوقه على الغني كل سنة ثمانية واربعون درهما في كل شهر اربعة
 وعشرون درهما اربعة وعشرون درهما في كل شهر عشرين درهما في كل شهر
 اي الذي يقدر على العمل وان كان لا يحسن الجدة انى عشر درهما في كل شهر درهم
 ففقد ذلك من عمره عثمان وعلي من غير نكير من المهاجرين والانصار قيل من

من لا يملك ما شئ درهم فهو فقير ومن يملك ما شئ درهم الى عشرة الاف
ثوب وسط الحال ومن يملك اكثر من عشرة الاف درهم الى مائة الف فهو
ثاقل في الفنى كذا في الامالى الفاضلة ويوضع الجزية على الكتابى مطلقا
للقوله تعالى الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية وعلى الجوس كذا
اخذ الجزية من الجوس على عابد الوثن من العجم لانه مذكور في الجزية
عليهم وفي خلاف الشافعي ولا يوضع على عابد الوثن من العرب لانه قوله تعالى
يقالون انه ايسلموه ايسلموه الى ان نزلت في حق عبدة الاوثان من العرب
ولا على المرتد لا يقبل منه الا الاسلام او السيوف والجزية على من لا يقبل
لا يقبل كالملة والزم والامر والافلق نحو الشيخ الكبير لا يجزى عقوبة كما
كالقتل ولا قتل عليهم ولا يؤخذ من القيسين جمع القيس راسيرون
النصارى في الدين والعلم وكذلك القيس واليهودى واليهودان جمع راجع
وهو عابد المصارى كذا في الغريب والصحيح واما باب الصواع في جمع صوة
وهي موضع العبادة لا عملين لانه لا يجوز قتلهم والجزية بدل عن ذلك
وروي فيهم عن ابي ابي يوسف عليه السلام اذا كانوا ينفقون على العمل وهو
قول ابو يوسف وما اسم منهم او مات وعليه جزية سقطت خلافا لشافعي بعد
كمال السنة لانها بدل عن القصة او عن السكنى وقد وصلى اليه المعوض فلا
فلا سقط عنه العوض كما في الاجرة والصالح عن دم اليهود ولما قتل اهل
اليمن على مسلم جريد ولا حيا عقوبة على الكفر والايقنى ذلك يقول الاسلام فلا
فلا تقام بعد الموت واجتمع خبره بينا في تكرار السنة تداخلت خلافا

ان

لا

لا ابو يوسف ومحمد وروى قول الشافعي لانها عوض والاعراض تسقط بمضى
الزمان اذا امكن استيفاء ما خلق ملاذا السلم على قولهما بعد الاستيفاء
بعده ولا جزية انما عقوبة وجبت على الكفر يؤخذ منه على وجه الاطلاق
ولهذا لو بعثتها على يد غلام او ثابة لا يمكن من ذلك في اصح الروايات
بل يمكن ان يمس احصاها بنفسه فاعطاه او اياها والفاضة فاعطاه
وفي رواية ياخذ بتلبه يقال ليت الرجل تلبيا اذا جمعت ثيابه
عند صدره ونحوه في المصومة ثم جرت كذا ذكر الجوى ويزه اى يحركه
ويقول اعط الجزية ياذه وفي رواية يا عذو الله اهانته والعقوبات
الواجبة لله اذا ماتت تداخلت كالحمد ودخاها الارض قبل على هذا
الخلاف وقيل لا تدخل في اتفاق لانه موثقة الارض وجب باول الحلول
عندنا ولكن غيرنا لا يوجب الجزية وعند الشافعي باخره اعتبار بالزكاة
ولنا ان ما وجب بدلا عنه لا يتحقق الا في المستقبل فيعذر الجاهل
بعد مضي الحول فاوجبنا في اوله الخلق الزكاة لانها انما وجب
في اخره ليتحقق التمام اذ في الاجبة الا في التمام ~~فلا~~ ولا يجوز احد
احداث بيعة وهي المعبود للنصارى ولا كنيسة وهي يقال للمعبود الروح
والنصارى في دار الاسلام لقوله عليه السلام لا خضاء في الاسلام وكنية
ولله احد اللهم ويقاد ما انهم منكم كما كان او لا لان جرف التوارث
من لدن رسول الله عليه السلام الى يومنا هذا يترك الكتابى انصار المسلمين
دليل على جواز الاعادة اذا الينس لا يتقى دامة ولا ينقل عن مكانها

لازم في الحقيقة احداث وغير اهل الزمة عن المسلمين في زعمهم في ظهور
المستجابات امر اهل الزمة وفي شياهم فلا يلشوا ردية مثل اذينة
 للمسلمين وفي مراتبهم وسرورهم فيكون على السورة التي كريمة الاكف وفي
 وفي قلائدهم فلا يلشوا مثل قلائد المسلمين ولا يكونوا الخيل ولا يكونوا
 الاعلى الضرورة بان استعان بهم الامام في المحاربة فاذا ركبوا للفرقة
 فليزولوا في جماع المسلمين ويجعل على ابوابهم علامة يميز بها عند دورنا
 حتى لا يقع على اي على ابوابهم سائل يدعونهم بالمغفرة ويكون للمسلمين
 ويميزنا عن غيرنا في الطريق والمقامات بعلامه كيلا يتبهقوا
 بناء للمسلمين ويومر الذي يستد الزمان الصوفى الغليظ دودا لا يرى
 لان المصود بنفسه العلامة احقرهم ولا اهانة في الزمان الا انهم
 يمكنون به وينع عن لباس تخص به اهل العلم والهدى والشرق كالصوفى
 ونحوه وكذا من العامة والطالسة لاخرهم ممنوع عن التشبه بالمسلمين
 اظهار الصغار عليهم وهنائه لضعفة المسلمين لان من هو ضعيف اليقين
 اذ اراهم يقبلون في التعم والمسلمين في محنة وشدة يخاف ان يسيل الدم
 واليد وقوة الازمة يقولون لو ان يكون الناس لهم واحدة
 يجعلنا لمن يكر بالرحمن ليسوهم لشفاهم فضة الانية ولا يبدا على اهل
 الزمة بالسلام لما فيه من تعظيمهم وتكريرهم وذلك مكروه ولا يشر
 برد السلام عليهم لان الامتناع عنه يؤذيهم والرد احق في حقهم و
 هو انذارهم مكروه والاحق فامر مندوب ولكن لا يزيد الراد على قوله

وعليك لاد قيل انهم يقولون السلام عليكم واذنتم عندهم فيجازون به
 بقوله وعليكم بطريق المجازات وان يهود يادخل على النبي عليه السلام
 وقال السلام عليك فقال عليه السلام وعليك وقد سمعت عائشة فقالت و
 وعليك السلام واللعنة والسخط فلا خرج اليه يهود قال محمد عليه السلام
 لها لينة لا تكون فحاشة وبصر للشايع لم يربا نسا بالسلام على اهل
 الذمة والصحيح في الاول وهذا اذا لم يكن للمسلم جلبة اليه فان كان لا
 لا يباشر بالسلام عليه كذا ذكره الامام القاضي خاذا لان الجواب يكون
 مقيدا ولو قال لزمي ارشدك الله هو هناك الله فحاشي كذا في المحيط ولو قال
 السلام لزمي الله الله يقال قالوا لم تجز الا اذا نوي به اي بذلك القوي
 اطالة بقاءه لا سلامه يعني لعل او منفعة الجزية فلا يباشر بذلك لاد
 هذا دعاء الطريق لقوله عليه السلام لا يبتدأ اليهود ولا نصارى بالسلام
 فاذا القاير احدهم في طريق فاضطروه الى اضافة هذا في صورة الارضام و
 لا ينقض عهد الزمة الا اذا ابلحق بذل الحرب او بغيره على موضع وحياربا
 لانهم طاصر او اجوا علينا خلى عقد الزمة عن قاتله دفع الحرب فعند ذلك
 ذلكهم كلهم يدعون في الحكم موثرهم بالحاقا وكذا في حكم المال الا انهم يستوفون
 بالاندر خلاف للرئد من فانه لا سر قوته لان كونهم اخطا وقال الخراج
 والجزية وهذا اهل الحرب يعرف في مصالح المسلمين كسد الشقوق جمع
 النفوس في موقع الخافه من فوج البلائ وبناء القناطير في جمع
 القنطرة في الجوق الحسوا جمع جسر هو ما يعبره الرزوخه مبشرا كان

ولو قال في حق من اسلم على النبي عليه السلام
 عليه السلام وحينئذ في السلام خارج

ارباب السلام في الاول وفي الثاني منصفه للمسلمين وان لم يكونوا لا يجرى جنتهم

او غير مبياني كذا في المغرب واذن القضاء والعطاء والقرعة مع اولا
 دهم والعمال قد كفاهم لاد مال بيت المال وصلى الى المسلمين بغير قتال
 وهو بعد مصالح المسلمين والقضاء وغيرهم يعملون للمسلمين ولولم
 يهبطوا الاحتاجوا الى الاكتساب وعطلت مصالح المسلمين ونفقة الار
 عمل الالباء فيجب كفاههم عليهم كيد لا يشغلوا عن مصالحهم ومن مات منهم
 قبل القبض سقط نصيبه لاد صلة فلا يملك قبل القبض كالمرة اذا ماتت
 ولها نفقة مفروضة في ذمة الزوج فلا اذا ماتت في نصف السنة
 اما اذا ماتت في اخرها يستحب حرقه الى قريبه ولو عجل له كفاية سنة ثم
 عزه قبل تمام السنة قيل تجبر ما بقى منى او قيل على قبط قول محمد
 يرجع خلافا لهما **فصل** ومن ارتد عن الاسلام والعباد بالله عرف
 عليه السلام مروي ذلك عن عمر بن الخطاب في ما قالوا لان الدعوة قد
 بلغت غير اذ الحكماء يحتمل اعترافه بشيعة فيعرضوا عليه لرجاء العود اليه و
 وكشف بشيعة وجسده ناله استجابا اذا استعمل ولا يزد عليه وفي النوا
 وفي النوادر روي عن ابي حنيفة وهو يوجب ان يستحب للمام ان يوجه ثلث
 ايام طلبا او يطلب وقيل وجوبه بوجوب ثلث ايام على وجه الوجوب
 فلا يحل قتله قبل ذلك وهو قول الشافعي لان الردة تكون عن شبهة فلا
 فلا بد من امرها مدة يقدر على ازالة الشبهة بالكل والثلث لغة قد حريت
 لا بد من الاعذار كما في نثر الخيارات فان لم يسلم قبل لقوله تعالى لو خذتم لو
 او يلهون تقبل من ابن عباس وغيره من الفقهاء ان اهل الردة وقول

عليه

عليه السلام من يدينه فاقبلوا فان قتله رجل قبل عرق الاسلام عليه
 كره لما فيه من رداء العرف للمسلمين ثم عده ينفق الايمان على القاتل لا
 لان الكفر يوصف بالحرب مبيع والعرض بعد بكمون بلوغ الدعوة غير واجب
 وللمرتك لا تقتل بل تجبر على الاسلام فان لم يسلم تجبر في كل يوم
 ويوم على ما كان ايت فخر بجمعه وتلثين سوا طاحني قلم او توت
 كذا روي الحسن بن عمار عن ابي حنيفة عن قول ابن حنيفة ومحمد اذا ارتد الصبي
 للمير لان كل من لا يباح قتله بغير الاصل لا يباح بالردة لان ابا حنيفة
 القتل بناء على اهلية الحرب وبطل ملك للمرتد عن امواله ولا موقفا
 فان اسلم عاد ملكه هذا عند ابي حنيفة وقال لا يزوج له ملكه لان تأخير الردة
 يظهر في ابا حنيفة دمه لا في رد الملك كما يحكم عليه بالرحم والقود ولان الملك
 عبادة عن القدرة والاستيلاء وانما يكون باعتبار القيمة وقد زالت عنه
 نفسه بالردة وكان حكمه ماله لا يبيع له وان مات او قتل على ردته فكسب اسلامه
 لو ردت للمسلمين بعد قضاء دين الاسلام وكسبت في بعد قضاء
 دين ردته وهذا على قول ابي حنيفة وقال لا كلاما لو ردت له ملكه في
 في الكبير بعد الردة باق لما ذكرنا فيقول الى وردته بعموم ويستدل في قيل
 ردته اذ الردة سبب الموت فيكون توريث المسلم من المسلم وله ان يستناد
 التوريث في كسب الاسلام ممكن لوجوده قبل الردة ولا يمكن ذلك
 في كسب الردة لعدم قبلها ومن دونه الاستناد ان يكون موجودا قبل
 بسبب في حكم التوريث لسبب مقتضى الحال وهو كافر عند الا

فقد اكتسبوا السلام لا يثبت الكافر قال الشافعي كلاهما فهو لان للمسلم
لا يثبت الكافر لا يستقيم للمرئى فاد كان ما الكافر لانه فاذ انتم هلك
بالموت او القتل فمخلف وارثه في ماله فيكون نورثا من المسلم اذا
اذ الحكم عند تمام حيلين او ان لا يستقيم بشرط الضمان اذا اجتمع ثم اح
ثم اختلفوا في ايات عن الحج فيهم بربط المرئى في الحصة ان يربط
من كان وارثا له وقت رده من كونه وارثا له وفي ذلك الوقت موته او
او قتل او القضاء بالحاقه حتى لو تم وارثه قبله او احدث له وارث اخر
بعد رثا له بعق او السلام او علوق حادث لا يربط ورثا له يكون
عنه اذا يعبر وجوده وقت الرد ولا يبطل استحقاقه بونه بل يخلفه
وارثه ورثا له بعد عنه ان يعتبر كونه وارثا عند موت المرئى او قتل
او القضاء بالحاقه وفي الاصح لان الحادث بعد انعقاد السبب تمامه
كالوجود عند ابتداء السبب في اداء الزيادة التي تحدث من البيع
قبل القبض يجعل كالموجود عند ابتداء العقد ورثا له امراته للمسلم
اذا مات او قبل او قضى عليه بالحاق وفي في العدة لانه صار قار بالردة
بمنزلة للمسلم لانها للزوج والمرئى لا يربطها زوجها الا ان تكون مريضة
ويقتوى مدبره وامهات اولاده بعد حكم بالحاقه لان ذلك بمنزلة للموت
وتحل الديون التي عليه لان الدين للزوج يصير حالا بموت المديون
والمرئى كسبها ورثتها اذا ارجأ منها فلم يتحقق سبب الفسخ بخلاف
المرئى عند الفسخ لكونه محاربا في الحال او في الدال بالحاق والحاقه بل بالحاق

مع الحكم اي مع حكم الحاكم بالحاقه كالموت لان يصير من اهل الحرب وهو
اموات في حق احكام الاسلام لا تقطاع ولا يثام عنه كما انقطعت
عن الميت الحقيقي ويدل عليه قوله تعالى او من كاف ميتا فاحيينه ولا بد
من الحكم ببلاد ليس حكم الاحتمال العود اليها فاذا انفصل الحكم ورجع
جانبا علم العود صار محكما ونفرا فان المرئى اقام بعضها نافذا لا
بالانفاق كالطلاق والاستيلاء وقبل قبول الهبة واستقاط النفقة
لان لا يفتقر الى تمام الولاية ولا الحصة للملك حتى يصح هذه التفرقات
من العبد مع قصور ولاية وبعضها باطلا بالانفاق كالحاق والذبح
لان الحال بينهما يعتمد الملة والامانة وبعضها موقوف بالانفاق
كالفاوضة لانها تنقضي للمساوات ولا مساوات بينهما في الحال
والبيع والشراء والرهن والاجارة والهبة والاعساق والتدبير فهذه
في التفرقات محشوق في توقعه ان اسم نفذ وان مات او قتل على ر
او حكم بالحاقه يبطل عند اوجبه وعند ما ينفذ هذه التفرقات الا ان
عند ابو يوسف ينفذ كما ينفذ من الصحيح حتى يصير بغير عناية من كل المال
وعند محمد ينفذ كما ينفذ من المرفيع حتى يصير بغير عناية من الثلث لهما
ان صحت التفرقة تعتمد الاهلية وفي ثبت بالخطاب وذا بالعقل وفي
قائمة ولو زال للملك لزال الى وودنه الا يرى انه لو ولد له ولد بعد
الردة بسنة اشهر فصاح به من امراته مسلمة او امه مسلمة يربطه ولو ما
ولله قبل حكم القاضي بالموت لا يربطه اذا كان الزوال مقصودا على حال الشك

بنت ان ملكه قائم فصاح نقره ونفذه انه حرى مفهوما تحت ايدي
حتى يقتل وكود حريتها مفهوما لسبيل ملكه ملكية ويطلان
نصفه غير ان الامام مرجوا لبقا الجار على الامام فقلنا يتوقف
نصفه لتوقف حاله بين القتل والامام ولا يصح ردة مجتوقا وصبي
وسكران لا يعقلان لانها تستثنى على الاعتقاد بخلافه اذا كانا يعقلان
ويصح اسلام الصبي للمير عند الحكم الدنيا والحرى لا يربى ابو له قالوا
كافر بظاري عن جارية علي السلام قل كل مولود يولد على الفطرة حتى يرب
عن لسانه فاذا الركب عنه فاما مشاكروا وكفروا وصاحب رسول الله السلام
اسلم على رضى الله عنه وهو مذكور بن جعفر انه اسلم ابن خمس سنين وذكر
وذكر القسبي انه ابن سبع سنين وعن عروة انه ابن ثمان سنين كذا في نسبيته
لخفايق **فصل في** البقاء والخوارق فانهم مائة لقوله تعالى وانما
يقتل من المؤمنين اقتتلوا فامسحوا بيهما وقال علي في اخواننا
بغوا علينا وذكر في الاختيار اهل البغي كل فئة لهم منعة يتقبلون
وتجتمعون ويتقاتلون اهل العدل ويقولون الحق معنا ويدعوننا
الولاية فالحكم انهم يدعون الى الامم ويكشد شبهتهم لان عليا في
بعث عبد الله ابن عباس الى اهل حروراء فدعاهم الى التوبة وناظرهم
قبل قتالهم ولا نرجى توبتهم ولصل الشيند في التذكرة كما
قال الله تعالى ذكرى فان الذكرى تنفع المؤمنين وهو اخرون فيسدا
ولا يسبواهم الامام بقتال حتى يسبوا له او يجمعوه فعند ذلك

يقال لهم

يقال لهم كل ما يقاتل به اهل الحرب حتى يفرقهم لقوله تعالى فان يقتل
احد بهما على الاخرى فقاتلوا الترتيب الاية فان كانت لهم فئة
اي جماعة اجز على جرحهم اي اسرع قتله ولم عليه وتبع موليهم
من ولي الخاد برح فقاتلهم كيلا ياتمقوا بهم ولا اى وان لم يكن لهم
فئة فلا اى لم تجز على جرحهم ولم يتبع موليهم لاندفاع الشر
ودود وعند الشافعي لا يقتل في الوجهين ولا يسبوا راديهما
ولا يفتهم اموالهم لثروى عن علي رضي هذا اذا لم يكن لهم فئة فان
كانت لهم فئة فالامام بالخيار ان يساو قتلهم فانه يساو جسيمهم
وتجوز القتال باسائهم ومركوب خيلهم عند الحاجة خلافا لالك
لان الانفاق بمال للم لا يحل بدون رضاه ولنا ان عليا رضي عنه
فلم السلاج باليرة بين اصحابه وكانت قسمة الحاجة لا التملك و
وان للامام ان يفعل ذلك بمال اهل العدل مما ظلك بمال اهل البغي
لا سيما اذا كان فيه دفع شرهم وجلبس الامام اموالهم فلا ردة ما عليهم
ولا يقيمها لان في الرد عليهم تقوية لهم واعانتهم على المعصية
والكراة بيباعه وتجسده لانه ليس حفظ المال حتى يوافقوا عليه
لنوال اللان وما جبو اى ملجوا اهل البغي من الزكاة والعش والخراج
من البلاد التي غلبوا عليها لم يمت عليهم اى لم يؤخذ ثانيا لان و
ولاية الاخذ للامام بالحماية قال عمر لعامله ان كنت لا تحتمهم فلا تتركهم
فلا تجسدهم وقد ضيعهم فلا تسحق الاخذ ويقتى للوخوذ منه باعادة

الزكوة والعشوان كان الاخذون الاغنياء لانه لم يصل الى مسكنه
 بخلاف الخراج فادلاعادة فيه وان كانوا اغنياء لانهم مقابله فكل
 فكانوا مصارف وقيل ان موسى عند اخذهم الصدقة عليهم سقطت
 عنه وكذا الدفع الى كل جابر وفي البسط وما اخذ ظلمة في زماننا من
 الصدقات والعشور والخراج والجزاء والحنانيات والمصادرات
 فلا يصح ان يقصص جميع ذلك عن ارباب الاموال اذا نزعوا عند الله
 الصدق عليهم ولو قتل بعضهم اى بعض عكر اهل البقي بعضا
 منهم عمدا ثم ظهر ناي غلبنا عليهم فهو هدر لان القصاص لا يمكن
 استيفاؤه الا بطنعة ولا ولاية للامام عليهم حالة القتل فله وجوب
 ولم يقدح في وجوب بعده كالقتل في دار الحرب ولو غلبوا على بلد فقتل
 رجل من اهل ارض اهل البلد رجلا اخر عمدا ثم ظهر ناي على البلد قبل استئصال
 ملكهم واجراء احكامهم وجب بالقصاص لانه ولاية امام اهل العدل
 لم ينقطع قبل ان يجري احكامهم ولا اى وان كان ذلك بعد استقرار
 ملكهم واجراء احكامهم فهو هدر لم يجب القصاص لانقطاع و
 ولاية الامام بعده ولا ياتى العادل ولا يضمن بالتلاق مال الباغي
 او نفسه لا يؤثر بقتلهم دفع الشر عنهم كذا ذكر صاحب الهداية و
 وفي المحيط اذا تلف مال الباغي يؤخذ بالضمان لان ماله معصوم
 في حقنا وامكن الزام الضمان فكان في الجواب فائدة وما ذكر في الكتاب
 من عدم وجوب الضمان محمول على ما اذا تلفه حالة القتال اذا

اذ لا يمكن ان يصلحهم الا بلاق شرع من مالهم كالحبس والقهاى التي
 عليهم واما اذا ائتمروا في غير هذه الحالة فلا معنى لمنع الضمان و
 والائتم والباغي ياتى فيها يفعل بالعدل من قتل نفسه لانه لا منفعة
 في حق الشارع ولا يضمن بالتلاق ماله خلافا للشافعي في القديم لانه
 مالا معصوما وقتل نفسه معصومته ولنا اجماع الصحابة ولا
 ائتمننا نأويل فاسد والفاسد منه ملحق بالصحيح اذا ضحك
 اليه للنفعة في حق الدفع كما في نفعة اهل الحرب وتأويلهم ولو قتل
 العادل الباغي وورثه ولو قتل الباغي في قتال قتيلة محقة وورثه وان
 قال قتيلة بطلان دم بريته وهذا عند الحنفية ومحمد وقال ابو يوسف
 لا يرث الباغي في الوجهين وهو قول الشافعي لقوله عليه السلام لا يرث
 القاتل قلنا حرمان الارث جزاء لجرمة ولا جرمة في القتل الواجب
 او الجائز فلا يجرم **كتاب الصيد** والذبايح الصيد لغة
 الاصطياد وقد يسمى للصيد صيدا ثم بالصيد والصيد هو الحيوان
 للتوحش لم يمنع عن الاذى فأكولا او غير فأكول والذبايح جمع ذبيحة
 وهو اسم لما يجوز الصيد اى اصطياد بالكلب والفهد والبادى و
 والصقور وكل جوارح معكم كالشاهين والباشق الاصل فيه اى
 قوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكيين تعلمونهن مما عاكف الله
 وهو عطف على الطيبان اى اهل لكم الطيبان وصيد ما علمتم من
 من الجوارح ومعنى قوله مكيين معاكفين اياها الصيد تعلمونهن

ع اى قال كنت على الحق وانا الان
 عليه قال في غايه البهتان
 الارث ان يكون مصر اهل
 دعواه فادرجع فقد
 بطلت ديانته فلا ارث ملا

الباشق انجده كل
 قوسه ردد

ثبوت و بوهن الطلب الصيد بما علم الله من علم التكليب الا المختصين
 فان الصيد لا يجوز به جنس العين فكان الانتفاع به محرم ما قيل لا يبد
 والدب كذا روى عن الخطابي يوق لانهم لا يعلمان ولا يعلمان لغير
 لغيرهما اما الاسد فعملوا فيه واما الدب فمكتسبة والذئب و
 والحلقة المحقرة بعضهم بالاسد والدب لغرضيتهما وتعلم الحكم
 ونحوه من الجوارح بترك الاكل ثلثة مرات روى ذلك عن ابن عباس
 ورواه اخذ ابو يونس ومحمد ورواه عن ابن حنبله لان بدنا الكلب
 يحتمل الضرب فيمكن ان يضرب حتى يدعى الاكل والثلث مدة ضربت
 معرفة تكرار الجوارح بما في قصة موسى عليه السلام مع معمله في كل ما اصطفاه
 في الالة الثالثة عند اخراج حلالا لهما لانه انما يكون معلما حتى يترك
 الاكل من الثلث فكان الثالث صيد كلب غير معوم فيموت وله ان الحكم يكون
 معلما عند ما سلك على صبحه وقد امسك عليه بعد ان رساله صاحبه فكان
 صيد كلب معلما في كل الشاؤل منه كالرابع وقيل تعمله غير موقوت بل
 يكون بغيره فمن صاحبه فان غلب على ظنه انه تعلم فهو معوم والا فلا
 كذا روى عن ابن ابي عمير لان نصب للقادر لا يكون بالراي اذا لم يدخل للقياس في
 في معرفة فيؤقر الحادي للبيلى كما هو دأبه في مثله وقيل تعلمه يقول
 الصيادين فان قالوا انه تعلم فهو معوم والا فلا لقوله تعمله فاستلوا
 اهل الذكر لاية وتعلم الباذي ونحوه من ذوى النخاع باجابه اذا روى
 روى ذلك عن ابن عباس ولا يبدن الباذي لا يحتمل الضرب فتعلمه

لتحقيق

لتحقيق شرط ترك الاكل فيه فاقيم مقامه لا ما يدرك عليه وهو الباطن
 الاجابة عند الدعاء وان اردى الجوارح للعلم وتسميهم الله تعال عند
 عند ارساله فجاءه هيداومات بحر حسة حل الكله الاصل فيه قوله عليهم
 لعدي بن خاتم اذا ارسلت كلبك المعلم وذكركت اسم الله تعال
 فكل وان اكل منه فلا كل وان اشارك كلبك كلب اخر فلا تا
 تا كل انما سميتم على كلبك ولم تسم على كلب غيرك الحديث و
 ولا بد من الجرح في ظاهر الرواية لتحقيق الذكوة الاضطراب
 وهو الجرح في راي موضع كان من البدن وان لم تجرحه حتى مات لم يجل
 وكذا الوحشة او كثر لعدم الجرح وروى عن ابو يونس انه لا يشترط
 الجرح فاقل معنى الجرح بالكاتب قوله تعال يعلم ما جرحتم بالنهار اى
 فان اكله الفهد او الكلب لم يجل لما روى في حديث عدي خلافا لالا
 والنافع والعديم اعتبارا بالبادي وكذا قوله تعال فكلوا مما امسكنا
 عليكم هذا اشارة الى ان في الكله يكون طسا كالنفسه لا على صاحبه بخلاف
 الباذي فانه لو اكل منه فكل والقياس ان لا يجل كما في الكلب هو احد
 قول النافع لكن تركته بل من عبارته لا يجل ما اصطفاه قبل هذا اى
 قبل تركه الاكل بان صلا صيو داوم باكل منها ثم اكل من صيد محرم
 كان في البيت على قوله الجرح خلافا لروى في الصحراء اى كان في الصحراء
 بعد الاحرام والحرمه فيه بالاتفاق لهما ان الاكل لا يدل على جهله لان
 لان الحرفه قد نسي وقد يستند عليه الجوع فياكل مع علمه ولان ما اخرج

اى صيد الباس
 عباس

قد امكن فيه الحكم بالاحتياط فلا يتقصر اجتهاد من ذلك لان المقصود
قد حصل ما لا اول تخلاف غير المحترز لان المقصود لم يحصل فيه
من كل وجه لبقاء الصيدية فيمن وجه بواسطة عدم الاحتياط فيمن
احتياطاً ولو ان كانا يتبعان جهله من الابطال لكانا الحرفية اصلها
في الاكل تبين ان تركه كان بسبب الشبهة لا للعلم وقد تبدل الاجتهاد
قبل حصول المقصود فصارت كسبها اجتهاد القاطن قبل القضاء وقال
بعض الشارحين انما يحرم تلك الصيود عند الحيطة اذ كانا
العهود قريباً اما اذا انطوى بان ان عليه شهراً او اكثر وصاحبه
قد قدر تلك الصيود لا يحرم تلك الصيود في قولهم جميعاً لان في
في مدة الطويلة يتحقق الشبهة بخلاف القصيرة وقال الشارح
الآخر الصحيح ان الخلاف في الفصلين ولا ما يصيد بعده حتى يصير
معك ما ذكرنا من كيفية التعاليم وهو في بار من صاحبه فكن جناناً وحيماً
ولم يحرم الباذي صاحبه اذا دعاه ثم صار بعد عون فحكم حكم الكلب
في الوجوه كلها ما ذكرنا في ذلك ما صار عالمياً فحكم بجهله كالكلب
اذا اكل من الصيد ولو نزل الكلب زدهم الصيد ولم يأكل طعمه
لانه دليل على علمه حيث امسك على صاحبه ما يريد صاحبه ويشرب ويشا
وتناول ما لا يريد وكذا لو اكل ما اعطاه صاحبه لانه امسك عليه
حيث وقع التسليم اليه فصار كما لو القى اليه طعاماً اخر او خطفه الى
اي استلب الكلب الصيود من صاحبه بالوشاية عليه فاكل منه في كل ايضا

كما

كما لو افترش مشاة بخلاف ما لو فعل ذلك قبل ان يحترق ولو قطع
من الصيد قصعة في اتباع اياه فاكلها اي تلك له باعه ثم اتبعه
اي الصيد فاكله فقتله ولم يأكل منه لم يحل لانه صيد كلب جاهل حيث
اكل منه وترك ما باقى بعد شقه يستناول تلك لقطعة ولو القى ما
ما قطع من الصيد ثم اتبعه فقتله ولم يأكل منه حق اخذ صاحبه ثم
من تلك القطعة التي القاها فاكلها حل لان لو اكل من نفسه الصيد في
في هذه الحالة لم يضر فاذا اكل باذان منه وهو لا يحل منه لصاحبه او في خلاف
الوجه الاول لانه اكل في حالة الاصطباذ فكان جاهلاً بمسك نفسه وان
وان اذ لك للرئيس الصيد حياً مثل حيوة للذئب وجبت زكوة لقوله
عليه السلام لعدي وان امسك عليك فادركه حياً فازجه فان تركها
اي تركه حتى مات لم يحل لانه الذكوة الاختيارية مع القدرة عليها
وكذا الحكم في الباذي والسهم وان كان حيوة فوق حيوة للذئب
لم يحل في طائر الرواية وعن الحيطة وابي يوسف ان يحل وهو قولان
وكذا ان لم يتمكن من زجه لضيق الوقت بان كان في اخر الرمي لا يحل
عندنا خلافاً لما في قول الحنفيين زياد ومحمد بن مقاتل وبن عبد
القاطن في الدين لانه لم يقدر على الصل لضيق الوقت فبقيت زكوة لا
الاصطبار هو حية المحل ولنا انه بالوقوف في يده لم يبق صيداً بل يعبر
فلم يعبر زكوة الاصطبار فيه او لنقد الالة اي لم يتمكن منه الالة فادركه يحل
ايضاً لا يحل عند بعض المشايخ لان التقصير من قبله حيث لم يحكم له
الذكوة

مع نفسه فصار كالهوا ان لا يمكن من ذلك لانه لا يحل بذكو
 الاضطراب وهو الجرح ولو وقع الصيد بمجوس وقد رعى ذبحه
 بقصد يم الاسالم فلم يذبحه من مانت الصيد لم يأكله نازكوه الامر
 الاضطراب لا يكتفى عند وجود الفدية على الاختيار ولو ارسل كلبه على
 على صيد فاخذ ذلك الكلب غيره من الصيد وحل كله لان المشروط
 بالنظر لارسل دون التقييد والزيادة عليه خلا فاما الكه والشافعي
 لعدم الاسالم عليه ولو ارسله على صيد كثير وسماه عند ارساله مرة واحدة
 محل كل ما قبله بتلك التسمية لان الذبح يقع بالارسل حتى يشترط
 التسمية عندك والفعل واحد فيكفي تسمية واحدة فخلا الشاقيين الذين
 لم يرضيهم احد منهما في الاخرى فانه لا يحل بالتسمية الواحدة لان الثاني
 يصير مذبحا بفعل آخر فلا بد من تسمية اخرى حتى لو اضحي احدهما
 فوق الاخرى فذبحهما مرة واحدة حلنا بتسمية واحدة ومكون الفهد
 اي اختفاؤه بعد ارساله لا يقطع حكم ارساله لا يحققه ما قصد
 بالارسل فلا يقطع حكم الارسل وكذا الكلب اذا اعتاد عادة اي
 عادة الفهد في الاختفاء واذا اخذ الجرح من الكلب والباري وغير
 هما صيدا بعد صيد بالارسل واحد حل الكل ما لم يعرض باستراحة لان
 لان الارسل قد صاح من السلم فما اخذ في وجهه ارساله يكون ممكنا
 على صاحبه ما لم يعرض ما يقطع حكم ارساله كما لو جشم على الصيد زمان طويلا
 ثم ربه صيد اخر فنقله اي الصيد الاخر لم يحل الثاني لان فوار الارسل

انقطع

انقطع حيث جشم على الاول طويلا فقد فاد ارسال صاحبه
 في حق الصيد الثاني وهو شرط الحل الجشم وقوع الشيء على سبيل الملا
 من قولهم جشم الطائر على الارض اذا وقع فيها ولو مر السهم من الصيد
 اخر فنقله حلا لما ذكرنا في الارسل ولو ارسل بالارسل على صيد فنزل
 على شيء ثم طار واخذ اي الصيد حل ان قصر الزمان اي زمانه فمكنا
 بقدر ما يكون ممكنا لا يستريح لان من عادة البازي ان يقع على شيء
 وينظر على صيده ليتمكن من اخذه فخلق ما لو مكث للاستراحة ما قلنا
 في الجشوم ولو اخذ جرح مع علم صيدا ولم يعلم ان ذلك الجرح هل ارسله
 احدهم لانه لم يحل لان لا يباح لا يثبت بدونه الارسل وقد وقع الشك
 في الارسل فلا يحل وان شاركه اي الكلب المعلم كلب غير معلم او كلب مجوس او كلب
 لم يذكر اسم الله عليه عمدا لم يحل لان اجتمع للبيوع والحرم فيخليجهما بالعلم
 ولوردة اي الكلب للشارك ذلك الصيد على اي الكلب المعلم ولم يخرج
 اي الكلب للشارك ذلك للصيد مع اي الكلب المعلم حل لعدم الجرح فمكنا
 وكذا لوجود المشاركة في الاخذ قبل هذه كراهة مستزيرة وقبل كراهة
 تحريمه واختيار التسمية للكلوان ولوردة على اي والصيد على الكلب
 المعلم المجوسي حتى اخذه او اغراه اي المجوسي ذلك الصيد بماي الكلب المعلم
 فتراد ذلك عدوه لم يكن لان فعل المجوسي ليس جنس الكلب فثبت لنا
 ركة فكان للصيد ما خوذ بالكلب الذي ارسله المعلم وكان لو لم يرده على الكلب
 الثاني بل حمل عليه فتراد الاول بذلك عدوه حل لان لم يوثق في الصيد

ما يجوز ذبحه

والملا في كلب المرسى لان اذ اد طلبا فلا يضاف الاخذ الى فعله
 ولو ارسل بجوسي فاعراه به لم يزد عدوه لم يحل لان الاغرام دون
 الارسال ولهذا لم يثبت به شبهة الحرمه فاولى ان لا يثبت به المحل
 ويعتبر الاهلية وعدمها في المحل والحرمه عند الارسال لا عند الاخذ
 ولو ارسل ماله صيدهم اوردوا العيار بالله فاصاب الكلب حل بخلاف
 ما لو ارسل بجوسي ثم اسلم فاصابه الكلب فحرمه لان الارسال هو الذي
 الزكوة فيصير ذلك عنده وعلى هذا الوجه وكل من لا يحل ذكوه من
 للزكوة والحرم وناركة التسمية عمدا فهو كالجوسي فيما قلنا من التقايد
 في الاغرام وغيره وللهم وغيره سواء في صيد السمك والجراد والذئب
 لا زكوة فيهما ولو انفلت كلب بجوسي ولم يرسل صاحبه فاعراه مسلم
 بالصيد فاخذ حل استحيانا لان اغرامه يجعل منزلة ابتداء الارسال
ومن سمع حساظة حتر صيدها او ارسل عليه
 جارحا فاصاب غيره حل للصيا اذا كان المسموع حتر صيد ولو خنزير اخلافا
 لا بوجوه في التحريم لتغليب حرمته وخلافه لانه اذا كانا هما لا يترك
 لان الاصطياد لا يفسد الاباحه في قلنا ان اسم الاصطياد لا يفسد
 بل لا كونه فيكون داخل تحت قوله تعالى اذا اسلتم فاصطيادوا
 فكان اصطياد مباحا واباحه الشاغل يتعلق بالمحل فيثبت بعد
 ما يقبله كما وجللا وقد اذ لم يقبله واذا وقع اصطياد ما كان
 رهيا الى صيده فاصاب غيره بخلاف ما لو ظهر انه ارتقى او حيوان اهلي

فالكاذب لا يحل للصيا لان الفعل ليس باصطياد والعلة للسنا من القلي
 للمربوط اهليا فان حكمه قصار الرمي اليهما كالرعي لما شاء لان ماوى
 الطير للسنا من الرمي والظبي للمربوط بمنزلة ولو اصاب السموع كلبه
 وقد ظنه ذميا فظهر صيد حل لان الاجرة بظنه مع تعيينه ولو رمي الى
 طائر فاصاب صيدا او طائرا لم يعلم اذ وحشيه او اهلي حل الصيد لان
 الاصل في الطير التوحش فيتمسك به من يعلم الاستيلاء بخلاف ما
 لو رمي الى بعير فاصاب صيدا او لم يعلم انه نادم لا فاد لم يحل لان الاصل
 في الابل الاستيلاء فيتمسك به وان علم انه نادم حل لظهور صيد ولو رمي
 الى سمكة او جرادة فاصاب صيدا حل في احد الروايتين عن ابى يوسف
 وهو الصحيح لان للرعي صيد وفي رواية اخرى يستم عنه لا يحل لانه لا زكوة
 لهما والاصطياد خلف عن الذكوة واذا وقع السموم بالصيد وجرحه
 الخارج فتعامه حتى غاب عن الصايد ولم ينزل في صلبه حتى اصاب ميتا
 حل استحيانا والقياس ان لا يحل وهو قول الشافعي لاحتمال انه مات بسبب
 آخر ولنا انه عليه السلام من بالي وعا على جمل وحشيه فقيل في نياذ صاحب
 اليه وقال عليه السلام دعوه فسيان صاحبه فجاء رجل فقال هذا هو
 ربي وانا في طلبها وقد جعلتها لك فامر النبي عليه السلام ابا بكر
 فقتلها بين الرقاة وادفعه عن طلبه ثم اصاب ميتا لم يحل لانهم
 كره الحل للصيد اذا غاب عن الرمي قال لعلى هو احد الارض قتله ولان
 احتمال موته بسبب آخر قائم الا اننا سقطنا اعتباره مادام في طلبه

ضروري ان لا يغير الاصطلاح عنه ولا ضرورة فيما فقد عليه وكذا لو وجد
 جراحه اخرى سوى جراحه فسمي بانه خطر ولو سمي بانه احد هما موجب
 للموت والاخر موجب للحياة ويقلب للوجوب للحمة مع ان الموضع في هذا
 كالمكفوف ولو رمى صيدا فوقع في ماء او على سطح او جبل او سبي
 او ضل أو حائط او بحيرة ثم وقع منه الى الارض او ماله فوقع على
 في جبل فتردى من موضع الى موضع حتى وصل الى الارض او ماله فوقع
 على راس منضوب او قصبة قائمة او خزانة او اجرة لم تحل لان الله
 ذكر للزبدية من جملة الممرات والاحتمال للو بغير الرمي اذا الماء مملوء
 وكذا السقوط من عال وكذا حدة الرمي ونحوه الا اذا بان رافعة بالوجه
 فتح حل لان موده تفضا الى الرمي ولو وقع على الارض صفا فمات او على
 جبل او ظهر بيت او اجرة موضوعة او مضرة فاستقر عليها حل
 اما اذا وقع على الارض فلهذا تمكن الاحتراز عنه فيسقط اعتبار كيانه
 ينسد بابه واما اذا وقع على جبل وغيره فلان ذلك للموضع بمنزلة الارض
 الا ان يصيب حل الصبي فيشق بطنه فحرم لان ذلك بسبب وجوده ولو اراد
 بما ذكر في الاصل انه لم يصيب من الصخرة الا ما يصيب من الارض لو وقع عليها
 كذا روي عن شمس الامية الحنفي وان كان الطير مسافرا في الماء حل
 ان لم يغير الجراح فيه ان انغمس في الماء لاحتلال الموت بدونه الرمي لان
 تشريح الجرح بسبب زيادة الالم فصار كما اذا قتل السم ولا يحل الصيد
 بالبدن وهو طينة ممدونة يري بها لانها لا تخرج بل تدق وتكسر وعرض

للعراض

للرخص العراض وهو السهم الذي لا يشر عليه لقوله عليه السلام ما اصاب
 للعراض جرحه فكل وما اصاب بوجهه فلا تأكل والعصا التي لا تحلها
 يخرج لان قتله ثقلا للجراح والجر الثقيل ولو جرح لا يحل قبل قتله يتعد
 ولو كان الجرح خفيفا وفيه حدة حل لتعين الموت بالجرح ولو رماه بمرفق
 حدة ولم يخرج لم يحل لان القتل بالدق ولو اصاب راسه او قطع
 او ادم حل لمصون للمصود نضر عليه الامام قاضي خاتون والاصل
 في هذه المسائل اذ الموت اذا اضيف للجرح قطع حل للصيد وان
 اضيف الى الثقل قطع حرمه وان وقع الشك ولم يدبره فمات بالنقل
 او بالجرح حرم احتياط ولو رماه بسيف او سكين حل ان جرحه حدة ولو جرح
 الجرح وان اصاب بقاء السكين او بمقبض السيف حرم لان قتله دقا واذا
 جرح السهم والكلب الصيد جرحا غير هدم قبل حل روي ذلك عن بعض
 بعض المشايخ وهو الاظهر سواء كانت الجراحة صغيرة او كبيرة
 لان الدم قد ينحسق العروق والنفذ او الغظ الدم وقيل لا يحل الا اذا
 مع الذكوة وهو اخراج الدم بشرط التمسك عليه السلام ذلك بقوله انه لم يدم
 بما شئت وقيل يحل في الجراحة الكبيرة لان عدم خروج الدم لعدم الدم
 لا في الصغيرة لان عدم خروجه بالفيض المنفذ ولو كان الخرج مدميا حل
 بالاتفاق ولو دغ من شاة ولو لم منها دم فعل القولين في قولنا ان
 الذكوة لا يحل لوجود فعل الذكوة قال عليه السلام الذكوة ما بين اللبة
 والخصيتين وفيه لا يابى القاصم الصغار لا يحل لعدم معنى الذكوة وهو

محقق طائفة

تسيل الدم وقبل ان تزكك حلت لوجود علامة الحياة ولو خرج
الدم ولم يتحرك للحل لانه لم يعلم حيوة عند الذبح ولو لم
السهم ظلف الصيد او فريضة حل ان ادماه لحصول المقصود وهو تسيل
الدم والا فلا لعدم حصوله ولو زكي صيدا فقطع عضوه او اقل
من نصف راسه حل الصيد للمقطوع لقوله عليه السلام ما ابي من
من الحى فهو ميت خلاف ذلك افع فغده حلا انما من لا دميها
بذكوة الا فطره وان قتلوه نصفين او قطعوا اثنان والاكثر من
مؤخره او قطع نصف راسه او اكثر حل للحل لوجود الاوداج اذ
ادعى تكون من القلب الى الدماغ ولانه لا يتوهم بقاؤه حيا بعد ذلك ولو
تعلق العضو للمقطوع بجذبه فان كان يلتم لم يترك حل العضو انما
لان هذا جرح وليس بانه وكان كسائر اجزائه ولا اى ان كان لا يلتم بتركه
فلا يحل لوجود الابانة معنى والعبرة للعاق ولا يحل صيد المجموع
والرند والوشى والحرم لانهم ليسوا من اهل الذكوة في حالة الا
الاختيار فكذلك في حالة الاضطرار بخلاف اليهودى والنصارى فان صيد
محل له هو اهل الذكوة اختيارا فكذلك اضطرارا ومن رمى صيدا فاصاب
ولم يتكلم ولم يخرج من خير الامتنان وماه اخر فقتله فهو اى الصيد
اى الاخر لانه هو الاخذ وقال عليه السلام الصيد لمن اخذه وتحل لانه
حيث يكون ذكوة ذكوة اضطرارا قد وجد وان التهمة الاولى
ففيه ولم يحل لاحتمال موته بالثاني وهو ليس بذكوة لقد روى على ذكوة

الاختياري

الاختياري ويضمن الثاني الاول فتمت الجرح الجرح الاول انما
حصول العقل بالثاني بان كان الرمي الاول لحال يجوز ان يسلم
منه الصيد والثاني لحال لا يسلم الصيد من اذ ان تلف صيدا لم يملك
وقيمة وقت الاذ كان ناقضا لجرحه الاول فيلزمه ذلك لا العبرة
في ضمان التلف وقت الاطلاق وان علم حصوله بهما اى بالجرحين
او بشك ضمن الثاني الاول ما نقصه جرحا لاد جرح حيوانا لم يملك
للعبرة ضمن نصف قيمته حيا بجرح واحد من حصول الوقت ما فيكون
هو من تلف النصف وهو مملوك لك لغيره فيضمن ذلك ونصف قيمة الجرح
ذكي لانه بالرعي الاول صار لحال حل بذكوة الاختيار ولو لا الرمي الثاني
فهو بالرعي الثاني افسد عليه نصف اللحم فيضمنه ولا يضمن النصف الاخر لانه
ضمن مرة فدخل ضمان اللحم فيه وان كان الرمي ثانيا هو الاول فحكم الابان
ما قلنا فيما اذا كان الرمي غيره وصار كما لو رمى صيدا على جبل فاشتد
ثم رماه ثانيا فانه له فانه لا يحل لان الثاني فمره كذا هذا وحل صيد
ما يؤكل لحمه من الحيوان وما لا يؤكل لا إطلاق قوله تعالى واذا احل لكم
فامطادوا وان كان في امطادها تحصيل منفعة جلد او شعر او
اورية او دقة اذا دعى عن النحر فكان مشروعا تحصيل هذه المنافع
ولو رمى صيدا فاصاب سهم الثاني سهم الاول فزده الى الصيد
اخر فقتله جرحا حل ان يسمى الرمي الثاني ثم ينظر ان كان السهم الاول
لحاله يعلم لانه لا يبلغ الصيد بدون الثاني لان الاخذ وان كان يبيع

وقد وانه فالاول لسبعة في الاخذ ولو رمى صيدا معرا او بندق
 فاصبا سهما فدفعه فقتل صيدا جرحا حل لان اذا قذره بواسطه ذلك
 فاضيف الى الرامي كانه رماه به ولو رمى سهما الى صيد فذه الرمي بمنته او
 او يسه فاصبا صيدا لا يجل وان لم يده عن جهة حل فمادم السهم
 ففضية يكون مضافا الى الرامي اما اذا اراده الرمي بمنته ويسه يقطع
 المضافة اليه وعن اليوسف اذا اراده الرمي بمنته ويسه فاصبا صيدا لا يجل
 ايضا لانه لا يمكن الاحتراز عن ذلك اذا كان الاصطيد في يورمخ ولو نصب
 شبكة وفي التي تصاد بها للصيد في الارض الغير فوق فيها صيد فاول
 اي لصاحب الشبكة لان شبكة مهياة لذلك ولو نصبها للجفاف لم يكن
 له حق حتى ياخذ لانه لم يهيئ الاصطيد لانه لا يبين اليه في اخذ ومن اخذ
 صيدا او رخصة او بيضة من دار رجل او ارضه فزوله الى الاخذ لانه مباح حتى
 من سبق اليه يد فاول يد له قوله عليه السلام الصيد لمن اخذ والبيضة من صيده
 لما بينا الا ان يعلق صاحب الدار بالناس الا حزان في ملكه لان الحكم عند القصد
 يضاف الى السبي على هذا لو حفر رجل في ارضه حفرة فوقع فيها صيد فجاء
 رجل واخذه فزوله الا ان يتخذ صاحب الارض تلك الحفرة لاجل الصيد
 ذكره محمد ولو نصب شبكة فوقع فيها صيدا ورمى بشصا وهو بالفتح والكسرة
 يصاد به السمك فتعلق به سمكة فاضطربا اي تحركا حتى انقطع عن الشبكة
 او حيط الشص فخلصا اي وصل احداهما الى الآخر فصارهما اخرهما لانه خرج
 من حوز الاول قبل اخذه فيكون قتل اخذ ولم ولو لم يخلص حتى جاء الصايد

وقد

وقد روى على اخذ ثم خلعوا انقلت فهو على ملكه لانه بالقدر على اخذه صار
 ملكا للصايد فصار ملكا لو انقلت من يده وكذا لو رمى بالسمكة خارج
 الماء فاضطربت ثم وقعت في الماء فانها ايضا صارت ملكا للرامي
 فليس لاحد اخذها اصطيدا ولو رمى صيدا فصرعه وغشى عليه ثم افاد
 فطار فاقذه اخر فهو لمان الاول لم ياخذ حيث لم يعثر عن الذهاب
 وان جرحه جرحه ما شئنه لا يستطيع معها الذهاب فليث ذلك ثم بقي
 فطار فزماه اخر فهو الاول لان ما عثر عن الذهاب جرحه ففقد اخذ فصار
 ملكا للصايد وتحم الكلداني فاب من السباع كالاسد والذئب والتمر
 والفهد وحقى هادى فحلب من الطير كالصقور والبازي والسنبل والعقاب
 وهنحوها ما روى عن ابن عباس ان النبي عليه السلام روى عن كل ذي ناب
 من السباع وذي مخالب من السباع الطير وحرم الضبع والسنبل لانها
 من السباع وفيها ما خلافا للشافعي وكذا البربوع وابى عربي لانها من
 من سباع الروم وكذا الوحمة والبعار لانها ما ياكلان الجيف وكذا القمل والبراغيث
 والغراب الا يقع الذي ياكل الجيف لانها من الجوارح لتناولها للجيف
 وحل غراب الذرع لانه يلتقط الحبوب وليس من سباع الطير وكذا العقور
 على قول ابن حنبل لانه مخلوط فادسه الدجاج وعن ابو حنيفة ان يكون
 لادغال ما كوله الجيف وكذا اللقلق لانه ليس من الغواص وحرم
 الضب والقيظ والسحفا والربور والحشرات كلها لانها من الجوارح
 وقد قال الله تعالى وحرم عليهم الجوارح الا الجراد فانه يؤكل ولو

في الجوارح
 في غنم

ولومات حنفا انفة لقوله عليه السلام اُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَانِ وَمَا فِيهِمَا
فاما الميتان فالسمك والجراد واما الميتان فاليد واليد والطحال
وليس على رمة عن الجراد يا خذ الرجل من الارض وفي الميت وعينه
فقال كل طه وقال مالك لا يحل الا ان يقطع الاخر راسه يسويه
ولم يردح ام مطلقا عند الحنفية وهو قول مالك وقالوه هو
قول ابانر بكلمة الحديث جازية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى يوم خيبر
عن لحوم الحمير الاهلية واذن لبياة للبننة وقد من علينا بالركوب ولم يبين
الاكل وكما كولا لمان الاولى ببيان النعمة الاكل لانه اعظم وجود للشيء
ولا يليق بحكم الحكيم العلول عن بيان اعظم المنافع للبيان الادنى عند
اظهار البنية كذا نقل عن عتبة بن ربيعة وبقوا حشر وجراد وحشر وغنم الجبل حلال لانها
من الصيد ولا يحل من حيوان الماء الا انواع السمك كلها لان الله تعالى حرم
وما سوى السمك بسجدة الطبع السليم فيحرم بقاوه وهو قال مالك و
والشافعية يوجبون جميع حيوان البحر والسمك يعضى السمك الحرام والاشكال
فاصاب الهداية للخلاف في الاكل والبيع واحد وذكر صاحب البيهقي
ينبغي ان يجوز بيعه بالاجماع لطهارته ولا يحل الطافي منه اي من السمك
وهو الميت حتى انفة لقوله عليه السلام في السمك ما لفظه البحر فكلوه
وما نضغ منه الماء فكلوه ما طفي على الماء فلان اكلوه خلافا لما لك و
الاصل ان السمك متى ما سيجاد من حل الله وان ما حنفا انفة لا يبيع ظاهر
لا يحل عندنا ولا يحل في بطنه من السمك لان ضيق المكان يسبب موت ولو

فان حل المقطوع لوجود السبب ولو قطعته والباقي لان ابانر من
من الحنفي وان كان ميتا فميتة حلال بالحديث وفي مود بالمرق البخر
او كذا الماء رواه ابانر روى عن محمد بن ابي بكر روى قال عامة للشيء
لانه ما بسبب قد روايت الحنفية لانه لا يؤكل كالطافي و
والاول رفو بالناس ولو حصر كما في اجمه او نحوها حيث لا يستطيع
الخروج منها هو يمكن من اخذ بلا صيد فان الضيق كان حل
لادمان بسبب وكذا اذا اخذ سمكة في بطنها في الماء فماتت بخلاف
ما اذا كان لا يؤخذ بلا صيد وما الحنفية انكشف عنه الماء والقاء الى
الساحل حيث وامكن اخذ بلا صيد فان حل لانه مودح بسبب ضيق
المكان بخلاف ما اذا لم يكن لانه مان حنفا انفة ولو وجد على الارض
سمكة ميتة لم يحل لاحتمال انها ماتت بسبب وجب نصف سمكة في الماء
لم يحل لاحتمال انها ماتت حنفا انفة هالا اذا ظهر انها مقطوعة
يسبق او نحوه فيحل لانه صار ملكا للقاطع وذكر الامم في هذا
لو وجد سمكة بعضها في الماء وبعضها على الارض وقد مات قال
محمد ان كان رأسها على الارض لا يبيعها كلها لانها ماتت باقة وان
وان كان رأسها في الماء ينظر ان كان ما على الارض منها اقل من النصف
لا يؤكل وان كان الاكثر من نصفها على الارض اكل ولو امتسكت سمكة
في خيط وقع في الماء وقبض المشتري الخيط لم يدفعه الى البائع وقال
احفظها الى فابتاعها سمكة اخرى فالثانية للبائع كذا روى عن

فهم لا داهو الذي صارها فان الخيط كان في يده فانتقل بالخيوط
يصير في يده فيكون له وتخرج الاواني من بطنها ويسلم الى المشتري من
من غير خمار وان نقصها الا ابتلاع لان هذا نقصان حصل بعد الفحص
حتى لو لم يكن المشتري قبضها الخمار ان نقصها الا ابتلاع ولو ابتلع
السهم للربوطة فمكة اخرى فيها المشتري قبضها او لانه صار ملكا
ملك المشتري فيكون له كما لو صار عليه **وذيخة للسلم والكتاب**
حلال اما ذبيحة السلم فلا بد على ملة التوحيد اعتقاد او لا الكتابي فلا بد
يدعى التوحيد الاصل فيه قوله تعالى لا اماذ كيم وقوله تعالى وطعام الذي
الذيما او في الكتاب حل لكم ولا اذ يطعم بالحق الذكوة في جهنم
ويدخل في الكتاب الحري والرفي العربي والتغلي لاطلاق النص
خلاف ذبيحة المجوسي والرد والوثني مطلقا سواء كان من العرب او الم
فان ذبيحتهم لا يحل اما المجوسي فلقوله عليه السلام في حقهم سوابهم
سنة اهل الكتاب غير تاكهي نسابهم وكل ذبيحتهم ولو تهود
المجوسي او تقصروا كل صيد وذبيحة بخلاف ما لو تجسوا اليهود الفرق
والرد فلا بد لامة له لا ترك ما كان عليه وما انتقل اليه لا يقر عليه
واما الوثني فلا بد لا يعتد الملة بخلاف ذبيحة الحرم الصيد ولو
في الحل وما ذبح من الصيد في الحرم ولو كان الذبح حلالا اما ذبيحة الحرم
فلا بد فعده فيه غير مشروع فلا يحل ولما ذبح في الحرم فلقوله عليه السلام
لا ينغر صيدها والذبح اتي من التغير فاولى بالتحريم والملاءة والبتي

والجئون

والجئون والكوفة ان كان يقدر على الذبح ويعقل التسمية حل ما ذبحه
والا اي وان لم يعقل التسمية فلا يحل لان التسمية على الذبيحة شرط با
بالنقر والبتي اذا كان احد ابويته نصرانيا والاخر مجوسيا فربو يعقل
الذبح يوكل صيده وذبيحة عندنا خلافا لثا في ومتركة التسمية عند
امية لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وله الحق ومتركة
ناسيا حلال لان انبيا مرفوع حكم الغرة وقال ان افغ يحل في الوجين
وقال مالك لا يحل فيهما وقت التسمية في غير الصيد عند الذبح و
وفي على الذبوح وفي الصيد عند الرمي او ارسال الجارية وفي على الاله لان
لان التخليف فحسب الواسع وللقدور في الاول الذبح وفي الثاني في الرمي
والا ارسال دون الاصابة فينشق ط عند فعل يقدر عليه ولهذا لو اجمع
مشاة وسمى ثم تركها وذبح غيرها بتلك التسمية لم يحل بخلاف الا ارسال
والرعي فادى لوارسل جله الى الصيد وسمى فترك الكلب ذك الصيد فاخذ
غيره حل وكذا لو رمى سهمها الى الصيد وسمى فاصا صيدا اخر ولو اضيع مشاة و
وسمى ثم رمى السكين وذبح باخرى سكين آخر حل لما انفاه في الذكوة الاختيار
على الذبوح لا على الاله ولو سمي على سهم ثم تركه ورمى بغيره اي غير السهم
لسمى فقتل لم يحل لما قلنا انفاه في الذكوة الا اضطرار على الملة ولو قال
في تسمية بسم الله محمد رسول الله بالرفع او قال محمد رسول الله بالانصب الى الابد
او قال اللهم تقبل مني او فلان حل لعدم وجود الشك وكراهة لوجود الوثني
صورة في صور بصورة الحرم ولو قال محمد بالجر على العطف لم يحل لان

لا اهل بغير الله تعالى قال الله تعالى وما اهل به لغير الله ولو
 قال بسم بغيره وقصد به التسمية حل لان ال بالكسر هو الله تعالى
 كما قال الجواهري ولو قال اللهم اعف عني وقصد به التسمية لم يحل لانه
 وسئل لو سبغ اى قال سبحان الله او حمداى قال الحمد لله او كبرياى
 قال الله اكبر وقصد به التسمية حل لان الشرط ذكر الله تعالى على السبيل
 العظيم وقد حصل ولو عطف عند الذبح فمحملة لم يحل الاصح
 لان للمأثور ذكر الله تعالى على الذبح وهو يريد به الحمد على نعمه وذن التسمية
 ويشترط التسمية حال الذبح لقوله تعالى فاذا ذكروا اسم الله عليها صواف
 وفي حال الفرغ للعبادة يذبح عقيب التسمية ولو سمي ثم عمل بها
 واخر قبل الذبح ان كان ذلك العمل قليلا كترتيب الماء او تكلم انشا حل
 لوجود التسمية على الذبح والعمل القليل لا يفصل بين التسمية والذبح
 والى ان لم يكن قليلا فلا يحل لوقوع الفصل بين التسمية والذبح ولهذا
 يستدل المجلس بالعمل الكثير لا بالسيرة وما ند اوله الا انسى عند الذبح وهو
 قوله بسم الله والله اكبر منقول عن النبي عليه السلام وكذا عن علي بن ابي طالب
 وذكر الامام الخوانساري في التسمية يقول بسم الله الله اكبر جلا واو وبالواو ويك
 لان يقطع في التسمية والذبح بين الخلق والهة وفي الجامع الصغير باس
 بالاذن في خلق كل وسطه واعلاه واسفله الاصل في قوله عليه السلام الذكاة
 ما بين الهة والتسميت وما بينهما هو الخلق كله ولان المقصود اخراج الدم
 المستخرج من المذبح وانما ما بين ذمه بالقطع في هذه الحال لانه يجمع الذبح

والجوى

والجوى والعروق المقطوعة فيه اربعة الحلقوم وهو مجرى النفس والرى
 وهو مجرى الطعام والماء والودجان وهما مجرى اللسان لقوله عليه السلام
 افرى الودجان بما شئت وفي عروق الخلق في المذبح فتناول الخلق وتوجه
 على الشافعي في الاكفاء بالحلقوم والرى ولا يد من قطع ثلثة منها ايها
 كانت عند الجوى وقول الى يوقى او لا لان الاباحة تتعلق باسالة الهم
 للمفوض على سبيل السرعة وهذا المعنى يحصل بقطع الاكثر في حيات
 ان يقوم مقام الكل فتفاد يا من زيادة التعذيب وعنه بشرط قطع
 الحلقوم وعنه انه يشترط قطع اللى ايضا واحدا والودجيتي وعن محمد بن
 لا يد من قطع اكثر كل واحد من هذه الاربعة وهو رواية عن ابي جعفر
 الذبح بجل الا انسى محمد بن ابي الدائم لقوله عليه السلام انهم الدم بما شئت
 الفصل والصور القرين الغيرة للشرع فان للذبح برهانية لا تقبل با
 بالنقل فيكون في المعنى المحققة والذبح بالمتفصل منها مكروه وكذا با
 بالعظم وبكل ما في ابطا الامانة ما فيه زيادة تعذيب على حيوان وقد
 امرنا بالاحسان في الذبح والى عليه السلام اذا ذبحهم فاحسنوا الذبيحة
 وسحب احلام الكبي قبل الاضجاع لانه عليه السلام قال وليجد احكام
 شفرة ويسرج ديبكى ويكنى الاحاد بعد اى بعد الاضجاع لما روى انه
 عليه السلام راي رجلا اضجع ذبها وهو يجد شفرة فقال للفلان ان ذبها
 موتات هلا حدة تها قبل ان تضج بها ومن بلغ بالكبي النخاع وهو خيط
 اسفر في جوف عظيم الرقبة يمد الى الصلب كذا في اللوز او قطع الى الراس حل

وكن لهنه عليه السلام عما اذا يتبع السنة ان ادبعت وقطع الراس
زيادة تعذيب الحيوان بلا فائدة وكل زيادة تعذيب لا يحتاج اليها
في الذكوة مكر وجهه بكم للذبح بوجهه الى المذبح وسلمه قبل ان يتم موده
وكذا لو ما ولم يبره اي لم يسكن من الاضطرار يكن سلمه ايضا عبد البعير
لما فيه من زيادة الام ولو ذبح من القفا وبقي حيا حتى قطع العروق الثلاثة
احل لتمام فعل الذكوة وكن لما فيه من زيادة التعذيب بلا ضرورة فصار
كالوجوهام قطع الاوداج والا فانه يبق حيا قبل قطع العروق فلا يحل
لادها بذكوة الاضطرار وقادر على ذكوة الاختيار وما استانس
من الصيد فذكوة الام لا ذكوة الاختيار فلا يحل بذكوة
الاضطرار لانها لا تنزل كالدوم وما تحترق من النعم بصيل او ذكوة
البحر بشرط قصد الذكوة لا دفع الصل فقط لانه لم يقدر الا على ذكوة
الاضطرار وكذا البعير الواقع في البر اذا لم يكن ذكوه ولم يتوهم موده بعد
البحر بالماء فذكوة البحر ما بينا خلافا لما لك فيها وعن محمد النخاع
ان ذكوت في الصمراء وفي حشيتة يحل بالعرق وان ذكوت في البحر فلا يكون
وحشيتة فلا يحل الا بذكوة الاختيار لانه يمكن اخذها في الصمراء فانه
يستحق الجز عن ذكوة الاختيار بخلاف ما اذا ذكوت في الصمراء والجز
عن ذكوة الاختيار بخلاف البعير البقر فانها يكون وحشيتا بالذكوة
سواء كان في الصمراء او في البحر لانها ما يدفعان عن نفسها فلا
يقدر على اخذها ولا يحل في الابل الذبح وقطع العروق في اسفل

المنق

المنق عند الصلح ويكن الذبح وفي البقر والغنم الذبح ويكن التخلل
على السلام من الابل وذبح البقر والغنم وقد قال تعالى فصل لربك وانحر
اي الجوز وقال تعالى ان الله يامركم بالذبح واجفرو وقال الله تعالى وذنبه
بذبح عظيم وهو الكيس فما كان من مخالفة السنة المتواترة والجنين
ليس من الذبيحة حرام عند الحنفية وان تم حلقه وهو قول قزو
والحنابلة زيادة وقالوا انهم حلقه اكل وهو قول الن في لقوله
ذكوة الجنين ذكوة امه ولان جزء الام حقيقه وحكما فغير الذبح في
في الاصل ذبحا فيه ولان اصله حيوة حتى يتصور حيوة بعد موده
الله فوجب اخراجه بالذكوة لانه لا دم عنه فيحلبه وخدمته حرم لعدم
الذكوة وللمخنة اي التي تربى بالحق وللوقوفة اي التي يقتل
بعضا او تجارة لاجلها وللردية اي التي تستقطف من جبل او يقع
في بئر والطائفة اي التي ينطعمها الدابة وفي سيرة السبع والذئب
اذ تحت وفيها حيوة مثل حيوة للذبح حلت للارواح عن محمد لقوله
تعالى ما ذكيتهم وعن ابن حنبله يوصف الى حشيتة اخما اما حل اذا كان
حال يهيش يومه والذكوة وعن ابو يونس ان كان بحال لا يهيش
مثلا يحل ويكوه ذبح الحامل للعرب اي التي تربى ولادتها لان فيه تضييع
الولد وهذا على قول الحنفية لان عنده الجنين لا يذكي ذكوة الام
ولو رمى امه في الهواء ان كانت ضالة عن منزله كل اصبا المذبح
او اصبا موهنا اخر لانه محرم عن الذكوة الاختيارية وان كانت ميتة

اليه اي الذي منزله محل نفعه عليه محمد لما دحيث يقد على الذكوة الاختيارية
الاذ اذا اصحابها فكل اوجود فعل الذكوة وكذا الظن المستند
لو خرج للصوم او فمه رجل اخاف ان يات منه حل والاى وان لم يصيب
فلا محل لعدم الذكوة الاختيارية الا ان يوق حشر فلا يؤخذ بالصيد
كتاب الكراهية هي ضد الارادة والرضا لغة كل مكره في كتاب
الكراهية فهو حرام عند محمد وانما لم يطلق عليه لفظ الحرام لانه لم يجد
نصا قاطعا وعند الخ و ابو يوسف الى الحرام اقرب لتعارض الامة
فيه وتقليد جاذبة لجملة لقوله عليه السلام ما اجمع ~~الاطلاق~~ والحرام
الا قد غلب الحرام الحلال قالوا معناه دليل المحل ودليل الحرمة فهذا غير
عن الكفر والحرام وتحرمة الاكل والشرب والادهان والتطيب فانبي
الذهب والفضة للرجال والنساء لقوله عليه السلام في الذي يشرب من
من اناه الفضة والذهب انما يخرج في بطنه نار جهنم والاكل والاد
والنظيب في الشرب فالتقود ولادة تشبه بزي الشرب وتتم بجملة
للمرئين وقد قال الله تعالى اذهب طيبا لكم فحيوا لكم الدنيا ويسوى
في الرجال والنساء الموم البلوى وكذا كل استعماله كالاكل بملعة
الفضة والالتحال بملها واتخاذ الملكة والراة والرواة من الفضة
وتحذ لك مما يقع الانتفاع به لانه من المنفعة تحتم بالدين فصل
لمنفعة الاكل والشرب ومحل انية الزجاجة والبور والعقيق والخ
والوصامو نحو ما خلافا لك في لانه في معنى الذهب والفضة باعتبار النقا

حزبها

حزبها فلما ان عادتهم التفاض بالذهب والفضة لا يجوز مما قا
منع الاحتاجا بهما وحل الشرب في الاقاء للمفضض والمضيب
بالفضة وكذا الجلو سر على الكوسى والسريه السرج للمفضض
بشرط انتفاء موطع الفضة في الحل على قول الى حنفية يعني يبقى
في شرب موضعها بالغم وقيل بالغ واليد في الاخذ ونحو الكوسى
موضعها بالجلوس وقال ابو يوسف يكره وقول محمد يروى مع الى
الى حنفية ويروى مع ابو يوسف فصار منه رواية وكذا الاجام
وهو فارسى معرب والركاب ركاب البئر معروف والتفر بالتمليك
نظر الامة يقال انقرتها اي شرع عليها الشرف والمفضض منها محل على
قول الى حنفية خلافا لابي يوسف لان الذهب والفضة صار من اجزاء
ذلك الشيء بالتفضض ولا بد ان فلا يبع ليس بذهب وفضة ولا يند
الانتفاع به والغير للمبتوع دون البيع كما في الجبنة المكفوفة بالحريم
وهذا الاختلاف فيمما تخلص منه شئ به بالاذابة فاما الموتية التي
لا تخلص منه شئ فيباح بالاجماع مطلقا لانه يكون مستهلكا فيبقى
لونه فردا او الموتية هو المتبليس يقال موقت الشيء اذا طليته بذهب
او فضة وحت ذلك خالصا حديد كذا ذكره الجوهري كالحل في
في النوى فانه لا ياتي قدر اربع اصابع ما وى عليه السلام فهو من لبس
الحريم الاموضع القبضتين او ثلثة او اربعة او ارادة بالسلام وسما
الذهب في القصر فانه لا ياتي ايضا لانه قليل فلا يقع به الزينة الكاملة

فصار كليل الذهب في الخاتم وذكر في القصة عمامة طرحتها قد اربع
اصابع من اربع من اصابع عمر ذلك قسيير تارخص فيه وعن نجم
الائمة الخاوي المصنف في الرخصة اربع اصابع لا مضبوطة كل الضم ولا
منشورة كل النسخ عن ظهر الدين المراسي للعتبر اربع اصابع كما في
على هبتها لا اصابع السلف وذكر ابو الفضل الكرماني المنشورة منها
وذكر انه لو كان العلم في العمامة في مواضع يتجمع وعن الحق لا يابى العلم
من فضة في العمامة قد اربع اصابع وكفى من الذهب فكان اعتبره بالحنان
وقيل لا يكره ذلك وفي شرح الظبي لا يابى العلم للنسوة بالذهب
للسنا فاما الرجل فقد اربع اصابع وما فوقه يكره كذا في العا
في القنسوة في ظاهر الرواية وعن محمد لا يجوز ان يكون كانت من حرير
وتحل تدحيب السقف خلافا لابي يوسف ومن دعي الى الضيافة فوجد
نحوه او غناء يعقد وياكل اذا كان غير قد في ولا يخرج لان الجاهلية الدعوى
مسنونة مسندوبة ولا يترك السنون لمصيان يقع من الغيرة كما
لا يجوز ترك الصلوة على الميت وان حضره من ذبائح النساء ومنع
ان قل على النع والايصيب لقوله عليه السلام من راي ملكم منكرا ما
فليغير بيده وان لم يستطع فبلسانه وان لم يستطع قبله وذلك
اضعف الايمان وقال ابو حنيفة انكيت بهلامه فبصر وكان ذلك قبل
ان يصير مقدر به وان كان قدوة اي نسوة يقال فلان قد وانه
يقدر به كالقائم ولله وللحق ونحوها منع ان قد عليه ويقدر فانما يخرج عن

للنع حره وانما فرض عنهم لان ذلك ثبت في كونه الدين وتفتح باب المعصية
على المسلمين وان كان ذلك اللعب والقضاء على المائدة وهي حقوا عليه
طعام او كانوا يشربون الخمر وان لم يكن قدوة لقوله تعالى فلا تقعد
بعد الذكر مع القوم الظالمين وهذا فيما حرم من علم وان علم بذلك
قبل الله المحض فانه لا يحضر في الوجوه كلها لان حق الضيافة لم يلزم
هناك لانه لم يخلو من شره وحره من شره لبيان الانسوى جميع الاثان وهو الحرف
والاول الا بال للتداوى وغيرها واما شراب اللبن للتداوى في الاثان فانه
واما عند ابي حنيفة فكان يبول ما يوك كل حمة في ارق قال الاصل هو الحمة
فيها لقوله عليه السلام ان الله تعالى يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ولكن
في البول ورد حديث خامر في ماعده على الارض واما شراب البول للتداوى
فقوله ابي حنيفة فانه عنده يحم مطلقا خلافا لابي يوسف في التداوى ومحمد فيهما
وكذا يحم الحرام الا بال والبول الجلالة وشراب لبنهما استحسانا لما روي انه
ان عليه السلام نفى محذوكة ولانه يوجب تغيير الحمة المحيية وتبين وراية
كبره وانما استحلال اصل الحامسة بخلاف الدجاجة المحذورة فانها
تحل وان كانت جلالة لحمها لا يتغير والافقير باكل الحمة لانه يخلطها
بغيرها فان جئت بالجلالة اياما وغلفت حلت لولا انتمها بعطف طيبا
وهو اى ملة الجسد على ما ذكر في النوادر مقدرة الا بال باوحي يومه وفي
رواية مشهورة في البقر بعثت من يومها في الشفاء بعثرة ايام وفي
الدجاجة بثلاثة ايام ورد في محمد عن الحنفية انه لم يوقر بل يجسر

حتى يطيب لحمه ويذهب نكهته وعن أبي يوسف في الذبابة انما الله
 لا يقبل من الاكل الحيف كلها ناكل الحية ومعها لوت الخبثه لكن
 يستحب ان يجبر ما ويومين كذا في الطهي ولو رضع جلد لبن حنظل
 فهو كالجلاسه فاذا اعتسلف اياها لا بأس باكله لا سيما ذلك لعدم
 تغير لحمه وان رضع لبن الاثان قال ابن المبارك يكره اكله والحليب
 للوجود في الماء حلال ان لم يكن له قيمة لانه ما روى باخذ دلالة خلاف
 ما اذا كان له قيمة والمرا ساقط تحت الشير لا يحل في الماء الا ان يعلم رضاه
 انه قد اباح ذلك لانه لا عادة في اباحه في الماء فما خاز للمرقا كان مما
 يبقى كالجوز واللوز لا يحل ايضا الا اذا علم الاذنه وان كان لا يبقى كالنقا
 ونحوه حل التناول منه حتى ينتهي عنه صلحه فانه كان المرقا على الشير فادلا
 لك لا يأخذ في موضع ما الا باذن صاحبه الا ان يكون موضع كثير الثمار
 ويعلم انه لا ينفق عليهم ذلك ضربه لكل دون الحبل وحل المرقا للوجود
 في الماء الجاري وان اكثر لانه مما ينفد اذا التمسك فيكون ما ذوقا بل وفيه
 ولله وفي الامالي الفاق فان رجلا وجد جوزه ثم اخذ حتى بلغت عشرين
 عشا وصار لها قيمه قال الفقيه ابو بكر البجلي ان وجدها في موضع
 واحد فهو لقطه وان وجد في موضع متفرقة حله ذلك كمن وجد
 حواه من اماكن متفرقة فصارت لها قيمه فانها تطيب وقال الفقيه
 ابو الليث وعندي ان الجوز كذلك فيما اذا وجدها في موضع واحد خلاف
 النبوه لانه ادرهم فيصير مياكا بالرمي بخلاف الجوز الا اذا وجدها تحت الشجر

الجوز يلتقطها كالسنابل اذا بقيت في ارضه عن محمد بن مسلمة تنجس
 من ثمره في ارضه رجل واعضاها خروجه الى الطريق فتناثر من ثمرها في الطريق
 في الطريق قال قد ربح في هذا من السلف من لا يشك في زهدهم وعلمهم
 فلا تخافهم ولو وقع ما نشر من السكر والاراح في حجر رجل فاخذ غير
 حل الاخذ لانه مانع احد ثمره الا ان يكون الاول منه ثمره حرمه اي لو وقع
 ما نشر او ضم اي ضم حجر بعد الوقوع فيه فاد لا يحل لغيره ان يأخذ لوجوه
 الارواح من صاحب الحجر كذا لو وقع طشتا على سطح فاجتمع فيه ماء للصل
 فحاجر رجل ورفعه ان وضعه صاحب الطشت لذلك فزوده لما قلنا وان لم يضعه
 لذلك فهو لمن اخذ لانه مباح غير محرز ولا يحل كالتراب والطين لانه
 يضربه والارض لنفسه حرام وتحل خطاب اليد والرجل للنساء ما لم يكن
 مما شيل اي خضا ويرحم للرجل والصيان مطلقا سواء كان فيه
 مما شيل او لا لان ذلك تنزيها واد مباح للنساء دون الرجال ولا يش
 والحية بالنساء والوجه للرجال والنساء لان ذلك سبب لزيادة
 الرغبة والمحبة وللوده بين الزوجين وقال عليه السلام في وصاياها
 تعل رده واختص بك السنة مرتين وفي الصحاح الوسم يكس السنين
 العظم يحضب وتسكنها نعمة **فصل** في غسل الرجلين والرجلين
 لا للرجال ما روى عن النبي عليه السلام من غسل الرجلين والرجلين وقال
 انما يليه من الاخلاق في الاخرة ولو كانوا همقا تدين هذا احتراز عن
 قول بعض الناس انهم قالوا لجل الرجال المقادير لانه عليه السلام

صل رحمه وخرج من حريم وفي حديث مخزومة اذ عليه السلام خرج اليه
 وعليه قبا من ديباج ولنا ما وردنا وما راى من منوع بها وقال
 بعض الفقهاء هو حرام عليهم لعموم النهي الا العلم الحريم والسنج
 بالذهب قد راجع اصابع عرضا فاذ لا بائس ما ذكرنا ولا نبيع لثوب
 في الدبس فلا يكونا لاسباب الحريم لما لا يعتاد من غير تكبر احد فيكونا
 اجماعا ومن الناس من حرم ذلك لعموم النهي وحل فوسعه اي استد
 الحريم يعني جعل تحت راسه والنوم عليهما اي الرجال والنساء عند
 الى حنيفة خلافا لغيره وذكر العدو وروى القاض ابو عامر قول ابو جهم
 مع محمد والفقهاء ابو الليث مع الى حنيفة محمد لما روى من عموم النهي
 والتحذير لان التعميم والحلوس والنوم عليه كالسهم بالبشر ذلك
 عادة الكابسة والسبب فيهم حرام قال عمر بن ابي بكر وزى الاعاجم والى
 والى ما روى عن ابن عباس انه كان على بساط مرفقة حريم عن انسى
 حفرو لهم وجلس على بساطه من حريم عليها طيور والنهي العام ورد
 في البسر والنوم دود فلا يباحق به خلافا لما في فاده لا يحل من الحريم لانه
 استعمال تام وحل يعلق من الحريم على الباب للحاجة على قول
 خلافا لهما لما ذكرنا وروى نكته الحريم والديباج ونسبهما ذكره محمد في
 في نوادر هشام لانه استعمال تمام وحل ليس لاسباب حريم ولحمه غير
 حريم كالقنابى والمزج للملم مطلقا اي في دار الحرب وغيره لا الهقا
 كانوا يلبسون الحر والنف مسمى بالحريم ولان السدى مستور فاشبه

المثو

المثو فاما التهمة مرتبة في مرمى العين فحصل التزمين به واما التهمة حرب
 وسلاح غير حريم على في الحرب خاصة لفرق دفع السلاح لا في غيره
 لان الاعتبار بالحمة ولا ضرر ولا يحل للرجال من الذهب والفضة شيء
 وحل للنساء التحل بهما لما روى اذ عليه السلام خرج ذات يوم وباحدى يديه
 حديد وبالاخرى ذهب فقال هلان حرمان على ذكر كور من حل لانا منهم
 وحل لهم اي الرجال من الفضة الخاتم والمنطقة وحلية السيف تحققتا
 لمعنى القودج وروى اذ كان النبي عليه السلام خاتم فضة وكاف في يده
 الى ان توفي ثم في يده الى بكر الى ان توفي ثم في يده الى عمر الى ان توفي ثم في يده
 عثمان الى ان وقع من يده في البرق فاتفقوا لا اعطاهما فطلبه فلم يجده
 وفي المحيط رخص ابو بكر وفي حلية السيف والمنطقة لان الآثار قد ورد
 دن في باب السلاح بالرخصة ولو كان الكبر مقتضا حكمه مردا بالذ
 بالذهب والفضة يكره الانتفاع به الا اذا كان على طرف القبض بحيث لا يقع
 يده عليه فانه لا يكره وفي القنية عن الفضل الكرماني لا يابس السيف والمنطقة
 حلقا فضة وعن الكرابيسي لا يابس اذا كان قليلا والاقلا ولو كان حلقا
 خفاسا او بشها او حديدا او عظمي روى عن الفضل الكرماني انه لا يكره
 وعن عيسى الائمة الكرابيسي ان يكره الصور النحاسية والشمع بالجحم والحديد
 والصور حرام للرجل والنساء لما روى عن نعمان بن بشير انه قال اتخذت
 خاتما من ذهب فدخلت على رسول الله عليه السلام فقلا عليه السلام هالك
 اتخذت حل اهل الجنة قيل ان ذلك اخلها وميت به فالتخذت خاتما من حديد

فاما دخلت عليه فقال هالك
 اتخذت حل اهل النار

قد حلت فقال مالي اجد منكم ربح الجهم فميت به فاحذت من الخاسر
قد حلت عليه فقال مالي اجد منكم ربح الاهنام فميت به فقلت كيف
اصنع يا رسول الله فقال اخذ من الورق والانتزعه على المشقال و
والعبر في الختم الخلقه لان قوام الخاتم بها فيجوز كونه الفصح الآله
مفسيب جعل يتبعها فلم يكن به غيره ولو جعل فضة عتيقا او قير
وزجا او ياقوتا ونقرش عليه اسمه اسمها من اسماء الله تعالى لا بأس
لتعامل الناس بذلك من غير تكبر ذكره صاحب المحيط ويجعل النوح الفصح
الى باطن كفه لانه عليه السلام فعل كذلك بخلاف النفا حيث يجوز
لهم جعل الفصح الى ظهر الكف لانهم يفعلون للتزين والرجال الحاجة
الى الله التكم قال الامام قاضي خان يجعل في يد اليسرى في رمانا و
والا فضل لغير القافر والسلطان مما لا يحسنه الى التكم تركه لعدم الحاجة
اليه ولا يتماوز وزده متفالا ماروحينا في حديث نهار ضو لا يستند
الناس المتحري بالذهب والفضة عند الحنية وقال محمد لا بأس بالذهب
ايضا وعن ابو يوسف مثل قول كل منهما ولو قطع انفسه وقطاعه
عوضه فاذا اتى عوضه بذهب بالانفاق احتج محمد بما روي عن
عفي بن السعد انه احتسب انفسه يوم الكلاء فاحذنا انعام ورق
فانتم فامر النبي عليه السلام بان يتخذ انعاما ذهب ولان الذهب انفس
من جنس واحد فاذا احل التضييب اجدهما حل بالآخر ولا يصنف انهما
لها حرام الا عند الضرورة وقد زلت بالادن وهو الفضة فلم يحلها

لا ضرورة فيه والحديث ورد في الانفاق فان الحاجة والضرورة مانع ان دفعه
فولادته اثنتان **فصل** وتحريم البس الصبيان الذهب والحرير والانس على
لللبس انما جعله حراما على الذكور فيكون الياسه حراما كسب الخمر
كان حراما كان سبها حراما واعلم ان حمل للسند يل على ما ذكر في الاصل ولما
لانه بدعة محمد شتولم يكن رسول الله يفعل ذلك ولا احد من الصحابة
والتابعين واعمالهم مستحون باطراف اريدتهم والصحيح ما قاله مشايخنا
متاخرنا المتأخرون انه يحرم حمل للسند بل نكحل لانه شبه بذي البع قال
عليه السلام اياكم واخلاق البع وتحل لمسح العرق وبلل الوضوء والحام
وتحوها لان الساميين قد استعملوا في عامة البلدان مناديل الوضوء
والوق مسح العرق والحام وتحمل ثيبي يحتاج اليه هارواه للمساكين
حسنا فهو عند الله حسن وقد جاء في الحديث انه عليه السلام كان يبيع
وضوءه في الخرفه في بعض الاوقان فصار كالتبضع في الجلود في رجل
للحاجة والضرورة وتحريم تكبر الآلهة في اخلاق البع وقد نسفينا عنها
وتحل كريبط الرملة وفي حيط بسند الاصبع لتذكر الحاجة كذا في
الصحاب وهذا لانه عليه السلام امر بعض اصحابه بذلك ولولاه لوكي
انما يكن ككود عبثا وقد تعلق بضرب فائده في التاكيد في رعاية
حقوق المسلمين ليكون ارباب التذكرو بعد هذا الشا مع ما فيه
خرب من التواضع ووراء الاعتماد على حفظ تحريم النظر الى غير
الوجه والكثير من الخرافة الاجنبية لما فيه من خوف الفتنة ولهذا قال

قال عليه السلام للمرأة عورة مستورة واما الوجه والكفين فيحل
النظر اليهما لقوله ولا تبدين زينتهن الا ما ظهر منها قال علي
رضي الله عنه عورة ما ظهر منها الكحل والقائمة اي موضعها وهو الوجه
والكف وكذلك لادب الزينة للذكورة موضعها اطلاقا لاسم الكحل
لحل فيهما ولان في ابداء الكف والوجه ضرورة حاجتها الى المعاملة
مع الرجال اخذوا واعطاء وغير ذلك وعن ابو يوسف اذا حل النظر الى
ذرعها ايضا لا بد من عورة منها عادة وفي القدم روايتان في
رواية يحرم النظر اليها اذ هي مما عدا المستثنات وفي رواية الحنفية
الى صفة اذ يباح ايضا وهكذا في الطحاوي لادب فيه بعض الضرر
فان خاف الشهوة لم ينظر الى الوجه ايضا لقوله عليه السلام من نظر
الى محاسن امرأة اجنبية من شهوة حسب في عينه الا انك يوم
القيامة بولابا في الثامل في جسد ما عليها شيئا ما لم يكن ثوب
بين يديها في لقوله عليه السلام من تامل خلق امرأة وراء شيئا بها حتى
يتبين له عظامها لم يدر راحة بلجنة الا اذا كان النظر حاجة في لبا
للضرورة وكذا لا يباح النظر لو شدة في الاستهزاء او كان اكبر راحة
ذلك احق باطلا ولا يحل للشباب مستر الوجه والكفين وان امن الشهوة
لوجود اللحم وان غلبت الفروة والبلوى وقال عليه السلام من استر
امرأة ليس بها سبيل وضع على كف ثم يوم القيمة خلقا في النظر لانه في
بلوى الامن يحوز لا يشتهي وحل فاحل للمصاحفة بها ونحوها كالملا

لقد

لقد لانعدام الخوف الفنة وقد روي ان ابا بكر كان يدخل بعض القبائل
التي كان مستترضا فيهم وكان يصاحجهما رجل من عبد الله بن الد
الزبير ثم استأجر محمدا ثم ضو كانت تغز رجله وتغلي رأسه وكذا يحل
للمصاحفة بها ولو كان دينها وامر عليه وعليها لما قلنا وان خاف عليها
حرم ذلك لان فيه تعريض للفنة والصغيرة التي لا تشتهي حل مستها والنظر
اليها لانه ليس فيها حكم العورة ولا في النظر والستر خوف الفنة وحل
للقاضي عند الحكم اي عند ارادة الحكم عليها ولتأدية الحكم
الذي يخطب امرأة النظر اليها مع خوف الشهوة الحاجة الى احياء
حقوق الناس بواسطة القضاء واداء الشهادة والفرق بين
تبيح المخطورات ورواية عليه السلام قال المغيرة بن شعبة حين
خطب امرأة ابصر عاقبة اخرى ان يودم بينهما فوق اخامه اشان
الحاد لا يحل النظر لئلا يشهد منها اذ الشهي هو الاصح لانه
يوجد من لا يشتهي فلا ضرورة بخلاف حالة الاداء كذا ذكره صاحب
الهداية بقصدي اي بذلك النظر الحكم والشهادة واقامة
اليتم بقدر الاحكام لا قضاء الشهوة مخترعا مما يمكنه الترخي وهو قصد
القيح وحل للطبيب النظر الى موضع المرض منها ان لم يمكن تعليم المرأة
لما فيه من الفروة ثم يسترها وراء موضع المرض فيداوبها وينظر
ويخوض بهر ما سطر لان الاباحة للضرورة فيقدر بقدر الضرورة
وسواء في المحارم وغيره من وينبغي ان يعلم امرأة ملاها ان

على ان لا يشاهد رجليها خفية ولا يراها

حذر الداء بيان

وكن

لان نظر النجس الى النجس اخف الادري ان المرأة تغسل المرأة بعد
 موتها دون الرجل وكذا النافذة اي الفاسدة والخائف اي الذي
 يخشى والخائف اي الذي يحق لهم النظر بقدر الحاجة على ما ذكرنا
 وينظر الرجل من الرجل الى جميع بدنه الا عورة ووجوه ما بين النساء
 والركبة لقوله عليه السلام عورة الرجل ما بين سرة الى ركبة وركبة
 ما دون سرة حتى تجاوز ركبة وبهذا بين ان السرة ليست من العورة
 بخلاف ما يقوله ابو عصمة بسعد بن معاذ لم وزموا الشافعي
 انها عورة والركبة عورة خلافا للشافعي وكذا الفخذ خلافا لاصحاب
 الطوائف فانه يقولون العورة من الرجل موفو السرة لا الفخذ
 وما دون السرة الى منتهى الشعر عورة خلافا لما يقوله الامام ابو
 بكر محمد بن الفضل ثم حكم العورة في الركبة احقر منه وفي الفخذ احقر
 منه في العورة في السواء حتى ان من رآه مكشوف الركبة ينكر
 عليه برفق ولا ينادي عليه ان سب وان رآه مكشوف الفخذ انكر عليه برفق
 ولا يظنه ان سب وان رآه مكشوف السرة امره بسرها وادبه على ذلك
 ان سب كذا في القنية ويسر ما ينظر اليه لان ما ليس بعورة يجوز مسه
 كما يجوز النظر اليه وينظر للمرأة من الرجل الى ذلك اي الى جميع بدنه سوى
 بعورة ان امننت الشهوة لا استواء الرجل والمرأة في النظر الى ما ليس
 بعورة وان كان في قلبها شهوة او في اكبر راء بها انها تشهي او
 او تشك في ذلك يسي لها ان تفضي بهما ولو كان الناظر هو الرجل

اليها

اليها وينبغي ان الصفه لم ينظر وهذا يشير الى الترميم والوقوف ان الشهوة
 غالبية عليهن والغالب كالمحقق في الاحكام فاذ انتهى الرجل تحققت
 الشهوة من الجانبين ولا كذلك اذ انتهت المرأة غير موجودة من جانب
 حقيقة واعتبارا لانها لا تغلب على الرجال فكانت الشهوة من جانب
 واحد والشهوة من الجانبين اقضى في الحرم وفي رواية انها لا ينظر الا ما
 اليها ينظر اليها من زوات محارمة او اشار اليه في كتاب الفتن حتى لا يبايع
 لها ان تنظر الى ظهره وبطنة لان حكم النظر عند اختلاف الجنس لا يغلظ
 وينظر للمرأة اليها ينظر الرجل من الرجل باعتبار المجامعة وعدم الشهوة
 غالبا كما في نظر الرجل الى الرجل وقد تحققت الضرورة الى الاكثاف فيما
 بينهم ومن الواجب ان ينظر للمرأة الى المرأة كنظر الرجل الى زوات محارمه
 والاول اصح وفي الحديث لا بأس بان تنظر للمرأة من المرأة للموضع
 الفرج عند الولادة ونوف البكارة لان الغالبية من لم ينظر الى موضع فرجها
 وما يورثه ذلك الا ما لم او الولد والضرورة ما سبقت نواف البكارة لفصل
 الخصومة والمنفعة ويظهر من اهل البيت قوله ورجعة الى جميع بدنها
 لحديث الحرة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال غصن بصرك الا عورة وجهك
 وامنت خلافا لما اذا كانت الامه مما لا يحل له كامة الجوسية او لشوكه و
 ورد عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اغتسل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من انا واحد ولو لم يكن النظر مما كان يجرى كل منهما ما بين يديه صاحب
 وتخل الاكتماء بهما في الفرج وما دون الفرج الا في حالة الحيض لقوله تعالى

والذين هم خافضون الاعلى لاجلهم او ما ملكت ايمانهم من غير فصل
الا ان الاول ان لا ينظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه لقوله تعالى
عليكم السلام ان اتي احدكم احد فليست به مستطاع ولا يجرد ان يجره البصر
لان ذلك يورث النسيان لو رآه الارض ولا ينظر لافق نفسه لقوله عائشة رضي
الله عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ننظر الى ما وراء ولا ينظر الى ما مني ولا نحل
الاكتفاء بالبر عند عامة العلماء خلافا لاصحاب الفلأول وينظر من محاسن
وجهه الى ما وراء البصر والظهر والخصر حتى يباح له ان ينظر منها الى الوجه
والراش والصدر والساقيين والعصدين ولا ينظر الى بطنها وظهورها
ويحذر من الاصل قوله تعالى ولا تبديهن من ريشتهن الا بوجوههن او بايدين
الايدي والمراد بالزينة هو اظهرها لانفسه الزينة لانه مما يبالي ان ينظر
اليها ولكن كفى بالزينة عن مواضعها ففي مواضع الزينة داخل
تحت نفس التبرية ومواقع الزينة هي الرأس والعنق والصدر والعضة
واليد والقدم والساقي والوجه ولان البعض يدخل على البعض من غير
استئذان فوجبه سور بما يكون في مكتوف هذا للمواضع مستثمة
لاعمال البسبب من الخنز والطبيع والعل فلوحقنا على النظر الى هذه المواضع
لما كان المحارم مع امرهم اياه بجهل الزعم والمثاوير لا قضي الى الخرم والمحم
كل من يحرم تكاثره التاميد ينسب في زناه وظهوره وتوابعها اي الظاهرية برتا
هو الامم لوجود العنيتين فيه وقيل انه كافت للصاحبة بالزنا لا يجوز لم انا
ان ينظر الا الى وجهها وكفها كالاجابة لان بثوث الحرمه من بصره القوي

على

على الزاني لا بطريق النعمة فلا يظهر في حق مسقوط الحرمه النظر في
حراما على ما كانا ومثله ذلك اي يتسما حل لنظر اليها منهن ايضا اي
كل النظر لتعلق الحاجة الى ذلك في المصلحة والحق الله ولان الامم
توارثت خلفا عن سلف من لا نرسول الله الى يومنا هذا في مصا
الحرام ومعاقتهم وروى انه عليه السلام كان يقبل راحا طيرة ويقول
احد منها راح الجنة وقال عليه السلام من قتل رجلا امه فكلما عينه الجنة فا
فان خاف الشهوة عليه او عليها لم ينظر ولم يتسكن النظر عن الشهوة
وليس عن شهوة نوع زنا قال عليه السلام العينان تزنيان وزناهما النظر
واليدان تزنيان وزناهما البطش والرجلان تزنيان وزناهما المشي
والفم يصدق ذلك كما وكذب والزنا حرام فجميع انواعه وبذوات
الحرام اغلظا فليحجب من ذلك ولا يأتس بالملق بها والفرعها القول
الا لا يخلون رجل بامرأة ليس بينهما سبيل فاما قال الشياطين معناه ليس
لها فذل انه مباه ان تخلو بذوات المحارم قال عليه السلام لا تشغل المرأة
فوق ثلثة ايام ولياليها الا ومعهاد فبعها او روجهم محرم منها فذل انه لا
لاباؤن تشغلهم المحرم وينظر من امه الغيرة من الشهوة الى ما ينظر اليه
من محارمه لانها محتاج الى الخروج نحو ما في مولاها في نيت مسهنتها
فصا وحالها من جميع الرجال كحال المرأة مع محارمها ولو كانت ام ولد مكاتبه
او مدبرة او مستعادة على قول ابي حنيفة لوجود الحاجة وفيها امر في حق
وفي الاستعانة خلافا لابي يوسف ومحمد بناء على انها كالمكاتبه عند ابي حنيفة

عندما في الحلق بها اي باهمة الغير والسر معها قولان في قول
البعض بيباء كما في ذوات الحارم وفي قوله بعض مشايخنا لا يباح
لعدم الضرورة فيهن والاصح انه لا يكسر بذلك اذا امن الشهوة على
على نفسه عليها لانه قد يسعها لا حاجة من بلد الى بلد ولا يجد معها
مخرج معها وهي محتاجة الى من يركبها وينزلها الا ترى ان امية المرأة قد
رجل زوجها وتخلو به ولم يمنع من ذلك احد كذا في تبين الحكماء يوم
اذا اراد ان يشربها يحل له مشرك وقت الشرب وان خاف الشهوة
حتى جازله ان يصيرها واساقها وزرعها وراكها ويعلم بركبها
شوطا لان هذه الواقع ليس معصية وقيل يحل لا النظر وقت الشرب
مع خوف الشهوة للضرورة ولا يحل للمسلمة اذا اشتهى او كان اكبر
راية ذلك لان اباحة النظر لعلم قدر المالية يصير معلوما بالنظر بدونه
للمسوق في حالة الشرب بيباء النظر للمسلمة طاعة عدم الشهوة والحصى والمجبوب
والمختن الذي يفعل الردي كالنفل في حكم النظر الى الأجنبية وليس لقوله
تعالى قل للمؤمنين يغضوا ان ابصارهم وهم ذكروا منون فيدخلون
حت هذا الخطأ وغيره من النصوص العامة وقالت عايشة الخطباء مثله
فلا يسبح ما كان حراما قبله ولانه فحل لجامع وقيل هو امسدهما عاكدا
وكذا المجبوب لانه يشتهي ويكتم وينزل فان كان مجبوبا قد جفا ما وه فقه
رخص بعض مشايخنا في هذه الاحتياط بالنكاح الوقوع الامن الفسنة
والاصح خلافه لبعض النصوص وكذا المختن لانه فحل فاسق فاما اذا كان

في

في اعضاءه لم ينز في لسانه نكس ولا يشتهي النساء ولا يفعل الردي فقد
رخص بعض مشايخنا في تركه مشددا مع النساء وهو احدنا واول قوله
والنابعين غير اولى الاربعه من الرجال وقيل هو المجبوب الذي جفا ما
وقيل الابنة الذي لا يدري ما يضيغ بالنساء واغماية بطنه وفي التبين كل
من كان من الرجال لا يحل له ان يبدى ريشته الباطنة بين يديه ولا يحل
ان ينظر اليها الا ان يكون فقيرا لا يكسر بذلك لقوله تعالى وللطفل الذي
لم يظهر واعى عورات المسلمين والعبد كالأجنبي في روية سيده لا يحل
ان ينظر الا الى وجهها وكفيها عندها وقال مالك والشافعي في قول نظر
اليها نظر الرجال الى محارمه لقوله تعالى وما مملكت ايمانهم لا يجوز حمل على
الامه لان من دخل في قوله تعالى او نكحها يتهن ولان الحاجة مخفية لا يدخل
عليها من غير استبدان ولذا ان فعل غير محرم ولا زوج والشهوة مخفية ولا
قائمة لانه يعمل خارج البيت ولذا بالنظر الامم وتحت الدخول عليها من غير ان
للحاجة اليها وقد قيل ان نكح عبد الخدمه داخل البيت فهو كشمان ويؤول
عن امه بغير اذنها لقوله عليه السلام لموه امه امرل عنها ان تبت وعمره
الحق باذنها لانه عليه السلام نهى عن الغول عن الحق الابانة ولان الحق لها
حق في الوطى حتى كان للطالبة به قضاء للشهوة وتحصيل الولد فحل
الامه قال الامام قاضي خان في الحق بيباء الغول بغير اذنها في زماننا السوا
وعمره زوجة الامه باذن مولاه عند الجماع وعند ما باذنها لان الوطى
حقها حتى يثبت لها ولاية للطالبة وفي الغول انقص حقها فينظر

رضا كما في الحق وله ان العزل يخل بمقصود الولد ويوحى للولي بقبول
رضاه بخلاف الحق ويكنى لقبيل الرجل الرجل ومعاينة هذا قوله بالرجل
وهي على ما ذكر الطحاوي وقال ابو بكر فلا بأس بمها لما روى اذ عليه السلام
عما نوح جعفر حين قدم من الحبشة وقيل بين عينيه وكلا ذلك عند
فتح خيبر وقال لا ادري بما اذا التمس بفتح خيبر او بعد دم جعفر ولما
ان التو على السلام سئل اي قبل بعضنا بعضا قال عليه السلام لا فيقبل
ايما نوح بعضنا بعضا قال عليه السلام لا وما رواه منسوخه قالوا الخلاف فيما
اذا لم يكن عليهما غير الا اذا كانا فيهما فليس وجبة فلا بأس به
بالاجماع وبه اختيار الشيخ في المختصر والشيخ ابو منصور لما في يدي وقوا
بينهما فقال للكره من المعانقة ما كان على وجه الشبهة ولما على وجه
للميرة والكرامة فجاءت به رخص الشيخ الامام شمس الاممية الرضوي لا بأس
بالمصافحة لاد عليه السلام سئل ايضا ايضا في بعضنا بعضا قال عليه السلام
نعم ولا تهاجنة وزمية متواردة في البيعة وغير ذلك قال عليه السلام
من صاف اخاه المسلم وحره يد فمناشرت ذنوبه وقال عليه السلام ما من
مسلمين يلتقيان فيصافيا الا اغفر لهما قبل ان يتفرقا وفي القسمة
السنة في المصافحة بيكنا يديه ولا بأس بمصافاة المسلم جان الصراف
اذا رجع بعد القسمة ويتاذى بتركها وقيل لا بأس بهما اي بالتقبيل
والمعانقة ايضا اي كالمصافحة اذا من على نفسه الشهوة وقصد البشر
والاكوام كذا قاله مشايخنا وهو الصحيح وعن بعض المتأخرين لا بأس

دو

بتقبيل

بتقبيل يد العالم والسلطان العادل على سبيل التبرك لما روى عن سفيان
اذ قال بتقبيل يد العالم ويد السلطان سنة وروى ان الصابئة كانوا
يتقبلون اطراف رسول الله عليه السلام وتقبيل يد غيره مما لا يخص
هو المختار كذا قاله الصدر الشهيد واما يفعلون بها من تقبيل
اذ التي غيره فمكروه وما يفعلون من تقبيل الارض بين يدي العلماء فحرام
والفاعل والراضي به اثم اذا لا يشبه عبادة الوالد ولا يلقى بهذا السجود
على ما قاله صدر الشهيد ولا رتبة للتحية ودون العبادة وقال شمس الاممية
الرضوي لا بأس به غير الله كفى واما القيام لتعظيم الغير فمن الشيعة المانعة
الحكيم اذ كانا اذا دخل عليه احد من الاغنياء يقوم له ويحضر ولا يقوم
للفقراء وطلب العلم فتقبل في ذلك فقال لان الاغنياء يتوقعون
ولا يطعم الفقراء وطلب العلم متى ذلك وفي القسمة القيام لغيره ليس
بمكروه بل عيب واما المكروه فحجة القيام من الذي يقوم له فان لم تجبه و
وقاموا لا يكره وكذا قيام قاري القرآن من يجيء عليه تعظيمه اذا
اذا كانا من يستحق التعظيم **فصل** وتحريم احتكاك اوقات الناس
والبهايم فقط في البلد العظيم الصغير اذا كان بحيث يضرب بامه لولا
عليه السلام من احتكر على الناس الطعام وماه الله بالجنام والا فلا بأس في
روايته من احتكر الطعام اربعين يوما يطلب الخط فله لعنة الله و
واللائكة والناس جميعا لا يقبل الله تعامد من فاولا ولا ولا بالامانة
عن البيع مع تعلق حق العامة بغيره بطلان حقهم ويضيق الامر

عليهم فيهم . عليه خلاف ما اذا كان البلد كبيراً بحيث لم يضربا هلاله
 حابس ملكه من غير اقرار بغيره وكذا التعلق على هذا التفصيل قوله فقط
 اشارة الى ان المنهي احكامها هو القوت كالبركة والشعير العنب و
 والبن والتمر والعت وهو قول ابو محمد وعليه الفتوى وقال ابو
 كل ما اخرج العامة حبسه فهو احكاماً وان كان ذهاباً او فضاة او ثوباً
 ذمة المدة اذا قهرت لا يكون احكاماً لعدم الضرر والفاصل اربعون
 يوماً لانه عليه لانه قد مر في رواية باربعين يوماً وقيل الشهر لانه
 قليل ويصح التفاوت في المدة بين ان يترتب العزة وبين ان يترتب
 الخط والعياذ بالله وقيل المدة للمعاقبة في الدنيا واما الاخرة فيحصل
 وان قلت المدة ولهذا قالوا بالتميز في الطعام غير محمود ذكره صاحب
 الهداية وفي المحيط اذا رفع القاضي هذا الامر بما لم يمتكراً بان يبيع ما فضل
 عن قوته وقواحه على اعتبار السنة في ذلك ويتهاه عن الاحتكار ومن
 جرمه عنه فان رفع اليه مرة اخرى وهو على احكامه مقرر وعظه وهدوئه
 فان رفعه مرة اخرى حبسه سنة حتى يمنع عن ترصيعه وسوء فعله وعن
 بعض المشايخ انه اذا امتنع عن البيع يبيع الامام عليه السلام في بيعه لان
 الضرر في هذا عام وايوجه ليريح اذا اتم الضرر ومن احتكر غلة ارضه او
 ما جليه من بلد اخر حل اما الاول فلانه خالص وحقه يتعلق به حق
 العامة الا يري اقله ان يزرع فكذلك ان لا يبيع واما الثاني فليس قولنا
 لان حق العامة انما يتعلق بما جليته مع للمراوفاة لا بما نقله من بلد

وقال ابو يوسف يكره لاطلاق ما روينا وقال محمد ان نقله من موضع
 بخله الى المرقى الغالب يكره احكاماً لتعلق حق العامة به لانه بمنزلة
 للمروحة الامام السعير لقوله عليه السلام لا تسرقوا فان الله هو المولى
 للسرقة في بعض الباطن الى رفاق ولان التمس حق البائع فاليه تقديره
 الا اذا تعين السعير بان كان ارباب الطعام يبيعون على المسلمين و
 ويقعدون عن الله القيمة تعدياً فاحشاً ولا يمكن حيانه حقوق
 للمسلمين الا بالسعير يسرق بمشورة من اهل الراي واليصدقوا للضرر العام
 فاذا فعل ذلك وتعدي رجل عن ذلك وبيعاً بتمن حوقة اجازة القاضي
 هذا ظاهر على قول الحق لانه لا يري الجرم على الحق وكذا عند مالارحمي على قول
 مجهولين فلا يصح الا ان يكون على قوم اعيانهم وجرم بيع ارضهم
 مسكة واجازتها على قول الحق وقال الا لا يكره وهو رواية عنه لان ارضه
 مملوكة لاربابها لظهور الاختصاص الشرعي بها فصار كالبناء وله ما
 روى انه عليه السلام قل ان الله تعالى حرام بيع رباها ولا يجوز بيعها
 ولان موضع الحرم وقول الخليل عليه السلام من اكل اجور ارض مكة فكأنما اكل
 الوابوا ولا يجرم بيع ابيها بالاجماع لانها ملك من بني هاشم لا يري ان
 من بني علي ارض الوقف جاز يبيع فيها كذلك ويكره الفتيق المصنف
 والنقطة هذا على اصل الرواية لقول ابن مسعود جرد والوان وفيها
 ترك التبريد وقيل بيباء في زماننا لانه لا بد للجم من ذلك الا في الغنير
 يحفظ الاية وبالتنقذ يحفظ الاعراب فكأنهما حشون وبياء الخلية

المصنف بالتذهيب والتقصير لما فيها من العظمة خلافاً لما يروى
في رواية وكذا يبيح نقش المسجد وحرقه بماء الذهب في رواية
ماروي ان القباير زين مسجد الحرام وكساهم الكعبة وبنى داود
عليه السلام بجديت المقدس من الزخام والمرور زينة ووضع عليه
قبة وعلى اسفلها كبريت الامريضي اثنا عشر ميلاً وكبريت عتر الاثنا عشر
بضوئها من ميل في الليالي وزينة مسجد ومثاقني وعظيم وفي ذلك
ترغيب الناس في الجماعة وتعظيم بيت الله تعالى وفي بعض مشايخنا
الذين على الحرام لاد ينشق قلب المصلي اذا نظر اليه ^{اي يذو} وما ينقص من
خشوعه واما التخصيص فمن لاد يكلم البناء واما جعل البياض فوق السود
ليقص فلا بأس به فلا يكره اذا كان من غير مال الوقف اما اذا كان
من مال الوقف فلا بأس به من الضيق فلو فعل المستوفى قالوا يضر
وقيل يكره نقته وتذهيبه لعله عليه السلام من امره الساعة من بيع
المسجد ومرة على مسجد فخرق بالكوفة فقال لمن هذه البيعة فقال
اتقبل هذا المسلم فقال ما هكذا يكون مصلح المسلمين والصالحين يجوز
ولا يسيء في عدم فتوى مشايخنا ويكره استحداث الخصيان ان من بني
ادم وكذا كبرهم لما فيه من تحريف الناس على الخصاء وهو مثله وقد
نهى النبي عليه السلام عن المثلة وفي المحيط والامجد لا بأس باقتناء الخفا
ودخولهم على النساء ان مالم يبلغون الحکم وقد رآه اذ بلغ خمسة عشر سنة
لاد لا ينجس ولا بأس بخصاء المسكين لانه في المختص لطاوى لانه عليه السلام

لا بأس

صلى

صلى بكنى امي بن موجهين وذكر محمد في السير الكبيرة يخصي النساء
يقطع صهيده في صهيده وادعاب العذو وارهاقه ولو فعل لا بأس به
وكذا انزلهم الحجر على الخيل لاد عليه السلام ركب البغلة واقتناها وادعاه لو كان هذا
الفعل مكرهاً لما فعله لما فيه من فتح بابه ولا بأس بعبادة الذمى ماروي ان
يهود يامر من نحو ان النبي عليه السلام فقام عليه السلام فموثنا نعود جازنا له
اليهود فعاده فقوله عليه السلام عند يده وقال قل لا اله الا الله محمد رسول الله
فقط لم يضره اية فقال له ابوه اخرج به فاجبه وشهد ان لا اله الا الله وان محمد
رسول الله ثم مات فقال النبي عليه السلام الحمد لله الذي انقذنا من النار
وتحرم قوله في الدعاء اسألك بمقعد العز من عرشك لانه من قعود ويؤمن
على التوراة وهذا قول الحجة يسأل ذلك على الله تعالى بمقعد العز من عرشك
لانه يؤمن بخلق عرشه بالعرش ويؤمن بالله تعالى بجميع صفاته قد علم وعما
المؤمن ان لا ياتى به وبه اخذ الفقيه ابو النيث ماروي انه عليه السلام كان يقول
في دعاء الله ان اسألك بمقعد العز من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك
وبكلمة العظم وجلتك الاعلى وكلماتك الثمينة وكلماتك العزيم الواسع
فكان الاحتياط والامتناع عده وكذا يحرم قول من يقول فلان وحق النبي عليه السلام
والمخوذة لانه لاحق المخلوق على الخلق ويكره اللعن بالزور والافتراء والافتراء
عشر كل المولاد ان قال ما هذا فهو حرام بالجماع بالاجماع لانه ^{مكره} وقد قال الله
الله تعالى انما الحرام للزور ليس الاية ونوامر السنة عليه السلام بتحريم القمار
واصلاحه فهو حرام ايضا لانه عيب وقد قال الله تعالى انما خلقناكم

عنه وقال عليه السلام كل لعب حرام الا ملاعبة الرجل امرأته وقوله
وفيه هذا الشارح بقوله الا الملاعبة والمراد في الروي والملاعبة
بالخيل وملاعبة الرجل امرأته فاذ لا يكون ذلك واما ما في النظر في
من غير غار ولا خذلان في حفظ الواجب لما فيه من تشايد الخواطر وتذكير
الافهام ولذا قوله عليه السلام من لعب بالشطرنج والنرد شير فاما ما في
في دم الخنزير ولانه لعب يصيد صاحبه عن الجمع والملاعبة وسبب الوقوع
في فواحش الهلام واللغو والمؤمنات فمن اباه فقد اعان الشيطان
على المسامحة وعن ابي بصير السلام على الشطرنج والنرد بينة
التنوير ليغفلهم عما لهم فيه من اللعب وقيل لا يباين كذا روي عن ابي بصير
ومحمد بن حنبل فيهم حيث سقط لهم عن درجة التسليم وروى ان عليا امر
بقوم يلعبون بالشطرنج فلم يسم عليهم ف قيل له في ذلك فقال كيف
اسم على قوم يعكفون على اصنام لهم وهكذا روي عن ابن عمر وهو
والجوز الذي يلعب الصبيان يوم العيد يؤكل ان لم يقام ولما
روي عن ابن عمر انه كان يشري الجوز للصبيان يوم الفطر وكان يأكل
منه وهكذا فعل علي بن ابي طالب ان كان على القامة والقمار حرام وسواء
صوت الملاهي كالضرب بالمضيق وغيره كلها حرام من الملاهي وقد قلنا
عليه السلام استماع الملاهي مقصية والجور فسق والتلذذ بها من الكفر
وهذا من على وجه التشديد ولتقظيم الذنب فان كعب بن جعفر
فهو معذور ثم يجتنب ان لا يجمع ما امكنه لما روي ان النبي عليه السلام ادخل

اصبع في اذنيه وذكر محمد في السير الكبير ان انس بن مالك دخل على ابيه البراء
البراء بن مالك وهو يتغنى فقل انت غنى فقل اختي ان اموت على ذنبي
وقد قلت في نفسي وسين من المتركين بيدي سوى مدساركت في المسامحة
وفيه دليل لا بائس لاننا ان يتغنى اذا كان وحده ليدفع به الوحشة
عما تقدم فان البراء بن مالك كان من هذا الصواب انه كان يتغنى في مرضه
توديع وجهه وانما المذكور ما يكون على سبيل التهدئة واللطف بالدم
ايناكم عن صوتين احميين فابن صوت العناء فاذ من هذا الشياطين و
فمن الوجوه وشغل الجيوب وردت الشيطان يعني رقة الصوت عند الصيد و
الحسن بخازن يادى ضرب الدق في العود والاعان النكاح واشتهاه وسئل
ابو بصير عن الدق الكرم في غير العرس بان يضرب المرأة في غير فسق للصبي قال
لا كرم فاما الذي تجي منه اللعب الناحية في الكرم وكذا يلج ضرب الصبي
في الجوارح والاعلام ما فيه من غرض صحيح لا الهولاد منه صبي ولا ينجار
بضرب الصبي على هذا وذكر الامام القاف خا نواجر نفقة من النمران ليضرب
النافع من كل يوم خمسة دراهم او من عمل آخر يعطى له كل يوم درهم قالوا
لا ينبغي له ان يواجر نفقة منهم ويطلب الزرقا من عمل آخر وما يرضى المعنى
والناجدة من غير شرط ما لان اعطاء لما عن طوع من غير قعد كما لو جوا
للانام وللوذن لثنا واعطوه من غير شرط كان حسنا لانه بر ومجازاة
الاحسان كما قاله الامام قاف خا نواجر الشراء اي مع شرطه الاجرة حرام لان
اجرا لمصيبة وما اخذ بذلك يجب رده على صاحبه ان قدره ولا تصدق به

ولا ركب للمرأة على الشرج لقوله عليه السلام لعن الله الفرج على الشرج
وهذا فيها اذا ركب متلهية او متزينة لتعرض نفسها على الرجال الا
اذا ركبت للضرورة في الشرج فتركب مستتره كيلا يقع الفسق ومن
راى منكرا هو ما في الشرج وهو الذي فمن يفعل اي ذلك المنكر
انتهى عنه اي عن ذلك المنكر كما ينص قوله عليه السلام من راى منكرا
فليغيره بيده الحديث ولان الواجب عليه ترك المنكر وانتهى عنه فاذا ترك
احدا لا يترك الآخر وقيل انما يلزم النهي اذا لم يكن التام واقفا في ذلك
في قوله كما ان امرؤ من الناس بالبر وتسنوا انفسكم الآية حامل اعرض
الولد في بطنها وقت الولادة وضيع عليها ولا يمكن اخراجه الا بقطع
اربابا اي اعضاءه وانما لم يجر قطعه طافية قتل نفس لصيانة نفس
آخر وهكذا وهذا شيء علمه رب الشرح الا اذا كانت الولادة مستباحة لا يترك ذلك
حذرا من السبب الى قتل نفس حامل ما فترك في بطنها الولد وان غلب على
الظن حيود يوقوه فيوق بطنها من الجاني الايسر والخير الولادة فان
ذلك سبب الى احياء نفس حرة بترك تعظيم الادمي وحرمة دمك البشري
اهون من اطلاق الامني الا يري ان ذنبا المسلمين هتدي في دار الحرب ويظن
اهل الحرب انهم الكوا الاموات يسعون ان يحرقوا بالنار وانما نشأ
من الجانب الايسر وروى ان الله تعالى خلق حواء من السطح الايسر فالولد
يكون من الجانب الايسر ولم يمتنع حتى دفت ثم روي في المنام انها
تقول قد ولدت لانبيائي اني لان الظاهر انها ولدت كان الولد

كذا في المحيط ويباع للمرأة اسقاط الولد بالعلاء ما لم يستبين نبي
من خلقه لا قبل ذلك لا يكون ولا يخلو ما اذا استبان من خلقه
وفي القنبه عن ابي الفضل الكرماني وعين الائمة الكوايبي ثابته ببقاء
القط قبل ان يصور حرة كاحسانا وقيلا في الحرة لا يجوز في الامة
خلق والاصح يوفي الامة للنبي وعن محمد بن ابي نعيم درة اوها لغيره
ثم ما للبائع ولم يتركه شيئا لا يشق بطنه لا لا يجوز ابطال حرمة الاعلى
وهو الادمي لصيانة حرمة الادمي وهو لئال وذكر الشيخ ابو عبد الله
الحجاني في كتابه الخيطان وقال وجدته منصوصا عن اصحابنا المتقدمين
لان يشق بطنه لئال لان لما بيع اما حق الله وحق الميت وحق العبد مقدم
على حق الله لئال لجمه وافقان ومقدم على حق الغير ايضا في هذه النصوص
لان مظلوم وللميت طالع متعدد وعلى هذا قالوا وانعامه اذا ابتعت
لؤلؤ لغيره وشار اذا انتبت اي علفت رأسها في وعاء وتغذى خراجها
ينظر الى اكثرها قيمة فيعزى مالها قيمة الاخرى صابرة ومالك ملك ويضع
ما شاء لمخير في اطلاق ايتهما شاء وكذلك اذا كان للمساخرين في ذلك
مستأجرة ولم يكن اخراجه ينظر ايتهما اكثر قيمة ما ينهض من الخياط
بأخراج الميت او قيمة الميت فايتهما اكثر قيمة امر يدفع قيمة الاخرى الى
كذا ذكر صاحب الهلايل المحيط ويكن قتل المرأة ما لم يتداع بالادى
فان ابتدأت به فلا يكسر بقتلها لانها معدية وهو المختار الماروقا
نبييا من الانبياء وقصة غيلة فاحرق بيتهم فاحمى الله كنه الالهة

واحدة اي هلاقت تلك القملة الواحدة فيه دليل على جواز قتلها
 عند الادنى وعلى عدم الجواز في غير حاله الاخرى وقيل لا بأس بمطلقا
 وتقولوا على ان يترك القمل في النار وقل القملة يجوز مطلقا سواء
 بدلت بالاذى او لم تبداء لانها موزية بكل حال ويكره احراق القملة
 والعقوب ونحوهما بالنار طاجا في الحديث لا يعذب بالنار الاربعاء وط
 صا حيه بماء وليس يادب حتى قبل ان يورث النسيان ويحل قتل الجراد
 صيد اذا كان فيه ضرر عام وكذا قتل الكلب العقور يعرض كل ما يرمى عليه
 لان دفع الضرر واجب ولهذا قالوا لو كان لاهل القرية ضرر من كلابهم
 يؤخذ ارباب الكلاب ان يقتلوا كلابهم فان ابور ففعلوا الامر الى القاضي
 حتى يلزمهم ذلك وهل تجب الضمان على صاحبه بعضه ان تقولوا ما عليه
 قبل العرض تجب الضمان والا فلا وفي المحيط الهرة ان كان موزية لانا
 بدخها بالكين لدفع الاذى ويكره ضربها وتويع اذنها لان بذلك
 لا يندفع الاذى فيكون تعذيبا للحيوان بلا فائدة والتخائن للرجل
 سنة وللشامكة لقوله عليه السلام ضئان الرجل سنة وضئان للرافة
 مكره اي في حق الجماعة التي في المحيط لو اجتمع اهل مصر على ترك الخنزير
 تخائنهم الامام لانهم تنهوا عن الاسلام وخصا بصروا حتى انفلتوا
 ولم يقطع الخلد كلها ينظر ان كان قطع اكثر من النصف تكون ضئانا
 لا دى مقام مقام الخلد اذا قطع النصف او اقل لانعدام الخلد
 حقيقة وكما وحكموا ذلك الامام في خان نهاية وقت الخنزير على ما قاله

الفتية ابو الليث بن عيسى بن سنان وقل بعض المشايخ اني عتق سنة وعليه
 الفتوى وتقرب الدابة على النفاذ دون العشار لان العشار يكون
 من سواء ما لك الوكيل اللجام والنفاذ من سواء خلق الدابة فيؤ
 داب على ذلك وركض الدابة قال ابو جهمي الركن خريك الرجل يعل
 ركضت الركن رجل اذا السحسنة بعدد وخشها ذكرك في الذب عن الدابة
 تحس من باب منع اذا طعنها بعور او نحو العرض على المشتري او للفقير
 مكروه لما في ذلك تقريبا للمشتري والغزو حرام ولانا امرنا لاحسانه
 الى الحيوان لا زهاب العبد وبها فلا يجوز ان يعاقبها بالركض للسلهي
 وركضها وخشها بالجمها وغيره من عرض صاحبها في ان يعاقبها حابة
 والسلام سنة وركضه فرض كفاية حتى لو لم يركض على جماعة فردة واحد
 منهم سقط عن الباقي وهذا لان في الامتناع عن الورد اهانته بالمال
 والاحتفال به وانه حرام ولو سمي رجلا منهم ففلا عليه السلام عليه يان
 يازيد فرد عليه عمر ولا يسقط الورد عن زيد وان لم يسلم وقلا عليه السلام
 عليه وان اشار الى رجل فرد عليه غيره سقط عن المشار اليه ولو سلم على
 رجل فرد عليه السلام فلم يسمع وقال ابو بكر ككاف اخاف لا يسقط عنه
 فرض الورد فقبل له لو كان للورد عليه اسم ماذا انصنع قال ينبغي ان يريه في
 شفيه وفي المحيط لو سلم على قوم وبنهم حتى فرد سلامه ان كان لا يعقل
 لا يعتبر به وان كان يعقل قبل لا يسقط الورد عن الباقي لان رد السلام
 فرض والبصير ليس باقامة الوقت وقيل يسقط لان اهل الاقامة فرض

لا يحد في إقامة سنة ولهذا لو سلم يصح السلام لا يحد في إقامة سنة
في إقامة سنة ومثله وأما في الرجل إذا التقيا ينبغي للعارس
أن يسلم أو لا وكذا الرجل مع المرأة إذا التقيا يسلم الرجل أو لا ولو سلمت
المرأة الأجنبية على رجل أن كانت عجمية رد عليها السلام بلسان بصوت
تسمع وإن كانت مشابهة رد عليها في نفسها أما في سلام الرجل على المرأة
الأجنبية فالجواب على العكس ثواب للسلم أكثر من ثواب الرد لقوله عليه السلام
للبادي من الثواب عشر وللرد واحد وفي رواية للبادي من الثواب
عشرون وللرد عشرة ولا يجزئ السلام السائل لأنه سلم لا شعار سواء كان في
وكدار سلام الخصم على القاض ورد سلام المتفق على استأذنه على ما روي
عن الإمام طهيري الدين للمعينة وكذا رد السلام على من كان في الخلاه على قول
أبي يوسف وعلى قول أبي جعفر بقله وعلى قول محمد بن عبد الوهاب من الحاضر و
ولا ينبغي أن يسلم على من يقرأ القرآن كيلا ينقض ذلك عزرائمه فإن سلم عليه
قال بعضهم لا يجزئ عليه رده والاصح أنه يجزئ اختيار الفقيه أبي الليث لأن
الرد فرض ورواه القرآن ليس بفرض فلا يدع الواجب لا تنفاد بالنقل خلاف
خلافه وما سمعكم النبي عليه السلام لا يجزئ الصلوة لأن قراءة القرآن على من
أفضل من الصلوة عليه وكذا لا يمنع أن يسلم على من يكلم جلي في المسجد
للسبح أو لا تنظر الصلوة لأن السلام تحية الزائرين والحاضرين مع ما
جلى للدخول الزائر على في القنية عن كافي القاضي عبداً لجبار لا يسلم عن
الشيخ للمأذح أو الرائد أو الكذاب أو الأغني ومن سبب الناس وينظر في قوله

النسوان في الاسوان ولا يعرف بوجههم وتسمية العاطس من كفايتو
وعن الامام علاء الدين في ما يجب في واقعة العاطس أو عطسة المرأة
وقد الرجل عليها بمنزلة السلام أن كانت عجمية ردة عليها وفي المشابهة عليها
في نفسه وذكر الامام القاضي خاذاً أعطس رجل ينبغي أن يحمده الله كما
فيقول الحمد لله رب العالمين أو يقول الحمد لله على كل حال وينبغي لمن
حضر أن يقول بسم الله ثم يقول العاطس عفو الله عنكم أو يقول
طيهديكم الله كما ويصلح بالكم ولا يقول غير ذلك وفي الحديث
أن العاطس غايب نحو التسمية إذا حمد الله عند عطسة ولهذا قال
قال عمر لعاطس بسم الله أن حمد الله الله كما وينبغي أن يكره العاطس أن
عند العاطس رخم وجهه ويخفض من صوته فإن الشرح بالعطاس محقق
وينبغي أن تكون التسمية إذا تكرر عطسه في مجلسي ذلك مرات وفي
وفي أكثر من ذلك أن تسمية في كل فخر وقيل يقول في العطسة الثالثة
أنك مذكوم وأما العاطس فيحمد الله كما في كل مرة ويكره تقديم البادي
بالطير الحي يأخذه فيعذبه لأننا نهينا عن تعذيب الحيوان إذا لم يتعلق
به عرق حبيبي ويسبح بالمذبح لا نعلم التعذيب ويكره القذف
حق العبد وهو الطوق الحديد الذي ينعقد من أن يتحرك رأسه وفي
معناد بين الظلمة وهو حرام لا عقوبة أهل النار ولا يكره الصديق خوف
لخوف الأباقي والتمرد على مولاه وتعرض بالمكره وهو سنة للمسلمين
ويسبغ الجلس في الطريق للبيع إذا كان واسعا لا يضر الناس به

بان كان المتروك منه للمحارقة سبعة اذرع لاد عليه السلام قال اذا اختلف
اختلف في الطريق جعل عرفه سبعة اذرع بخلاف ما اذا كان بحيث يتفرق
الناس بان كان المتروك منه للمحارقة من اقل مما ذكر فلا يباح الجلوس فيه للرجل
كما ذكره الخطابي ولا الشراء منه في المختار لانه اذا لم يجد مشربا ما جا
جلس على الطريق فكان الشراء منه اعانة على الاتيم والعدوان ويكره
الغياطة في المسجد وكل عمل من اعمال الدنيا لان المسجد اقداسا
الغريب والطايع لا له معاملات ويكره الجوس في اي في المسجد للصبي
ثلاثة ايام وبياح ذلك في غير اي في غير المسجد لانه جائت الوضوء به
بذلك والتركة او لبقوله عليه السلام لا تحل لامرأة تؤمن بالله واليوم
الاخر ان تحب على ليل فوق ثلثة ايام الا على زوجها والاحتفاء احسن
ولو جلس فيه معلم او وراق اي الذي يورق ويكتب فان كان حسيبه لله
اي اجازهم من احسب بكذا اجاز عند الله لا بأس به لانه قربة وان كان باجرا
يكره لانه ما لا يعد لذلك الا لضرورة يكونهما اي بالعلم والورق فلا بأس
بذلك لما في الضرورة من الادة المخطورة ومن الامام علاء على الدين
رحماني لو علم الصبيان في المسجد لا يجوز يأثم وكذا علم الشايب مثل النحو
وعن محمد بن عيسى ان لا يجوز الشايب ان كان بغير اجاز واما الصبيان فقد
قال النبي صلى الله عليه وسلم اجعلوا مساجدكم من صبيانكم ومجانيتكم وكذا لا يجوز
التعليم في مكان في قنات المسجد على قول ابي حنيفة خلافا لهما اذا لم يقربا
بالعام ويكره ممنى للورق لضيق العيشة او الغضب من ذلك او غيره

من عدوا وظالم او نحو ذلك لقوله عليه السلام لا يتم احدكم للورق لفرق
منزله ولا بأس بتغير اهل الزمان وظهور المعاصي خوفا من الوقوع في
اي في المعاصي لقوله عليه السلام اذا كان امر اوكم اخياركم فظهر الارض
خبركم من بطنها وان كان امر اوكم ان ارادكم فبطن الارض خير لكم من ظهورها
رجل يتردد الى الظلمة ليدفع شرهم عنه فان كان المتردد مقيما او مقفلا
به لا يخل ذلك لانه اذا كان يتردد اليه فيضطر الناس ان يرضوا به فكلان
فيه هذه اهل الحق وان لم يكن مقيما او مقفلا لا بأس به لا دعوى
عن هذا المعنى وفي النوادر لودعاه الامير فانه امن امينا وقان تسلم
بما يوفق الحق يناله المكروه لا ينبغي ان يسلم بخلاف الحق لما روي عن النبي
عليه السلام ان قال من تسلم عند ظالم ما يرضيه بغير حق بغير الله قبل الظالم على
وسلط عليه الا اذا اخطأ القتل او تلف بعض جسده او ان يأخذ ماله فلا
باس بذلك لانه مكره عليه من كتاب الله في جمع فريضة والغرض التقدي
وسمي هذا العلم فريضان الله قد ربه بنفسه وبيته في كتابه الوضوء
للمقدرة في القرآن سنة بالسنن وقوله في القرآن ليتيم الوضوء التي ليست
في القرآن كتلت الباقي للام وكوز في باب العول كالبيع والبيع وما شئت
ذلك فانها ليست بمقدرة في الصف وهو مذكور في حق البعث اذا
انقورت وفي حق الزوج اذا لم يكن موهود وفي حق الاحت اذا لم يكن
معها ولود والبيع وهو مذكور في حق الزوج اذا كان موهود وفي حق
المراة اذا لم يكن معها ولود والامني وهو مذكور في حق المراة اذا كان معها

مها ولد والثلاثين وهو مذكور في حق البنات وفي الاخوات والثلاثين
وهو مذكور في حق الاولاد والام وفي حق الام اذ لم يكن معها ولد
او الاثنان من الاخوة والاخوات والسدس وهو مذكور في حق الاب
الابوين اذا كان معهما ولد وفي حق الام اذا كان معها اخوة وفي حق
ولد الام وامها بها اي احكام هذه الفروض على ما قلنا ان في عشر اربعة من
من الرجال ومما ان من النساء اما الرجال فالاب والجد والاخت والام والزوجة
وجه الاختصار على الاربع منهم ان يستحقوا جميع الفروض لا يخلوا اما ان
يكون بالنسب او بالسبب الثاني هو الزوج والاول لا يخلوا اما ان يكون
عصبة في وقت ما او لا فالثاني هو الاخت والام والاول لا يخلوا اما ان يكون
وارثا بواسطة او لا فالاول هو الجد والثاني هو الاب وامها النساء
فالام والجد والبنت الابن والاخت لابن وام او لجد وام او لزوج
وجه الاختصار على ثمان منهن ان يستحقن جميع الفروض لا يخلوا اما ان يكون
بالسبب فالاول هو الزوج والثاني لا يخلوا اما ان يكون اصل الميت او لا
فالاول لا يخلوا ايضا اما ان يكون بواسطة او بغيره فاما كان بغيره
ولم يترك في الاول والاخر في الجد والثاني لا يخلوا اما ان يكون جزءا لميت
او لا فالاول لا يخلوا اما ان يكون بواسطة او بغيره فاما كان بغيره
والا فبنت الابن والثاني لا يخلوا اما ان يكون جزءا لميت او لا فالاول لا
لا يخلوا اما ان يكون مع ذلك جزءا ام لا فالاول في الاخت لاب وام والام
ففي الاخت لاب ولثلاث الاخوات وام فالاب له السدس مع الابن او ابنته

لقوله

لقوله ولا يورثه لولد واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد
والمراد الابن او ابنته الابن وان حصل فابنته الابن ابن الميت
ايضا لا يورث منه بواسطة الاب وينسب اليه كما قال تعالى يا بني
آدم والنصيب عند عدم الولد وولد الابن لقوله تعالى وورثه
ابوه فالامه الثلث الاية فتخصيص الام بالثلث دليل على ان الاب
مسحق الباقى فيكون عصبة بالاجماع وكلامه اي الفرض والنصيب
مع البنت والبنت الابن لقوله عليه السلام لا يحق للزوجة باهلها فما
ابقت فلا ولي رجل ذكر والجد الصحيح في احواله كالاب عند
لان الجد يسمى ابا قال الله تعالى حكيما عن ابوي يوسف وانتعت ملة ابا
ابائى ابراهيم واسحق ويعقوب وكان اسحاق جده و ابراهيم
جدا يبه وقال تعالى يا بني آدم لا يفتنكم الشيطان كما اخرج اباؤكم
من الجنة و هو آدم وهو افاذا كان ابا دخل في النص اما بطريق
عموم المجاز او بالاجماع فكان الاحوال التي ذكرناها في الاب والاخت
لام السدس لقوله ولدا او اخت فكل واحد منهما السدس
ولا يشترط فضا عدل ثلث لقوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم
يشاركوا في الثلث والزوج له النصف عند عدم الولد والابن
والزوجة مع احد لقوله تعالى وكم نصف ما ترك او واكم ان لم يكن
لهن وله فانه كان ولد فلكم الربع مما تركن والام هي السدس
مع الولد او ولد الابن ماثلون فاهي لقوله تعالى ولا يورثه لولد واحد

واحد

واحد منهما السدس مما تركه ان كان له ولدان والاثني من الاخوة
والاخوان فصاعدا من اي جهة كان يبعث لابي وام او لابي
اولام لقوله تعالى فان كان له اخوة فلا نسب للسدس والثالث عند عدم
مولد لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثة ابواه فلا نسب الثالث
وذلك ما يبق في السنين وفي الزوج وابوا او زوجة وابوا
كذا قال عمر وعلي بن مسعود وعثمان بن عاصم ورديد بن ثابت
رضي الله تعالى عنهم ولم اخذ بهمهور الفقهاء والشافعية يوافقون
في ذلك صريح نفعه المزني في مختصره وقال ابو بكر الاصمعي
ثالث ما يبق مع الزوج وثالث الجميع مع الزوج ويروي ذلك
عن معاذ بن عمرو قال بن عباس لها ثلث الجميع في هاتين السنين وهو
قوله ظاهرية ولو كان لها الاب فلها الثلث كما ملأ في الاصح وهو
قول ابن عمر ومحمد بن طاعة الصعابة والابويوسف ولها الثلث الباق
وبه قال عمر وعبد الله بن مسعود والجليل ام الامام ابو ابي له السدس
واحدة كانت او اكثر لقوله عليه السلام اطهوا الجذات السدس والام
للجنس وقال ابن عباس ان الجنة هي قبل الام والثلث ثلث الثلث الذي
هو نصيب الام عند عدمها كما يجد يعود مقام الاب عند عدمه ولبنات
الواحدة النصيب لقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصيب يعني البنات
بدليل السياق ولبنات فصاعدا الثلثان لقوله تعالى فان كن نسبا
فوق اثنتين فلهم الثلثان مارك وكذا بنات الابن نسبا ما كان

بنات الصليب عند عدم البنات الصليب بالجماع ولها اي بنات
الابن واحدة كانت او اكثر مع بنات الصليب السدس تكمل للثنتين
ما روي عن ابن مسعود انه قال رايت رسول الله عليه السلام قضى البنات
بالنصف وبنات الابن بالسدس تكمل للثنتين والاخت لابي وام
لها النصف لقوله تعالى ان امراء هلك ليس ولده احد فلها نصف
مارك ولله في الاخت لابي وام او لابي وللاختين فصاعدا الا
الثلثان لقوله تعالى فان كانت اثنتين فلهم الثلثان مارك وفي
في الزيادة بالجماع والاخت لابي كذلك عند عدم الاخت لابي
وام ولها اي الاخت لابي واحدة كانت او اكثر مع الاخت لابي
وام السدس تكمل للثنتين لان حق الاخوات الثلثية بالنسبة
للمذكور وقد اخذت الاخت لابي وام النصف فيقطي السدس
لبنات الصليب تكمل للثنتين والاخت لابي كالام ذكرهم وان اشبههم
في الاحتقاق والقامة سواء يبعث في حق اناهم ما يبق في حق
هم ولا يفضل ذكرهم على اناهم في القامة والروضة اليها الزوج
عند عدم الولد وولد الابن واحدة كانت او اكثر لقوله تعالى
ولهن الزوج مارك ان لم يكن لكم ولد والتمن مع احد من لقوله تعالى
فان كان لكم ولد فلهن الاثنان مارك **فصل في العصبية** العصبية
عصبية نسب وعصبية سبب والعصبية النسبية ثلثة اصناف عصبية
بنفسه عصبية بغيره وعصبية مع غيره وذلك لان العصبية لا تخلو اما ان

ان يكون مفتقرا في عصبه الغير في عصبه الى الغير ولا قال الثاني
 هو العصبه بنفسه والاول لا يتخلوا ما يشترك الغير في عصبه او
 اوله قال اول هو العصبه بغيره والثاني هو العصبه مع غيره قاله
 قال عصبه بنفسه كل ذكر يد في اي يرسل رابيه الى لمية بنت شخص
 الذكور الباء للصاق او بان يكونه رابيه ملصقة بنت شخص
 رابيه ملصقة بالميمت كالابيه و~~بابويه~~ وارعلوا والابن وابنه
 وان سلكوا سفلا والاب وام ولاب وابنه ابنتها وان سفلوا
 والعم لآب وام اولاب وابنتها وان سفلوا فبدا رلانه بنات
 الذكور لانه لو ادرك اليه بنت شخص الاثان صار من جملة ذوي الارحام
 كآب الام وابن البنت والنصف الاول من اصناف ذلك القسم مقدم
 ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع فان اجتمع اثنتان من صنف واحد
 اعلاهما درجة كالابن مع لآب فانه مقدم على الاب لآب درجة بالو
 بالفرعية وكابن الابن مع لآب فان استويا في الدرجة قلتم ذو
 ذوالجهتين لان من له جهتان فهو اقرب من له جهة واحدة قاله
 قوى هو الاول بالميراث كالاخ لآب وام مع الاخ لآب وابن الاخ
 لآب وعلى هذا في الاعمام والعصبه بغيره كل شئ فرضها النصف
 نصير عصبه باخيهما ولا تغرض لها اي لا يكون صاحب فرض ويكون
 الجاهل بيني ما للذكر مثل حظ الانثيين وهي بنت الصبية وبنت
 الابن والاخت لآب وام والاخت لآب اما صيرة البنت الابن

عصبه باخوتهم فيقولون ان يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ
 الانثيين واما الاخوات باخوتهم فيقولون ان كانوا اخوة
 رجالا ونساء للذكر مثل حظ الانثيين واما شرط في ذلك
 ان يكون الاثنى ذات فرض والذكر عصبه لانه ينبغي بانتهاء كل
 منهما كما في بناءات الام لان نصيب عصبه باخوتهم لان الذكر ليس
 وكذلك العم بالعم وبنت العم بابن العم وبنت الابن لان الابن ليس
 صاحب فرض وهذا قال ولا يعصب عصبه اخ غير هؤلاء وعصبه مع
 غيره الاخوات لآب وام اولاب نصيب عصبه مع البنات وبنات
 الابن اما صارت عصبه معها لقوله عليه السلام اجعلوا الاخوات
 مع البنات عصبه وعصبه الصب للعتق ذكر اكان او انثى وعصبه
 على كل الزبيب للذكر لقوله عليه السلام والولاء لعمه كعمه النسب
 وهو اخر العصبه انما قال اخر العصبه باعتبار العصبه مقسمه
 الى قسمين عصبه نسب كما ذكرها وعصبه نسب وهو هذا والعصبه
 يأخذ كل المال عند عدم صاحب الفرض وما بقي بعد الفرض وجوده
 صاحب الفرض وان لم يبق شئ ونسقط ولا يتقضى هذا بذوي الارحام
 وهو المال والاث فانهم يأخذون نقول المراد اخذ الباقي من اي فرض
 كان سيئا او سيئا واخذها من غير بقيقه وهو خامر وهو فرض احد
 الزوجين ولا بالبنت مع الابن فانها عصبه والاخت مع الامه البنت
 كذلك ولا يأخذان كل المال عند الانفراد لانا نقول ان البنت ليس

واحد على عصبة وانما العصبة هو الابن مع البنت وما ياخذان كل اثنان
 وكذلك الاخت لان عصبة الاب وجود البنت فلا انفرد لها لها
فصل نسبه لا يقطعون بحال الابوان والزوجان والابن
 والبنت لانهما كل واحد منهم ثبت بنسب مقطوع به بغير واسطة
 وبينه وبين الميت ليكون محجوباً به ومن سواهم من الورثة فالأقرب
 يحجب الأبعد كابن الابن مع الابن وضابطه ان كل من انشعب الميت
 بواسطة لا يرث مع وجود تلك الواسطة كالجدة مع الاب الا الاخت لا
 فانها ترث مع الام لعدم التحاقها بجميع الزمة ويسقط الاجداد با
 بالاب لان الجد انما يتصل بالميت بواسطة الاب فما دامت الواسطة
 موجودة لا يرث نسلاً يلزم جميع الاصنام المختلفة في صورة واحدة
 وتسقط الجملات من الجهتين أي من جهة الامهية والابوية بالام
 لان الام اصل في رواية الجدة الى الميت والابويات خاصة بالاب كذا روى عن
 عثمان وعلي وغيرهما من الصحابة ويومذ هب علما سناو ماله
 والشافعي خلافه وابن مسعود واي موسى الاشعري فانهم قالوا
 قالوا الاب مع الاب ويومذ هب جنس اولاد الابن بالابن لان
 الأقرب يحجب الأبعد والاخت والاحوات بالابن وابن الابن
 وان سفل والاب والجد في الجد خاف اي يوسف ومحمد فانهما
 لم يجعل الجد كالاب وهذه المسئلة واولاد بني بلاء وبالأخت لا
 وام بالانصاف والعبد من الجدات يحجب بالزنى لان الجدة ترث

ابن ام

باعتبار الامومة والامومة في الاصل ومعنى الاصلية فالقرب
 اظهر منه في البعدى من اى جهة كانت القرب لانها اصل للميت والاخرى
 اصل اصل للميت فاذا كان معنى الاصلية في القرب اظهر تقدمه على البعدى
 والاولاد الام بالولد اعلم من ان يكون ذكراً او انثى وولد الابن وان
 سفل والاب والجد بالانصاف واذا اخذت البنات الثلثين سقط
 بنات الابن لانها هي الثلثين يكمل حق البنات فلم يبق لبنات الابن شي
 لان الزيادة على الثلثين غير جائزة لهن لقوله عليه السلام لا يزد البنات
 على الثلثين وان كنن الا ان يكون هن مملوكات او سفل غلام منهن
 ذكر يعنى يكون ابن ابن مساو كان اخص من اوفى درجاتهن بان يكون
 عدلاً الواسطة بينه وبين الميت كورد الواسطة بينهما وبين
 الميت ان يكون اسفل منهن في الدرجة بزيادة الواسطة بينه
 وبين الميت فيعصيهن فيكون فضل عن فضل البنات وهن عداها
 من اصحاب الفرائض الذين يوجدون في تلك الصورة كاحد الزوج
 جبن او احد ابوين بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وعصية
 اياهن فيما اذا كان اسفل منهن على الظاهر والرواية وقال بعض
 المتأخرين الباقي الذكر خاصة لان الانثى انما تصير عصبة بذكر
 في درجاتها لا بذكر بهن ورواها وجه ظاهر الرواية ان هذا لانثى لو
 لو كانت في درجة الذكر كانت عصبة مستحقة فاذا كان اقرب منه
 بدرجة كان اولاً لان تأثير القرب في قوة سبب الانصاف ولا خلاف

الاخوان لابي وام الثلثين سقطت بالاخوان لابي لادم كل
الثلثان الا ان يكون معهن ذكر اخ لابي يعصيهن فيكون الباقي
بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ونحوه بحسب ما لاخوين مع لابي
والام فانهما لا يرثان مع لابي ولكن بحسب ما الام من الثلث الى
الحديث وان الام مع الاب وام ام الام فان ام الاب لا يرث مع وجود
الاب ولكن بحسب ام الام ونحوه لا بحسب خلافه لا يرث مع وجوده بحسب
حسب النقصان فان الاب المحرم سبب القتل لا بحسب جهة من الزوج
الى القتل بل تاخذ الزوجة الربع دون الثمن عندنا وعندنا تأخذ النصف
دون الربع ولا بحسب الا من العصبية اتفاقا والفرق بين المحرم و
المحجب ان المحرم ليس له ميراث من وجه فيجعل كالميت في حق الميراث
استحقاق الميراث والمحجب جميعا بخلاف المحجب فانه يكون اهلا للميراث
من وجه دون وجه فيجعل كالميت في حق استحقاق الميراث حتى يحبس
شيئا ويجعل حيا في حق المحجب حتى يحبس غيره والباب الميراث اربعة
الوقت وهو عيان عن عي حكي شرعا في الاصل حمل كغيرهم كاملا
كان ذلك الوقت بان لم يفقد فيه سبب الحرية اصلا كالقن الذي لم يقع
فيه كتابة ولا تدبير ولا سيلا او ناقصا بان تعلق بحق القن
كالمكاتب وللدبر وام الولد ومعتق البعض على قول ابن حزم وانما جعل
جعل الوقت سببا للميراث لقوله عليه السلام العبد لا يملك الا الطلاق
وقال عمر المكاتب عبد ما بقى عليه درهم البالي لا يرث ولا يرث عنه

والقتل الذي يجب به العصاة كقتل العاقل البالغ موروثة محمد اسلام
او ما جرى مجراه في الاخرى الاجزاء او بحسب الكفارة كقتل بالبيعة خطأ
لوطي دابة موروثة وهو راكبها او انقلاية النوم على موروثة او
سقوط من السطح عليه وانما جعل ذلك سببا للميراث لقوله عليه السلام
لا يرث القاتل بعد صاحب البقرة وكان قتل موروثة عملاق بن اسرائيل
والقاء في سبط آخر وجعل يطالبهم بدمه فلما ظهر له هو القاتل
عن الميراث وبقى شرعا الى يوم القيمة واختلاف الدينين دين الاسلام
والكفر لا يرث الكافر من المسلم اجماعا لقوله تعالى يجعل الله للكافرين على المؤمنين
سبيلا والمراد في السبيل كما لا حقيقة وفي توريثة امة اشران
السبيل كما وكذا السلام من الكافر عند جمهور الصحابة والعلماء من التابعين
وهو قول الامام ابو حنيفة واتباعه وعند بعض الصحابة يرث قياتسا
لقوله عليه السلام الاسلام يفعل ولا يعمل اجيب عنه بان المراد بتقسيم الاسلام
فانه متى ثبت من وجه والكفر من وجه اخر يكون النزع الاسلام كما في
في مولود ادعاءه مسلم ونفرائني عملا يفعله ولا يعمل واختلاف
الدارين دار المودود ودار الوارد حقيقة وحكما كالحربي في دار الحرب
والنصي في دارنا لاننا نقطع الولاية ينقطع الثواب بينهما لان
لان الارث بنسب على الولاية واتفاق للملة ثم في الاختلاف حقيقة
لا يرث من امة اشران حكما لا لا عبرة بمجر الاختلاف حقيقة عندنا
كما بين المأثور والحربي خلافا للشافعي فانه عندنا اختلاف الدارين

حقيقة كاختلاف الدينين لا تقطع العصمة فيما بينهم فلتا ان اصل
اختلاف الاحكام وذلك لا تكون الا بالكلية فاختلاف الحكمي فلا معتبرا
بالاختلاف حقيقة بدو بدليل ان الله اذ امكن في دار الحرب ودينه
افار بالمسلمون الذين في دار الاسلام مع الاختلاف حقيقة لانه دخل
بما ان لقضاء حوائجهم ثم يعود الى دار الاسلام او حاكم المسلمين
والذي فان كلاما ليجتمعان في دار واحدة لكن قصد المسامحة لا التمسك
الى الدخول في معنى ذلك اختلاف حكمي فلا يربط احداهما بالآخر ففي
الذي اذ لم يكن له وارث في دارنا يوضع ماله في بيت المال وفي المسامحة
يقف ماله حتى ياتي وارثه من دار الحرب فياخذه لبقاء الامانة هو
في ماله الحق **فصل** في ذوالرحم كل قريب ليس صاحب فرض ولا عصب
وهو اربعة اصناف الصنف الاول من يستتب الواليت وهو اولاد
البنات قيد بالبنات ليخرج اولاد البنات فانهم اما اصحاب الفرائض
او عصبة واولاد بنات الابن وان سفلوا اطلق اسم الاولاد لكونهم
مساو لا للذكر والانثى والنصف الثاني من يستتب اليهم الواليت
وهو الاجداد القاسدون والجدات وان علو والجد القاسد
كل جد يدخل بينه وبين الواليت ام مثل اب الام لان خلفها يقطع
النسب لان النسب الى الاباي دون الامهات والجد الصحيح من
من خلفه والجد القاسد طاعة يدخل بينهما وبين الواليت
ذكر بين اثنين مثل ام اب الام لانه لا منها من ليس بعصب ولا صاحب

فرض

فرض والجد الصحيح من خلفه والنصف الثالث من يستتب الى
الواليت وهم بنات الاخوة مطلقا قيد بنات الاخوة لان بنات الاخوة
لاب وام او الاب عصبته واولاد الاخوة مطلقا ذكر بلفظ الاولاد ليكون
شاملا للذكر والانثى وبنات الاخوة لام قيد ذلك بالام ليخرج بنات
بنات الاخوة لاب وام واولاد فافهم عصبته والنصف الرابع من يستتب
الى جد الواليت اب الاب واب الام او جد ينام الاب وام الام وهم كتمان
الليت واخوانه وطالمة مطلقا واعمام لام وبنات عم مطلقا فاولاد
للمذكورين من الاصناف الاربعة وكل من يرفع منهم ذوالارحام ولا يرفع
الا ان لم يكن لليت صاحب فرض غير الزوج والزوجة ولا عصبه من النسب
او النسب فيميد يرفع المال بينهم على قول عامة الصحابة خلافا لابي يدين
ثابت فعنده لا ميراث لهم ويوضع في بيت المال وبه قال الشافعي قيد بقوله
غير الزوج والزوجة لانه اذا كان في المسئلة احداهما يعطى فرضه والباقي
لذوي الارحام لانهم ليسوا من اهل الرد فان من يجوز عليه الرد جعل حرام
فرض صار من جملة ذوي الارحام وذوي الارحام بعضهم اولاد من بعض
ويقدم النصف الاول على رواية ابن كوف والحسن بن زياد ومن ابى
فهم الثاني ثم الثالث ثم الرابع كترتيب العصبة وهو ظاهر وعليه الفتوى
وفي رواية ابن سائمة عن محمد بن الحسن عن ابى جاد يرفع النصف الثاني
وان علوا ثم الاول وان سفلوا ثم الثالث وان سفلوا ثم الرابع وان
بعد وروى ابو عبد الله انه قال لو فبقا بين الزوجتين وهما واه محمد

عن أبي جعفر وهو قوله الأول وما رواه أبو جعفر عنه وهو قوله الآخر مني
اجتمع ذكره أو اني من نصف واحد ومساوي في الدرجة والدرجة
فلم يزل بينهما لذكر مثل حظ الأنثيين وإن وجد منهم واحد لا غير
أخذ كل مال **فصل** للمفقود حتى في ماله فلا يورث حتى يحكم الحاكم
بموته إذا مات أو أقر أنه ميت أو انشا بعد موته جميع أو أقر أنه نادر
والنادر لا عبرة به ولم يقدرهم مدة جادة بالسنين وذكر المختار في
مقدرة بمائة وعشرين سنة من موته لأن ذلك غاية ما
ينتهي إليه العمر في العادة الغالبة والحياة بعد ذلك نادر
وعن أبي جعفر ما في سنة وهو قوله ضربت يحيى وقيل تسعون
سنة ويؤاى للمفقود موقوف الحال في ماله فيموت فيوقف نصيبه
من الاحتمال أن يكون حيا كالحمل يوقفه نصيب وإذا حكم بموته
في الوردية للوجود بين عند الحكم بموته لأن موته ثبت بدليل
ظاهر فيعتبر ما لو ثبت موته بالمعانيته والموقوف له من ماله في
يرد الوردية ذلك الغير وجعل كان للمفقود لم يكن لأننا نعتقدنا يكون
ورثة الميت وارثا وشكنا في كون ذلك للمفقود وارثا لأن جوة
شكوك فيها فتورث من كان وارثا بيقين أو لم يورث من
كان وارثا بالشك **فصل** إذا مات بمائة بفرق أو حرف أو عدم
ولم يعلم نصيب مودتهم يعني أيهم مان أو لا جعل كأنهم ماتوا
أي كان موت أحد منهم مقارنا بموت الباقيين لأن كلمة مع القرآن

وإذا قلنا بأنهم صاروا لكونهم جهة واحدة قال كل واحد منهم في
لورثه لأحيائه ولا يورث بعض هؤلاء الأموات من بعض في الصحيح
وعليه الفتوى خلافا لعل وإبراهيم فحينئذ يورث بعضهم من
بعض لا يورث كل واحد منهم من مال صاحبه وبه إجماع ولي ذلك
أشار بقوله ولا يورث من الغريق ونحوه في روضة الباقين
في دارت أي لا يعبر وأدنى الأجر في ججاي ولا يعبر أيضا حجب أحدهم
بالآخر **فصل** الكفر كله مله واحدة عند مقابلتهم بالمسلمين وأحكامه
أهل ماله فيما يعتقدون لأن المسلمين يقررون برسالة محمد عليه السلام
والقرآن والكفار منكرون ذلك بجمعهم وهم وكفروا أو كانوا في حق
المسلمين أهل مله واحدة يدل عليه قوله تعالى والذين كفروا بعضهم
أولياء بعض ولهم ذلوتهم اليهودي أو نهود النصراني أو مجرى
لا يجبر على العود إلى دينة ولا يقتل لقوله عليه السلام امرؤكم وماله
وما يدنيون وقال الشافعي هم أهل مله فيجبر على العود وإذا لم يعد
يقتل ويترك فائدة الخلاف أيضا في التوارث فزرك الكفار كلهم
وبعضهم من بعض بالنسب الكا ح والولاية لأن يختلفون أرهم كما
ممن إذا اختلف الدارين بسبب حرمان الارث وعند الشافعي لا يورث
بينهم لقوله عليه السلام لا يتوارث أهل ملتين بشيء قلنا المراد
ملة الاسلام وكثر توافقا بين الدلائل أما المرد فلا يورث
من أحد من المسلم ولا من الكافر ولا من مرتد مثله لا يورث أهل الولاية

وصح ماله كما ذكرنا في كتاب الجهاد **للعمل بوقوله ابن واحد**
او بنين واحد ايتهما كان اكثر فيقسم الباقي في هذا على رواية الخلق
عن ابو يوسف وهو الاصح وعنه الفتوى وروى ابن مبارك عن ابي
انه يوقف له نصيب ربعة بنين او ربعة بنات ايتهما كان اكثر
ويعطى البقية الورثة اقل الانصبا وبه اخذ مالك والشافعي وروى
ابن سنان عن سعد بن محمد انه يوقف له نصيب ثلثه او ثلث ايتهما اكثر
وقد روى هشام عنه نصيب ابنين او ابنتين ايتهما اكثر وهو اصل
الوارثين عن ابو يوسف واقا يعطى كل ما وقف له ينظر ان يولد حييا
في ملكه يعلم ان كان موجودا في بطن امه عند موت مورثه وانما شرطنا
ذلك لان الورثة خلافة وللمعلم وهم لا يتصور ان يكون خلقا
عن احد وادنى درجات الخلافة **الوجود** اذا فضل الزكوة
عن فروض الورثة ولم يكن معهم عصة فالباقي يرد عليهم بقدر
فروضهم الاعلى الزوجين فانه لا يرد عليهم لعدم الرحم في حقهما
بل يوضع الباقي في بيت المال ان لم يكن لهيت احد من ذوى الارحام با
باعتبار انه مال ضائع فيوضع في بيت مال المسلمين وتصرف في مصالحهم
لا باعتبار الارث فيه فان كان احد من ذوى الارحام يعطى له خلافا
لما فيه فعنده يوضع في بيت المال ايضا فان كان الورثة واحدا من
اصحاب الفروض اخذ كل مال يعطى باعتبار العروة وبعضها بالاد
كتاب الكسب الادب والاصل فيه قوله **انفقوا من طيبات ما**

كسب

ما كسب يعني بالتجارة وهما اخرجنا لكم من الارض اي بالزراعة وروى
انه عليه السلام كان يحنث الناس على الخرفة ويقول الخرفة امان من
من الفقر ويحنث على التجارة ويقول الناحر الصدوقا مع الكرام البراءة
وان الله تعالى يحب الناحر الصدوقا وروى عن عمر بن الخطاب يوقف
القران فقال من هؤلاء فيقول هم المتوكلون فقال ملا انهم المتوكلون
بل يكونون اموال الناس بالسؤال والباطل ثم قال للمتوكل الذي يلقى
حبسه في ارضه ويؤكل على ربه ويضرب بيانه وعن محمد بن سماعة
قال سمعت عن محمد بن الحسن يقول **طلب الكسب لا يزم كطلب العلم** ذكرى كسب
واراد به المكسوب كما قال عليه السلام **اطيب ما ياكل الى جمل من كسبه**
مكسوبة وهو ما يملكه اي الكسبية انواع منها ما هو مباح ومنها ما هو
لكفاية لنفسه عياله او قضاء دينه لا بد من كسبه في اقامة الفرض
فيكون فرضا قال مشايخنا لو لم يكن في الاستغناء بالكسب الا نزع قلوب
الناس عن فروضهم لاداء العبادات والتعفف عن السؤال كان امر
عظيما فان السؤال ذل عظيم قال عليه السلام **لو علم السائل ماله من الله**
ما جلا احدا يسئله ومتى بما هو مستحب وهو كسبه لا يزد على اقل
الكفاية ليؤتي اي يحسن فيكون مستحبا وهو افضل من نقل العبد
لان منفعة العبادات تحفظ ومنفعة الكسب يتعدى الى غيره وقال
خير الناس ما ينفع الناس قال عليه السلام **تتارعة العبادات**
فقلت الصدقة انا افضلها ومتى بما هو مباح وهو كسبه

على ذلك النعم والجميل حتى يبين البنيان وينقش الخطايا ويشترى
السراوى والعلمان وقال بعض الناس بان هذا مكره لانه مما يكون
سببا للضعف والاعصاب والصحيح هو الاباحة لقوله
قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الزوق وقوله
عليه السلام نعم المال الصالح للرجل الصالح وانما يكون سببا
للطفيان اذا كان اكتسابه من غير حل او قصد به الطغيان والعصا
كما هو عادة الكفرة والفجرة والمظلمة والفسقة ومنها ما هو حرام
وهو كسب ما يمكن للتفاجر والتكاذب وان كان من حل لانه سبب
يتوصل به الى اقامة ما هو مخطور شرعا فيكون حراما ولهذا قال
ان الشيطان يقول يتجوزني صاحب المال عن احدى ثلث ايام الزينة
في عينه فيمنع حقه او اسهل عليه سبيله فيضعه في غير حقه واحبه
في قلبه فيجمع من غير حل وافضل الكسب الجهاد لانه منفعة عامة
تجدي من الاستفهام ودفع شر الكفرة واصطفوا نبيهم على المسلمين
ليتمكنوا من الحراثة والتجارة بالنفل من بلاد الى بلاد ثم التجارة لان
منفعتيها تحدث كل ساعة ويكرر في كل وقت فيحصل بها كفاية
الوقية ومنفعة الوقية تكون في الاحافين مرة فكانت التجارة عام
منفعة لهم الزلافة لانها على قوام الابدان المحقة والنفس المشرقة
فان قوامها بالطعم والملبوس وانما يحصل بالزراعة لا بالضعف
واما قوله عليه السلام لا تمسوا في الضيقة فركنوا الى الدنيا

وتسوا لآخره فمحو على من استغنى بالزراعة واعرض عن الجهاد
فان كان مقبلا على الجهاد فلا بأس بالزراعة ايضا على ما بينا
والعلم ايضا اربعة انواع منها ما هو فرض وهو ان يتعلم ما يحتاج اليه
لاداء الفرائض لانه لا يستهيأ اداء الفرائض الا بعد العلم بها كنها
وقسادها فيكون فرضا كالطهارة والحق الى الجموع واليه اشار محمد
فقال لو لم يكن طلب العلم فرضا لم يكن للناس مخرج من الانتم وما امكنهم
معرفة الحق من الباطل والخطا من الصواب ومعرفة الحلال من الحرام
ومعرفة الحلال والحرام في احوالهم فحوالتهم في التوابع والتكبر والجور
والبغل وغيره من احوال الواقعة في النفس فان التمرن عن الخلق الذي
الزمه الحرمة لا يمكن الا بعلمها وعلم ما يضادها من الخلق الحسنة
فيفرض على كل انسان تعلمها ومنها ما هو مستحب وهو تعلم الزائد
على ما يحتاج اليه ليعلم من يحتاج اليه كالقير البعير كتاب الزكوة ولما
سك ليعلم من عليه الزكوة ولما لانه وسيلة الى اقامة ما هو مستحب
وهو افضل من نفل العباد لانه منفعة التعليم تنفذ الى غيره
على ما بيناه وقد قال عليه السلام لا يقدر في تعلم بابا من العلم خير
من ان يصل ما لله ركعة وعنه عليه السلام من ادى حديثا الى اهتد به
به سنة او شتم به بدعة وجبت له الجنة وعنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه
يعمل به جماعة فله اجر ذلك العلم وعنه وهب بن منبه قال انتم داودهم
العبادة وفارق الناس فاوحى الله اليهم داود اخرج الى الناس وعلمهم

وعلمهم العلم فان ذلك افضل من الدنيا وما فيها منها ما هو بهما
 وهو تعلم الزايد على ذلك للزينة والكمال قال معاذ بن جبل تعلموا
 العلم فان تعلم العلم حسنة وطلبه عبادة وملازمة نسيج واليتم
 عن جهاد وتعليم لمن لا يعلم صدقة وبذل لاهل بيته وهو الا
 وهو الانيس في الواسعة والطالح حب والخلوة والدليل على السمع
 والضراء والوزير عند الاخلاء والعزيز عند القراء وهذا
 سبيل الجنة رفع الله به احوالهم في الخيرات قادة وبؤاة يقدر
 ادله في الخير يقتصر اثارهم ويقيم افعالهم ويرغب الملائكة في خلقهم
 ويا حبهم مسكنهم وكل رطب ويابس لهم يستغفرون حتى حين ان ياتي
 ويومام وسباع البر وانعام السماء وتجوهم الا ان العلم حيوة
 القبي من العرو نور الابصار من الظلم وقوة الايدان من الضعف يبلغ
 يبلغ به العبد منازل الابرار والنجاة العلى التفكير في بعد الصيام
 وملازمة القيام به يطاع الله ويغيد وبه يوجد به يوم
 ويوصل الارحام ويو امام والعمل تابعه لله العداة ونحوه لا شفاء
 وعن ابن عباس ان قال للعلماء درجات فوالثمنين بسبعين درجة
 هابين الدرجتين ميرة خمائة عام وقال عليه السلام افضل الناس
 للمؤمن العالم الذي ان احتيج اليه نفع وان استغنى عنه اغنى لنفسه قال
 ايضا ارب الناس من درجة النبوة اهل العلم والجهاد وقد ورد في هذا
 فت العلم وفضائله ونصوص واخبار لا تظنون بذكرها ومنها ما حرم

وهو العلم ليا في تنافرية العلماء ومبادئ اى الجاد به السقاه
 وياكل اموال اغنياء ويستحلهم الفقر لادسبب يتوصل الى
 ما هو حرام فيكون احراما ويجعل على العالم تعليم غيره اذا طلب منه لقوله
 علم السلام من سئل عن علم عند احتياج الناس اليه فكم بالمعراجام من
 من تارلان العلماء فيلقوة الانبياء في تبليغ ما انزل اليهم وتبليغ
 للنزل على نبية كان فرضا فيقرض على قام مقامه والتبليغ تحصل
 بالتبليغ بالتعليم حتى قالوا يجب على المولى ان يتعلم عبادة القراء
 والعلم بقدر ما يحتاج اليه لاداء الصلوة والصوم ثم فرضية التعليم
 عليه الى ان يبلغه للتعليم الى المرتبة الاولى يعنى بان يفهم ويحفظ و
 ويضبط وقال الشافعي اذا فهم فقط عنه فرض التعليم والصحيح
 قولنا لان فرضه عليه التعليم بقدر ما يحتاج للتعليم اليه لاداء فرائض
 ولا يتمكن من اقامه لمعلمه الفرائض الا بالحفظ فيقرض عليه التعليم
 بقدر ما يحفظ ولا يجب على العلم ان يجب عن كل ما سئل عنه ان كان يجيب
 غيره الا اذا علم ان ما سئل عنه لا يعلمه غيره فيجب عليه ان يجيبه لان الفتوة
 والتعليم فرض كفاية وذكر محمد في السير الكبير لو طلب كافر من مسلم
 ان يعلم القرآن والفقه لا بأس به رجاء على ان يطوع على محاسنة فيسلم
 لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرئ القرآن على المشركين رجاء ان يعفوا على
 كونه ممن فيقبل الله تعالى بقبولهم من وكذلك في الفقه ليقف على
 حسن نظره وجودة احكام ولطائف حكمه فيسلم والاكل على

على ثلث مراتب احدها ما هو ضروري قد ما يندفع به الهلاك
ويمكن معه الصلوة قائما وهو ما جوف فيه لقوله عليه السلام ان
ان المؤمن ليخرج في كل شيء حتى القيمة يرفعها اليه والحياء عن
مرفوع لانه سيبين وصل به الى اقامة الغرائض فيكون سببا للتوابع
فلا يكون سببا للجب لان في الجب انواع عذاب لقوله عليه السلام من
فتر في الجب عذب والثاني ما هو مباح وهو ان في الشبع ذنبه ان
ان يقوى على العبادة فهذا الاجز فيه ولا وزار وحيا سبب حليا با
يسيرا ان كان من حل لقوله تعالى ثم لتسألن يومئذ عن النعيم
وهو منع بهذه الزيادة وروى عن النبي عليه السلام اني بعد في فيه
مرو رطب فقال انكم لتعلمون في هذا فرفع عمره ورفعه وقال اني
ان عذابي سبب فقال عذابي الام اي والله الذي نفسي بيده انكم لتعلمون
يوم القيمة في المال البارد والمال الحار الاخر كمن تسبى بها عورتك
وكس جنة بربها جوعتك وشربة ماء كظلي عطشك والثاني
ما هو حرام وهو ما اذا عذلك لانه سبب لامر في نفسه ولا ضاعة للمال
وافتراده من غير فايده فانه لا يندفع به جوعه ولا يزداد به قوة
فيكون حراما في سبب عليه ويعذب فيه الا ان يكون ذلك للصوم
في عذ يعني يستقوى بالصوم العذو للموافقة الضيف كسبب
الضيف عن اكل حبيته وحجالة فلا بأس بذلك كسبب
دا فلان من يملك من اساء القرى فان اساء القرى هذا موم شرعا

ولا يحمل الرياضة بتقليل الاكل الا ان يضعف عن اداء العبادة
واما عليه اذا جاعت نفسها ان يصبرها ومن الناس من قال لا بأس
للرجال ان يقلل الطعام بكسر الشيق اذا خاف من وطأ الشهوة
ان يقع في الفاحشة والصحيح قولنا لقوله عليه السلام نفسك
مطلية فارقوا بها ومن الرفق ان لا يدب بها ولا يجبرها وقال عليه السلام
للمؤمن القوى خير عند الله يعني من المؤمن الضيف ولا ذلك
يؤدي الى ضعفه وتقاعد عن اداء الغرائض واقامة الخيرات فيكون
حرما وخوف وقوع في السقاء يندفع بالنكاح فلا حاجة الى التوابع
للتجوع النفس لانه ولو وصل اربعين يوما فان ما عاصيا لان
من امتنع عن اكل الميتة عند المحنة حتى يهلك عصى ربه ولحق الله بدمه
فما ظنك فيمن ترك الحلال بالمحاجة ولو مرض وترك المعالجة تولى
توكلا على الله حتى تضعفه فان لم يمت عاصيا لادب الله في تركه للمعاجة
اهل ان الله هو النفس لانه اذا يصيح من غير معاجة والنعم باقواع النما
كله مباح لقوله تعالى كلوا من طيبات ما رزقناكم وذكرا اي من النعم
بها كي لا ينقص درجته في الآخرة افضل لانه اذا ذهب طيباته في حيا
في حيا به ولا يمنع بها ينقص درجته وروى عن ابى بكر انه استهني
عسلا يشرب بلبس فلقد تم اليه فلما ان قد تم اليه لم يشرب ولا
قوله تعالى اذهب طيباتكم في جوارحكم الدنيا وابتره غيره والجمع
بين انواع الاطعمة حرام لانه سبب وسوء رسول الله عليه السلام

ذلك من اشراط الساعة وكان عليه السلام يتوعد اصحابه على ذلك
 ولا يوضع الخبز على المال لانه اضعاف ما يحتاج اليه الاكلون لانه من
 من السرق على ما قاله مننا نحننا وكذا رفع الخبز على الخوان بل يوضع
 بحيث لا يتعكف وكذا وضعه على وضع الخبز تحت القصعة لتعذر اي
 يستوي القصعة وكذا مسح الاصابع والكفين بالخبز وضعه على
 كفه يسهل ولا يوضع الخبز وحده على الخبز ولا على وجهه خاصه بل
 في ذلك كله التحفظ بالخبز وقد ائتمنا بتكريره وتعظيم لقوله عليه السلام
 اكرموا الخبز فان الله تعالى اخبرهم فيها بين يركان السماء والارض وقال
 عليه السلام من لم يحفظ قوام الخبز الا بسلام الله بالجوع وفي القوم
 دوس لا تقطعوا الخبز بالسكين اكرهوه فان الله تعالى اكرهه كذا
 قال الامام علاء مرجهان وعن ابى الفضل الكرماني وابو حامد
 لا يكره قطعه بالسكين وكذا قطع اللحم وعن عايشة وام سلمة
 لا تقطعوا اللحم على الخوان فانه من فعل الاعاجم واشتهوه فانه اهمل
 وامراء ولا يجوز مسح اليد على ثيابه وعلى لا على منديل الذي يوضع
 عند الخوان لمسح الايدي به وما علة علاء السدي في المسح على
 ثيابه فيقضي جوازه بالمنديل لانه قال لان الثوب ما يفسح له ذلك
 والمنديل ينجس لهذا ذكره صاحب الفتنه ولا يقوم على المائدة حتى
 يرفع ولا يسكت على الطعام لكن يتكلم بالمعروف وحكايات المصا
 لحين ومن سئلت الاكل على اليد قبله وبعد لقوله عليه السلام

الوضوء قبل الطعام يعني الفقر وبعد ينبغي اللحم وعن سلمان
 الفارسي انه قال قرأت في التوريت اذ بركة الطعام الوضوء بعده فذكر
 فذكر ذلك النبي عليه السلام واخبره بما في التوريت فقال عليه السلام بركة
 الطعام بالوضوء قبله وبعد والادب في غسل المايدى قبل الطعام ان
 ان يبدل ما يشبهه بالشيء وبعد الطعام يبدل بالشيء ولا يمسح
 به قبل الطعام بالمنديل لكن يترك ليخف ليكون اثر الغسل باقيا وقد
 الطعام وبعد الطعام يمسح يده بالمنديل ليكون اثر الطعام رائدا بال
 بالكل والتسمية قبل لقوله عليه السلام اذا طأ احكم الطعام فليقل بسم الله
 وان نسي اوله فليقل في آخره وعن ابن عمر بن ام سلمة انه دخل على النبي عليه السلام
 وعنده عليه السلام طعام فقال عليه السلام اذني يا بني وقل بسم الله وكل به منديل
 وكل مما يليه والتكبير بعد لقوله عليه السلام ان الله تعالى لا يقبل من عبد لله
 اذا قدم اليه طعاما ان يسمي الله في اوله ونحو الله في آخره وحتى ان يسمي كل لقمه
 كيلا يشغل نفسه عن ذكر الله تعالى فيقول في التسمية الاول بسم الله والثاني بحم
 الرحمن وفي الثالث بسم الله الرحمن الرحيم ويجوز ان يذكر غيره ومن لم يذكر جوعه
 وعجز عن كسبه فليحسب على كل من علم بحاله اطعمه لانه اشرف على الهلاك فيجب
 فيجب على من علم به صوته عن الهلاك باطعامه بنفسه او يد له اخر على كونه راي
 لقيط اشرف على الهلاك او اعطى كاد ان يمد يده في البرد فيستره عليه دفع
 الهلاك عنه ولهذا قال النبي عليه السلام ما نفي آمن من مات شبعانا وجاه الى الجنة
 طراوى جامع وقال عليه السلام ايتار جل هلك بين قوم جيسا عا لا برت منهم

ذمة الله وذمة رسوله وان تعلم وان لم تعلم به احد يجب عليك يسأل
 ويعلم الجاهل فلا له يفعل حتى مات كان قاتل نفسه لانه يفرض على كل حال
 ان يدفع الهلاك عن نفسه ما امكنه ويكون فلا لا بد من الاستبقاء
 لله به فيكون فريضا وقال بعض الناس بان السؤال له رخصة لو تركه لا يات
 لنا بالسؤال بل يحقه الذل والذل نفسه حرام كاهلاكها فقد ابتلى بين شريتين
 فيختار ايها ما شاء والصحيح انه يأثم لان ذلك السؤال اهون من الاهلاك
 حقيقة فلو لم ان يختار اهونهما وهو السؤال ومن له قوت يوم لا يحل له السؤال
 لقوله عليه السلام من سأل الناس عن ظهر غنى فاما يستكثر من نار جهنم
 قيل وما ظهر الغنى عليه السلام ان يكون غدا غدا وغدا ولا يستدل
 بنفسه بل ضرورة وان حرام لقوله عليه السلام حرام على المؤمن ان يذل نفسه
 ويبذل الاخذ لقوله عليه السلام من اتاه رزق من غير مسئلة فدية فلما يريه
 على الله تعالى وان من تلك يجد ميل يحرم اعطاؤه فلا يوم يطيع الباطل
 ما ورد في عيد فانه روي عن الحسن البصري انه قال ينادي يوم القيمة مناد
 ليقيم بفيض الله فيقوم سؤالا للمسلم والمحنة راد فان كان السائل لا يتخطى رقاب
 الناس ولا يتر بين يدي المصلين ولا يلبس ثيابا الا في الحاجات يباح
 اعطاؤه لان السؤال كانه يات على عهد رسول الله عليه السلام في
 المسجد حتى روي ان عليا ربه تصدق فخافه وهو في الزكوة فذله الله
 بقوله ويؤ الزكوة وهم راكعون وان كان يفعل واحد من هذه الثلاثة يعني
 ان يتخطى رقاب الناس والمرور بين يدي المصلين والسؤال منهم للحاق بهم

اعطاؤه لانه اعانه على اذى الناس وعلى مبشر امر مكره ولما قال اخلفني
 ابوب لو كنت قاضيا لم اقبل شهادة من تصدق عليه ولا عطى الصدقة افضل
 من اخذها وروى في العليا كذا روى عن محمد لقوله عليه السلام اليد العليا خير من
 من اليد السفلى اي اليد للعطية خير من اليد للاختلاء ولان نفع الاعطائه
 يتعدى الى غيره ونفع الاخذ يقتصر على الآخذ وما يتعدى نفعه الى غيره
 افضل لهما يتخص لقوله عليه السلام خير الناس من ينفع الناس والغني
 الصابر افضل من الغني الشاكر لانه عليه السلام اختار الفقر فقال اخي مسكنا
 واقتنى مسكنا وقد عرضت عليه الدنيا بخلاف ما قبله وهو يختار ما بين
 الافضل ولان الفقير القادر على اخذ الدنيا بتركها جاد بكل ما قدر على اخذ
 على غيره من غير ان يكون الدنيا والغني جاد بالبعض بعد ما لو كان نفسه
 بلوث الدنيا ولا يترك الدنيا اشق على البدن والتعب على النفس افضل
 الاعمال اشقها لقوله عليه السلام افضل الاعمال احرها اي اشقها وقيل على
 العكس يعني الغني الشاكر افضل من الفقير الصابر اليه اشار محمد لان مكارم
 الاخلاق ومحاسن الاعمال انما توجد من الغني لا كاهن الفقير بايصال النفع
 وبه واحسانه الى غيره وقال للصالحون القول الاول عندى اصح لما روى
 عن انس بن مالك انه قال بعث الفقراء الى رسول الله عليه السلام ولا فقال يا رسول
 الله اني رسول الفقراء اليك قال عليه السلام مرحبا بك وبمن جئت من قوم
 احبهم قال رسول الفقراء يا رسول الله ان الاغنياء قد ذهبوا بالخزكة تجحسون
 ولا تقدر عليهم وتصدقون ولا تقدر عليهم ويعتقون ولا تقدر عليهم واذا

واذا امرضوا بعتوا بفضله اموالهم ذخر فقال عليه السلام بلغني عن الفقراء
ان من صبر فمكروا وحسب قلة ثلث حصان ليس الغنى به منها نى واما
الحضرة الواحدة من الجنة من ياقوتة كمرء ينظر اليها اهل الجنة كما ينظر
اهل الدنيا الى النجوم لا يدخلها الا فقيرا وشهيد فقيرا وهو من فقير الدنيا
والثالثة يدخل الفقراء الجنة قبل الاغنياء بضعين يوم وهو مقلد
خمسائة عام يتمتعون فيها كيف يشاءون ويدخل سليمان بن داودهم
الجنة بعد دخول الانبياء بل يعين عامما بسبب المال الذي اعطاه الله
والحضرة الثالثة اذا قال الفقير سبحان الله والحمد لله واللا اله الا الله والله
اكبر مخلصا ويقول الغنى مغل ذلك فخلصا لم يلحقه الغنى الفقير ان
ان انفق الغنى مع عشرة الفادهم وكذلك اعمال البر كلها فرجع
رسول الله الفقراء اليهم فاخبرهم بذلك فقالوا رضينا يا رب وقد
في فضيلة الفقر اختار كثرة واختلصوا الصعابة في جواز قبول هدية
الامراء الظالم واكل طعامهم وكان ابن عباس وابن عمر يقبلا منها وكان
ابو ذر وابوذر اداء لا يحوزان ذلك روى ان اميل احدى
الى ابو ذر هاتين دينار فقال هل احدى الى كل مسلم مثل هذا قبل فذهبا
وقال الله لا اله الا الظلم من رغبة للتوى والمختار انه ان اكثر من
ما حللا لا بان كان صاحب جدارة او زرع واكثر ما من ذلك حل
يقول هدي واكل طعامه فانه يبين عنده انه حرام والاى وان لم يكن
اكثر ما حللا لا بان كان حراما حرم قبول هدي واكل طعامه لان اموال الناس

لا يخلو عن قليل حرام واخلوا عن كثير فكانت العبرة للغالب والاحقر
ان يقبل لان الحرام بما يوقوه في اخذ الحرام وطعام الولادة
والعقيقة وفي الطعام الذي يتخذ عن المولود يوم ابوعه عند خلق
عقيقة يعنى شعره وربما سميته وفي الطعام الذي يتخذ عن المولود
يوم ابوعه عند خلق عقيقة يعنى شعره وربما سميته الشاه الق
تذبح عن المولود في ذلك اليوم عقيقة وطعام الحشاق وقدم
للسافر وللور ليسية كذا قاله محمد بن نادر المذكور في الحديث هو
هو ان العقيقة حرق عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة وقد
عق النبي عليه السلام عن نفسه بعد ما بعثت نبيا وصقة شاة العقيقة
كشاة لاصحية ويعق عند ذبحها اللهم هذه عقيقة ابني فان دمها ولحمها
بلكم وعظماها بعظمي وجدها بجذعي وشعرها بشعر النعم اجعلنا اجملها
فلا ولا يبق من النار ولا يكسر معها شئ موثي صدق وذلك في اليوم
السيبع او في اربعة عشر او في احدى وعشرين روى ان النبي عليه السلام
الا فلام قال الغلام موثي بعقيقة معناه ان المولود معلق
ومجوس بعقيقة فيسلم من الافات اذا عوضه وقبل معناه معلق
شفاعة الابوية بعقيقة ان لم يذبحها مع القدرة لا ينفع لهما
يوم القيمة لانهم لم يقضوا حقه وطعام العود سنة قديمة وفيها من
مؤبة عظيمة فاذا ذكر الحسن بن زياد بن الربيع بالمرأة ينبغي ان
يولم والوليمة حسنة وفي ان تدعو الخزان والاقرباء والاصدقاء

ويضع لهم طعاما وينع لهم وينبغي للرجال ان يجيبوا ان لم يفعلوه
انهم لقوله عليه السلام من لم يجيب الدعوة فقد عصى الله ورسوله ويكون
الضيافة عند الثلاثة في اللوت لان الضيافة تنفذ عند السور والفرج
لا عند الخزان والريح ويكون رفع الذلة الا باذن المضيف لانه ما ذوق
بالاكل لا بالرفع ويجل للمضيف في الاصح ان يطعم ضيفا اخر ويد قال عامة
مشايخنا لانه ما ذوق في عادة التعامل الناس في ذلك وروى عن محمد بن يحيى
الاخذ ان ياكل بل يضعه ثم ياكل من المائدة لانه ما ذوق بالاكل لا بالاعط
وكذا ان يطعم الخادم الوقف على المائدة ولا يجلس له ان يعطى سائلا او
دخل الحاجة او كلبا او حرة للمضيف لانه لا ذوق في عادة فان اطعم الكلب
والهرة خبز المحرق او قنات المائدة حل ذلك لانه ما ذوق في عادة
وهذا افضل لان اطعام هذه الحيوان جازم ولا ينبغي ان يلقها في النهر
او الطريق الا اذا وطع لاجل الفل لياكل الفل فيموت هكذا قال بعض
السلف ذكر صاحب الموطأ **فصل** اللبس على تلك مراتب فرضه هو
قدما يستبد به ويدفع عنه ضرر الحر والبرء من طيناب القطن او
او الكتان بحيث ليس عليه في ذلك لبن دون خشن ولا خشن دون لبن
ولا ليس الندي من كل وجه حتى يحرق العيون ولا النقيس حتى يصير
علما بين الناس ما روى انه عليه السلام نهى عن الشهي من الثياب
وقال للصل القطن عندي افضل يعني ثياب القطن افضل من ثياب
الكتان ومسحج هو لبس الثياب الجميل للجمال والسترين واضطربا لعماله

تلقوه عليه السلام اعمل صالحا وكل طيبا والبسوا وروى انه عليه السلام
اشترى حلة بمائتي دينار ولبسها وقال عليه السلام اذا اتاك الله مالا
فليس عليك ما تشاء وروى ان ابا جابر اراد ان يشتري حلة بمائة
دينار وكان يجرى على الارض فقبل له اولا وسنا شهينا عن هذا فقال
انما ذلك لادوي الخيلاء ولست اهتمهم وفي المحيط ذكرها افضل ما روى
انه عليه السلام كان يحب البندادة في الهيئة حتى ذكر في ثيابه وصفة
قوية ثوب دهاق كثره ما يستعمل وروى انه عليه السلام كان له صبي
عليه علم حرير فلبسه نزع واشربه غيره وقال عليه السلام ان علمه يشغل
عن الصلوة اذا كنت لها وحرام وهو لبسها في لبس الثياب الجميل للتكبر
والخيلاء لان التكبر حرام وكذا البس الثوب الاكمر والعصر حرام لنهي
عليه السلام عن لبس العصر وقال عليه السلام واياكم والجملة فانها زينة
الشياطين ولا ذكوة النساء والتشبه بهن حرام وافضل الثياب
البس لوقله عليه السلام ان الله يحب الثياب البيض وانه خلق الجنة
بيضاء وروى عن ابن عمر ان النبي عليه السلام بين يديه وكفوفه ثياب
دعاه عبد الرحمن بن عمار ليقف على رأسه ففعل النبي عليه السلام بين يديه
وكفوفه ثيابا ثم نزع ثيابه سوداء فارخى بها كنفه منها فهذا
دليل على انه يستحب ارتداء طرف العمامة بين كنفه كما فعله رسول
الله عليه السلام منهم من قلده الى وسط الظهر وقيل مقلدا لرسول
وقيل لما وقع الجلود وقيل دليل على انه ان اراد يجدد ليق العمامة

لا ينبغي رفعها من رأسه ويلقيها على الأرض دفعة واحدة لكي ينقظها
 كما لقها لادن هكذا فعله رسول الله عليه السلام بعامة ابن عوف و
 وذلك بمنزلة المنسحق الطي فليكون أول من النش واللقاء على
 على الأرض دفعة واحدة لما فيها من احترامها وتحريم ارتدادها في التورق في البوت
 وسر خطاها بالبود ونحوها للزينة والتكبر ما روى ان عائشة
 رضي الله عنها لما سرت على الباب بالنمط هناك النبي عليه السلام وقلام
 ان الله تعالى أمرنا ان نستر الحياء والطين ونجمل لدفع البرح لنفاق
 نوع الحاجب بوعده محرم وهو البطل **فان** والكلام على
 على ذلك مراتب ما تحب كالشيخ والتحميد والتكبير والتهيل
 والصلاة على النبي عليه السلام ونحو ذلك فانه يكون ما جولا
 بذلك ومباح وهو قول الانسان لغیره فم وافقد ونحو ذلك
 فلا جريذ ولا وزر واختلافوا فيه هل يكتب اصلا وقد روى
 عن محمد ما يدل عليه فانه قال اخبرني هشام عن عكرمة عن ابن عباس
 انه قال ان الملائكة لا يكتب الا ما كان في اجراء وزر وقيل يكتب
 ذلك عليه ثم يستنسخ مكي قويل ما كتب عليه في اللوح المحفوظ كل انسان
 وحيس فما كان فيه خيرا وشرو يشبه ما لم يكن فيه خيرا وشرو
 يطرخ لقوله بها ان كانت استنسخ ما كتبه ثم لم يولد وقيل يكتب ويستنسخ
 يوم القيمة لانه يوم الحساب والجزاء وحرام وهو الكذاب والغيبية
 والنميمة والشبهة والتملق والنفاق ونحو ذلك من ذلات

السان

اللسان من الكلام يورث الوزر لعلها قال عليه السلام اياكم والكذب
 فانه الكذب هدى الى البغي وانه البغي يهدي الى النار عن ابن مسعود
 الحندي ان النبي عليه السلام ليلة اسري الى السماء مررت في السماء
 يقوم ليقطع اللحم من جنوبهم ثم يلقى فيهم ثم يقال لهم كواها كنتم قاتل
 كون من لحم اخيكم قلت يا جبرائيل من هو له قال هو له من امته
 السهماء ذوالقارون يعني المغالين وعن اخذ يفة قال سمعت رسول الله
 يقول لا يدخل الجنة قتلتا يعني القاتل فاذ انتبت له لا يدخل الجنة سا
 ديتاها وبه النار لانه لم يكن هناك الا الجنة والنار وروى الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال من شرب الماء في الويل للجهنم الذي يأتي هو له بوجوه ووجوه
 اخر ومن كان ذا السابن في الدنيا يجعل له الله له يوم القيمة سابين من
 من النار فانه خطر السابن عظيم وكثير الاثم فاحصل من فطره قال ابن مسعود
 والله الذي لا اله الا هو ما من شيء اخرج الى طول السابن من السابن
 والانباء من ذلك الخط الابا الصمت ولذلك هدد رسول الله الصمت
 وحد عليه فقال عليه السلام من صمت بيا وقال عليه السلام الصمت حكر
 وقيل فاعله وقال عليه السلام من تكلم بما بين الجنة والجنة تكلفه له
 بالجنة وروى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رحم الله عبدا ظم فغتم او سكت
 فسلم ان السان املك شيء لانسان الا ان كلام العبد كله عليه لانه لا
 ذكر الله تعالى وامر المعروف ونهيا عن منكر او اصابا بين المؤمنين ففان
 معاذ بن جبل يا رسول الله اني اخذ بما تشكروم فقال عليه السلام

يعني للقتا يعني

وهل يكتب الناس على مشاخرهم في النار الا حصايد السم من
اراد السلام فليحفظه ما جرى به سبيلها وليحرسها انطوى عليه جنتا
وليحرسه وليقر اهد ويستثنى من الكذب الكذب في الحرب مع العدو
المحذرة وفي الصلح بين اثنين وفي ارضاء الرجل اهله وفي دفع الظلم
وفي دفع ظلم الظالم عن المظلوم لقوله عليه السلام لا يصلح الكذب الا في
الثلاث في الصلح بين اثنين وفي القتال وفي ارضاء الرجل اهله فان عرفت بالكذب
بغير ضرورة قبل حرم لان اللفظ ظاهرة الكذب وان كان يحتمل الصدق
فان السامع يفهم من الكذب ظاهرا فيكون ذلك نوعا تقرير وحذاء
والكذب اما صار حراما لما فيه من التقرير والحذاء فيحرم من غير ضرورة
وقيل لا يحرم لانه ليس بكذب لانه مما يحتمل اللفظ وذلك وحمل قيل ان
ان يقال له كل معناه فيقول اكلت فيقبح او يبرئ بذلك القول
الاكل بالامس لا الاكل الحال ويستثنى عن الغيبة غيبة الظالم عند الكوفة
هذا الى سلطان لقوله عليه السلام اذكروا الفاجر بما فيه وعن الحسن البصري
ثلاثة لا غيبة لهم صاحب الهوى والفاسق والامان الجار وكذا غيبة
واحد لا بغية من جماعة لان الغيبة انما يكون للمعلوم وينبغي لصاحب
الغيبة ان يستغفر الله ويؤوب قبل القيام من المجلس حتى يغفر الله له لان
لذلك وسئل الامام ابو محمد عن رجل قيل وصول الغيبة الى المقرب
فيه هل ينفع توبة قال نعم ينفع بان تاب قبل ان يصير الذنب في الآلة
انما يصير ذنبا اذا بلغت اليه وسئل ايضا عن اذا بلغت بعد توبة

قال لا يبطله توبة بل يغفر لهما جميعا المغتاب فيه بما طلقه من المشقة
فصل في حرم التسيب والتكبير والصلوة على النبي عليه السلام عند العمل
في مجلس السكوت الفسق او غرض سلفه يعني عند عرف التاخير مناعه
لما تحب من ربا بذلك اعلام لك ان ترى جوده مناعه او فتح فقاء يعني
عند فتح الفتاعى فقاء وتحوها فياخذ بذلك لانه ياخذ لذلك مناسا
ولما في العالم بذلك يعني بالتكبير والتسيب والصلوة على النبي عليه السلام
اهل مجلسه امر القاري في وقت المبارزة حل لانه يذكروا للفظظم و
والفتنم والتسيب في مجلس الفسق بنسبة عن الفتنم يعني بنسبة اخبر
يستعملون بالفق وانما كفيل بالتسيب في الفتنم لهم او في الفتنم
بنسبة نجاة الآخرة حتى لو ورد النوب الخبر بذلك وهو افضل
من التسيب وحده في غير الشوق في الغيبة التكبير جميعا في غير ايام
التشريق لا يستمر الا باذناء العدو والصوصو قال عليه بعضهم
الحريص والمخوف كلوا والرجيع في قراءة القرآن حرام في قول المختار
لمروى عن عائشة مشاخرنا على القاري والسامع لانه في تشبهها بفعل
الفسقة في حال فسقهم وقيل لا يكره لقوله عليه السلام زينو الى القرآن
واصواكم وقال عليه السلام ليس هناك من يستغفر بالقرآن وكذا التبر
وكذا الرجيع في الاذان حرام لما روي في فضل الاذان وكه ابو حنيفة
قراءة القرآن عند القبور قال محمد لا يكره ويلتفع به ليست وهذا هو
قول المختار وبه اخذت مشايخنا لو ورد الاذان بقراءة اية الكرسي وسئل

اولاد خليفه اوغلاي تاريخ بيا

رابع نون اولاد

رابع نون اولاد
نام بوي دنياي كلوك
سنه بيا لست
۱۰۶۱

اوغلاي الغادوك دنياي كلوك
او اخر ذي القعدة سنه
او علم عبداللہ دنياي كلوك
في اويل شهر جمادي الاول سنه

حز دنياي كلوك
سنه ربيع الاول

او علم عبداللہ دنياي كلوك
سنه ربيع الاول

عالم دنياي كلوك
سنه ربيع الاول

امير نون اولاد
او علم عبداللہ دنياي كلوك
سنه ربيع الاول

او علم عبداللہ دنياي كلوك
سنه ربيع الاول

۱۰۸۶

عالم دنياي كلوك
سنه ربيع الاول

او علم عبداللہ دنياي كلوك
سنه ربيع الاول

او علم عبداللہ دنياي كلوك
سنه ربيع الاول

او علم عبداللہ دنياي كلوك
سنه ربيع الاول